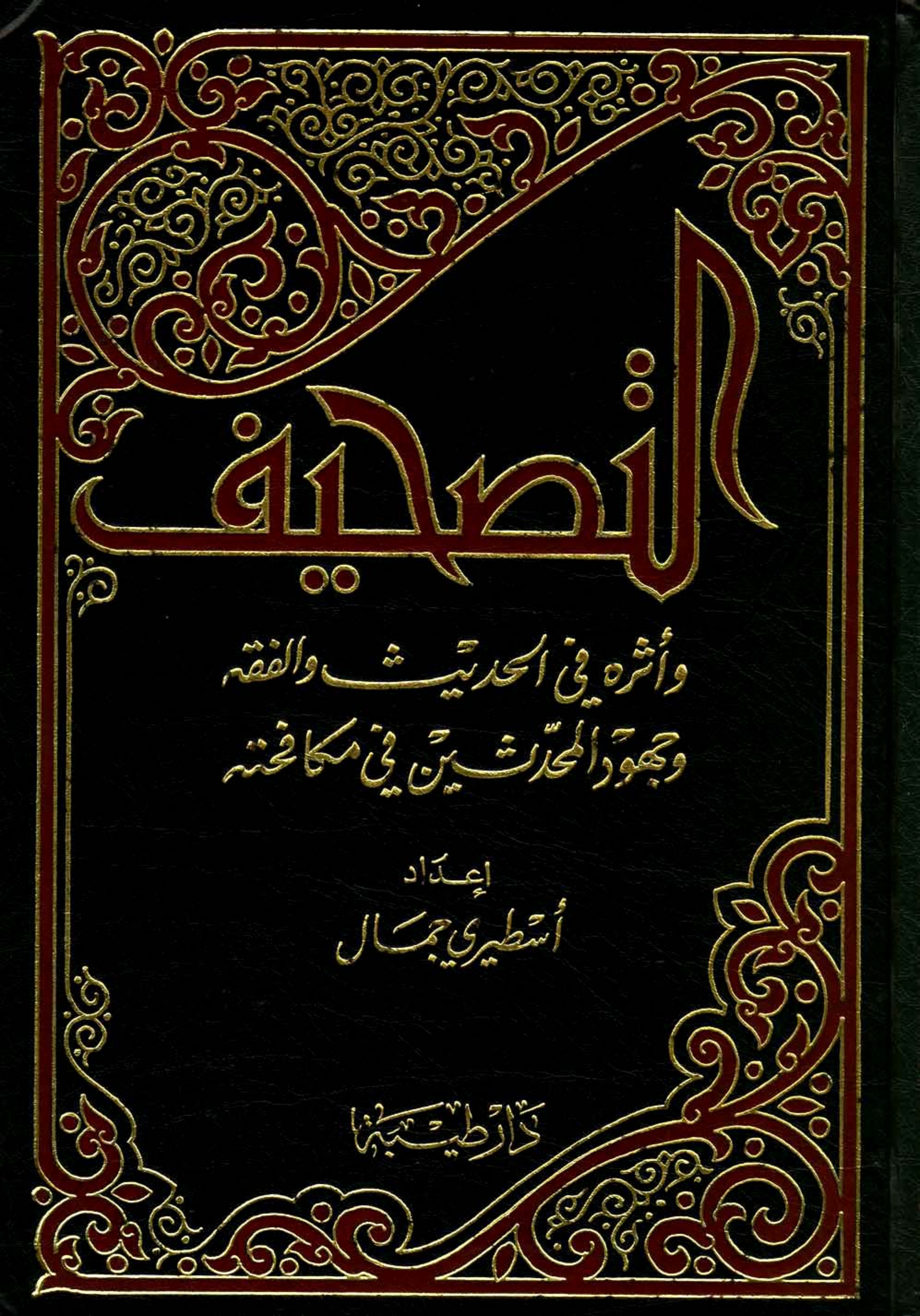

التصحيف
وأثره في الحديث والفقه
وجهود المحدثين في مكافحته
إعداد
أسطيري جمال
دار طيبة

التصحيف

وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته

إعداد

أسطيري جمال



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الجمعية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. وبعد...

يسر «جمعية الحافظ ابن عبد البر للتعريف بالتراث الإسلامي» أن تبرز لمحبي الثقافة الإسلامية بأول إصدار علمي، يعكس التوجه العلمي الذي تسير نحوه الجمعية ـ من خلال كتاب «التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته» لصاحبه الأستاذ اسطيري جمال.

وموضوع الكتاب يحمل طابع التخصص العلمي التأصيلي الذي يسعى إلى تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عند النخبة العالمة؛ حيث أشار المؤلف ـ من خلال الاستقراء الذي قام به ـ إلى المعنى الصحيح لمصطلح «التصحيف»، وبين أسبابه. ثم أبرز الآثار العملية التي تترتب على التصحيف في الحديث من حيث القبول والرد. كما شخص الآثار الفقهية الناتجة عن عمل بعض الفقهاء بالمعاني المأخوذة من النصوص المصحفة. وقد استنتج المؤلف من ذلك أن التصحيف من أسباب الخلاف الفقهي. وهذه إحدى ثمرات البحث.

ثم ختم البحث بتوجيه طلبة العلم ومحبي المعرفة الإسلامية إلى السبل التي يمكن أن تحميهم وتقيهم الوقوع في التصحيف، وتمثل ذلك في المنهج التعليمي الذي كان عليه المحدثون في تلقي المعرفة الإسلامية، وطرق ذلك وشروطه وآدابه... إلخ، وفي منهج التوثيق العلمي للنص عند المحدثين.

ولا شك أن هذا الموضوع يغطي أحد جوانب الضعف التي يعاني منها المسلمون ـ اليوم ـ وتشتكي منها الدعوة في بلاد المسلمين.

ولهذا فإن هذا المؤلف يستهدف الفئات العالمة من هذه الأمة، كما يستهدف من هم في طريق التعلم؛ حتى يسلك الجميع سبيل سلف هذه الأمة في العلم والتعلم.

الرئيس.





المقـدّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﴿ **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون** ﴾.

﴿ **يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً** ﴾.

﴿ **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً** ﴾.

إن أصدق الحديث كتاب الله تعالى وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

وبعد، فإن أعظم ما يمكن أن يتعلمه طالب العلم، علم الحديث رواية ودراية ليقف عن كثب على القواعد والقوانين التي وضعها المحدثون من أجل معرفة المقبول من المردود من الرواية، ومن أجل معرفة كيفية تحمل الحديث وأدائه وشروط ذلك ومتى يصح ذلك ومتى لا يصح، وكيفية توثيق النص الحديثي ومعرفة ألفاظ التوثيق والتجريح ومناهج النقاد. . . إلى غير ذلك من الجهود التي بذلها المحدثون من أجل المحافظة على النص النبوي لفظاً ومعنى، ومن أجل حماية الشريعة الإسلامية أن يقع فيها

تغيير أو تبديل .

أسباب اختيار البحث:

من الجهود التي بذلها المحدثون صيانة للشريعة الإسلامية من التحريف تلك المؤلفات في التصحيف والتحريف .

وموضوع التصحيف تكلم عنه العلماء السابقون من محدثين ولغويين، وألفوا فيه مؤلفات وصلنا بعضها .

ومن خلال الاطلاع على تلك المؤلفات خصوصاً ما يتعلق منها بالحديث تبين أن منهج أصحابها اقتصر على سرد الأسماء، وألفاظ الأحاديث التي وقع فيها التصحيف دون دراسة وتتبع واستقراء النتائج التي ترتبت على التصحيف في أسماء الرواة وألفاظ الجرح والتعديل من حيث القبول والرد، وفي ألفاظ الأحاديث من حيث اختلاف الأحكام الشرعية .

ثم إن الدراسات الحديثة ـ حسب علمي ـ لم تتناول هذا الموضوع بهذه المنهجية التي أقترحها، وهي تتبع آثار التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل وفي أسماء الرواة وفي متون الأحاديث وما يترتب على ذلك من خلاف فقهي، وفي استعراض الجهود التي بذلها المحدثون رصداً لظاهرة التصحيف وحداً من استفحال خطرها في صفوف طلبة العلم الشرعي .

ومن الأسباب ـ أيضاً ـ التي تجعل هذا البحث جديراً بالخوض والاقتحام والطرق ما أثر عن بعض أئمة الفقه والحديث من تصحيفات ذات آثار بالغة، رأيت في التنبيه عليها والتحذير منها نصحاً للأمة ودفاعاً عن السنة .

أهمية البحث:

لقد ظلت السنة النبوية محفوظة مصونة لم يطرأ عليها تغيير أو تبديل أو تحريف في حقيقتها وفي ألفاظها وفي معانيها.

ولا شك أن التصحيف يخرج المعنى إلى غيره ويصرفه عن وجهه إلى معان غير مقصودة مما يحدث تبديلاً في الأحكام الشرعية.

ولكن بتتبعنا لتلك الجهود التي رصدها المحدثون لمكافحة ظاهرة التصحيف في الإسناد والمتن حيث اشترطوا شروطاً معينة لتحمل الحديث وأدائه ووضعوا القوانين والقواعد لتوثيق النص الحديثي وتصحيح أصل المحدث حتى يسلم من التصحيف والتحريف ـ بتتبعنا لذلك كله ـ توصلنا إلى أن الشريعة ستبقى محفوظة من التحريف والتصحيف ما التزم طلبة علم الحديث بتلك القوانين التي تضبط الحديث لفظاً ومعنى. ولهذا فإن أغلب التصحيفات ذات الأثر البالغ وقعت بعد القرون الأولى قرون الرواية والتزام شروطها وقوانينها.

وبحثنا هذا هو صلة لتلك الجهود التي بذلها المحدثون حفاظاً على السنة النبوية، كما أنه يقدم لنا عصارة تلك الجهود المبذولة عبر التاريخ والنتائج المترتبة على ذلك.

والبحث أيضاً يؤكد لنا مرة أخرى مصداقية منهج المحدثين ونزاهته في التثبت والتأكد من سلامة المعارف التي يتلقاها المتعلم واستمرار المحافظة عليها لفظاً ومعنى حتى تؤدى على حقيقتها.

منهجي في البحث:

- أورد الحديث الذي وقع التصحيف في سنده أو متنه على الصواب،

ثم أذكر من خرجه من أصحاب كتب الحديث.

● أبين التصحيف الواقع في الحديث بالدليل العلمي الذي يعتمد الحجة والبرهان من خلال مقارنة الروايات مستنطقاً في ذلك أهل العلم بالحديث المحققين العارفين بعلله ورجاله المتقنين لغريبه. ولم أهب أن أورد التصحيف الذي وقع فيه كبار العلماء ما دام الحق قصدي والنصح سبيلي، ورحم الله الإمام أحمد إذ عرف الحق فانتصر له حيث قال: «ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟».

● بعد أن أثبت بالدليل التصحيف في الحديث أشير إلى أثره في الحديث أو الفقه من حيث العمل بالمعنى المصحف.

وقد يكون أصل الحديث المصحف ضعيفاً ومع ذلك أبرز الأثر الذي ترتب على التصحيف في لفظه، إذ الأهم عندي هو أن يعمل بمعناه المصحف محدّث أو فقيه.

● جعلت لكل حديث وقع التصحيف في سنده أو متنه ترجمة مستقاة من المعنى المصحف، وذلك تشويقاً للقارئ وشداً لفكره.

● ضربت صفحاً عن كثير من التصحيفات الواقعة في أسماء الرواة ومتون الأحاديث، فلم أوردها لأنها لم يترتب عليها أثر من الناحية العملية عند المحدثين أو الفقهاء، ولأن المحدثين أمثال العسكري والدارقطني والخطابي وغيرهم قد نبهوا عليها وحذروا منها، فلا فائدة إذاً في تكرارها وإثقال البحث بها.

وجعلت عنوان البحث: «التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته» وتوسعت في معنى الحديث إذ قصدت به الحديث

وعلومه. أما مصطلح الفقه فهو يشمل ـ عندي ـ فقه الأحكام وفقه العقائد.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وأربعة أبواب أما المقدمة فتناولت فيها أسباب اختيار البحث وأهميته ومنهجية البحث التي سرت عليها. كما بينت فيها خطة البحث.

أما الباب الأول وهو: أحكام التصحيف.

فقد قسّمته إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: تعريف التصحيف والتحريف.

الفصل الثاني: أقسام التصحيف.

الفصل الثالث: أسباب التصحيف.

الفصل الرابع: حكم رواية المصحف.

أما الباب الثاني فهو: التصحيف وأثره في الحديث.

قسّمته إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التصحيف وأثره في ألفاظ الجرح والتعديل.

الفصل الثاني: التصحيف وأثره في تعليل الأحاديث.

الفصل الثالث: التصحيف وأثره في علم الرجال.

أما الباب الثالث فهو: التصحيف وأثره في الفقه.

أوردت في هذا الباب الأحاديث التي وقع تصحيف في متونها فعمل بمقتضى المعنى المصحف بعض العلماء.

ورتبت تلك الأحاديث حسب ما دلت عليه من أحكام فقهية اقتداء بالسلف من أهل الحديث، وجعلت المعنى المصحف الذي دل عليه الحديث ترجمة وعنواناً كي يكون ذلك تشويقاً للقارئ الكريم إلى طلبه وقراءته.

أما الباب الرابع والأخير فهو: جهود المحدثين في مكافحة التصحيف.

وقد قسّمته إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التحمل والأداء.

الفصل الثاني: توثيق النص عند المحدثين.

الفصل الثالث: المؤلفات والفنون الحديثية.

الخاتمة:

سجلت فيها النتائج التي توصلت إليها، من خلال استقراء الأمثلة التي أوردتها في التصحيف، ومن خلال استعراض جهود المحدثين في علم الحديث.

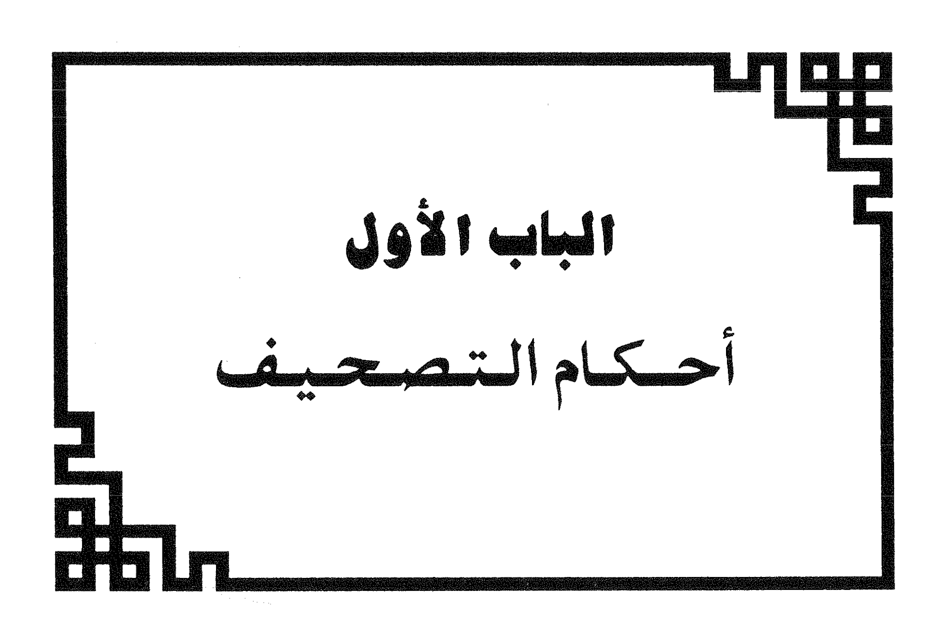
كما ذكرت بعض التوصيات التي أرفعها إلى المشتغلين بعلم الحديث وإلى المؤسسات المسؤولة عن تحقيق ونشر التراث الإسلامي.

وأخيراً أشير إلى أنني لا أدَّعي أنه لم يفتني شيء في هذا الباب؛ فالكمال

لا يُعلم إلا الله تعالى، كما أجدد شكري لأستاذي الفاضل الدكتور فاروق حمادة الذي لم يأل جهداً في التوجيه والنصح. كما أسجل الفضل والجميل للدكتور زين العابدين بلافريج والدكتور أحمد أبو زيد على ما قدما من نصح وإرشاد وتوجيه وتصويب أثناء مناقشتهما لهذه الرسالة.

ولأخينا عبد العزيز بن ناصر الجليل ـ مدير دار طيبة للنشر ـ جميل الثناء على تعاونه معنا على نشر هذا الكتاب، وعلى خدمة العلم والمعرفة.

❁ ❁ ❁



الباب الأول

أحكام التصحيف



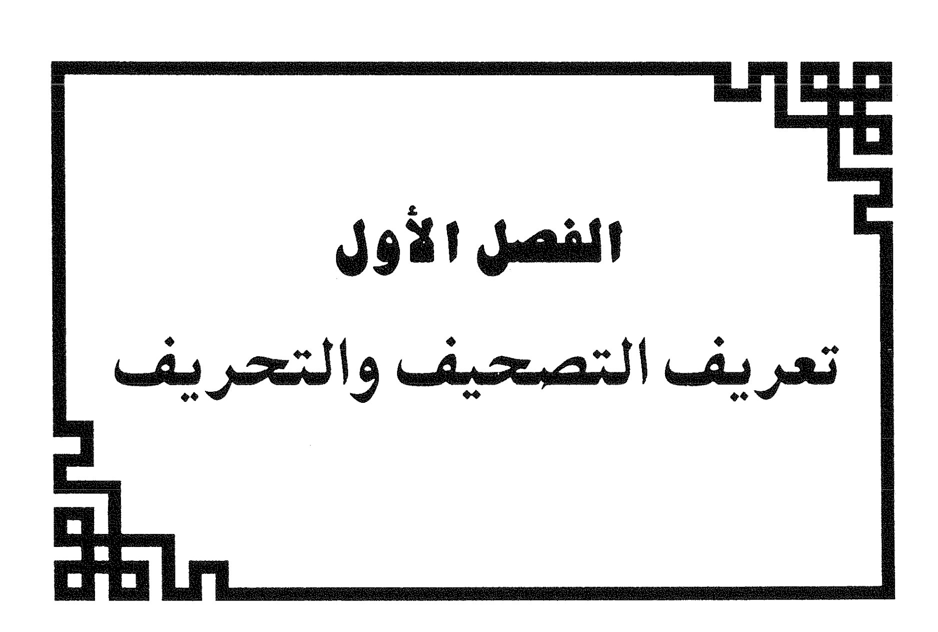
نظراً للخلاف الحاصل بين السلف والمتأخرين من أهل الحديث ـ خصوصاً منهم الحافظ ابن حجر ـ في تعريف التصحيف رأينا أن نخصص فصلاً كاملاً لبيان واختيار الراجح في تعريف التصحيف والتحريف من خلال استعراض أقوال النقّاد من المحدثين عبر مختلف العصور.

كما خصصت الفصل الثاني من هذا الباب لبيان أقسام التصحيف. وفي ذكر هذه الأقسام إيراد على من قصر التصحيف على بعض معناه وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وفي الفصل الثالث تحدثت عن الأسباب التي تعم بها البلوى فيقع التصحيف من جرائها. وأشير هنا إلى أن أسباب التصحيف لا يمكن حصرها ولا عدّها، غير أنه يمكن الإشارة إلى أهمها تحذيراً للقراء من الوقوع فيها، ورجوعاً بهم إلى منهج السلف في تلقي الحديث وأدائه.

وختمت هذا الباب بفصل رابع تحدثت فيه عن الموقف الذي اتخذه المحدثون من رواية المصحف صيانة وحماية للسنة من التغيير والتبديل.





الفصل الأول

تعريف التصحيف والتحريف

تعريف التصحيف والتحريف

أ ـ تعريف التصحيف:

قال أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري: «فأما معنى قولهم الصحفي والتصحيف فقد قال الخليل بن أحمد: إن الصحفي الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف بأشباه الحروف.

وقال غيره: أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عنده: قد صحفوا، أي ردوه عن الصحف وهم مصحفون، والمصدر التصحيف»[1].

وقال ابن منظور: «والمُصَحِّفُ والصحفي الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف مولدة... والتصحيف الخطأ في الصحيفة»[2].

وقال المعري: «أصل التصحيف أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال، فيغيره عن الصواب، وقد وقع فيه جماعة من الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: «ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟».»[3].

قلت: هذه التعاريف لا تعطي حداً جامعاً لمعنى التصحيف، وإنما عرفت التصحيف بنوع منه وهو تصحيف البصر، أو هي حكاية عن نشأة

(١) «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» لأبي أحمد العسكري ١/ ١٣. وانظر مثله في «تصحيفات المحدثين» للعسكري أيضاً ١/ ١/ ٢٤.

(٢) «لسان العرب» لابن منظور ٩/ ١٨٧.

(٣) «المزهر في علوم اللغة» لجلال الدين السيوطي ٢/ ٣٥٣.

نوع من التصحيف وهو تصحيف البصر.

وقال الفيومي: «والصحيفة قطعة جلد أو قرطاس كتب فيه، وإذا نُسب إليها قيل رجل صحفي بفتحتين، ومعناه يأخذ العلم منها دون المشايخ... والتصحيف تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع وأصله الخطأ. يُقال صحفه فتصحف أى غيره فتغير حتى التبس»[١].

وهذا التعريف من أحسن التعاريف غير أنه يصدق على التصحيف في المتون فقط. ألا ترى أن التصحيف في أسماء الرواة لا يترتب عليه تغيير المعنى.

وقال الجرجاني: «التصحيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على ما اصطلحوا عليه»[٢].

وهذا التعريف يدخل فيه التصحيف في أسماء الرواة، ولكنه يختص بنوع واحد من أنواع التصحيف، وهو ما كان بسبب الخطأ في القراءة أي «تصحيف البصر».

ب ـ التحريف:

قال ابن منظور: «وتحريف الكلم عن مواضعه: تغييره. والتحريف في القرآن والكلمة تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها وهي قريبة الشبه كما كانت اليهود تغير معاني التوارة بالأشباه، فوصفهم الله بفعلهم فقال تعالى: ﴿ **يحرفون الكلم عن مواضعه** ﴾[٣].

---

(١) «المصباح المنير» للفيومي، ص: ١٢٧.

(٢) «التعريفات» للجرجاني، ص: ٥٩. وهكذا وردت العبارة بالأصل، وهي موهمة، ولعل الأولى أن يقال: أو على خلاف ما اصطلحوا عليه.

(٣) سورة النساء/ الآية: ٤٦ في رواية حفص عن عاصم، و٤٥ في رواية ورش عن نافع.

وقوله في حديث أبي هريرة: «**آمنت بمحرف القلوب**»: هو المُزيل: أي مميلها ومزيغها وهو الله تعالى. . . »[١] .

وقال الجرجاني: «التحريف تغيير اللفظ دون المعنى»[٢] .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق. فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمُصَحَّف وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمُحَرَّف»[٣] .

يشير هذا التعريف الذي وضعه الحافظ ابن حجر إلى أن التصحيف هو تغيير الحرف أو الحروف الناتج عن تغيير النقط في الحروف المتماثلة في الرسم مثل: (الباء والتاء والثاء والياء والنون) و(الجيم والحاء والخاء) و(الدال والذال) و(الراء والزاي) و(السين والشين) و(الصاد والضاد) و(الطاء والظاء) و(العين والغين) و(الفاء والقاف).

فإن هذه الحروف متماثلة في الرسم لا يميزها عن بعضها إلا النقط.

وأما معنى التحريف عند ابن حجر فمرده إلى التغيير في الحرف أو الحروف الناتج عن التشابه في شكل[٤] الحروف كالدال والراء، والدال واللام والميم والعين. . . إلخ.

وهذا التعريف الذي وضعه الحافظ ابن حجر للتصحيف والتحريف، ففرق بينهما بما علمته، يعتبر مما انفرد به هذا العالم المحدث في علم

(١) «لسان العرب» ٩/ ٤٣ .

(٢) «التعريفات» للجرجاني، ص: ٥٣ .

(٣) «نزهة النظر شرح نخبة الفكر»، ص: ٤٧ .

(٤) قول ابن حجر (شكل الحروف) يحتمل شيئين: أ ـ حركات الإعراب. ب ـ شكل الحروف الذي أشرنا إليه أعلاه، ويبعد الاحتمال الأول قول ابن حجر (إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف) فإن تغيير الحركات الإعرابية ليس تغييراً للحروف.

المصطلح. ونظراً لمنزلة هذا المحدث فإن من جاء بعده نقل عنه هذا التعريف حتى اشتهر وانتشر بين المعتنين بعلم الحديث. ونظراً لهذه الشهرة التي اكتسبها هذا التعريف بين طلاب العلم فإننا سنفيض في بيان أن العلماء السابقين لم يكونوا يفرقون بين التصحيف والتحريف، وأن الحافظ ابن حجر نفسه لم يلتزم مقتضى هذا التعريف من خلال ما هو مسطور في كتبه.

وقبل أن أبين ذلك أحب أن أشير إلى أن القدامى من المحدثين لم يعتنوا بتعريف التصحيف أكثر من اعتنائهم بسرد أمثلة كثيرة من التصحيفات الواقعة في المتون والأسانيد حماية للسنة وتحذيراً للرواة من الوقوع في التصحيف، وذهاباً منهم إلى أن الحد يتبين بكثرة الأمثلة ويتضح أكثر بتعداد النماذج.

والعسكري ـ من القدامى ـ لما أراد أن يعرف التصحيف، عرفه بنوع منه هو أخطره وهو «تصحيف البصر» الذي ينشأ بسبب الأخذ عن الكتاب.

والقدامى أيضاً لم يكونوا يفرقون بين التصحيف والتحريف، وكلمة التصحيف أكثر استعمالاً عندهم لأنها المصطلح الذي اختص به أهل الحديث وتولد في أحضانهم.

وبعضهم كان يلاحظ العلاقة بين التصحيف والتحريف التي تقتضي تغيير المعاني أو تغيير الألفاظ فيستعمل «التحريف» مكان «التصحيف».

أما مصطلح «التحريف» فلا يختص بأهل الحديث بل يشاركهم فيه غيرهم، وقد ورد ذكره في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **يحرفون الكلم عن مواضعه** ﴾[1].

---

(١) سورة النساء/ الآية: ٤٦ في رواية حفص عن عاصم و٤٥ في رواية ورش عن نافع.

قال ابن تيمية: «وقال تعالى في صفة المغضوب عليهم **﴿ من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾** ووصفهم بأنهم **﴿ يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ﴾**[١].

والتحريف فُسر بتحريف التنزيل، وبتحريف التأويل. فأما تحريف التأويل فكثير جداً، وقد ابتليت به طوائف من هذه الأمة، وأما تحريف التنزيل فقد وقع فيه كثير من الناس يحرفون ألفاظ الرسول ﷺ، ويروون الحديث بروايات منكرة، وإن كان الجهابذة يدفعون ذلك، وربما يطّاول بعضهم إلى تحريف التنزيل، وإن لم يمكنه ذلك، كما قرأ بعضهم « وكلم اللهَ موسى تكليماً »[٢] »[٣].

وقد انفرد العسكري بالتفريق بين التصحيف والتحريف فيما أورده في كتابه «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» حيث قال: «وأخبرني محمد ابن يحيى عن السكري عن أبي حاتم عن الأصمعي عن أبي عمرو قال: أنشدت الفرزدق، ويده في يدي، لابن أحمر:

فإما زال سَرْحٌ عن مَعَدٍّ ... وأجدر بالحوادث أن تكونا

فلا تصلي بمطروق إذا ما ... سرى بالقوم أصبح مستكينا

فقال لي: أُرشدك أم أدعك؟ قلت: ترشدني: قال: إذا كان ممن يسري بالحي فليس بمطروق، وإنما هو إذا ما سرى في الحي، فعلمت أني أغفلت ذلك، وأن الأمر كما قال. وهذا من التحريف لا من التصحيف»[٤].

(١) سورة آل عمران/ الآية: ٧٨ في رواية حفص عن عاصم و٧٧ في رواية ورش عن نافع.

(٢) سورة النساء/ الآية: ١٦٤ في رواية حفص عن عاصم و١٦٣ في رواية ورش عن نافع.

(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أهل الجحيم» لأبي العباس أحمد بن تيمية ١/ ٧٥.

(٤) «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» لأبي أحمد العسكري ١/ ٧-٧.

ومع هذا فقد وُجد في كلام العسكري ما يدل على أنه يستعمل «التصحيف» فيما كان التغيير في حروفه بسبب تشابهها، من ذلك أنه أطلق كلمة «التصحيف» على ما اشتمل على التصحيف والتحريف معاً مثل «شَوَاتُه وسراته»(١).

وقد تتبعت أقوال كثير من المحدثين منذ بداية القرن الثالث إلى عصر الحافظ ابن حجر فوجدت أنهم لا يفرقون بين «التصحيف» و«التحريف» كما قال ابن حجر، بل أي تغيير في صورة الكلمة كان يعتبر عندهم تصحيفاً. وأن مصطلح «التصحيف» هو الأكثر استعمالاً عندهم. وهذه بعض النماذج من أقوال المحدثين تدل على ما قلناه، فمنهم:

١ ـ **الإمام محمد بن إدريس الشافعي** (ت ٢٠٤ هـ).

قال رحمه الله: «صحف مالك في عمر بن عثمان وإنما هو عمرو بن عثمان وفي جابر بن عتيك وإنما هو جبر بن عتيك وفي عبد العزيز بن قُرَيْر وإنما هو عبد الملك بن قُرَيْب»(٢).

فانظر إلى الفرق بين (عُمَر وعمرو) و(جابر وجبر) و(عبد الملك وعبد العزيز) و(قُرَيْر وقريب) فالتغيير لا يتعلق هنا بنقط الحروف، ومع ذلك سماه الإمام الشافعي «تصحيفاً».

٢ ـ **الإمام أحمد بن حنبل** (ت ٢٤١ هـ).

قال الحاكم «أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه قال حدثنا عبد الله

(١) «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» لأبي أحمد العسكري ١/ ٧٣.

(٢) رواه الحاكم في: «معرفة علوم الحديث» ص: ١٥٠ وقال: «قوله رحمه الله في عبد العزيز وهم فإنه عبد العزيز بن قرير بلا شك وليس بعبد الملك بن قريب فإن مالكاً لا يروي عن الأصمعي وعبد العزيز هذا قد روى عنه غير مالك».

ابن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال حدثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة عن مالك بن عُرفطة عن عبد خير عن عائشة أن رسول الله ﷺ نهى عن الدُّبَّاء والمزفت. قال أحمد بن حنبل رحمه الله: صحف شعبة إنما هو خالد بن علقمة»[١].

وانظر إلى الفرق بين (خالد ومالك) وبين (علقمة وعرفطة).

فهذا من التصحيف عند الإمام أحمد بن حنبل، وهو لا ينطبق عليه تعريف ابن حجر العسقلاني.

٣ ـ الإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ).

قال رحمه الله: «وكما روى آخر فقال: «**إن أبغض الناس عند الله عز وجل ثلاثة: ملحد في الحرفة وكذا وكذا**». أراد ملحداً في الحرم»[٢].

وكذلك أطلق مسلم: «التصحيف» على رواية ابن لَهِيعَة حديث زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد.

قال مسلم: «... وابن لهيعة المُصَحِّفُ في متنه المغفل في إسناده. وإنما الحديث أن النبي ﷺ «احتجر في المسجد بخُوصَة أو حصير يصلي فيها»»[٣].

ففي هذا المثال الأخير نلاحظ أن تغيير حرف الراء بالميم سماه مسلم تصحيفاً وهو تحريف حسب تعريف ابن حجر.

٤ ـ الإمام أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤ هـ).

قال البرذعي: «شهدت أبا زرعة ذكر عبد الرحمن بن مهدي، ومدحه

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص: ١٤٩.
(٢) «كتاب التمييز» للإمام مسلم، ص: ١٧٠.
(٣) «كتاب التمييز» للإمام مسلم، ص: ١٨٧.

وأطنب في مدحه وقال: وهم في غير شيء، ثم ذكر عدة أسماء صحفها، وقال عن سماك عن عبد الله بن ظالم، وإنما هو مالك بن ظالم»[١].

وقول أبي زرعة هنا لا يصدق عليه تعريف الحافظ ابن حجر على أنه تصحيف ولا على أنه تحريف.

٥ ـ **أبو علي الحسين بن علي النيسابوري** شيخ الحاكم (ت٣٤٩هـ).

قال الحاكم: «أخبرني أبو علي الحافظ قال أخبرنا يحيى بن علي بن محمد الحلبي بحلب قال ثنا جدي محمد بن إبراهيم بن أبي سكينة قال ثنا محمد بن الحسن الشيباني قال حدثنا أبو حنيفة عن محمد بن شهاب الزهري عن سبرة بن الربيع الجهني عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة.

سمعت أبا علي يقول صحف فيه أبو حنيفة لإجماع أصحاب الزهري على روايته عنه عن الربيع بن سبرة عن أبيه»[٢].

فهذا قلب في هذا الاسم ومع ذلك سماه أبو علي تصحيفاً. وإن كان هذا المثال شاذاً لم نعلم له نظيراً في أقوال المحدثين.

٦ ـ **الإمام الحافظ الدارقطني** (ت ٣٨٥ هـ).

قال ابن حجر: «روى عبد الرزاق عن الثوري عن أيوب بن موسى عن محمد بن يحيى بن حبان قال: ابتهر[٣] ابن أبي الصعبة بامرأة في شعره فذكر

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي، ص: ١١٦.

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص: ١٥٠.

(٣) قال ابن الأثير: (الابتهار أن يقذف المرأة بنفسه كذباً، فإن كان صادقاً فهو الابتيار على قلب الهاء ياء) النهاية ١/ ١٦٥.

نحوه.

وذكر الدارقطني في «التصحيف» أن الثوري صحف فيه وأن الصواب أن غلاماً لابن أبي صعصعة»[١].

٧ ـ **الإمام أبو سليمان الخطابي** (ت ٣٨٨ هـ).

قال رحمه الله: «وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما (**يُطْرِقُ الرجل فحله فيبقى حِيرِيَّ الدهر**).

[يصحفون فيه فيقولون: حير الدهر].

أخبرنا ابن الأعرابي قال: ثنا عباس الدوري قال: رواه فلان ونحن عند يحيى بن معين فيبقى حِيرَ الدهر.

قال [وكان أبو خيثمة حاضراً] فقال [قال] لنا عبد الرحمن بن مهدي: حين الدهر».

قال أبو سليمان: والصواب: «حِيرِيَّ الدهر، وهي كلمة تقولها في التأبيد. يريد أن أجره يبقى ما بقي الدهر....»[٢].

فقد أطلق الخطابي التصحيف في هذا المثال على سقط بعض الحروف.

٨ ـ **أبو عبد الله الحاكم** (صاحب المستدرك) (ت ٤٠٥ هـ).

قال رحمه الله: «أخبرني أبو بكر بن إسحاق الإمام قال أخبرنا صالح بن مقاتل بن صالح قال حدثني أبي قال ثنا محمد بن الزِّبْرِقان عن نضر بن طريف عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن محرماً وقصت به راحلته فطرحته عنها فمات فأمرهم رسول الله ﷺ أن يغسّلوه بالماء

(١) «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر ٣/ ٤٤.

(٢) «إصلاح غلط المحدثين» للإمام أبي سليمان الخطابي، ص: ٤٢.

والسدر وأن يكفنوه في ثوبيه **ولا تخمروا وجهه فإنه يبعث يوم القيامة يلبي**.

قال أبو عبد الله: ذكر الوجه تصحيف من الرواة لإجماع الثقات الأثبات من أصحاب عمرو بن دينار على روايته عنه «**ولا تغطوا رأسه**» وهو المحفوظ»[١].

فانظر إلى الفرق بين كلمتي «الوجه» و«الرأس» ترى أنه ليس بينهما تشابه في الحروف، ومع ذلك سمى الحاكم ذلك تصحيفاً.

وقال أيضاً: «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا أبو عتبة قال حدثنا بقية قال ثنا شعبة عن قتادة عن أيوب العتكي عن صفية بنت حُيي أنها دخلت على رسول الله ﷺ أو دخل عليها رسول الله ﷺ في يوم جمعة وهي صائمة فقال لها: «**صُمتِ أمس**؟ قالت: لا. قال: **فتصومين غداً**؟ قالت: لا. قال: **فافطري**».

قال أبو عبد الله صحف بقية بن الوليد في ذكر صفية ولم يتابع عليه والحديث عند يحيى بن سعيد وغندر والناس عن شعبة عن قتادة عن أيوب العتكي عن جويرية بنت الحارث عن النبي ﷺ نحوه»[٢].

ولاحظ الفرق بين «صفية بنت حُيي» و«جويرية بنت الحارث» فهل ترى أن تعريف الحافظ ابن حجر ينطبق على هذا المثال الذي سماه الحاكم تصحيفاً؟.

٩ ـ الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ).

قال ابن حجر العسقلاني في ترجمة «كريم بن جزي»: «ذكره ابن أبي

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص: ١٤٨.

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص: ١٥١.

داود في الصحابة .

قال أبو نعيم : هو تصحيف وصوابه خزيمة بن جزي»[(١)] .

١٠ ـ **الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر** (ت ٤٦٣ هـ) .

قال ابن حجر في ترجمة «سواد بن غزية» : «ووقع في بعض النسخ من الدارقطني سوَّار بتشديد الواو وآخره راء . وقال أبو عمر : هو تصحيف»[(٢)] .

١١ ـ **القاضي عياض** (ت ٥٤٤ هـ) .

قال رحمه الله : «وفي التفسير في آخر آل عمران حديث ابن عباس (وأخذ بأذني اليمنى يفتلها) .

وقع في كتاب الأصيلي (بيدي اليمنى) وهو تصحيف»[(٣)] .

وقال أيضاً : «قوله (لو غير أكَّار قتلني) بفتح الهمزة وتشديد الكاف هو الحفار والحراث . . . وجاء في بعض روايات مسلم (لو غيرك كان قتلني) وهو تصحيف وخطأ . . .»[(٤)] .

١٢ ـ **الحافظ أبو موسى المديني** (ت ٥٨١ هـ) .

قال ابن حجر في ترجمة «سعد الدئلي» : «قال أبو موسى : أورده ابن أبي علي فصحف فيه وإنما هو سعر آخره راء»[(٥)] .

١٣ ـ **الشيخ أبو عمرو بن الصلاح** (ت ٦٤٣ هـ) .

قال ابن حجر أثناء تخريجه لحديث سعد القرظ : «كان الأذان على عهد

---

(١) «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني ٣/ ٣٢١ .
(٢) «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني ٢/ ٩٥ .
(٣) «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض ١/ ٧٨ .
(٤) «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض ١/ ٩١ .
(٥) «الإصابة» لابن حجر العسقلاني ٢/ ١٢٤ .

رسول الله ﷺ في الشتاء لسبع بقي من الليل . . . الحديث .

وقع في الرافعي والوسيط، سعد القُرَظي بياء النسب، وتعقبه ابن الصلاح وقال: إن كثيراً من الفقهاء صحفوه اعتقاداً منهم أنه من بني قريظة، وإنما هو سعد القرظ، مضاف إلى القَرَظ بفتح القاف وهو الذي يدبغ به، وعرف بذلك لأنه اتجر في القرظ فربح فيه فلزمه فأضيف إليه»[1] .

فهذا المثال يتعلق بزيادة بعض الحروف مع تغيير في حركاتها. ومع ذلك سماه ابن الصلاح تصحيفاً .

١٤ ـ **الحافظ أبو الحجاج المزي** (ت ٧٤٢ هـ) .

روى ابن ماجه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وعن أبي سفيان عن جابر قالا: جاء سُليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب. فقال له النبي ﷺ: «**أصليت ركعتين قبل أن تجيء؟**» قال: لا. قال: «**فصلِّ ركعتين وتَجَوَّزْ فيهما**»[2] .

قال الحافظ أبو الحجاج المزي: «هذا تصحيف من الرواة، إنما هو «**أصليت قبل أن تجلس**» فغلط فيه الناسخ . . . »[3] .

١٥ ـ **الحافظ أبو عبد الله الذهبي** (ت ٧٤٨ هـ) .

قال في ترجمة «جبير بن أيوب»: « . . . وما أحسبه إلا تصحف بجرير ابن أيوب»[4] .

---

(١) «التلخيص الحبير» لابن حجر العسقلاني ١/ ١٧٩ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ١/ ٣٥٣ ح ١١١٤ (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب) .

(٣) زاد المعاد ٢/ ٤٣٥، والتلخيص الحبير ٢/ ٧٤ .

(٤) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ الذهبي ١/ ٣٨٩ .

١٦ ـ **الحافظ ابن حجر العسقلاني** (ت ٨٥٢ هـ).

الحافظ ابن حجر العسقلاني صاحب التعريف الذي نسعى إلى نقضه من خلال كلام المحدثين في جميع العصور. ومن خلال كلام الحافظ ابن حجر نفسه.

وقصدنا هنا أن نورد على الحافظ كلامه الذي يبين أنه لم يلتزم في تعابيره الاصطلاحية مقتضى ذلك التعريف الذي وضعه.

ونظراً لكثرة كلام الحافظ في باب التصحيف، فإننا رأينا أن نختصر الأمثلة التي نوردها عليه، وذلك بوضعها داخل جدول يبين الخطأ والصواب في الكلمة وتعبير الحافظ ابن حجر مع ذكر المرجع الذي أخذنا عنه ذلك.

م	الخطأ	الصواب	تعبير ابن حجر عنه	المصدر
١	الحارث بن عتبة	الحارث بن غَزِيَّة	تصحيف	الإصابة ١/ ٣٨٧
٢	حريث أبو فروة	حدير أبو فَوْزَة[1]	فصحف اسمه وكنيته	الإصابة ١/ ٣٩٣
٣	حيان بن ضمرة	جبار بن صخر	فصحف	الإصابة ١/ ٣٩٨
٤	خالد بن سويد	خلاد بن سويد	صحف	الإصابة ١/ ٤٦٩
٥	قتادة عن أبيه	قتادة عن أنس	تصحيف	الإصابة ١/ ٤٨٠
٦	رافع بن معبد	رافع بن سعد	صحف	الإصابة ١/ ٥٢٩
٧	زكريا بن علقمة	كرز بن علقمة	صحفه	الإصابة ١/ ٥٨٤
٨	سعيد بن حصين	أُسيْد بن حُضير	تصحيف فيه وفي اسم أبيه	الإصابة ١/ ١٢٥
٩	سلام بن قيس	سلام بن قيصر	تصحيف في اسم أبيه	الإصابة ٢/ ١٢٨
١٠	سلمة بن المجر	سلمة المجر	تصحيف	الإصابة٢/ ١٢٨

(١) تصحفت هذه الكنية في المطبوع من «الإصابة» حيث وقع فيها «أبو فروة» وقد ضبطها ابن حجر في موضع آخر (بفتح الفاء وسكون الواو وبعدها زاي) الإصابة ١/ ٣١٦.

م	الخطأ	الصواب	تعبير ابن حجر عنه	المصدر
١١	سوَّار بن عمرو	سوادة بن عمرو	تصحيف	الإصابة ٢/ ١٣٣
١٢	سليم بن خالد	سليم بن خلدة	حرف اسم والده	الإصابة ٢/ ١٣٠
١٣	شريح بن أبي وهب	شريح بن أبراهة	تصحيف	الإصابة ٢/ ١٧١
١٤	ضب بن مالك	ضمام بن مالك	تصحيف وتغيير	الإصابة ٢/ ٢١٦
١٥	صخر بن معاوية	مخْمر بن معاوية	صحفه	الإصابة ٢/ ٢٠٢
١٦	عباد الخسحاس	عُبادة الخسحاس	صحفه	الإصابة ٣/ ١٢٧
١٧	ابن عكرمة	ابن مخرمة	تصحيف السمع	الإصابة ٣/ ١٣٩
١٨	عبيد الله	عبد الله	محرفا	الإصابة ٣/ ١٥٨
١٩	عبيد بن قشير	عبيد بن قيس	فصحف أباه	الإصابة ٣/ ١٥٩
٢٠	عثمان بن الأزرق	عثمان بن الأرقم	صحف بعض رواته	الإصابة ٣/ ١٦٢
٢١	عثمان الداري	تميم الداري	محرف	الإصابة ٣/ ١٦٣
٢٢	عسجدي	عجسري	تصحيف	الإصابة ٣/ ١٦٧
٢٣	ابن علي	ابن معاذ	تحريف	الإصابة ٣/ ١٧٠
٢٤	عمار بن عكرمة	عمارة بن زعكرة	تصحيف	الإصابة ٣/ ١٧٠
٢٥	عمارة	عبادة	فصحفه	الإصابة ٣/ ١٧١
٢٦	عمرو بن سعيد	عمرو بن شعثم	صحف	الاصابة ٣/ ١٧٥
٢٧	عمرو بن عبد الله	معمر بن عبد الله	تصحيف	الإصابة ٣/ ١٧٧
٢٨	عمرو بن عبيش	عمرو بن أبيش	صحف	الإصابة ٣/ ١٧٧
٢٩	غرقدة	عروة	تصحيف	الإصابة ٣/ ١٩٥
٣٠	غشمير بن خرشة	عمير بن خرشة	صحفه	الإصابة ٣/ ١٩٥
٣١	قبيصة بن شبرمة	قبيصة بن برمة	تحرف	الإصابة ٣/ ٢٧٨
٣٢	كريب	حريب	تصحيف	الإصابة ٣/ ٣٢١
٣٣	محمد بن أبي حدرد	محمد عن ابن أبي حدرد	تصحيف	الإصابة ٣/ ٥١١

م	الخطأ	الصواب	تعبير ابن حجر عنه	المصدر
٣٤	مسعود بن خلدة	مسعود بن خالد	حرف	الإصابة ٣/ ٥٢٢
٣٥	معاوية بن حزن	حزن بن حيدة	تصحيف	الإصابة ٣/ ٥٢٥
٣٦	النعمان بن حصن	النعمان بن عَصَر	فصحف أباه	الإصابة ٣/ ٥٩٠
٣٧	أبو الحمل	أبو الحمراء	صحفه	الإصابة ٣/ ٦٢٤
٣٨	جهم الأسلمي	جاهمة السلمي	حرف اسم الصحابي ونسبه	الإصابة ١/ ٢١٩
٣٩	جهم الأسلمي	جاهمة السلمي	صحف . . اسمه ونسبه	الإصابة ١/ ٢٧٠
٤٠	أسد بن ربيعة	لبيد بن ربيعة	تصحيف	الإصابة ١/ ١٢٠
٤١	ثم	عن	تصحيف	الإصابة ١/ ١٢١
٤٢	أسير	أبيه	تصحف	الإصابة ١/ ١٢٤
٤٣	أوس بن محجن	أوس بن حجر	صحف	الإصابة ١/ ١٣٤
٤٤	ثابت بن واثلة	ثابت بن إثلة	فحرف اسم أبيه	الإصابة ١/ ٢٠٩
٤٥	أيوب	نوح	حرف	الإصابة ١/ ٢٢٥
٤٦	جميس بن يزيد	جهيش بن يزيد	تصحيف	الإصابة ١/ ٢٦٩
٤٧	مات سنة ثمانين ومائتين	ثمان وثلاثين ومائتين	تصحيف	تعجيل المنفعة ص ٢٤٣_٢٤٤
٤٨	هذيل	هزيل	تحريف	التلخيص الحبير ٣/ ٨٣
٤٩	أسماء بنت شكل	أسماء بنت يزيد بن السكن	تصحيف	التلخيص الحبير ١/ ١٤٣
٥٠	دينار ونصف دينار	دينار أو نصف دينار	تحريف	التلخيص الحبير ١/ ١٦٥
٥١	الركعتين قبل المغرب	الركعتين قبل غروب الشمس	تحريف	التلخيص الحبير ٢/ ٢٣

م	الخطأ	الصواب	تعبير ابن حجر عنه	المصدر
٥٢	ابن عمر	ابن عمرو	تحريف	التلخيص الحبير ٣/ ١٦٦
٥٣	شعبة	سفينة	تحريف	التلخيص الحبير ٤/ ١٥
٥٤	قطبة	ثعلبة	فصحف	الإصابة ١/ ٤٤
٥٥	عبد ربه	عُبيدة	تصحيف	تعجيل المنفعة ص ٢٤٥
٥٦	زيداً	مرسلاً	تصحيف	الإصابة ١/ ٥٨٧-٥٨٨

فهذه الأمثلة وغيرها كثير، ولولا خشية الإطالة لأوصلتها إلى المائة أو المائتين، ولكن هذا القدر الذي أوردناه كاف لنقض تعريف ابن حجر.

فقد سمى زيادة بعض الحروف في الكلمة تصحيفاً كما في المثالين رقم (١٦) و(٣٠) من هذا الجدول.

كما سمى زيادة (ابن) بين اسمين تصحيفاً كما في المثال رقم (١٠).

وسمى سقوط (عن) من السند تصحيفاً كما في ا لمثال رقم (٣٣).

وفي المثالين رقم (٣٨) و(٣٩) دليل على عدم التفريق بين التصحيف والتحريف فقد عبر ابن حجر عن التغيير في اسم «جاهمة السلمي» حيث صار «جهم الأسلمي» عبر عنه مرة بمصطلح «التحريف» ومرة أخرى بمصطلح «التصحيف».

وباقي الأمثلة منها ما تم التغيير فيه عن طريق التقديم والتأخير في بعض حروف الكلمات ومنها ما يصدق عليه تعريف التحريف ـ عند ابن حجر ـ وسماه الحافظ تصحيفاً.

والحاصل أن هذه الأمثلة التي ذكرناها هنا ـ وقد احتفظنا بأضعافها ـ لا يصدق عليها تعريف التصحيف والتحريف الذي وضعه الحافظ ابن حجر وهكذا نرى أن تعريف ابن حجر للتصحيف والتحريف لا يستوعب ولا ينتظم جميع الأمثلة الواردة عن المحدثين، فهو بهذا التعريف يكون قد قصر التصحيف والتحريف على بعض أنواعهما.

ويرد على الحافظ أيضاً تلك التقسيمات الواردة عن المحدثين بشأن التصحيف فقد قسموه إلى تصحيف البصر وتصحيف السمع وإلى تصحيف في اللفظ وتصحيف في المعنى.

وقد تنبه بعض المحدثين إلى توسع الأقدمين في استعمال مصطلح «التصحيف»، ويتعلق الأمر بالحافظ زين الدين العراقي شيخ الحافظ ابن حجر.

قال رحمه الله: «وقد أطلق من صنف في التصحيف التصحيف على ما لا تشتبه حروفه بغيره، وإنما أخطأ فيه راويه أو سقط بعض حروفه من غير اشتباه.

مثاله ما ذكره مسلم في «التمييز» أن ابن لَهيعَة صحف في حديث زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ احتجر في المسجد. فقال احتجم بالميم.

وكما روى يحيى بن سلام المفسر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى ﴿ **سأريكم دار الفاسقين** ﴾[1] قال: مصر[2]، وقد استعظم أبو

---

(١) سورة الأعراف/ آية: ١٤٥ في رواية حفص عن عاصم ورواية ورش عن نافع.

(٢) وقع في المطبوع من «التبصرة والتذكرة» (مصير) وهو تصحيف، يدل عليه كلام العراقي الآتي بعد.

زرعة الرازي هذا واستقبحه وذكر أنه في تفسير سعيد عن قتادة مصيرهم.

فأطلقوا على مثل هذا التصحيف وإن لم يشتبه ولكنه سقط الضمير والياء...»[١].

ثم ذكر تصحيف شعبة في قوله: «مالك بن عرفطة» بدل «خالد بن علقمة» وقال إن الإمام أحمد سمى هذا تصحيفاً[٢].

وبعد هذا كله أقول إن استعمال المحدثين لمصطلح «التصحيف» أكثر من استعمالهم لمصطلح « التحريف » ، وقد يستعملون « التحريف » بدل «التصحيف».

وقد سبق أن أشرنا نقلاً عن ابن تيمية إلى أن التحريف يستعمل أكثر في التأويلات المرجوحة.

وبناء على تتبع أقوال المحدثين واستعمالهم لمصطلح «التصحيف» نقول في تعريف التصحيف:

«هو تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارفة إلى غيرها».

هكذا عرفه الحافظ السخاوي والإمام الصنعاني[٣].

وهذا من أحسن التعاريف وأشملها لجميع ما سماه السلف من المحدثين تصحيفاً.

ويدخل في قولنا «الكلمة» أسماء الرواة سواء كانت مفردة أو مركبة،

---

(١) «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ٢/ ٢٩٨-٢٩٩.

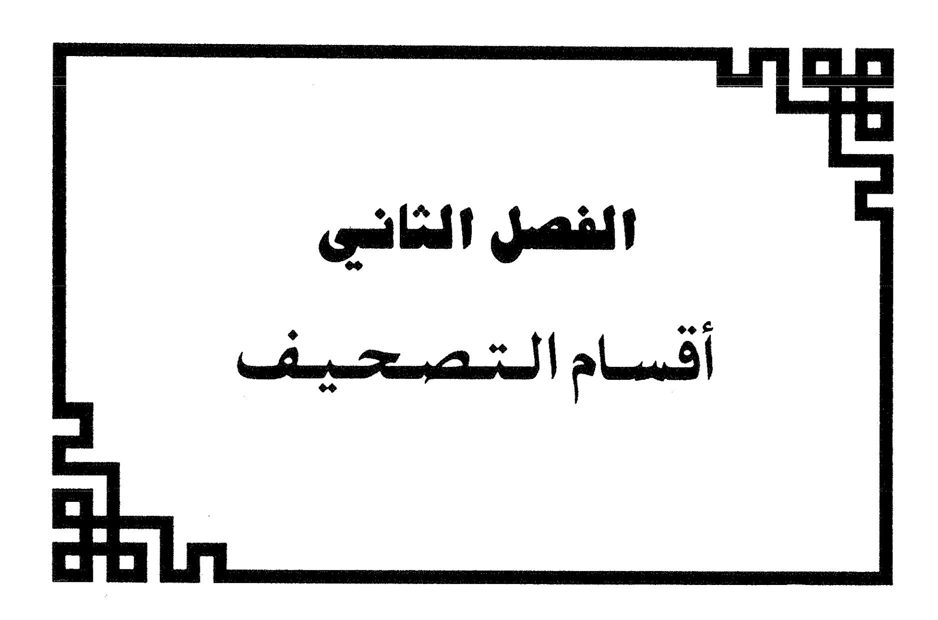
(٢) «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ٢/ ٣٠٠.

(٣) راجع «فتح المغيث» للحافظ السخاوي ٣/ ٧٢. و«توضيح الأفكار» للإمام الصنعاني ٢/ ٤١٩.

كما يدخل في ذلك أيضاً متون الأحاديث.

وإذا تبينا أن التصحيف هو أعم وأشمل من التعريف الذي وضعه الحافظ ابن حجر فإننا قد سرنا في هذا البحث على استعمال جمهور المحدثين لهذا المصطلح بمعناه الواسع، ولم نتقيد بتعريف الحافظ إذ لم يلتزمه هو نفسه.

❁ ❁ ❁



الفصل الثاني

أقسام التصحيف



أقسام التصحيف

ينقسم التصحيف الواقع في الحديث إلى تصحيف إسناد وتصحيف متن.

فأما تصحيف الإسناد:

فهو التغيير أو التبديل الذي يقع في أسماء الرواة.

ووقوع التصحيف في الإسناد أكثر من وقوعه في المتن، وذلك لأن الأسماء لا يدخلها القياس، ولا يدل عليها ما قبلها ولا ما بعدها، ولهذا قال أبو إسحاق النُّجَيْرَمي[١] : «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده شيء يدل عليه»[٢] .

«ومثال التصحيف في الإسناد ما ذكره الدارقطني أن محمد بن جرير الطبري قال فيمن روى عن رسول الله ﷺ من بنى سليم: «ومنهم عتبة بن

---

(١) (النُّجَيْرَمي بضم النون وفتح الجيم المعجمة وسكون الياء التحتية المثناة وفتح الراء المهملة، آخره ميم، منسوب إلى نُجَيْرَم ـ على الصواب ـ قال ياقوت الحموي: «نُجَيْرَم قرية كبيرة على ساحل بحر فارس بينها وبين سيراف نحو خمسة عشر فرسخاً، رأيتها يسمونها أهلها والتجار نيرم فيسقطون الجيم تخفيفاً أو تخلفاً». والنُّجَيْرَمي هذا اسمه إبراهيم بن عبد الله بن محمد، أديب، من الكتّاب، كان من أصحاب الزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ ببغداد، انتقل إلى مصر فولي الكتابة لكافور الإخشيدي. له كتاب: «أيمان العرب في الجاهلية» و«الأمالي» توفي حوالي سنة ٣٥٥ هـ).
معجم الأدباء لياقوت الحموي ١/ ١٩٨، والأعلام للزركلي ١/ ٤٩.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ١٩٩، وكذا القاضي عياض في «الإلماع» ص ١٥٤.

البذر» قاله بالموحدة والذال المعجمة وإنما هو بالنون المضمومة وفتح المشددة المهملة.

وكقول يحيى بن معين: «العوام بن مزاحم» بالزاي والحاء المهملة، وإنما هو بالراء والجيم»[(١)].

ومثاله أيضاً: ما رواه مالك بن أنس عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: **«لا يرث المسلمُ الكافرَ»**[(٢)].

قال الشافعي: «صحف مالك في عمر بن عثمان وإنما هو عمرو بن عثمان»[(٣)].

وأما تصحيف المتن:

فهو التغيير والتحويل الذي يحصل في ألفاظ الأحاديث النبوية.

ومن أمثلة التصحيف الواقع في متن الحديث ما رواه الإمام مسلم. قال رحمه الله:

«حدثنا زهير بن حرب، ثنا إسحاق بن عيسى، ثنا ابن لهيعة قال: كتب إليّ موسى بن عقبة يقول حدثني بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد. قلت لابن لهيعة: مسجد بيته؟ قال: مسجد الرسول ﷺ.

قال مسلم: «وهذه رواية فاسدة من كل جهة، فاحش خطؤها في المتن

---

(١) «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ٢/ ٢٩٧.

(٢) رواه مالك في «الموطأ» ٢/ ٥١٩ ح ١٠ كتاب الفرائض ـ باب: ميراث أهل الملل.

(٣) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١٥٠.

والإسناد جميعاً. وابن لهيعة المصحف في متنه المغفل في إسناده.

وإنما الحديث أن النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها»[١].

ومن أمثلته أيضاً ما ذكره الحاكم في «معرفة علوم الحديث» قال رحمه الله:

«سمعت أبا العباس أحمد بن محمد الوراق يقول سمعت عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي يقول سمعت أبي يقول لأبي زرعة: حفظ الله أخانا صالح ابن محمد البغدادي لا يزال يضحكنا شاهداً وغائباً؛ كتب إليّ يذكر أنه لما مات محمد بن يحيى الذهلي أجلس للتحديث شيخ لهم يعرف بمَحمِش فَحَدَّثَ أن النبي ﷺ قال: **«يا أبا عمير ما فعل البعير؟»**.

وأن النبي ﷺ قال: **«لا تصحب الملائكة رفقة فيها خرس»**»[٢].

وصواب الرواية الأولى: **«ما فعل النُّغَيْر»** وهو تصغير «نغر» وهو طائر كان لأخي أنس بن مالك وكان الرسول ﷺ يزوره، فزاره مرة فوجد طائره قد مات فقال: **«يا أبا عمير ما فعل النغير»** تسلية منه ﷺ لذلك الصبي.

وأما الحديث الثاني فصوابه: **«لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس»** بالجيم المعجمة، اسم للآلة التي تحدث رنيناً.

وقسّموا التصحيف أيضاً إلى تصحيف البصر وتصحيف السمع وكلاهما واقع في الإسناد والمتن.

فأما تصحيف البصر:

فهو التغيير أو التبديل الذي يقع للراوي إذا حفظ من الكتاب، أو حدث

---

(١) كتاب «التمييز» للإمام مسلم ١٨٧. ومعنى احتجر في المسجد أي اتخذ حجرة.

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص: ١٤٦.

منه. فيحصل له اشتباه بين بعض الحروف لتقارب رسمها، فيروي الكلمة، ويحدّث بها على غير وجهها.

مثال ذلك ما رواه الخطيب البغدادي قال:

(أنا أبو بكر عبد الله بن علي بن حمويه الهَمَذَاني بها أنا أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي قال سمعت أبا الحسن أحمد بن موسى بن عيسى الوكيل بجرجان يقول: سمعت سعيد بن محمد الذهلي يقول: سمعت محمد بن يونس الكُدَيْمي قال: حضرت مجلس مُؤَمَّل بن إسماعيل فقرأ عليه رجل من المجلس حدثكم سبعةٌ وسبعين فضحك مؤمل، وقال: الفتى من أين؟ فقال: من أهل مصر، فقال: «شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري»)[1].

ففي هذا المثال نرى أن التصحيف الذي وقع لهذا الراوي وهو يحدث سببه هو التشابه الحاصل بين كلمتي «شعبة وسفيان» وبين «سبعة وسبعين»، فإذا أزلنا النقط من هاتين الكلمتين اشتد الشبه، مع العلم أن المد قد يُحذف في اسم «سفين». ويساعد على التصحيف أن الأصول كانت مكتوبة باليد فلم تكن هناك آلات للطبع تميز بين العين والفاء.

وهذا النوع من التصحيف أكثر وقوعاً من غيره نظراً لطبيعة حروف اللغة العربية المتشابهة في الرسم.

وأما تصحيف السمع:

فقال العراقي: (فأما تصحيف السمع فهو أن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه،

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ٢١٥.

والحروف مختلفة شكلاً ونطقاً، فيشتبه ذلك على السمع كأن يكون الحديث «لعاصم الأحول»، فيجعله بعضهم عن «واصل الأحدب». فذكر الدارقطني أنه من «تصحيف السمع» وكذا عكسه.

مثاله ما ذكره النسائي عن يزيد بن هارون عن شعبة عن عاصم الأحول عن أبي وائل عن ابن مسعود بحديث «أي الذنب أعظم...»[1] الحديث.

وكذلك ذكره الخطيب في المدرجات من طريق مهدي بن ميمون عن عاصم الأحول والصواب «واصل الأحدب» مكان «عاصم الأحول» من طريق شعبة ومهدي وغيرهما.

قال النسائي: «حديث يزيد خطأ إنما هو عن واصل».

وقال الخطيب: «إن قول بعضهم عن مهدي بن ميمون عن عاصم الأحول وهم».

قال: «وقد رواه شعبة والثوري ومالك بن مغول وسعيد بن مسروق عن واصل الأحدب عن أبي وائل» قال: «وهذا أيضاً هو المشهور من رواية مهدي»)[2].

ومن ذلك أيضاً ما أورده الحاكم في «معرفة علوم الحديث» حيث قال: «حدثني عمرو بن جعفر البصري قال حدثنا عبدان قال حدثنا معمر بن سهل قال ثنا عامر بن مدرك عن الحسن بن صالح عن أُكَيْل عن ابن أبي نُعْم عن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ توضأ ومسح على الخفين.

---

(١) تتمة الحديث عند النسائي «... **قال: الشرك أن تجعل لله نداً وأن تُزاني بحليلة جارك وأن تقتل ولدك مخافة الفقر أن يأكل معك**، ثم قرأ عبد الله ﴿ **والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر** ﴾ الآية».
سنن النسائي الصغرى ٧/ ٩٠ كتاب تحريم الدم: ذكر أعظم الذنب.

(٢) «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

قال أبو عبد الله: صحف الأهوازيون في «أُكَيْل» وإنما يرويه الحسن بن صالح عن بُكَيْر بن عامر البجلي عن ابن أبي نُعم فكأن الراوي أخذه إملاء؛ سمع بكيراً فتوهمه «أُكيلاً». حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب قال: ثنا الحسن بن علي بن عفان [العامري] قال ثنا يحيى بن فضيل قال ثنا الحسن بن صالح عن بكير عن ابن أبي نُعْم وذكره»[1].

والتصحيف إما أن يقع في اللفظ وهو الأكثر، وإما أن يقع في المعنى.

فأما تصحيف اللفظ:

فهو التغيير الذي يقع في أسماء الرواة وفي متون الأحاديث بسبب الخطأ الذي يقع في شكل الكلمات أو إعرابها أو في نقط الحروف أو تغييرها بغيرها...

ومن أمثلته ما رواه البغدادي قال رحمه الله:

«أخبرني أبو القاسم الأزهري، أنا علي بن عمر الحافظ، نا محمد بن مخلد، نا حمدان بن علي الوراق أبو جعفر، نا الفضل بن دكين أبو نعيم، نا سفيان عن جابر عن عمرو بن يحيى القرشي قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان قال: لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخُطَب تشقيق الشعر.

قال أبو نعيم: شهدت وكيعاً مرة قال: يشققون الحطب تشقيق الشعر قال: فقلت بالخاء»[2].

ومن أمثلته في الإسناد ما ذكر الحافظ أبو عبد الله الحاكم حيث قال:

«سمعت أحمد بن يحيى الذهلي يقول: سمعت محمد بن عبدوس

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص، ١٥٠-١٥١.

(٢) «الجامع» للخطيب البغدادي ١/ ٢٢٢.

المقرئ يقول: سمعت بعض مشايخنا يقول: قرأ علينا شيخ ببغداد عن شقبان الثوري عن جلد الجدا عن الجسر»[١].

قلت: وصوابه «عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن الحسن»

فالتصحيف في هذين المثالين راجع إلى التغيير الحاصل في بنية الكلمة أو هيئتها، لا إلى الفهم الخطأ الذي يتبادر إلى ذهن الراوي فيحمله على غير وجهه المقصود.

وأما تصحيف المعنى:

فقال العراقي: (وأما تصحيف المعنى فمثاله ما ذكره الدارقطني أن أبا موسى محمد بن المثنى العَنَزي الملقب بالزَّمِن أحد شيوخ الأئمة الستة ـ وهو المراد في قولي إمام عنزة ـ قال يوماً: «نحن قوم لنا شرف نحن من عَنَزَة قد صلى ﷺ إلينا».

يريد «أن النبي ﷺ صلى إلى عَنَزَة»، فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم. وإنما العَنَزَة هنا الحربة تُنصب بين يديه.

وأعجب من ذلك ما ذكره الحاكم[٢] عن أعرابي أنه زعم أنه ﷺ كان إذا صلى نصبت بين يديه شاة. فصحفها «عنْزَة» بإسكان النون. ثم رواه بالمعنى على وهمه فأخطأ في ذلك من وجهين، والله أعلم.

ومن أمثلة تصحيف المعنى ما ذكره الخطابي عن بعض شيوخه في الحديث أنه لما روى حديث النهي عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة[٣]

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص: ١٥٢.

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٣) «إصلاح غلط المحدثين» للخطابي ص ٢٨ ح ١٨.

قال: «ما حلقت رأسي قبل الصلاة منذ أربعين سنة» فهم منه تحليق الرؤوس وإنما المراد تحليق الناس حِلَقاً والله أعلم)[١] .

قلت: وهذه الأمثلة التي تناقلها كثير من المحدثين وسموها «تصحيفاً معنوياً» في بعضها تجاوز، ألم تر أن التصحيف في المثال الثاني الذي ذكره العراقي يصح أن يكون تصحيفاً لفظياً؛ لأن التصحيف طرأ أولاً على كلمة «عنَزة» فصارت «عنْزَة» بسكون النون. ثم بعد ذلك وقع خطأ في فهم المقصود بكلمة «عنْزة» ففهم المقصود منها في المثال الثاني ـ بعد وقوع التصحيف اللفظي ـ الحيوان المعلوم ثم عبر عنه بالشاة لأنها من فصيلته، وهذا خطأ في فهم المقصود من الكلام.

أما المثال الثالث الذي ذكره العراقي عن الخطابي فإلحاقه بالتصحيف اللفظي أولى من إلحاقه بالتصحيف المعنوي، ويتبين ذلك من خلال الوقوف على ألفاظ الروايات، فقد ورد الحديث من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن تناشد الأشعار في المسجد، وعن البيع والاشتراء فيه، وأن يتحلق الناس يوم الجمعة قبل الصلاة[٢] .

ووقع عند الإمام أحمد في المسند بلفظ «. . . وعن الحِلَق يوم الجمعة قبل الصلاة»، فهذا يدل على أن التصحيف ـ وفي اصطلاح ابن حجر التحريف ـ وقع في شكل هذه الكلمة.

(١) «التبصرة والتذكرة» للعراقي ٢/ ٣٠٠ـ٣٠١.

(٢) أخرجه الترمذي ٢/ ١٣٩ ح ٣٢٢ أبواب الصلاة باب [ما جاء في] كراهية البيع والشراء وإنشاد [الضالةو] الشعر في المسجد. وأبو داود ١/ ٦٥١ ح ١٠٧٩ كتاب الصلاة باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة. والنسائي ٢/ ٤٧ كتاب المساجد باب النهي عن البيع والشراء في المسجد وعن التحلق قبل صلاة الجمعة (وفيه تقديم وتأخير على اللفظ المذكور) وأحمد في المسند ٢/ ١٧٩.

ولهذا قال الخطابي: «نهيه ﷺ عن الحلَق قبل الصلاة في [يوم] الجمعة وعن التحلق أيضاً يرويه كثير من المحدثين: عن الحَلْقِ قبل الصلاة. ويتأولونه على حلاق الشعر.

وقال لي بعض مشايخنا: لم أحلق رأسي قبل الصلاة نحواً من أربعين سنة بعد ما سمعت هذا الحديث.

قال أبو سليمان: وإنما هو الحِلَق مكسورة الحاء مفتوحة اللام، جمع حَلْقَة.

يقال: حَلْقَة وحِلَق مثل بَدْرَة وبِدَرُ وقَصْعَة وقِصَع...»[١].

فهذا الكلام يبين أن التصحيف وقع في هذه اللفظة «حلق»، في شكلها، قبل أن يقع الخطأ في فهم معناها. ولهذا قال الإمام ابن الصلاح بعد أن ذكر أقسام التصحيف: «وتسمية بعض ما ذكرناه تصحيفاً مجازاً والله أعلم»[٢].

ولهذا فإذا سرنا على سنة من قسّم التصحيف إلى لفظي ومعنوي فإننا نرى أن أقرب مثال للتصحيف المعنوي ما ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة»، في ترجمة من وهم بعض العلماء في ترجمته ألا وهو «معروف الثقفي».

قال رحمه الله: ««معروف الثقفي» ترجم له ابن قانع، فوهم؛ لأنه صفة لا اسم. قال حدثنا عبد الله بن أحمد ثنا أبي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا همام عن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن عثمان عن رجل من ثقيف يقال له معروف، وأثنى عليه خيراً قال رسول الله ﷺ: **«الوليمة حق...»** الحديث ثم رواه من طريق حجاج عن همام فقال فيه عن زهير بن عثمان الأعور.

(١) «إصلاح غلط المحدثين» للخطابي ص: ٢٨ ح ١٨.

(٢) «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» للعراقي ص: ٢٨٤.

قال ابن قانع: «شك فيه قتادة».

كذا قال، وقد أخرج الحديث عن بهز بن أحمد[١] عن همام عن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن عثمان عن رجل أعور من ثقيف. قال قتادة وكان يقال له معروفاً، أي يثنى عليه خيراً. فقد فسر بَهْز مراد قتادة بقوله «يقال له معروفاً». ويؤيده تسميته في رواية حجاج بن المنهال «زهير بن عثمان».

وكذا سماه عبد الصمد بن عبد الوارث عن همام، أخرجه أحمد أيضاً[٢].

وقال الدارمي في مسنده أنا عفان حدثنا همام، فذكره بلفظ أزال الإشكال من أصله فقال عن رجل من ثقيف أعور يقال له معروفاً، أي يُثْنى عليه خيراً، إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه[٣].

وكذا هو عند أبي داود[٤] والنسائي عن محمد بن المثنى عن عفان، وتقدم في حرف الزاي في القسم الأول، والله أعلم»[٥].

فأنت ترى هنا أن ابن قانع وقع له تصحيف ـ إن صح التعبير ـ فاعتبر هذه الصفة «معروف» اسماً، وأدرجه ضمن الصحابة، والأمر بخلاف ذلك، فقد عرفنا على الصواب اسم هذا الرجل، الذي له معروف حسب ما ورد في الرواية المفسرة.

❁ ❁ ❁

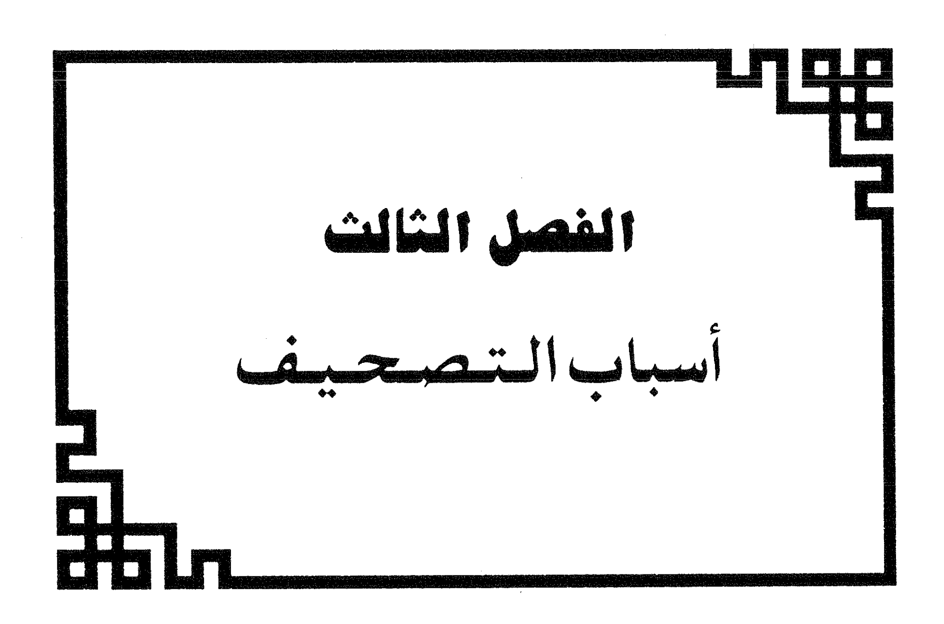
(١) كذا في المطبوع من «الإصابة» «بهز بن أحمد» وهو تصحيف صوابه بهز بن أسد.

(٢) المسند ٥/ ٢٨.

(٣) سنن الدارمي ٢/ ٣٠، ٣١ ح ٢٠٧١ كتاب الأطعمة باب في الوليمة.

(٤) سنن أبي داود ٤/ ١٢٦ ح ٣٧٤٥ كتاب الأطعمة باب في كم تستحب الوليمة.

(٥) «الإصابة في تمييز الصحابة» ٣/ ٥٢٦.



الفصل الثالث

أسباب التصحيف



أسباب التصحيف

تنبه السلف من أهل الحديث إلى أعظم سبب من أسباب التصحيف ألا وهو الأخذ والتحمل عن الكتاب، ولهذا فقد حذروا الرواة من أخذ الحديث من بطون الكتب، وكانوا يقولون «من أعظم البلية تشييخ الصحيفة».

فوضعوا القوانين والقواعد التي يلتزمها الرواة في التحمل والأداء.

وهذا شعور منهم بما يمكن أن يحدثه الأخذ عن الصحيفة من تحريف وتصحيف، وإحالة في معاني النصوص وأسماء الرواة.

وتنبهوا أيضاً إلى ما يحدثه التشابه بين بعض حروف اللغة العربية من تصحيف فحذروا من ذلك أيضاً، ولذلك لَجَؤُوا إلى ضبط ما يشكل ويلتبس من ذلك في أسماء الرواة ومتون الأحاديث.

وتنبهوا أيضاً إلى ما يحدثه سوء السمع من تصحيف في أسماء الرواة ومتون الأحاديث؛ لذلك استحب بعضهم أن يكرر المحدث الحديث ثلاثاً حتى لا يقع تصحيف في سمع الطلاب كما استعانوا بالمستملين، وببعض الوسائل الأخرى التي تجنب الراوي سماع الخطأ.

هذه هي أهم الأسباب التي توقع الرواة في التصحيف وثمة أسباب أخرى أشرنا إليها في هذا الفصل وبعضها أحلنا عليها. وإليك البيان.

١ ـ الأخذ عن الكتاب:

من الأسباب التي يترتب عليها التصحيف في أسماء الرواة ومتون

الأحاديث أن يتحمل الراوي عن الكتاب دون أن يشافه الشيخ أو يشافهه الشيخ أثناء التحمل. فأسماء الرواة فيها المشتبه وفيها الأفراد[1] كما أن متون الأحاديث فيها من الغريب الشيء الكثير. ولا ينهض لضبط ذلك إلا أهل التحقيق والإتقان الذين لقوا الشيوخ وسمعوا منهم وأتقنوا الأخذ عنهم.

ولهذا كان في الأخذ والسماع من الشيخ مأمن من الخطأ والتصحيف.

فعندما يتحمل الراوي الحديث عن الشيخ يكون قد أخذه عنه مضبوطاً مقيداً مصححاً سالماً من التصحيف والتحريف.

وأما الأخذ عن الكتاب والتحمل عنه فإنه مظنة الوقوع في التصحيف.

قال الإمام مسلم: «حدثنا زهير بن حرب، ثنا إسحاق بن عيسى، ثنا ابن لهيعة قال: «كتب إليّ موسى بن عقبة يقول حدثني بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد».

قلت لابن لهيعة: «مسجد في بيته؟».

قال: «مسجد الرسول ﷺ».

قال مسلم: وهذه رواية فاسدة من كل جهة، فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعاً. وابن لهيعة المصحف في متنه، المغفل في إسناده.

وإنما الحديث: أن النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها. وسنذكر صحة الرواية في ذلك إن شاء الله.

حدثني محمد بن حاتم، ثنا بهز بن أسد، ثنا وهيب، حدثني موسى بن عقبة قال:

---

(١) المقصود بالأفراد هنا الأسماء غير المشتركة مثل أجمد - بالجيم - بن عُجيان، وجُبيب - بضم الجيم - بن الحارث، فهذه الأسماء لندرتها وغرابتها يقع فيها التصحيف.

سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد من حصير، فصلى رسول الله ﷺ فيها ليالي، حتى اجتمع إليه أناس ثم فقدوا صوته ليلة، وظنوا أنه قد نام، فجعل بعضهم يتنحنح بأن يخرج إليهم[(١)] . وساقه.

حدثنا محمد بن المثنى، ثنا محمد بن جعفر، ثنا عبد الله بن سعيد، ثنا سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت قال: «احتجر رسول الله ﷺ بخصفة أو حصير، فخرج رسول الله ﷺ».

قال مسلم الرواية الصحيحة في هذا الحديث ما ذكرنا عن وهيب، وذكرنا عن عبد الله بن سعيد عن أبي النضر.

وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية، أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه.

فإذا كان أحد هذين ـ السماع أو العرض ـ فخليق أن [لا] يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله.

وأما الخطأ في إسناد رواية ابن لهيعة فقوله: «كتب إليّ موسى بن عقبة، يقول: حدثني بسر بن سعيد» وموسى إنما سمع هذا الحديث من أبي النضر يرويه عن بسر بن سعيد»[(٢)] .

ومن الأمثلة أيضاً التي تبين خطر الاعتماد على الكتاب ما أورده الخطيب البغدادي في «الكفاية» حيث قال: «وأخبرنا أبو بكر البرقاني قال:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من طريق عبد الأعلى بن حماد عن وهيب ٢/ ٢١٤ ح ٧٣١ كتاب الأذان «باب صلاة الليل».

(٢) «التمييز» للإمام مسلم، ص: ١٨٧ .

ثنا يعقوب بن موسى أبو الحسين الأردبيلي قال: ثنا أبو عبد الله أحمد بن طاهر بن النجم الميانجي قال: ثنا أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار البرذعي قال: قلت لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم: «بشر بن (يحيى بن) حسان؟».

قال: خراساني من أصحاب الرأي، وكان أعلى أصحاب الرأي بخراسان فقدم علينا وكتبنا عنه وكان يناظر، واحتجوا عليه بطاوس فقال بالفارسية يحتجون علينا بالطيور.

قال أبو زرعة: كان جاهلاً بلغني أنه ناظر إسحاق بن راهويه في القُرعة، واحتج عليه إسحاق بتلك الأخبار الصحاح فأفحمه. فانصرف ففتش كتبه فوجد (في كتبه) حديث النبي ﷺ أنه نهى عن القَزَع. فقال لأصحابه: قد أصبت حديثاً أكسر به ظهره. فأتى إسحاق فأخبره فقال له إسحاق: «إنما هذا القَزَع أن يحلق رأس الصبي ويترك بعض» »[1].

فهذا الراوي الذي اعتمد في تحمله الكتاب تصحف عليه حديث أن النبي ﷺ نهى عن القزع.

فصحفها وقرأها القُرَع جمع قُرعة، والسبب في ذلك هو الأخذ عن الكتاب.

ولهذا فإن العلماء ينصون على أن حفظ الراوي ينبغي أن يكون مأخوذاً عن العلماء، حتى يتم تصحيح اللفظ والتأكد من سلامته من التصحيف وبعده عن التحريف.

قال ابن وهب: وحدثني مالك قال: «أدركت بهذا البلد رجالاً من بني

(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي ص: ١٦٣ - ١٦٤.

المائة ونحوها يحدثون الأحاديث. لا يؤخذ منهم ليسوا بأئمة. فقلت لمالك: وغيرهم دونهم في السن يؤخذ ذلك منهم؟ قال: نعم ويجب أن يكون حفظه مأخوذاً عن العلماء لاعن الصحف»(١).

وقال الخطيب البغدادي: «والتصحيف والإحالة يسبقان إلى من أخذ العلم عن الصحف»(٢).

٢ ـ التشابه في رسم حروف اللغة العربية:

من الأسباب التي تعم بها البلوى فيحصل التصحيف بها. التشابه الحاصل بين كثير من حروف اللغة العربية في الرسم.

وقد حصل الاشتباه بين هذه الحروف نظراً لأنها وضعت على هيئة واحدة، لا يميزها عن بعضها إلا عدد النقط مثل (ب ـ ت ـ ث ـ نـ ـ يـ) و(ج ـ ح ـ خ).

وهناك أيضاً الحروف المزدوجة (معجمة وغير معجمة) مثل (ر ـ ز) و(س ـ ش) و(د ـ ذ) و(ص ـ ض) و(ط ـ ظ) و(ع ـ غ) و(ف ـ ق).

وقد يساعد على التصحيف في اللغة العربية بخصوص هذا السبب أن الكتب ظلت مخطوطة باليد قروناً طويلة، فأي نقطة زائدة أو ناقصة أو وسخة فوق الحرف أو تحته قد تغير معناه، وتصرفه إلى شيء آخر.

قال الدكتور شرف الدين علي الراجحي: «وأضاف اللغويون سبباً آخر للتصحيف هو صعوبة الخط العربي وتشابه حروفه، فقد كانت العربية في صورها الأولى لا تخضع للنقط والشكل، فلم يكن الخط العربي منقوطاً ولا

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص: ١٦٢.

(٢) «الكفاية» للخطيب البغدادي ص: ١٦٣.

مشكولاً. وفي عهد عبد الملك بن مروان حين كثر الخطأ، وضع أبو الأسود الدؤلي (م ٦٩ هـ) أو نصر بن عاصم (م ٩٠ هـ) ـ على اختلاف الآراء ـ النقط على الحروف ثم كان الإعجام الذي يميز بين الحروف المتشابهة مثل الجيم والحاء، وجاء الخليل بن أحمد (م ١٧٤ هـ) فيما يقال فأحدث الشكل الذي يرسم على أبعاض الحروف فأراح الناس بذلك من مشقة الكتابة بنوعين من النقط.

يقول حمزة بن الحسن الأصفهاني (م ٣٦٠ هـ): «وأما سبب وقوع التصحيف في كتابة العرب فهو أن الذي أبدع صور حروفها لم يضعها على حكمة، ولا احتاط لمن يجيء بعده وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة وهي[١]: الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون، وكان وجه الحكمة [فيه] أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى حتى يؤمن عليه التبديل»[٢].

وقد تنبه العسكري إلى ما يحدثه التشابه في رسم بعض الحروف من التصحيف بخصوص الأسماء التي لا يدخلها القياس ولا يدل عليها ما قبلها ولا ما بعدها.

قال رحمه الله: «ما يشكل من حيان ويصحف فيه بعشرة أسماء كلها متشابهة في الخط (حبَّان) و(حيَّان) و(حِبان) بالكسر، و(حُبان) بالضم، و(حِمَّان) بالميم، و(حنَان)، و(خِيار)، و(جَبَّار) و(حجَّار) . . .»[٣]. ثم

(١) في المطبوع من كتاب «مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب» (وهما) وهو تصحيف مطبعي كما يدل عليه السياق.

(٢) «مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب» ص: ١٥١ ـ ١٥٢ للدكتور شرف الدين علي الراجحي نقلاً عن حمزة بن الحسن الأصفهاني في كتاب «التنبيه على حدوث التصحيف» ص ٢٧.

(٣) «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري ٢/ ٢/ ٤٤٧.

ذكرها على التفصيل.

ومن الأمثلة على وقوع التصحيف في الأسماء بهذا السبب ما رواه الخطيب البغدادي عن محمد بن يونس الكديمي قال: حضرت مجلس مُؤَمَّل ابن إسماعيل فقرأ عليه رجل من المجلس حدثكم سبعة وسبعين، فضحك مؤمل وقال: الفتى من أين؟ فقال: من أهل مصر، فقال: «شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري»[1].

ويذكر العسكري من عظم التصحيف ما حصل من خصي المخنثين بسبب الخطأ في نقطة. قال رحمه الله: «وأعظم من هذا أمر المخنثين بالمدينة، فإنه خُصي ستة أو سبعة منهم بشؤم تصحيفة، فأخبرني محمد بن يحيى بن علي، عن حماد بن إسحاق قال: كتب سليمان بن عبد الملك إلى ابن حزم أمير المدينة أن أحصِ مَنْ قِبَلَكَ من المخنثين فصحف كاتبه فقرأ: أخصِ مَن قبلك من المخنثين. قال: فدعا بهم فخصاهم، وخُصِي الدَّلال فيمن خصي.

قال حماد بن إسحاق، فحدثني أبي قال: قدم الماجشون بابن أبي عتيق، فمر به ابن حزم، وهو في المسجد، فصاح به ابن أبي عتيق: أخصيتم الدَّلال أما والله لقد كان يُحْسِنُ

لِمَنْ رَبْعٌ بِذات الجَيْـ ... شِ أمسى دَارِساً خَلَقا

وروى لي غيره قال:

ممن خُصيَ بالنقطة طُويسُ ودلال، وبَرْدُ الفؤاد ونَوْمَةُ الضحى ونسيم السَّحَرِ وضَرَّةُ الشمس.

قال الشيخ: وقد روي هذا الخبر على خلاف هذا، فأخبرني أبي، أخبرنا

(١) رواه الخطيب البغدادي في كتابه «الجامع لأداب الراوي وأخلاق السامع» ١/ ٢١٥.

عسل، أخبرنا محمد بن سلاَّم، حدثني ابن جُعدُبَة[1] قال: كان سليمان بن عبد الملك غيوراً، فقيل له: إن المخنثين قد أفسدوا النساء بالمدينة، فكتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن أخص فلاناً وفلاناً، حتى عد أربعة، منهم الدلال وبردُ الفؤاد ونومة الضحى وطُوَيْس. قال ابن جُعدبة: فقلت لكاتب ابن حزم: زعموا أنه كتب إليهم أن أحْصِ، فقال يا ابن أخي عليها نقطة، إن شئت أريتكها؟

قال: وقال الأصمعي في روايته: عليها نقطة مثل سهيل.

وزاد غير أبي في هذا الحديث، قال: فقال واحد من المخنثين لما اختلفوا في الحاء والخاء: لا أدري ما حاؤكم وخاؤكم، ذهبت خصانا بين الحاء والخاء.

قال: فقال طويس لما خُصيَ: هذا الختان الأكبر. وقال نومة الضحى: ما كان أغناني عن سلاح لا أَقاتل به. وقال نسيم السحر: أف لكم ما سلبتموني إلا ميزابَ بولي»[2].

ومن الأمثلة بخصوص هذا السبب ما ذكره القاضي عياض في مشارق الأنوار قال رحمه الله: «وقول أبي بكر في بيعة علي له (وما عساهم أن يفعلوا إني والله لآتينهم) كذا لابن أبي جعفر وسقط (إني) لغيره من شيوخنا عن مسلم. وفي رواية بعضهم (يفعلون بي) وكذا في البخاري فيحتمل أن (إني) تصحيف من ألف (يفعلوا) ومن (بي) بعدها»[3].

---

(١) ابن جُعدبة هو يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدبة الليثي. قال البخاري وغيره: «منكر الحديث» وقال يحيى: ليس بثقة. وقال علي: ضعيف. ورماه مالك بالكذب. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف» «ميزان الاعتدال» ٤/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧.

(٢) «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» لأبي أحمد العسكري ١/ ٤٢.

(٣) «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض ١/ ١٢٩.

فهذا الرسم في الكلمتين يسع ويحتمل القراءتين لتشابههما فيه خصوصاً إذا تجاوزنا النقط وهذه صورته (يفعلوا ىى).

ومن الأمثلة أيضاً على وقوع التصحيف في المتون بسبب التشابه في رسم الحروف حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ خطب يوم عيد على راحلته.

وصوابه «خطب يوم عيد على رجليه» تثنية رجل.

فتصحف على الكاتب، كما قال ابن القيم والسخاوي، وسيأتي الكلام على الحديث بتفصيل في موضعه[١].

ولو تتبع المتتبع التصحيفات الواقعة في الأسماء والمتون لوجد معظمها من هذا الباب يعني التشابه الحاصل في بعض حروف اللغة العربية، خصوصاً وقد ساعد على ذلك أن الكتب كانت مخطوطة باليد.

ولهذا كانت جل التصحيفات الواقعة في الحديث مردها إما إلى عدم تمييز الراوي وضبطه لحروف الكلمات أو إلى سوء سمع. ومن أجل هذا قسم المحدثون التصحيف إلى «تصحيف سمع» و«تصحيف بصر».

٣ ـ سوء السمع:

من الأسباب التي ينشأ عنها التصحيف سوء سمع الراوي، سواء كان ذلك ناتجاً عن ضعف في حاسة السمع لديه، أو كان ناتجاً عن خفوت صوت الشيخ لعجز، أو لاتساع المجلس، وكثرة الطلاب. والعرب تقول «أساء سمعاً فأساء جابة»[٢].

---

(١) راجعه في ص ٢٥٥.

(٢) «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» للعسكري ١/ ٥٥ ـ ٥٦ وقال العسكري معقباً على هذا المثل: «تقول العرب في مثل «أساء سمعاً فأساء جابة» «أساء» ممدود وليس في أوّل «جابة» ألف، هكذا المثل لا يجاوز به ما تكلمت العرب به، ولكن يقال في الكلام: =

وهذا النوع من التصحيف الذي ينشأ عن سوء السمع سماه المحدثون «تصحيف السمع».

وينشأ سوء السمع في كثير من الأحيان بسبب التشابه الحاصل في مخارج حروف الكلمات، أو في أوزانها، أو صيغها الصرفية.

ومن أمثلة ذلك ما سبقت الإشارة إليه من تصحيف «واصل الأحدب» بـ «عاصم الأحول».

ومن ذلك أيضاً قول الحاكم: «صحف الأهوازيون في أُكَيْل، وإنما يرويه الحسن بن صالح عن بُكَيْر بن عامر...»[1].

٤ ـ الوراقون:

من الأسباب التي أسهمت في تفشي ظاهرة التصحيف، وانتشارها في كتب الحديث «الوراقون»، وهم طبقة شبه مثقفة، اشتغلت وتفرغت لنسخ الكتب في شتى الفنون، مقابل أجر تعطاه على عملها هذا.

وتزداد أرباح الوراقين كلما ازداد عدد الكتب التي يطلب منهم نسخها.

وإذا وقع الوراقون على كتاب ذي قيمة علمية احتكروه، ورفعوا ثمن نسخه مما يدل على قلة إخلاصهم للعلم، وشغفهم بجمع المال.

روى الخطيب البغدادي في تاريخه في ترجمة «الفراء»، عند كلامه على كتاب (المعاني) للفراء أنه «لما فرغ من كتاب «المعاني» خزنه الوراقون على الناس ليكسبوا به، وقالوا: لا نخرجه إلا لمن أراد أن ننسخه له على خمس أوراق بدرهم.

= الجواب، والإجابة، والجيبَةُ، والجَابة، ولو قيل في الكلام «فأساء إجابة أو جواباً» لكان صواباً. ولكن الأمثال تحكى».

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص: ١٥٠ ـ ١٥١.

فشكا الناس إلى الفراء، فدعا الوراقين فقال لهم في ذلك، فقالوا: إنما صحبناك لننتفع بك، وكل ما صنفته فليس بالناس إليه من حاجة ما بهم إلى هذا الكتاب، فدعنا نعيش به، فقال فقاربوا تنتفعوا وينتفعوا، فأبوا عليه، فقال: سأريكم، وقال للناس: إني ممل كتاب «معان» أتم شرحاً وأبسط قولاً من الذي أمليت فجلس يملي فأملى الحمد في مائة ورقة، فجاء الوراقون إليه وقالوا: نحن نبلغ الناس ما يحبون، فنسخوا كل عشر أوراق بدرهم»[١] .

فهذا النص يبين لنا الطمع والجشع الذي كان يعيش عليه بعض الوراقين، وأنهم في كثير من الأحيان لم يكن لديهم إخلاص للعلم، ولا حب في تبليغه دون مقابل. والعلماء كانوا يستعينون بالوراقين في التأليف، ولم يكونوا على ثقة تامة بهم، لما قد يحدثونه من تصحيف أو تحريف فيما ينسخون.

ورغم عناية بعض الوراقين وانشغالهم باللغة العربية والأدب، فإن ذلك لم يكن ليؤمنهم من الوقوع في التصحيف في الحديث، لبعدهم عن ميدانه، وقلة عنايتهم به، ولصعوبة ضبط أسماء رواته.

قال أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري: «وأخبرنا أبو بكر محمد بن عبدان، حدثنا محمد بن أحمد بن البراء [قال]: كان بواسط وراق ينظر في الأدب والشعر ولا يعرف شيئاً من الحديث، وكان لعمرو بن عون الواسطي وراق مستمل يلحن كثيراً، فقال: أخروه، وتقدم إلى الوراق الذي كان ينظر في الأدب أن يقرأ عليه، فبدأ فقال: حدثكم هَشيمٌ، فقال: هُشَيْم ويحك، فقال عن حَصين، فقال: حُصَيْن ويلك، ثم قال [عمرو بن عون]: ردوا إليّ الوراق الأول، فإنه وإن كان يلحن فليس يمسخ»[٢] .

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ١٤/ ١٥٠ .

(٢) «تصحيفات المحدثين» للعسكري ١/ ١/ ٦٥ .

ومن المحدثين من ابتلي بوراق سوء، أدخل عليه في كتابه وبدل وغير، من هؤلاء:

● سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الرؤاسي، قال ابن أبي حاتم: «أشار أبي عليه أن يغير وراقه، فإنه أفسد حديثه، وقال له: لا تحدث إلا من أصولك. فقال: سأفعل، ثم تمادى وحدث بأحاديث أدخلت عليه»[١].

● عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري أبو صالح، كاتب الليث بن سعد على أمواله.

قال ابن حبان: «كان في نفسه صدوقاً، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له، فسمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، كان يضع الحديث على شيخ أبي صالح ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به»[٢].

ومن أثر تصحيفات وتحريفات الوراقين ما نجده اليوم من خلاف بين النسخ مما لا سبيل إلى الجمع والتوفيق بينها، فمن ذلك هذا المثال:

قال الإمام أحمد: «ثنا مكي بن إبراهيم ثنا الجعيد عن يزيد بن خصيفة عن حميد بن بشير بن[٣] المحرر عن محمد بن كعب عن أبي موسى الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **«لا يقلب كَعَبَاتِها[٤] أحد ينتظر ما تأتي به إلا عصى الله ورسوله»**[٥].

---

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي ٢/ ١٧٣.

(٢) «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤٤١.

(٣) في المطبوع من المسند (عن المحرر) وهو تحريف.

(٤) الكَعَبَات جمع مفرده كَعْبَةٌ وكَعْبٌ، والمقصود بالكعبات فصوص النرد.

(٥) المسند للإمام أحمد ٤/ ٤٠٧.

أشار الحافظ الحسيني إلى أن «حميد بن بشير بن المحرر» من زوائد أحمد.

ثم قال: «عن محمد بن كعب القُرَظِي وأبي موسى الأشعري، وعنه يزيد بن خصيفة وغيره، وثقه ابن حبان».

ثم تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «ما رأيت هذا في «ثقات ابن حبان»، وإنما في الطبقة الثالثة: حميد بن بكر يروي عن محمد بن كعب القرظي، روى عنه يزيد بن خصيفة ثم وجدت الحديث في مسند أبي موسى.

قال أحمد حدثنا مكي عن الجعيد عن يزيد بن خصيفة عن حميد بن بشير ابن المحرر عن محمد بن كعب عن أبي موسى في اللعب قال كعب.

فظهر أن الذي في نسختي من الثقات تحريف والصواب «بشير» وأن قول الحسيني روى عن محمد بن كعب وأبي موسى تحريف أيضاً وإنما هو عن محمد بن كعب عن أبي موسى...»[1] فهذا مثال يلقي الأضواء على ما أحدثه الوراقون من تصحيفات في كتب الحديث، ولهذا قال الشيخ الألباني بعد إيراده الحديث: «الظاهر أن نسخ «كتاب الثقات» مختلفة، فإن في نسخة الظاهرية منه «حميد بن بكر» أيضاً، وكذلك هو في «اللسان» والله أعلم»[2].

٥ ـ الحمل على المألوف:

المقصود هنا أن المحدث قد يقع منه التصحيف في أسماء الرجال في سند معين، وذلك بأن تكون عادة راوٍ الإكثار عن شيخ معين، فيأتي حديث بخلاف تلك العادة، وذلك بأن يروي عن شيخ آخر، فيعمد ناقل الحديث إلى جعل السند على ما جرت به العادة فيصحفه وثوقاً بعلمه وبما جرت به

(١) «تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة» لابن حجر ص ١٠٥.

(٢) «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» للشيخ الألباني ٨/ ٢٨٦.

تلك العادة، أو يكون هناك تشابه في اسم راويين أو اسم أبويهما، فيحمله ناقل الخبر على المشهور فيصحفه.

قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: «أغلب ما يكون الخطأ بالحمل على المألوف، وغالب ما يقع التصحيف كذلك، فقد رأيت ما لا أحصيه اسم «زَبْر» مصحفاً إلى «أنَس» واسم «سعر» مصحفاً إلى «سعد» ولا أذكر أنني رأيت عكس هذا وقال الشاعر:

فمن يك سائلاً عني فإني من الفتيان أيام الخُنَان

وقال الآخر:

كساك ولم تستكسه فحمدته أخ لك يعطيك الجزيل وياصرُ

فصحف الناس قافيتي هذين البيتين إلى «الختان، ناصر» وأمثال هذا كثيرة لا تخفى على من له إلمام»[1].

قلت: ومن الأمثلة على وقوع التصحيف في أسماء الرواة بهذا السبب ما يلي:

روى ابن حبان من طريق عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن وهب أن عثمان بن عفان قال لابن عمر: [اذهب فكن قاضياً، قال أوتعفيني يا أمير المؤمنين؟][2] قال اذهب فاقض بين الناس. قال تعفيني يا أمير المومنين؟. قال عزمت عليك إلا ذهبت فقضيت. قال: لا تعجل سمعتَ رسول الله ﷺ يقول: «**من عاذ بالله فقد عاذ معاذاً**؟ قال: نعم، قال: فإني أعوذ بالله أن أكون

(١) «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» عبد الرحمن المعلمي ٢/ ٦٧.

(٢) هذه الزيادة غير ثابتة في (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) الذي رتبه ابن بلبان، وهي موجودة في (موارد الظمآن) الذي جمع فيه الحافظ الهيثمي زوائد ابن حبان على الصحيحين. راجع «موارد الظمآن» ص ٢٩٠ ح ١١١٥.

قاضياً، قال: وما يمنعك وقد كان أبوك يقضي. قال: لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«من كان قاضياً فقضى بالجهل كان من أهل النار، ومن كان قاضياً فقضى بالجور كان من أهل النار، ومن كان قاضياً عالماً يقضي بحق أو بعدل سأل التفلت**[١] **كفافاً»**. فما أرجو منه بعد ذلك؟.

قال ابن حبان: «ابن وهب هذا هو عبد الله بن وهب بن الأسود القرشي، من المدينة، روى عنه الزهري»[٢].

وأخرج الحديث الترمذي في «سننه»[٣] من طريق عبد الملك بن أبي جميلة عن «عبد الله بن موهب» بشيء من الاختصار.

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه معتمر بن سليمان عن عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن وهب أن عثمان بن عفان» فذكره.

ثم قال: «قال أبي: عبد الملك بن أبي جميلة مجهول، وعبد الله بن موهب الرملي على ما أرى وهو عن عثمان مرسل»[٤].

وأورد الحديث الزيلعي في «نصب الراية» وقال: «رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن معتمر بن سليمان عن عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن وهب عن ابن عمر...» فذكر لفظه ثم قال: «وعبد الله بن وهب أرى أنه ابن موهب الرملي»[٥].

(١) في «موارد الظمآن» (التقلب) بالقاف والباء الموحدة والمثبت من «الإحسان».

(٢) «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» ١١/ ٤٤٠ ح ٥٠٥٦ كتاب القضاء: ذكر الزجر عن دخول المرء في قضاء المسلمين.

(٣) أخرجه الترمذي ٣/ ٦١٢ ح ١٣٢٢، كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي.

(٤) «علل الحديث» لابن أبي حاتم ١/ ٤٦٨ ح ١٤٠٦.

(٥) «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» ٤/ ٦٦.

وقال ابن حجر العسقلاني: «حديث أن ابن عمر امتنع من القضاء لما استقضاه عثمان: الترمذي وأبو يعلى وابن حبان من حديث عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن موهب الحديث. وقع في رواية ابن حبان «عبد الله ابن وهب» وزعم أنه عبد الله بن وهب بن زمعة بن الأسود القرشي ووهم في ذلك، وإنما هو عبد الله بن موهب، وقد شهد الترمذي وأبو حاتم تبعاً للبخاري أنه غير متصل...»[١].

فإذا علمنا أن «عبد الله بن وهب» تصحيف وأن الصواب «عبد الله بن موهب» فإن السبب في وقوع هذا التصحيف هو الحمل على المألوف. ألا ترى أن اسم عبد الله بن وهب أشهر وأكثر انتشاراً من عبد الله بن موهب!.

وهذا مثال آخر يؤكد ما قررناه من أن من أسباب التصحيف (الحمل على المألوف).

روى الإمام أحمد والنسائي والحاكم من طريق ابن جريج أخبرني عكرمة ابن خالد، عن أسيد بن حُضير الأنصاري، ثم أحد بني حارثة أنه أخبره أنه كان عاملاً على اليمامة، وأن مروان كتب إليه أن معاوية كتب إليه «أيما رجل سرق منه سرقة فهو أحق بها بالثمن حيث وجدها» قال: فكتب إلي مروان أن النبي ﷺ قضى أنه إذا كان الذي ابتاعها من الذي سرقها غير متهم خير سيدها، فإن شاء أخذ الذي سرق منه بالثمن، وإن شاء اتبع سارقه.

قال: وقضى بذلك أبو بكر وعمر عثمان رضي الله عنهم[٢].

(١) «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر ٤/ ١٨٥. وسيأتي لنا مزيد من التحقيق في اسم هذا الراوي في ص: ١٦٣.

(٢) أحمد في المسند ٤/ ٢٢٦. والنسائي في السنن ٧/ ٣١٣ كتاب البيوع باب الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق. والحاكم في المستدرك ٢/ ٣٦. والطبراني في المعجم الكبير ١/ ٢٠٥ ح ٥٥٥.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: أسَيْد هذا مات زمن عمر، ولم يلقه عكرمة، ولا بقي إلى أيام معاوية».

قلت: يشير الذهبي هنا إلى أن هناك علتين في هذا الحديث:

الأولى: الانقطاع بين عكرمة وأسيد بن حضير.

الثانية: الانقطاع بين أسيد بن حضير ومعاوية.

وقد أفاد الحافظ المزي أن ذكر أسيد بن حضير في هذا السند وهم، وذكر عن الإمام أحمد أنه في كتاب ابن جريج «أسيد بن ظهير».

وذكر المزي أيضاً أن عبد الرزاق وغيره رووه عن ابن جريج عن عكرمة عن أسيد بن ظهير، وهو الصواب[1].

فإذا علمنا أن ذكر أسيد بن حضير في هذا السند تصحيف، فإن السبب في وقوع ذلك هو الحمل على المألوف والمشهور، فعندما يذكر اسم «أسيد» فإن المتبادر إلى الذهن أنه سيكون «ابن حضير» لشهرته ولقصته المشهورة في فضل قراءة القرآن عند قارئي القرآن.

٦ ـ التعصب المذهبي:

المتعصب لمذهب أو نحلة أو فكرة عندما يقرأ الحديث، إنما يقرأه على ضوء ما يعتقد ويتعصب له، فهو كثيراً ما يتأثر بما يحمل ويتعصب له ويدافع عنه من أفكار واتجاهات، تقوده إلى أن يصحف الخبر. وقد يكون غير متعمد لذلك، غير أن إدراكه أصبح قاصراً على فهم وإدراك ما يؤيد مواقفه

---

(١) «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٣٤٨. وسيأتي التحقيق في اسم هذا الرجل في موضعه، راجع ص: ١٧١.

واتجاهاته. قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: «قال الأستاذ مالك البدري: لقد أصبح الآن من الثابت علمياً أن إدراك الفرد يتأثر كثيراً بالعوامل الانفعالية والوجدانية والفكرية التي تهيمن على سلوكه. فالدراسات التجريبية التي أجريت على المتعصبين لمذاهب متطرفة أو أولئك الذين تحجرت اتجاهاتهم على احتقار أجناس وطوائف معينة من البشر، أظهرت هذه الدراسات بأن هؤلاء الأشخاص يدركون المواقف التي لها صلة باتجاهاتهم المتحاملة هذه إدراكاً انتقائياً « selective perception » لا يتذكرون فيما يسمعون أو يشاهدون إلا الجوانب التي تؤيد اتجاهاتهم. أما النواحي التي تتعارض مع اعتقاداتهم فهم إما يفشلون عن ملاحظتها أصلاً، أو ينسونها بسرعة، أو يشوهونها بطريقة أو أخرى حتى تتسق مع أفكارهم. ولا يتعمد مثل هؤلاء الأفراد الكذب عندما يسردون الوقائع التي شاهدوها أو سمعوها مشوهة ناقصة. فالأمر يتم بطريقة لا شعورية ملتوية تفوت على أكثر المتحاملين المتعصبين صدقاً وأمانة.

ومن أطرف الأبحاث في هذا الميدان دراسة استخدم فيها باحث أمريكي صورة لرجل زنجي أمريكي حسن الهندام يقف في مركبة عامة بجوار رجل أبيض يحمل خنجراً كبيراً.

عرض الباحث هذه الصورة على مجموعة من الأمريكيين الذين عرفوا بتعصبهم العنصري نحو الزنوج لفترة وجيزة من الوقت. ثم سألهم بعد ذلك عن محتواها.

فأجاب أكثرهم بأن الخنجر كان في قبضة الزنجي، هذا بخلاف المجموعة غير المتحاملة التي يتذكر أكثرها أن الخنجر كان في يد الرجل الأبيض.

وهناك دراسات كثيرة طبقت على أتباع المذاهب المتطرفة أو «المريدين» أصحاب الطاعة العمياء لقائد جبار . . . كل هؤلاء لا يكادون يسمعون أو يناقلون[1] إلا الأخبار التي تؤيد مواقفهم. وكلما ارتبطت هذه الاتجاهات بالجوانب الانفعالية الحماسية وكلما نشط الأفراد في الدعوة لأفكارهم وكلما شعروا بتهديد المجتمع لاتجاهاتهم الشاذة، كلما ازدادت ظاهرة الإدراك الانتقائي هذه»[2] .

ومن الأمثلة على صدق هذا الكلام فيما يخص موضوعنا هذا، ما أثر عن الشيعة من تصحيفهم لقول الرسول ﷺ : **«لا نورث ما تركنا صدقةٌ»**[3] .

قال النووي: «هو برفع «**صدقة**»، و«**ما**» بمعنى الذي تركناه فهو صدقة، وقد ذكر مسلم بعد حديث يحيى بن يحيى عن مالك من حديث عائشة رفعته «**لا نورث ما تركناه فهو صدقة**». وإنما نبهت على هذا الأمر لأن بعض جهلة الشيعة يصحفه»[4] .

والمقصود بالتصحيف الذي أشار إليه النووي شيئان:

الأول: في قوله ﷺ : **«لا نورث»** جعلوه بضم التحتانية المثناة أوله بدل النون هكذا «لا يُورث».

الثاني: في قوله ﷺ : **«صدقةٌ»** جعلوها بالنصب على الحال، هكذا «صدقةً».

---

(١) كذا في الأصل والصواب: (يتناقلون).

(٢) نقلاً عن كتاب «منهج النقد عند المحدثين» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ص ٤١ .

(٣) الحديث أخرجه البخاري عن عائشة ١٢/ ٦ ح ٦٧٢٧ كتاب الفرائض باب قول النبي ﷺ **«لا نورث، ما تركنا صدقة»**، ومسلم ١٢/ ٧٦ كتاب الجهاد باب حكم الفيء.

(٤) شرح النووي على مسلم ١٢/ ٧٤.

فانظر إلى هذا التصحيف الذي وقع فيه الشيعة، ولاحظ كيف عميت أبصارهم عن إدراك الوجه المخالف لنحلتهم[(١)] .

وخذ مثالاً آخر من القصة التي سبق ذكرها والتي ورد فيها مناظرة إسحاق بن راهويه لبشر بن يحيى بن حسان في القرعة، فاحتج عليه إسحاق ابن راهويه بتلك الأخبار الصحاح فأفحمه. ولكن الرجل المغلوب بقي في نفسه ما بقي، ولذلك رجع إلى كتبه يفتش فيها لعله يجد نصوصاً تنهى عن القرعة، فوجد حديث النبي ﷺ أنه نهى عن القزع. فقال لأصحابه: قد أصبت حديثاً أكسر به ظهره، فأتى إسحاق فأخبره. فقال له إسحاق: إنما هذا القزع أن يحلق رأس الصبي ويترك بعض[(٢)] .

فهذا الرجل لم يرجع إلى كتبه طلباً للحق، وإنما رجع إليها بحثاً عن أحاديث تنهى عن القرعة، فوجدها في زعمه؛ وذلك لأن إدراكه أصبح عاجزاً عن إدراك الموقف المخالف. فلما سبقت تلك المعاني المطلوبة إلى ذهنه تعطل عقله وفكره عن إدراك غيرها، بل وبصره كذلك، فأصبح لسانه يقرأ ما لا يراه بصره، ولهذا ورد في الحديث «**حبك الشيء يعمي ويُصِمّ**»[(٣)] .

وهكذا نكتشف ضرراً آخر من أضرار التعصب المذهبي المقيت.

---

(١) سيأتي الكلام بتفصيل عن هذا التصحيف الواقع في حديث «**لا نورث ما تركنا صدقة**» وبيان الصواب فيه راجع ص ٢٧٦ .

(٢) سبق ذكر القصة بتفصيل وقد رواها الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٣) حديث ضعيف رواه أبو داود ٥/ ٣٤٦ـ٣٤٧ ح ٥١٣٠ كتاب الأدب باب في الهوى. وأحمد في المسند ٥/ ١٩٤ و٦/ ٤٥٠ . من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن خالد بن محمد الثقفي عن بلال بن أبي الدرداء عن أبي الدرداء رفعه.
وهذا إسناد ضعيف من أجل أبي بكر بن أبي مريم كان اختلط مع سوء حفظه. وفيه علة أخرى، فقد رواه عن أبي بكر جماعة مرفوعاً ورواه بعضهم موقوفاً.
راجع تفصيل ذلك في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للشيخ الألباني ٤/ ٣٤٨ ح ١٨٦٨ .

فالمتعصب الذي ينتصر لنفسه أولمذهبه دون الحق والصواب، قد تقع الغشاوة على بصره وتصبح نحلته والفكرة التي يدافع عنها مسخرة النصوص لصالحها، وموجهة إياها لوجهتها.

٧ـ العوامل الطبيعية:

كل من تمرس بالتراث الإسلامي الذي خلده المحدثون في مجال الحديث وغيره، يرى أثر العوامل الطبيعية، وما أحدثته في المخطوطات من إتلاف، أو طمس، أو تطليس في الحروف والكلمات.

فهناك الرطوبة والبلل اللذان يمكن أن يصيبا أصل المحدث فتختلط معالم الخط، ويمتنع تمييز الحروف، ويصعب تخريج وتقدير تلك الكلمات. وقد وقع هذا في كتب المحدثين وغيرهم منذ القرون الأولى للتدوين، فمن المحدثين من ابتلي بغرق أصوله فحاول استدراكها كابن دُوسَتْ.

ومن العلماء من وصل أثر العرق إلى كتابه فذهبت معالم الخط، من ذلك ما وقع لابن التبريزي حيث كانت له نسخة من كتاب «التهذيب» في اللغة للأزهري في عدة مجلدات، أراد تحقيق ما فيها وسماعها على عالم باللغة، فدل على أبي العلاء المعري، فجعل الكتاب في مخلاة، وحملها على كتفه وسار راجلاً من تبريز إلى معرة النعمان، فنفذ العرق من ظهره إليها فأثر فيها البلل[1].

ومن العوامل الطبيعية التي أثرت على المخطوطات: الحرارة وتعاقب الأزمان ـ مع قلة العناية بتلك المخطوطات ـ الشيء الذي يترتب عليه تفتت المداد أو الورق.

---

(١) «وفيات الأعيان» لابن خلكان ٦/ ١٩٢.

ووراء هذه العوامل هناك أيضاً الأَرَضَةُ التي لا تبقي ولا تذر، فتوقع الخروم الكثيرة في المخطوطات.

وقد ظهرت آثار هذه العوامل الطبيعية ودورها الفعال في أعمال كثير من المحققين في عصرنا الحاضر، حيث صعب عليهم في كثير من الأحيان تقدير تلك الكلمات التي وقع فيها خرم أو طمس أو تطليس بسبب تلك العوامل. ومن المحققين من تجاسر على تقدير بعض الكلمات فاقتحم باب التصحيف والتحريف.

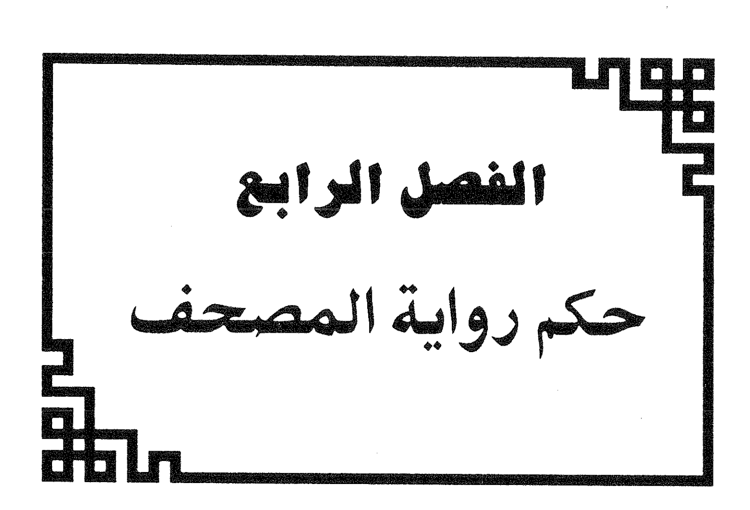
هذه بعض الأسباب التي تعم بها البلوى فيقع التصحيف من جرائها. وهناك أسباب أخرى يقل التصحيف بها، مثل التصحيف الناتج عن شبهة قامت في نفس الراوي فعدل بالحديث عن وجهه، مثل ما حصل لابن حبان في حديث ربط النبي ﷺ الحَجَرَ على بطنه، فادعى أن الصواب في هذا الحديث «الحُجَزَ» وهو طرف الثوب. وقد ذكرنا ذلك بتفصيل في موضعه في باب «التصحيف وأثره في الفقه».

كما أن التصحيف قد يقع بسبب الخطأ في الإعراب. وهذا السبب لم نخصه بالذكر هنا لأننا أشرنا إليه في شروط التحمل فحذفناه هنا لأن التمثيل له يفضي إلى التكرار.

ومن الأسباب التي ينتج عنها التصحيف أيضاً: «الطباعة» وعدم توفر المطابع على متخصصين في علم الحديث يقومون على مراقبة وتصحيح «التجارب» كي يسلم الحديث سنداً ومتناً من ظاهرة التصحيف.

والطباعة في عصرنا هذا تحل محل «الوراقين» في تلك العصور السابقة.

❋ ❋ ❋



الفصل الرابع

حكم رواية المصحف

حكم رواية المُصَحِّف

إذا تتبعنا أقوال النقاد من المحدثين؛ فإننا نجدهم يذمون التصحيف والمصحفين؛ لما يترتب على الأخذ من الصحف أو التحمل عن المصحفين من أضرار مفسدة لمعاني النصوص، ومحرفة لأسماء الرواة.

قال الخطيب البغدادي: «والتصحيف والإحالة يسبقان إلى من أخذ العلم عن الصحف»[١].

وعن سليمان بن موسى أنه قال: «لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين، ولا تقرأوا القرآن على المصحفيين»[٢].

وقال سعيد بن عبد العزيز التنوخي: «كان يقال: لا تحملوا العلم عن صحفي، ولا تأخذوا القرآن من مصحفي»[٣].

وقد اعتبر النقاد من المحدثين وقوع التصحيف من الراوي جرحاً يطعن في ضبطه، ولكن ما هو القدر الذي إذا صحفه الراوي ردت أحاديثه؟.

أو هل كل من وقع منه تصحيف ولو مرة ردت روايته؟.

من المحدثين من يرد ويترك رواية من صدر منه تصحيف ولو مرة.

قال العسكري: «حدثنا عبد الله [بن] محمد بن الحجاج حدثنا أحمد بن

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي ص ١٤٣.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/ ٣١.

(٣) رواه أبو أحمد العسكري في تصحيفات المحدثين ١/ ١/ ٧، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ٣١ لكن جعله من قول سعيد بن عبد العزيز.

علي الأبار، حدثنا مجاهد بن موسى قال: أتيت خالد بن القاسم المدائني فحدث، فقال: حدثني ليث بن سعد عن محمد بن يحيى بن حِبَّان فقلت: حَبَّان. فقال: حَبَّان وحِبَّان واحد. فقمت وتركته.

قال أحمد: وسألت مجاهد بن موسى عن حماد بن عمرو. فقال: ذهبت إليه، وكان يروي عن زيد بن رفيع عن عبد الله في بيض النعام رفعه إلى النبي، فقلت: إنما هو عن عبد الله وقلت له: أخرج إليّ كتاب خُصَيْف، فأخرج إليّ كتاب حُصَيْن، وإذا هو ليس يفصل بين خُصَيْف وحُصَيْن فتركته.

قال العسكري: ألا ترى أن مجاهد بن موسى وهو فاضل عالم، ترك حديث هذا الرجل، ولم يره أهلاً للحمل عنه لما صحف في هذا الاسم وأظهر التهاون به»[1].

وقال العسكري: «أخبرني أبو عبيد الآجري ـ هو محمد بن علي بن عثمان ـ سمعت سليمان بن الأشعث يقول: قال لي أحمد بن صالح المصري: حدثنا سلامة بن روح في حديث السقيفة[2]: بَعْرة أن يَفِيلا[3].

تصحيف: تَغِرَّة أن يُقْتَلا.

(١) «تصحيفات المحدثين» للعسكري ١/ ١/ ٩ ـ ١٠.

(٢) هكذا لفظ حديث السقيفة كما ورد في الصحيح على الصواب «... فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يُتَابَعُ هو ولا الذي بايعه تَغِرَّة أن يُقْتَلا» والمعنى أن من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه وعرضهما للقتل. فتح الباري ١٢/ ١٤٤ ـ ١٥٠.

(٣) هكذا وقع عند العسكري في تصحيفات المحدثين ١/ ١/ ١٨ ووقع في «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» ص ١٧ «بعده أن يُقْتَلا» وقال الذهبي: «قال أحمد بن صالح: سمعت سلامة يحدث عن عقيل بحديث السقيفة فقال: ولا الذي بايع بعرة أن تفتلا، قلت: هو تغرة أن يقتلا قال: لا قلت: فما معناه؟ قال: البعرة تفتلها بيدك فتنتثر» ميزان الاعتدال ٢/ ١٨٣.

وكان أحمد بن صالح كتب عنه خمسين ألف حديث فتركه.

قلت أنا: التَّغِرة: التغرير: يقال: غَرَّرت بالقوم تغريراً وتغِرَّة، كما قيل: حللته تحليلاً وتحلة، وعللته تعْليلاً وتعِلَّة، وإنما يقال في المضاعف خاصة»[١].

وهذا الموقف من أحمد بن صالح موقف متشدد أن ترد رواية الرجل بالغلطة أو الغلطتين، وهل يسلم من الخطأ والتصحيف أحد مهما بلغ من الضبط والإتقان؟!

قال الإمام مسلم: «فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا ـ وإن كان من أحفظ الناس، وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل ـ إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله. . . »[٢].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟»[٣].

وقد جاز التصحيف على كبار الحفاظ من المحدثين أمثال مالك وسفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع وشعبة وعلي بن المديني. أفيعني ذلك رد روايتهم؟!

إنما ترد رواية من كثر منه التصحيف وأفحش فيه. ولهذا قال السخاوي: «وقول العسكري إنه قد عيب بالتصحيف جماعة من العلماء وفضح به كثير من الأدباء وسُمُّوا الصحفية، ونَهْيُ العلماء عن الحمل عنهم محمول على المتكرر منه ذلك، وإلا فما يسلم من زلة وخطأ إلا من عصمه الله، والسعيد من عدت غلطاته»[٤].

(١) «تصحيفات المحدثين» ١/ ١/ ١٧ـ١٩.
(٢) «التمييز» لمسلم بن الحجاج ص ١٧٠.
(٣) «فتح المغيث» للحافظ السخاوي ٣/ ٧٣.
(٤) «فتح المغيث» للحافظ السخاوي ٣/ ٧٣.

ثم إن التصحيف في الأسماء أهون منه في المتون، وإن كان الكل يشعر بقلة الضبط، فليس من الإنصاف أن ترد رواية من صحف اسماً، وإنما يجنب ما صحف فيه ويقبل ما أصاب فيه ووافق فيه الثقات.

قال ابن حبان: «الجنس الأول: وهو الذي كثر في المحدثين، فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير، إما في الكتابة حيث كتب، ولم يعلم به حتى بقي الخطأ في كتابه إلى أن كبر، واحتيج إليه، مثل تصحيف اسم يشبه اسماً، ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث في حديث، أو ما يشبه هذا، فلما رأى أئمتنا: مثل يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وبعدهما أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ومن كان من أقرانهما من أهل هذه الصناعة ما تفردوا من الأشياء التي ذكرتها أطلقوا عليهم الجرح وضعفوهم في الأخبار.

وهذا الجنس ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشيء من أخبارهم، بل الذي عندي أن لا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا، فأما ما وافقوا الثقات في الروايات، فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجيء من هذا الجنس في هذا الكتاب فإني أقول بعقب ذكره: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد»[١].

وأما التصحيف في المتون فإنه غالباً ما يحيل المعاني، وضرره أشد من ضرر التصحيف في الإسناد.

فوقوع التصحيف في المتن يشعر بغفلة الراوي وقلة ضبطه، وعدم معرفته بما يحيل المعاني.

---

(١) «المجروحين» لابن حبان ١/ ٩٠.

قال الخطيب البغدادي: «أخبرنا أبو نعيم الحافظ، ثنا محمد بن أحمد بن الحسن قال: ثنا بشر بن موسى قال: قال عبد الله بن الزبير الحميدي قال: فما الغفلة التي يرد بها حديث الرضا الذي لا يعرف الكذب؟ قلت: هو أن يكون في كتابه غلط فيقال له (في ذلك) فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف ذلك تصحيفاً فاحشاً يقلب المعنى لا يعقل ذلك فَيُكَفُّ عنه»[١].

والخلاصة أن التصحيف يعتبر جرحاً من أنواع الجرح الذي يطعن في ضبط الراوي خصوصاً إذا كثر وفحش. أما وقوع التصحيف مرة واحدة من الراوي فلا ترد روايته من أجله ما دام ذلك ممكناً وجائزاً وواقعاً من كبار الحفاظ.

وكما أن المحدثين ردوا رواية المصحف ـ حسب ما سبق ـ فإن الفقهاء أيضاً لهم موقف خاص من فتوى المُصَحِّف، حيث نهوا عن أخذ الفتوى عن المصحف.

قال الخطيب البغدادي وهو في معرض الحديث عن الفقيه الذي يؤخذ عنه الفقه: «فيكون قد أخذ فقهه من أفواه العلماء لا من الصحف»[٢].

وقال ثور بن يزيد: «لا يفتي الناس الصحفيون»[٣].

وقال أبو زرعة: «لا يفتي الناس صحفي ولا يقرئهم مصحفي»[٤].

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» ص ١٤٨، ورواه العسكري في «تصحيفات المحدثين» ١/ ١/ ١١-١٢. وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/ ٣٣ ـ ٣٤ بلفظ أتم.

(٢) «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي ٢/ ٩٧.

(٣) رواه البغدادي في «الفقيه والمتفقه» ٢/ ٩٧.

(٤) رواه البغدادي في «الفقيه والمتفقه» ٢/ ٩٧.

والسبب في تحذير السلف من طلب الفتوى من المصحف أن هذا الأخير إذا صحف اللفظ قد يحيل المعاني ويغير الأحكام الشرعية.

ومن الأمثلة التي تدل على أن المصحف إذا أفتى أحال المعنى ما ورد في قصة بشر بن يحيى بن حسان الخراساني ـ من أصحاب الرأي ـ في مناظرته لإسحاق بن راهويه[(١)].

فانظر إلى حديث رسول الله ﷺ في نهيه عن القزع لما تصحف كيف بنى عليه ذلك الرجل حكماً فقهياً وهو النهي عن القرعة، وكاد أن ينتصر لهذا الحكم هو وأصحابه لولا مكانة إسحاق بن راهويه في معرفة حديث رسول الله ﷺ وحدسه النقدي.

إن طعن المحدثين في ضبط الراوي الذي يكثر منه التصحيف، ورد روايته، يدخل في إطار الجهود التي واجهوا بها ظاهرة التصحيف للحد من تفشيها، ولحمل الرواة على التحري والدقة في ضبط الحديث وعلى التزام شروط التحمل والأداء التي يباشر من خلالها طالب الحديث مصدر العلم والمعرفة.

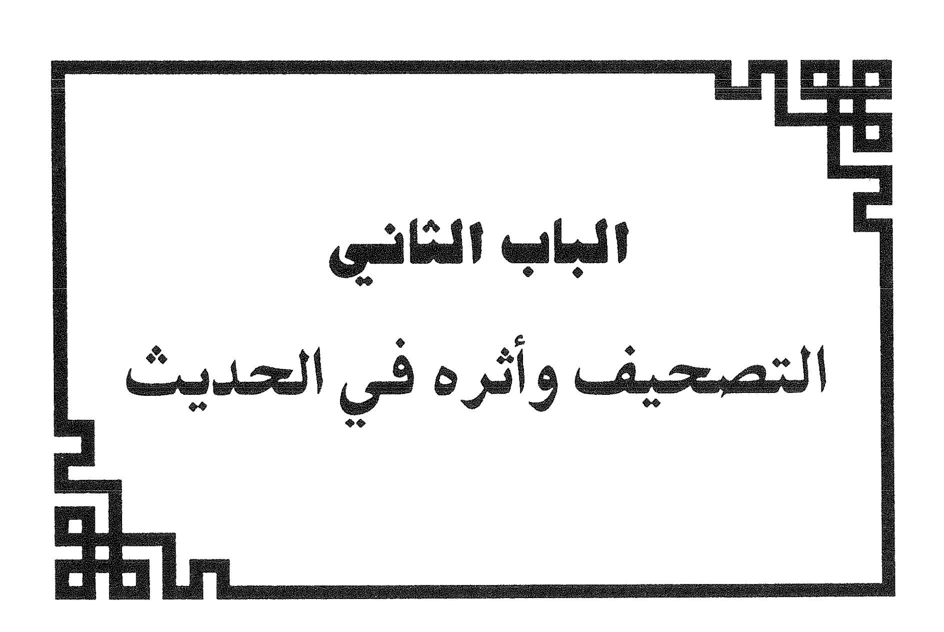
كما أن موقفهم هذا يؤكد لنا سلامة الشريعة الإسلامية من التغيير والتبديل، ويطمئننا على ما بين أيدينا من سنة رسول الله ﷺ، ولهذا فإنهم ترصدوا الرواة وراقبوا أحوالهم وسيرهم، وخبروا حفظهم وضبطهم وعدالتهم، ونبهوا على أخطائهم وأوهامهم وتصحيفاتهم وحذروا منها. وفي كل عصر قيض الله لهذا الدين من يقوم بمهمة الذب عن سنة رسول الله ﷺ.

---

(١) أخرج القصة الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٦٣ ـ ١٦٤ وقد تقدمت بتمامها في ص ٥٨، ٧٤.

وفي البابين الآتيين من هذا البحث ألخص للقارئ الكريم ثمرة جهودهم من خلال استعراض التصحيفات الواقعة في أسماء الرواة، وفي متون الأحاديث، وفي ألفاظ الجرح والتعديل مبرزاً الآثار المترتبة على ذلك عملياً من الناحية الحديثية ومن الناحية الفقهية.

* * *



الباب الثاني

التصحيف وأثره في الحديث



إن البحث في أثر التصحيف في الحديث يعتبر من أطرف البحوث وألطفها وأعزها، وذلك لما يترتب على التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل من أحكام قد تخرج تلك الصيغ عن هدفها الذي أراده منها ذلك الناقد.

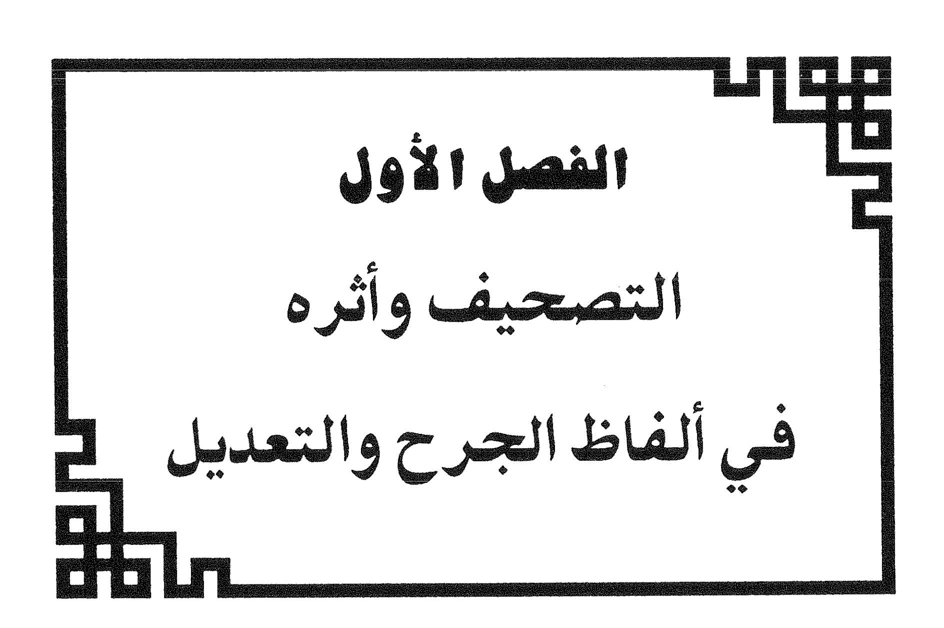
كما أن التصحيف في أسماء الرواة ينتج عنه كثير من الأحكام الحديثية التي لها علاقة بالقبول أو الرد أو التوقف في معرفة حكم ودرجة الحديث من الصحة أو الضعف.

وهكذا يبقى التصحيف في أسماء الرواة ظاهرة لها أثرها الخطير بين صفوف المحدثين، وذلك لأن أسماء الرجال ليس لها مقياس يرجع إليه في ضبطها إلا السماع والتلقي عن الشيوخ المتقنين الذين مارسوا هذا الفن وسبروا غوره.

ولا شك أن الطعن في سند الحديث له علاقة وارتباط وتأثير على معنى الحديث، وذلك لأن الأسانيد هي الوسيلة الوحيدة لمعرفة صحة نسبة المتن إلى رسول الله ﷺ أو عدم ثبوت ذلك عنه.

وفي هذا الباب سنقف على عدة آثار ترتبت على التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل وفي أسماء الرواة وفي بعض صيغ التحديث ودونك البيان:





الفصل الأول

التصحيف وأثره

في ألفاظ الجرح والتعديل



التصحيف وأثره في ألفاظ الجرح والتعديل

ينبغي لطالب علم الحديث، المشتغل بمعرفة صحيحه وضعيفه، أن يُعنى بمعرفة ألفاظ الجرح والتعديل الصادرة عن النقاد الذين خبروا وعاينوا أحوال الرواة، وتتبعوا سيرهم؛ فألفاظ الجرح والتعديل هي المعيار الوحيد الذي يعرف به صدق الرواة أو كذبهم، وضبطهم أو غفلتهم، وعدالتهم أو جهالتهم. . .

كما ينبغي معرفة مناهج النقاد وطرائقهم في نقد الرواة، فمن النقاد المتشدد والمتساهل، ومنهم من هو بين ذلك.

ومعرفة الأحوال والمناسبات التي صدرت فيها تلك الألفاظ، تساعد طالب الحديث على معرفة المقصود بتلك العبارة، وعلى معرفة الحق والصواب في حال الراوي، فمن النقاد من يجرح حمية، كما وقع من مالك في ابن إسحاق، ومنهم من يجرح منافسة كما وقع من الذهلي في البخاري، ومنهم من يجرح تعصباً لمذهب معين ـ وإن كان ذلك على ندرة ـ لذلك يجب مقارنة تلك الأقوال بأقوال نقاد آخرين.

وينبغي أيضاً فهم تلك الأقوال في إطارها العام، وعدم بترها عن السياق الذي وردت فيه؛ فكم أدى بتر النصوص إلى تغيير معناها وصرفها عن وجهها إلى معنى معاكس.

«وكذا ينبغي تأمل الصيغ، فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها، كقولهم: «فلان مُود» فإنها اختلف في ضبطها، فمنهم من يخففها أي هالك. قال في الصحاح: «أودى فلان أي هلك فهو مود» ومنهم

من يشددها مع الهمزة أي حسن الأداء»[١] .

قال الحافظ الذهبي : «ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة . ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ ، واصطلاحه ، ومقاصده بعباراته الكثيرة . . . »[٢] .

ولهذا كان علم الجرح والتعديل من أخطر علوم الحديث نظراً لما يترتب على الخطأ والتصحيف فيه من نتائج بالغة الخطورة ، فقد وقع التصحيف فيه لكبار النقاد من المحدثين أمثال العقيلي والذهبي والعراقي وغيرهم . وسنقف على بعض النماذج من تلك التصحيفات في ألفاظ الجرح والتعديل .

النموذج الأول

«هو على يَدَيْ عَدْلٍ» ⬅ «هو على يَدِي عَدْلٌ»

من العبارات المستعملة على ندرة في علم الجرح والتعديل ، ما انفرد به الإمام أبو حاتم الرازي من قوله في بعض الرواة «هو على يَدَيْ عَدْلٍ» بفتح الدال المهملة وسكون الياء تثنية «يد» وإضافتها إلى كلمة «عَدْلٍ» بفتح العين المهملة والدال الساكنة .

وهذه العبارة مع انفراد أبي حاتم باستعمالها ، فإنها لم تصدر عنه إلا في حق ثلاثة من الرواة هم :

١ ـ جُبَارَة بن المُغَلِّس الحِمَّاني ، أبو محمد الكوفي (ت ٢٤١ هـ) .

٢ ـ عمر بن حفص ، أبو حفص العبدي البصري (ت ١٩٨ هـ) .

(١) «فتح المغيث» لشمس الدين السخاوي ١/ ٣٧٥ .
(٢) «الموقظة في علم مصطلح الحديث» للذهبي ص ٨٢ .

٣ ـ محمد بن خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الواسطي الطحان، مولى النعمان بن مقرن (ت ٢٤٠ هـ).

وقد اقتبس أبو حاتم هذا المصطلح من المثل السائر عند العرب، فقد عرفت العرب استعمال هذه العبارة «هو على يدي عدل» في حق الشخص الذي أريد قتله. قال ابن منظور: «وقولهم للشيء إذا يُئس منه: «وضع على يَدَيْ عَدْل» وهو العدل بن جزء بن سعد العشيرة، وكان ولي شرط تبع، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فقال الناس «وضع على يَدَيْ عَدْلٍ»، ثم قيل ذلك لكل شيء يُئس منه»[١].

ومع ذلك فقد خفي معنى هذه العبارة على بعض النقاد من كبار المحدثين مثل الحافظ العراقي فقد تصحفت عليه وقرأها «هو على يَدِي عَدْلٌ» بكسر الدال في «يدي» بحيث تكون اللفظة لواحدة «الأيدي» وبرفع اللام وتنوينها في «عَدْلٍ» يعني من العدالة وفهمها العراقي على أنها من ألفاظ التوثيق.

وقد أورد الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة محمد بن خالد الواسطي قول ابن أبي حاتم: «سئل أبي عنه[٢] فقال: «هو على يَدَيْ عَدْل» قال ابن حجر: وقوله على يدي عدل معناه قرب من الهلاك. وهذا مثلٌ للعرب؛ كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدل، فإذا دفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالباً. ذكره ابن قتيبة وغيره. وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب»[٣].

---

(١) لسان العرب لابن منظور ١١/ ٤٣٦.

(٢) يعني عن محمد بن خالد الواسطي.

(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٢.

وقال الإمام شمس الدين السخاوي: «وأفاد شيخنا أيضاً أن شيخه الشارح ـ أي الحافظ العراقي ـ كان يقول في قول أبي حاتم «هو على يَدَيْ عَدْلٍ» أنها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكذا بكسر الدال الأولى بحيث تكون اللفظة للواحد وبرفع اللام وتنوينها.

قال شيخنا ـ يعني ابن حجر ـ: «كنت أظن ذلك كذلك إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جبارة بن المغلس: «سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث» ثم قال: سألت أبي عنه فقال: «هو على يَدَيْ عَدْلٍ» ثم حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف ولم ينقل عن أحد فيه توثيقاً[1]، ومع ذلك فما فهمت معناها، ولا اتجه لي ضبطها.

ثم بان لي أنها كناية عن الهالك، وهو تضعيف شديد. ففي كتاب «إصلاح المنطق» ليعقوب بن السِّكِّيت عن ابن الكلبي قال: جزء بن سعد العشيرة بن مالك من ولده العدل، وكان ولي شرط تبع، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فمن ذلك قال الناس: «وضع على يَدَيْ عَدْلٍ» ومعناه هلك.

قلت: ونحوه عند ابن قتيبة في أوائل «أدب الكاتب» وزاد ثم قيل ذلك لكل شيء قد يئس منه». انتهى.[2]

وإذا نحن قارنا بين قول أبي حاتم «هو على يَدَيْ عَدْلٍ» في كل واحد من أولئك الرواة الثلاثة الذين صدرت في حقهم هذه العبارة من أبي حاتم، وبين أقوال النقاد الآخرين فإننا سنجدها تهدف إلى الطعن الشديد، أفلا يدل ذلك على أن أبا حاتم قصد بهذه العبارة استعمالها العرفي السائد عند العرب،

(١) راجع كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٥٥٠.

(٢) «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» لشمس الدين السخاوي ١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

وهو الهلاك.

وهكذا نرى الأثر الذي ترتب على التصحيف في هذه العبارة من هذا الحافظ الجبل ـ العراقي ـ حيث حملها على التوثيق، وانخدع بقوله هذا تلميذه وحافظ عصره ابن حجر العسقلاني مدة من الزمن، ثم تبين الحق والصواب فيها، فحذر من الأثر الخطير الذي يترتب على التصحيف في هذه العبارة.

ومن خلال هذا النموذج من التصحيف الواقع في ألفاظ الجرح والتعديل، نتبين الخطر الذي يمكن أن يترتب على التصحيف في صيغ التعديل والتجريح ألا وهو توثيق من هو ضعيف وبالتالي تصحيح حديثه والعمل بمقتضاه أو العكس.

النموذج الثاني

«وَضَّاحٌ ذاك العبد» ⬅ «وضَّاعٌ ذاك العبد»

جاء في ترجمة علي بن عاصم أنه كان مما أنكر عليه، كثرة الخطأ والغلط وتماديه في ذلك ولجاجته فيه، وأنه كان يغلط فيخالف الحفاظ فينبه على ذلك فلا يرجع، بل ينتقص أولئك الحفاظ، وقد دارت بينه وبين علي بن المديني مراجعة علمية ورد فيها قول ابن المديني: «... فقلت له: إنما هذا عن مغيرة رأي حماد. قال: فقال: من حدثكم؟ قلت: جرير. قال: ذلك الصَّبي، لقد رأيت ذاك ناعساً ما يعقل ما يقال له. قال: مر شيء آخر، فقلت: يخالفونك في هذا. فقال: من؟ قلت: أبو عوانة. قال «وَضَّاحٌ ذاك العبد»!... قال: وقال لشعبة: ذاك المسكين»[1].

---

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١١/ ٤٥٠.

وردت هذه الحكاية أيضاً في ترجمة علي بن عاصم من «تهذيب التهذيب»، ووقع فيها تصحيف أدى إلى تكذيب أبي عوانة، وذلك أنها وردت بلفظ «وَضَّاعٌ»[١] بالضاد المعجمة المشددة والعين المهملة من الوضع يعني كذاب، فتلقف هذه العبارة الشيخ محمد بن زاهد الكوثري على أنها مما جرح به أبو عوانة فقال: «. . . وبلغ به الأمر ـ يعني أبا عوانة ـ أن كذبه علي ابن عاصم»[٢].

وقال أيضاً: «. . . لكن يقول عنه علي بن عاصم: وَضَّاعٌ ذلك العبد. وفيه إسراف»[٣].

وقد انفرد الكوثري في هذا العصر بإصراره على أن المقصود من كلام علي بن عاصم في أبي عوانة جرحه ورميه بالوضع، وهو الحافظ الجبل.

وإن مما يدل على أن تصحيفاً وقع في هذه العبارة أموراً نذكر منها:

١ ـ أنها لم تذكر كذلك أعني «وَضَّاع» في أوثق المصادر التي ترجمت لعلي بن عاصم ومن أهمها «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي. وإنما ورد فيه «وَضَّاح» بالحاء المهملة.

٢ ـ أبو عوانة اسمه الوَضَّاح بن عبد الله اليَشْكُري.

٣ ـ ورد في النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية من «تهذيب الكمال» للحافظ المزي ما لفظه «وَصَاحَ ذاك العبد»[٤] وضبطت بفتح الصاد والحاء المهملتين.

---

(١) راجع تهذيب التهذيب لابن حجر ٧/ ٣٤٥.

(٢) «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» ص: ١٠٥ للشيخ محمد زاهد الكوثري.

(٣) تأنيب الخطيب ص ١٣٥.

(٤) النسخة المصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية من تهذيب الكمال ٢/ ٩٧٧.

٤ ـ سياق القصة يدل على أن المقصود التقليل من شأن أبي عوانة، فقد ورد في المصدر الذي نقل عنه الكوثري وهو «تهذيب التهذيب» لابن حجر قول عفان: «قدمت أنا وبهز واسط فدخلنا على علي بن عاصم، فقال: من بقي من أهل البصرة؟، فلم نذكر له إنساناً إلا استصغره. فقال بهز: ما أرى هذا يفلح»[١].

٥ ـ استصغار أبي عوانة يتم لعلي بن عاصم بكلمة «وَضَّاح» «فمن المعروف أن ذكر الرجل بكنيته إكرام له، وكان أبو عوانة مشهوراً بكنيته لا يكاد يذكر إلا بها، فنص علي بن عاصم على اسمه تأكيداً لاحتقاره، رداً على مخاطبه الذي ذكره بلفظ «أبي عوانة» كأنه قال: «ليس بأهل أن يذكر بكنيته، وإنما ينبغي أن يذكر اسمه» ولهذا الغرض نفسه قال: «وَضَّاح» بترك اللام[٢]، لأن في الإتيان باللام تفخيماً للاسم ينافي غرضه، ولم يتفق له مثل هذا في شعبة وجرير لأنهما معروفان باسميهما ولا تدخل عليهما اللام فاعتاض عن ذلك بأن ترك التلفظ باسميهما. . .»[٣].

٦ ـ أن الذين ألفوا في المجروحين، لم يذكر أحد منهم أبا عوانة ضمن المجروحين أو الكذّابين.

٧ ـ أن الذين ترجموا لأبي عوانة من المحدثين لم يذكروا قولة علي بن عاصم في أبي عوانة وهو محل ذكرها لو كانت جرحاً، بل اتفق الأئمة النقاد على توثيقه والثناء عليه، وأحاديثه مخرجة في الصحيحين بكثرة، بل في تلخيص تهذيب التهذيب ـ أي التقريب ـ قول ابن حجر في أبي عوانة: «ثقة ثبت»[٤] وهذه هي المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر.

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٧/ ٣٤٥.

(٢) المقصود باللام هنا وفيما يأتي من كلام المعلمي (الـ) التعريف.

(٣) التنكيل لعبد الرحمن المعلمي ١/ ٥٠١.

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر ٢/ ٣٣١.

ولو مشينا على هذا التصحيف الذي وقع في هذا اللفظ «وَضَّاح» واعتبرنا أبا عوانة من الكذّابين، للزم أن نرد الأحاديث التي رواها، وأن نعتبرها في عداد الأحاديث الموضوعة، ونكون بذلك قد رددنا جانباً من السنة، وهو مرويات أبي عوانة، وهو إمام حافظ متفق على توثيقه وجلالته.

النموذج الثالث

«كَادَتْ واللَّه» ⬅ «كَاذِبٌ والله»

قال العقيلي: «حدثنا أحمد بن علي الأبار، قال: سمعت مجاهد بن موسى المخرمي يقول: دخلنا على عبد الرحمن بن مهدي في بيته فرفع إليه حارث النقال رقعة حديث مقلوب، فجعل يحدثه حتى كاد أن يفرغ، ثم فطن فنقده ورمى به. قال: «كَاذِبٌ والله، كَاذِبٌ والله»»[١].

أورد الإمام الذهبي هذه القصة في «الميزان»[٢] على أنها مما ثلب به الحارث بن سُرَيْج النقال، غير أن هذه القصة وقع فيها تصحيف وحذف، فقد أوردها الخطيب البغدادي في «الجامع» على الصواب والتمام، قال رحمه الله: «قرأت على محمد بن أبي القاسم الأزرق عن دعلج بن أحمد، أنا أحمد بن علي الأبار قال: سمعت مجاهداً وهو ابن موسى يقول: دخلنا على عبد الرحمن بن مهدي في بيته فدفع إليه ـ يعني حارثاً النقال ـ رقعة فيها حديث مقلوب فجعل يحدثه حتى كاد أن يفرغ ثم فطن فنقده فرمى به وقال: «كَادَتْ والله تمضي، كَادَتْ والله تمضي»»[٣].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وهذه الحكاية التي عن ابن مهدي

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٢٢٠.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

(٣) كتاب «الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع» للخطيب البغدادي ١/ ٧١.

وقع فيها تصحيف أدى إلى ثلب الحارث، فقد حكى هذا الحافظ أبو بكر الخطيب في الجزء الثاني من الجامع في «باب امتحان الراوي بقلب الأحاديث»». فذكر القصة المتقدمة عن الخطيب... ثم قال ابن حجر: «فحذف المؤلف[1] قوله «تمضي» وصحف «كَادَتْ» بـ «كَاذِب» وما مراد ابن مهدي إلا كادت تمضي عليّ زلة، وهذا يدل على جودة امتحان الحارث وحفظه، وعلى حفظ ابن مهدي وتثبته والله أعلم»[2].

قلت: وقد حدا بالذهبي وغيره إلى حمل كلام ابن مهدي في الحارث على الكذب ما رواه العقيلي وابن عدي في «الكامل» عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قلت ليحيى بن معين: «إن حارثاً النقال يحدث عن ابن عيينة عن عاصم بن كليب حديث وائل بن حجر «أتيت النبي عليه السلام ولي شَعَرٌ...».

قال: كل من حدث بحديث عاصم بن كليب عن ابن عيينة فهو كذاب خبيث، ليس حارث بشيء»[3].

وانطلاقاً من قولة ابن معين هذه حكم ابن عدي على الحارث بن سريج بأنه «ضعيف يسرق الحديث».

والمقصود من كلام ابن معين أن الحارث بن سريج لا يعرف له سماع من سفيان بن عيينة فكيف يروي حديث وائل عنه؟ فإما أنه كذب، وإما أنه سرقه!.

(١) يقصد ابن حجر بالمؤلف هنا الذهبي مؤلف «الميزان» وقد قدمنا القصة عن العقيلي، والذهبي إنما نقل عنه، فالتصحيف في هذه القصة ألصق بالعقيلي منه بالذهبي.

(٢) «لسان الميزان» لابن حجر ٢/ ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠ والكامل لابن عدي ٢/ ٦١٥.

والجواب: أن الحديث إنما هو من رواية الثوري أخذه عنه سفيان بن عقبة[١]، وعنه أخذه الحارث بن سريج، فتصحف عليه «سفيان بن عقبة» بـ «سفيان بن عيينة» وأسقط منه الثوري.

قال العقيلي: «وهذا الحديث ليس من رواية ابن عيينة، وإنما هو من حديث الثوري، وهو من حديثه أيضاً، ليس بالمشهور أيضاً، رواه عنه يحيى ابن سعيد القطان، ومعاوية بن هشام، وسفيان بن عقبة، أخو قبيصة بن عقبة، وأبو حذيفة، ولعل الحارث إنما رواه من حديث سفيان بن عقبة، فظنه سفيان بن عيينة فحدث به عن سفيان بن عيينة»[٢].

قلت: ومما ينزه الحارث عن الكذب ما ورد في حقه من توثيق. قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: «سُئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن حارث النقال وأحمد بن إبراهيم الموصلي فقال: «ثقتين، صدوقين»[٣].

وقال فيه ابن معين أيضاً: «حارث النقال، قد سمع، ما هو من أهل الكذب...»[٤].

وأورده ابن حبان في «الثقات» وقال: «أصله من خوارزم، سكن بغداد، يروي عن المعتمر وأهل العراق، سمعت الحسن بن سفيان يقول: سمعت الحارث بن سريج النقال يقول: «أنا حملت رسالة الشافعي إلى عبد الرحمن ابن مهدي، فجعل يتعجب ويقول: لو كان أقل ليفهم، لو كان أقل

(١) سفيان بن عقبة ـ بعين مهملة وباء موحدة بينهما قاف ساكنة ـ السوائي الكوفي أخو قبيصة، صدوق من التاسعة روى عن الثوري والجراح بن مليح وحسين المعلم وغيرهم. راجع «تهذيب التهذيب» ٤/ ١١٦ و«تقريب التهذيب» لابن حجر ١/ ٣١١.

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٢٢٠.

(٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٨/ ٢١٠.

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٨/ ٢١٠.

ليفهم»[١].

فالحاصل هنا أن التصحيف والسقط ـ في النص الأول ـ اللذين وقعا للعقيلي، والتصحيف والسقط اللذين وقعا للحارث في حديث وائل بن حجر كان من نتائجهما رمي الحارث بن سريج بالكذب وسرقة الحديث وهو براء من ذلك كله.

ولا شك أنه ليس هناك قدح أعظم من القدح بالكذب، ألا يدل ذلك على خطر التصحيف وأثره البليغ في ألفاظ الجرح والتعديل!؟.

ثم إن خطأ الحارث بن سريج وتصحيفه في حديث وائل بن حجر لا يعدل به عن مرتبة العدالة إلى مرتبة الكذب وسرقة الحديث، خصوصاً أن التصحيف لم يصدر منه إلا مرة واحدة، فالخطأ والتصحيف جائزان على كبار الحفاظ، وإنما يعاب الثقة بالتصحيف إذا كثر منه وفحش.

النموذج الرابع

«إنَّ شَهْراً نَزَكُوهُ» ⬅ «إن شَهْراً تَركُوهُ»

قال العقيلي: «حدثنا محمد بن حفص الجوزجاني، قال حدثنا أبو قدامة قال سمعت النضر بن شميل يقول: سئل ابن عون عن حديث شهر[٢] وهو قائم على أُسْكُفَّة[٣] الباب، فقال: «إن شَهْراً تَركُوهُ[٤]»، إن شَهْراً تَركُوهُ» »[٥].

---

(١) الثقات لابن حبان ٨/ ١٨٣، ولسان الميزان لابن حجر ٢/ ١٤٩ـ ١٥٠.

(٢) شهر هو ابن حَوْشَب.

(٣) الأُسْكُفَّة بضم الهمزة والكاف، وتشديد الفاء، والسين المهملة هي العتبة السفلى التي توطأ. شرح النووي على مسلم ١/ ٩٢. وراجع المصباح المنير ص ١٠٧.

(٤) تركوه بفتح التاء المثناة من فوق والراء المهملة، من الترك.

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ١٩١.

قلت: روى قولة ابن عون هذه في شهر بن حَوْشَب الإمام مسلم في مقدمة صحيحه من طريق عبيد الله بن سعيد ـ أبي قدامة ـ قال: سمعت النضر يقول: سئل ابن عون عن حديث لشهر وهو قائم على أُسْكُفَّة الباب فقال: «إنَّ شَهْراً نَزَكُوه[١]، إنَّ شَهْراً نَزَكُوهُ» قال مسلم رحمه الله: «يقول أخذته ألسنة الناس، تكلموا فيه»[٢].

قال أبو أحمد العسكري: «أخبرنا ابن دريد، أنبأنا أبو حاتم قال: ذكر شهر بن حوشب عند ابن عون، فقال: ذاك رجل نَزَكُوه[٣].

يعني طعنوا فيه، كأنهم ضربوه بالنيازك.

قال: فصحف أصحاب الحديث وقالوا: ذاك رجل تركوه[٤].

قلت [أنا]: وإنما تكلم فيه ابن عون. ويقال: رجل نُزَكٌ[٥] طعان في الناس، كأنه يطعن بنيزك وهو دون الرمح له سنان وزُجٌّ، قال الراجز:

هَزَّ الغلامُ الدَّيْلَمِيُّ النَّيْزَكَا

وقال أبو الدرداء رضي الله عنه، وذكر الأبدال: ليسوا بِنَزَّاكِين. والنازكون العيابون للناس»[٦].

وقال ابن الأثير: «ومنه حديث ابن عون: «وذكر عنده شهر بن حوشب فقال: إن شهراً نَزَكُوه» أي طعنوا عليه وعابوه»[٧].

---

(١) نزكوه بالنون والزاي المفتوحتين.
(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٩٢.
(٣) بالنون والزاي المفتوحتين.
(٤) يعني بالتاء المثناة والراء المفتوحتين.
(٥) بضم النون وفتح الزاي.
(٦) تصحيفات المحدثين لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري ١/ ١/ ٣٩-٤١.
(٧) النهاية في غريب الحديث لأبي السعادات ابن الأثير ٥/ ٤٢ مادة (نزك).

قال ابن الصلاح رحمه الله: «ذكر مسلم بإسناده عن ابن عون قوله في شهر بن حوشب «إن شهراً نَزَكُوه».

فقوله «نَزَكُوه» أوله نون، ثم زاي مفتوحتان، أي طعنوا فيه، مأخوذ من «النَّيْزَك» بنون مفتوحة، بعدها ياء مثنّاة من تحت ساكنة، ثم زاي مفتوحة، وهو الرمح القصير. ورواه كثير من رواة مسلم «تركوه» بالتاء والراء وهو تصحيف.

وتفسير مسلم له ينفيه، وشهر قد وثقه أحمد بن حنبل[1] ويحيى بن معين، وغيرهما، والذي ذكره فيه ابن أبي خيثمة: أنه ثقة، حكاه عن يحيى ابن معين، واقتصر عليه، والقلب إلى هذا أميل، وإن ذكره جماعة في كتبهم في الضعفاء، وقد ذكره أبو نعيم الحافظ فيمن ذكرهم في «حلية الأولياء»[2] وما ذكر في جرحه من أخذه خريطة[3] من بيت المال على جهة الخيانة، له محمل يدرأ عنه القدح المسقط، وقول ابن حبان: إنه سرق عَيْبَةً[4] من عديله في الحج غير مقبول والله أعلم»[5].

وقال الإمام النووي رحمه الله في شرحه لمسلم: «وقوله «نَزَكُوهَ» هو بالنون والزاي المفتوحتين، معناه طعنوا فيه، وتكلموا بجرحه فكأنه يقول: طعنوه بالنَّيْزَك بفتح النون وإسكان المثناة من تحت وفتح الزاي، وهو رمح

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٣٨٣.
(٢) حلية الأولياء ٦/ ٥٩.
(٣) الخريطة مثل الكيس تكون من الخرَق والأدم تُشْرَجُ على ما فيها. انظر لسان العرب ٧/ ٢٧٦. وقد أجاب الذهبي عن أمر الخريطة بقوله: «قلت: إسناده منقطع ولعلها وقعت وتاب منها، أو أخذها متأولاً أن له في بيت مال المسلمين حقاً» سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٧٥.
(٤) العيبة وعاء من أدم، يكون فيها المتاع. لسان العرب ١/ ٦٣٤.
(٥) عن كتاب (صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط) للحافظ أبي عمرو بن الصلاح ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

قصير. وهذا الذي ذكرته هو الرواية الصحيحة المشهورة، وكذا ذكرها من أهل الأدب واللغة والغريب الهروي في غريبه، وحكى القاضي عياض عن كثيرين من رواة مسلم أنهم رووه «تركوه» بالتاء والراء وضعفه القاضي وقال: الصحيح بالنون والزاي، قال: وهو الأشبه بسياق الكلام. وقال غير القاضي: رواية التاء تصحيف، وتفسير مسلم يردها، ويدل عليه أيضاً أن شهراً ليس متروكاً، بل وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرهم، فممن وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون، وقال أحمد: «ما أحسن حديثه» ووثقه.

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: هو تابعي ثقة. وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: هو ثقة. ولم يذكر ابن أبي خيثمة غير هذا، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال الترمذي: قال محمد ـ يعني البخاري ـ: شهر حسن الحديث، وقوى أمره وقال: إنما تكلم فيه ابن عون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر.

وقال يعقوب بن شيبة: «شهر ثقة»، وقال صالح بن محمد: شهر روى عنه الناس من أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الشام، ولم يوقف منه على كذب، وكان رجلاً ينسك: أي يتعبد إلا أنه روى أحاديث لم يشركه فيها أحد.

فهذا كلام هؤلاء الأئمة في الثناء عليه...»[١].

قلت: وقد لخص الذهبي ـ وهو من الاستقراء التام في نقد الرجال ـ أقوال العلماء فيه في قوله: «مختلف فيه، وحديثه حسن»[٢]، وإن كان الذهبي لم يفطن إلى ما وقع من تصحيف فيما نقل عن ابن عون.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ٩٢-٩٣ (المقدمة).

(٢) ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي ص ١٤٥.

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق كثير الإرسال والأوهام»[١].

قلت: فكل هذه الأقوال عن هؤلاء الأئمة ـ ويضاف إليها إخراج مسلم لشهر مقروناً ـ تدل على أن شهر بن حوشب أعلى منزلة من كونه متروكاً.

وإذا تبين لنا أن تصحيفاً وقع فعلاً في قول ابن عون علمنا أن كلا العبارتين ـ نزكوه وتركوه ـ تفيد الجرح، غير أن الجرح بعبارة «تركوه» بالتاء المثناة والراء المهملة، المفتوحتين، أشد ضعفاً وأوهى منزلة من عموم الطعن الذي تفيده عبارة «نزكوه» بالنون والزاي المفتوحتين. فكلمة متروك تستعمل في حق من اتهم بالكذب، وقد صنف المحدثون هذه العبارة «متروك» في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، وحديث أصحابها لا يحتج به كما لا يعتبر به، فحديث شهر ليس من هذه الدرجة، بل هو من قبيل الحسن إن شاء الله.

وقد كان من أثر هذا التصحيف الواقع في هذه الصيغة الواردة عن ابن عون في حق شهر بن حوشب أن أورده الصغاني في موضوعاته وعده من الوضاعين. قال رحمه الله: «والأحاديث المنسوبة إلى محمد بن سرور البلخي كلها موضوعة وأحاديث شهر بن حوشب كذلك»[٢].

النموذج الخامس

«في خُلُقه زَعَارَةٌ» ⬅ «في خلقه دَعَارَةٌ»

ورد في ترجمة أيوب بن إسحاق بن إبراهيم بن سَافري في تهذيب تاريخ ابن عساكر قول ابن يونس: «... وكان في خلقه زَعَارَة[٣]، وسأله

(١) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ١/ ٣٥٥.

(٢) موضوعات الصغاني ص ٣٤.

(٣) الزعارة: بالزاي والعين المفتوحتين والراء المهملة.

أبو حميد في شيء يكتبه عنه فمطله . . . »[١] .

ووردت هذه القولة في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ووقع فيها تصحيف، حيث وردت هكذا: «وكان في خلقه دَعَارَةٌ» بفتح الدال المهملة والعين والراء المهملتين المخففتين.

وقد ترتب على هذا التصحيف في هذه العبارة الطعن في عدالة أيوب من طرف الكوثري حيث قال فيه: «ذاك الدَّاعِر، أيوب بن إسحاق السافري، تكلم فيه ابن يونس»[٢] .

ولا شك أن هذا الذي ورد في تاريخ الخطيب يعتبر تصحيفاً. ويدل على ذلك أمور هي:

١ ـ ما ورد في تهذيب تاريخ ابن عساكر بلفظ: « . . . كان في خلقه زَعَارَة» بالزاي المعجمة.

٢ ـ من المعلوم عند أهل اللغة أن يقال: «فلان فيه دَعَارَة» أو «فلان دَاعِر» أي فاجر، ولا يقال: «في خلقه دَعَارَة».

٣ ـ أن المقصود من قول ابن يونس: «في خلقه زَعَارَة» ـ بالزاي ـ شراسة خلق. قال ابن منظور: «وزعارة بالتخفيف، عن اللحياني، أي شراسة وسوء خلق»[٣] .

٤ ـ مما يدل على أن المقصود والصواب في هذه العبارة «زَعَارَة» بالزاي ما ورد في سياق الكلام من تتمة كلام ابن يونس، فقد جاء فيه: « . . . وسأله

(١) تهذيب تاريخ ابن عساكر ٣/ ٢٠٠ . (نقلاً عن المعلمي في طليعة التنكيل ١/ ٤٤).
(٢) تأنيب الخطيب لمحمد الكوثري ص ١٩٩ .
(٣) لسان العرب لابن منظور ٤/ ٣٢٣ .

أبو حميد في شيء يكتبه عنه من الأخبار فمطله»[١] .

إذن فقد وقع في النص ما يفسر «الزعارة» بالمماطلة، والمماطلة من شراسة الخلق، لذلك فقد عاتبه أبو حميد عن هذه الشراسة «الزعارة» فكتب إليه قائلاً:

الحمد لله لا نحصي له عددا ... ما زال إحسانه فينا له مددا

إذ لم أخط حديثا عنك أعلمه ... ولا كتبت لغيري عنك مجتهدا

إلا أحاديث خَوَّات[٢] وقصته ... عن البعير ولما قال قد شردا

فسوف أخرجها إن شئت من كتبي ... ولا أعود لشيء بعدها أبدا

وله أيضاً:

أبا سليمان[٣] لا عريت من نعم ... ما أصبح الناس في خصب وفي جدب

لا تجعلنّي كمن بانت إساءته ... ليس المسيء كمن لم يأت بالذنب

فابعث إلينا بذاك الجزء ننسخه ... كيما نجدُّ لما يبقى من الكتب[٤]

---

(١) تاريخ بغداد ٧/ ١٠ .

(٢) هو خَوَّات بن جبير بن النعمان بن أمية بن امرئ القيس بن ثعلبة بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس الأنصاري، أبو عبد الله وأبو صالح، صحابي كبير. وحديثه الذي أشار إليه أبو حميد في البيت أعلاه رواه البغوي والطبراني من طريق جرير بن حازم عن زيد ابن أسلم أن خوات بن جبير قال: نزلت مع النبي ﷺ بمر الظهران. قال: فخرجت من خبائي فإذا نسوة يتحدثن فأعجبنني فرجعت فأخذت حلتي فلبستها وجلست إليهن وخرج رسول الله ﷺ من قبته، فلما رأيته هبته فقلت: يا رسول الله جمل لي شرد فأنا أبتغي له قيداً. . الحديث بطوله في قوله: **«ما فعل شراد جملك»** راجع في ذلك الإصابة ١/ ٤٥٧ .

(٣) أبو سليمان هي كنية أيوب بن إسحاق بن سافري .

(٤) تاريخ بغداد ٧/ ١٠ .

٥ ـ لو كان الصواب ما ذهب إليه الكوثري لأورد المؤلفون في الضعفاء والمجروحين أيوب بن إسحاق ضمن المجروحين، وإذ لم يقع ذلك منهم دل على أن الصواب في هذه العبارة: «زَعَارة» بالزاي.

٦ ـ يُبعد احتمال ما أراده الكوثري من عبارة ابن يونس ما أورده ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» في ترجمة أيوب حيث قال: «كتبت عنه بالرملة وذكرته لأبي فعرفه، وقال: كان صدوقاً»[١].

والحاصل هنا أن هذا التصحيف الذي وقع في عبارة ابن يونس كان من نتائجه الطعن في عدالة أيوب واعتباره في عداد المجروحين من طرف الكوثري، ومن ثم رد روايته، وقد دلتنا أقوال النقاد على عدالته وصدقه وقبول روايته.

تلك بعض النماذج من ألفاظ الجرح والتعديل الواردة عن النقاد وما وقع فيها من تصحيف أحال معناها عن وجهه إلى معنى آخر غير مراد.

ولا شك أن أقوال النقاد في الرجال هي المقياس الوحيد الذي يرجع إليه في معرفة عدالة الرواة ودرجات ضبطهم وإتقانهم. فإذا تغيرت وتحرفت تلك الصيغ الواردة عنهم، اختلت الموازين واضطربت المعايير فصار الصحيح ضعيفاً والضعيف صحيحاً، والمقبول مردوداً والمردود مقبولاً. ولهذا فإن التتبع والاستقراء من أهم السِمَ التي بُنيت عليها قواعد علم الحديث ورست عليها دعائمه.

* * *

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ٢/ ٢٤١.

الفصل الثاني

التصحيف

وأثره في تعليل الأحاديث

إن البحث في التصحيف وأثره في أسماء الرجال لا يقل أهمية عن البحث في التصحيف وأثره في ألفاظ الجرح والتعديل. وذلك لأن التصحيف إذا وقع في اسم الراوي قد يصيره - بعد التغيير والتبديل - راوياً آخر قد يكون ثقة أو ضعيفاً، فيعدل المحدث بذلك الراوي عن مرتبته إلى مرتبة راو آخر التبس به، فينزله منزلته، ثم يحكم على الحديث بناء على أقوال النقاد في راو آخر لا علاقة له بالحديث المعين.

وقد يؤدي التصحيف في اسم الراوي إلى التوقف في الحكم على الحديث، نظراً لانعدام وجود أقوال للنقاد في ذلك الرجل الذي تصحف اسمه فصار مجهولاً.

والتصحيف في اسم الراوي قد يؤدي إلى اعتباره شخصين أو ثلاثة باعتبار اسمه الحقيقي والاسم المصحف. وهذا إذا وقع في الصحابة أدى إلى الخلاف في تعدادهم.

كما يمكن أن ينتج عنه اعتبار حديث الراوي الذي وقع تصحيف في اسمه شاهداً لنفسه أو متابعاً له.

المبحث الأول:

تصحيح الضعيف



في هذا المبحث أوردنا نماذج من الأحاديث التي وقع التصحيف في أسماء رواتها، فنتج عن ذلك اعتبار تلك الأحاديث صحيحة، وهي في حقيقة أمرها ضعيفة.

ونقصد بالصحيح هنا وفيما سيأتي جميع أنواع الحديث المقبول، فيدخل في ذلك الصحيح لذاته، ولغيره، والحسن أيضاً. . . على ما هو معلوم في اصطلاح جمهور المحدثين كما أننا نقصد بالضعيف جميع أنواع الحديث المردود ابتداء بالضعيف وانتهاء بالموضوع الذي هو شر أنواع الضعيف.

وسنبدأ هذا المبحث بما هو أكثر فائدة وأشد أثراً في تعليل الأحاديث فنقول:

المطلب الأول

توثيق الكذابين:

الحديث الذي في إسناده راو كذاب يسمى ـ في اصطلاح المحدثين ـ حديثاً موضوعاً.

والحديث الموضوع هو الحديث المكذوب المختلق الملصق برسول الله ﷺ، وهو شر أنواع الحديث المردود، لا تجوز روايته مع العلم به، إلا على سبيل البيان والتحذير، لا يحتج به لا في الأحكام ولا في القصص ولا في الفضائل ولا في الترغيب والترهيب.

كما لا يعتبر به في الشواهد والمتابعات، فالحديث الموضوع لا يشهد لا لنفسه، ولا لغيره بالصحة.

والمقصود هنا في هذا المطلب أن التصحيف في أسماء الرواة نشأ عنه وترتب عليه اعتبار الكذاب ثقة ـ والعكس صحيح أيضاً ـ، ومن ثم إيراد حديث الكذاب وإقحامه ضمن الأحاديث الصحيحة ثم الاستدلال به، وهذا من أعظم الآثار التي ترتبت على التصحيف في أسماء الرواة، فانظر كم بين الحديث الصحيح وبين الحديث الموضوع، فالأول يوجب العمل بخلاف الثاني.

ومن الأمثلة على ذلك:

النموذج الأول:

قال ابن عدي: «حدثنا جعفر بن أحمد بن بهمرد، ثنا أبو الأشعث، ثنا عبيد بن القاسم، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن ابن أبي أوفى قال: قال

رسول الله ﷺ: «**الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب**».

وبالإسناد قال: [كان أحب الصبغ إلى رسول الله ﷺ الصفرة].

وهذان الحديثان لا يرويهما عن ابن أبي خالد غير عبيد. . .»[١].

قلت: وعُبَيْد بن القاسم هو الأسدي الكوفي، «متروك، كذبه ابن معين، واتهمه أبو داود بالوضع»[٢].

قال ابن التركماني تعقيباً على البيهقي في تضعيفه حديث «**الولاء لحمة كلحمة النسب**»: «وقد روي الحديث من وجه آخر بسند رجاله ثقات. قال ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار»: حدثني موسى بن سهل الرملي ثنا محمد ابن عيسى - يعني الطباع - ثنا عَبْثَر بن القاسم عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال: قال رسول الله ﷺ: «**الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب**».

وهذا كله يرد قول النيسابوري والبيهقي إنما روي مرسلاً، وقول البيهقي: «روي من أوجه أخر كلها ضعيفة»»[٣] انتهى كلام ابن التركماني.

قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن التركماني من تصحيحه الحديث خطأ نشأ عن تصحيف، فقد تصحف «عبيد بن القاسم» بـ «عَبْثَر بن القاسم»، وهو ثقة، فنشأ عن ذلك تصحيح الحديث. والصواب أنه من رواية «عبيد ابن القاسم» وأن الحديث ضعيف جداً - من هذا الطريق - إن لم يكن موضوعاً، ويدل على وقوع التصحيف في هذا الإسناد ما يلي:

أولاً: عبثر بن القاسم، وإن كان من طبقة عبيد بن القاسم وشاركه في

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي ٥/ ١٩٨٨.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٥٤٤.

(٣) «الجوهر النقي» لابن التركماني (حاشية السنن الكبرى للبيهقي ٤/ ٢٩٤).

الأخذ عن إسماعيل بن أبي خالد فلم يذكره الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» ضمن شيوخ محمد بن عيسى الطباع الذي روى ابن جرير من طريقه هذا الحديث، بل ذكر محمد بن عيسى هذا ضمن الآخذين عن عبيد ابن القاسم. ولم يذكر المزي محمد بن عيسى ضمن الآخذين عن عبثر بن القاسم.

والحافظ المزي معروف بطول النفس في استقصاء واستقراء شيوخ وتلاميذ كل من ترجم له في «تهذيب الكمال» مع الدقة في ترتيب شيوخ وتلاميذ المترجم حسب حروف المعجم.

وهذا الذي ذهب إليه ابن التركماني من تصحيحه الحديث، أشار إلى مثله الحافظ ابن حجر ـ ولعله تأثر بكلام ابن التركماني ـ حيث قال: «ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه» وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» والطبراني في «الكبير» من حديث عبد الله بن أبي أوفى، وظاهر إسناده الصحة، وهو يعكر على البيهقي حيث قال عقب حديث أبي يوسف: «يروى بأسانيد أخر كلها ضعيفة» »[1].

أما كونه عند ابن جرير الطبري في «تهذيبه» فقد سبق الوقوف على ذلك وأما أبو نعيم فقد أخرجه في «معرفة الصحابة» وقد وقفت عليه فإذا هو قد أخرجه من طريق يحيى بن هاشم ثنا إسماعيل بن أبي خالد به.

ثم قال أبو نعيم عقبه: «رواه عبيد بن القاسم عن إسماعيل»[2].

ويحيى بن هاشم هو السمسار أبو زكريا الغساني الكوفي «كذبه ابن معين

(١) التلخيص الحبير ٤/ ٢١٤.

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم ١/ أ/ ٣٤٣ (مصورة المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عن نسخة أحمد الثالث بتركيا).

وقال النسائي وغيره: متروك، وقال ابن عدي: كان ببغداد يضع الحديث ويسرقه»[١].

وقصدي هنا أن الحافظ لا يقصد طريق يحيى بن هاشم السمسار، لأنه كذاب وترجمته في «اللسان» عند الحافظ ابن حجر.

إذاً ماذا بقي بعد هذا؟ بقي طريق الطبراني في «معجمه الكبير»، فقد أورد الحديث الحافظ نور الدين الهيثمي في «مجمع الزوائد» ثم قال: «رواه الطبراني، وفيه «عبيد بن القاسم» وهو كذاب»[٢].

وقال الحافظ الزيلعي: «وأما حديث ابن أبي أوفى فأخرجه الطبراني في «معجمه» عن عبيد بن القاسم الأسدي عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله ابن أبي أوفى. . . » فذكره ثم قال: «ورواه ابن عدي في «الكامل» وأعله بعبيد ابن القاسم، ونقل عن ابن معين أنه قال فيه: «كان كذاباً» »[٣].

وبعد هذا البحث فإن هذا التصحيف الواقع في اسم هذا الرجل «عبيد ابن القاسم» كان من نتائجه أن اعتبر ابن التركماني الحديث صحيحاً وانخدع بكلامه الحافظ ابن حجر العسقلاني، وأن الحديث بهذا الإسناد حقه أن يدرج ضمن الأحاديث الموضوعة أو الضعيفة جداً، ولذلك فقد أحسن صنعاً ابن عدي حيث أورده في «كامله».

وحديث **«الولاء لحمة كلحمة النسب»** حديث صحيح من حيث المتن لأن له شاهدين: من حديث ابن عمر، ومن حديث علي بن أبي طالب.

أما حديث ابن عمر فقد أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي من طريقين

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ٤/ ٤١٢.
(٢) «مجمع الزوائد» ٤/ ٢٣١.
(٣) «نصب الراية» ٤/ ١٥٢.

عن عبد الله بن دينار به[١] .

وأما حديث علي فأخرجه البيهقي بإسناد صحيح. ولفظه «**الولاء بمنزلة النسب لا يباع ولا يوهب، أقره حيث جعله الله**»[٢] .

النموذج الثاني:

روى الدارقطني والبيهقي وغيرهما من طريق القاسم بن عبد الله العُمَري، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يقضي القاضي إلا وهو شبعان ريان**»[٣] .

قال الذهبي في نقده لبيان الوهم والإيهام: «حديث للدارقطني، من رواية القاسم بن محمد العُمَرِي: «**لا يقضي القاضي إلا وهو شبعان ريان**».

قال ـ يعني ابن القطان ـ: فالقاسم متروك.

قلت[٤] : «الصواب القاسم بن عبد الله»[٥] .

قلت: يشير الإمام الذهبي رحمه الله إلى الوهم والتصحيف اللذين وقع فيهما الحافظ عبد الحق الإشبيلي، وذلك أن راوي الحديث هنا كما تقدم عند الدارقطني وغيره هو القاسم بن عبد الله العمري وقد قال فيه الإمام أحمد: «ليس بشيء، كان يكذب ويضع الحديث»[٦] .

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) ٧/ ٢٢٠ ح ٤٩٢٩ كتاب البيوع باب البيع المنهي عنه. والحاكم في المستدرك ٤/ ٣٤١ والبيهقي في السنن الكبرى ١٠/ ٢٩٢.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٠/ ٢٩٤.

(٣) الدارقطني في السنن ٤/ ٢٠٦ ح ١٤ كتاب في الأقضية والأحكام، والبيهقي ١٠/ ١٠٥-١٠٦.

(٤) القائل هنا هو الذهبي.

(٥) نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام ص ٧٢.

(٦) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٧١.

وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء» وقال مرة: «كذاب».

وقال أبو حاتم والنسائي: «متروك».

وقال الدارقطني: «ضعيف». وقال البخاري: «سكتوا عنه» »[١].

قلت: ويشتبه بالقاسم العمري هذا القاسم المَعْمَري[٢]، وهو ابن محمد ابن حميد، وهو الذي اشتبه على الحافظ عبد الحق الإشبيلي كما أشار إلى ذلك الذهبي. فعندما اشتبهت على الحافظ عبد الحق نسبة العمري بالمعمري حمل القاسم على أنه ابن محمد، لذلك تعقبه الذهبي بقوله: «قلت: الصواب القاسم بن عبد الله».

وليس الحافظ عبد الحق الإشبيلي هو أول من وقع في هذا التصحيف، بل سبقه إلى مثله عثمان بن سعيد الدارمي، فقد قال: سمعت ابن معين يقول: «قاسم المعمري كذاب خبيث».

قال عثمان الدارمي: «وليس كما قال يحيى»[٣].

قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى اليماني المعلمي: «فيشبه أن يكون ابن معين إنما قال: «قاسم العُمَري كذاب خبيث» فكتبها عثمان الدارمي، ثم بعد مدة راجعها في كتابه فاشتبه عليه فقرأها: «قاسم المعمري» »[٤].

قلت: ولابد من مثل هذا التخريج خروجاً من تضارب أقوال النقاد في الرجل الواحد فالقاسم بن محمد المَعْمَرِي لم يثبت عن ابن معين جرحه وإنما

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٧٢.

(٢) بالميمين المفتوحتين المخففتين والعين المهملة الساكنة، قيل له ذلك لرحلته إلى معمر. راجع تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني ٤/ ١٣٧٥.

(٣) «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٨/ ٣٣٦.

(٤) «التنكيل» لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي ١/ ٦٣ ـ ٦٤.

جرح القاسم بن عبد الله العُمَرِي. قال الحافظ ابن حجر في ترجمة القاسم بن محمد المعمري: «صدوق من العاشرة، نقل الدارمي أن ابن معين كذبه، ولم يثبت ذلك»[١].

قلت: ويضاف إلى هذا توثيق قتيبة بن سعيد للقاسم المعمري[٢]. وذكر ابن حبان له في كتابه «الثقات»[٣].

والخلاصة أن قول الحافظ عبد الحق الإشبيلي: «من رواية القاسم بن محمد العمري» يعتبر وهماً وتصحيفاً. وقد أحسن الحافظ ابن القطان الفاسي في تعقبه على الحافظ عبد الحق الإشبيلي.

فالواقف على كلام عبد الحق الإشبيلي إما أن يصحح الحديث إذا اعتبره من رواية القاسم بن محمد، وإما أن يقف متحيراً؛ لأنه لا وجود للقاسم بن محمد العمري، فيحكم بتجهيل هذا الراوي جهالة عين.

والخلاصة أن الصواب في هذا الحديث أنه من رواية القاسم بن عبد الله العمري وهو من الكذابين. فالحديث بهذا السند يعتبر موضوعاً. وقد وقع تصحيف في نسبة راويه فصار «المعمري» ـ وهو ثقة ـ بدل العمري، فحكم عبد الحق الإشبيلي على هذا الحديث بالصحة، وحكمه هذا خطأ لأنه مبني على تصحيف وقع في اسم راويه، ولذلك تعقبه الحافظ ابن القطان بقوله: «فالقاسم متروك» فبين الذهبي أن القاسم المتروك هو القاسم بن عبد الله.

---

(١) «تقريب التهذيب» لابن حجر العسقلاني ٢/ ١٢٠.

(٢) «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني ٨/ ٣٣٦.

(٣) «الثقات» لابن حبان ٩/ ١٥.

المطلب الثاني

توثيق الضعفاء:

في هذا المطلب سنقف على نوع آخر، وأثر آخر من الآثار التي ترتبت على التصحيف في أسماء الرواة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التصحيف في أسماء الرواة أكثر من التصحيف في متون الأحاديث، وذلك لأن الأسماء لا يدخلها القياس، ولا يدل عليها ما قبلها، ولا ما بعدها، ولهذا وغيره فإن البحث في أثر التصحيف في أسماء الرواة طريف، ويمكن أن يدخل تحت عدة مباحث من علوم الحديث، كما سنقف على بعض ذلك إن شاء الله.

وأعود فأقول: إن التصحيف في أسماء الرواة ترتب عليه اعتبار الضعيف ثقة، وأسوق نموذجين يدلان على ذلك:

النموذج الأول:

عن أبي شهاب عن سفيان الثوري عن حجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً **«المؤمن غِرٌّ كريم، والفاجر خَبٌّ لئيم»**[1]. أبو شهاب في هذا السند هو الحَنَّاط ـ بالحاء المهملة والنون ـ اسمه عبد ربه بن نافع الكناني قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق يهم، من الثامنة»[2].

وهذا الحديث المذكور أعلاه أورده الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» ووقع له فيه تصحيف عجيب حيث تصحف عليه «أبي شهاب» إلى «ابن شهاب» فنسبه زهرياً وأورده هكذا:

(١) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك ١/ ٤٣.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٤٧١.

«كحديث الزهري عن سفيان الثوري عن حجاج بن فرافصة عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً **«المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم»**. . .»[١] .

وهذا خطأ ووهم فإن الزهري أقدم جداً من الثوري، ولم تعلم له رواية عنه، والصواب ما ورد عند الحاكم: «أبي شهاب». وهكذا نرى أن هذا التصحيف الذي وقع فيه السيوطي رحمه الله ترتب عليه اعتبار أبي شهاب الحناط ـ وهو متكلم فيه ـ ثقة في مرتبة الزهري، والحق أن بين ابن شهاب الزهري وأبي شهاب الحناط مفاوز في الضبط والإتقان والعناية بشأن الحديث.

غريب الحديث:

قوله ﷺ: **«المؤمن غِرٌّ»** أي يغره كل أحد ويغره كل شيء ولا يعرف الشر وليس بذي مكر ولا فطنة للشر، فهو ينخدع لسلامة صدره وحسن ظنه وقوله: **«والفاجر خَبٌّ لَئيم»** أي جريء فيسعى في الأرض بالفساد[٢] . . .

النموذج الثاني:

عن عبد الله بن نصر الأصم نا شبابة، نا ابن أبي ذئب، عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يَغْلَقُ الرهن، والرهن لمن رهنه، له غُنْمُه، وعليه غُرْمه»**[٣] .

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١، وانظر (ألفية الحديث للسيوطي بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ص ٦٢).

(٢) راجع «فيض القدير» للمناوي ٦/ ٢٥٤.

(٣) أخرجه الدارقطني ٣/ ٣٣ ح ١٣٣ كتاب البيوع. والحاكم في المستدرك ٢/ ٥١ وابن عدي في الكامل ٤/ ١٥٤٦.

قلت: عبد الله بن نصر منكر الحديث ذكر له ابن عدي مناكير، وهذا منها. والحديث أورده ابن حزم في المحلى من طريق «قاسم بن أصبغ حدثني محمد بن إبراهيم، حدثني يحيى بن أبي طالب الأنطاكي، وجماعة من أهل الثقة نا نصر[١] بن عاصم الأنطاكي نا شبابة عن ورقاء نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة فذكره.

ثم قال: «فهذا مسند من أحسن ما روي في هذا الباب»[٢].

قال ابن حجر: «وظهر أن قوله في رواية ابن حزم «نصر بن عاصم» تصحيف، وإنما هو عبد الله بن نصر الأصم، وسقط عبد الله، وحرف الأصم بعاصم»[٣].

قلت: «ونصر بن عاصم» الذي تصحف به «عبد الله بن نصر الأصم» أنطاكي مثل «عبد الله بن نصر»، وقد أورده ابن حبان في الثقات فقال: «نصر ابن عاصم الأنطاكي شيخ يروي عن الوليد بن مسلم، روى عنه عثمان بن خرزاذ»[٤].

فربما كان هذا هو السبب في حمل ابن حزم هذا الراوي على أنه «نصر بن عاصم» أولاً، وفي تحسينه الحديث ثانياً.

واعلم أن هذا الحديث لا يصح من هذا الطريق عند المحققين من أهل الحديث لما عرفت من حال عبد الله بن نصر الأصم.

---

(١) وقع في المطبوع (نضر) بالضاد المعجمة وهو خطأ مطبعي لما سيأتي عن ابن حجر.

(٢) المحلى لابن حزم ٨/ ٩٩.

(٣) التلخيص الحبير لابن حجر ٣/ ٣٧.

(٤) الثقات لابن حبان ٩/ ٢١٧.

قال ابن حجر: «وله طرق في الدارقطني والبيهقي كلها ضعيفة»[١].

وقال الزيلعي بعد أن عزاه للدارقطني من طريق عبد الله بن نصر الأصم: «وصححه عبد الحق في «أحكامه» من هذه الطريق، قال ابن القطان: «وأراه إنما تبع في ذلك أبا عمر بن عبد البر، فإنه صححه. وعبد الله بن نصر هذا لا أعرف حاله، وقد روى عنه جماعة، وذكره ابن عدي في «كتابه»، ولم يبين من حاله شيئاً إلا أنه ذكر له أحاديث منكرة منها هذا» انتهى كلامه. وقال في التنقيح: «عبد الله بن نصر الأصم البزار الأنطاكي ليس بذاك المعتمد» »[٢].

واعلم أنه قد وقع إدراج في هذا الحديث، وأن القدر المدرج فيه هو قوله **«له غنمه وعليه غرمه»** قال ابن حجر العسقلاني: «وقوله **«له غنمه وعليه غرمه»** قيل إنها مدرجة من قول ابن المسيب، فتحرر طرقه، قال ابن عبد البر: «هذه اللفظة اختلف الرواة في رفعها ووقفها، فرفعها ابن أبي ذئب ومعمر وغيرهما، مع كونهم أرسلوا الحديث على اختلاف على ابن أبي ذئب، ووقفها غيرهم، وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده، وبين أن هذه اللفظة من قول سعيد بن المسيب»، وقال أبو داود في المراسيل: «قوله **«له غنمه وعليه غرمه»** من كلام سعيد بن المسيب نقله عنه الزهري».

وقال عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: **«لا يغلق الرهن ممن رهنه»**.

قلت للزهري: أرأيت قول النبي ﷺ: **«لا يغلق الرهن»** أهو الرجل يقول: إن لم آتك بمالك، فالرهن لك؟.

---

(١) التلخيص الحبير ٣/ ٣٦.

(٢) «نصب الراية» للحافظ الزيلعي ٤/ ٣٢٠، وراجع إرواء الغليل للشيخ الألباني ٥/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، والتلخيص الحبير ٣/ ٣٦ ـ ٣٧ لمعرفة بقية الطرق وعللها.

قال: نعم. قال معمر: ثم بلغني أنه قال: إن هلك لم يذهب حق هذا؛ إنما هلك من رب الرهن، له غُنْمُه، وعليه غُرْمُه»[١] انتهى قول ابن حجر.

غريب الحديث:

قال ابن الأثير: «**لا يَغْلَقُ الرهن بما فيه**» يقال غَلِقَ الرهن يَغْلَقُ غُلُوقاً إذا بقي في يد المرتهن لا يقدر راهنه على تخليصه، والمعنى أنه لا يستحقه المرتهن إذا لم يستفكه صاحبه. وكان هذا من فعل الجاهلية، أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن، فأبطله الإسلام.

قال الأزهري: يقال غَلِقَ الباب، وانغلق واستغلق، إذا عسر فتحه، والغَلَقُ في الرهن: ضد الفك، فإذا فك الراهن الرهن فقد أطلقه من وثاقه عند مرتهنه...»[٢].

وقوله: «**له غنمه، وعليه غرمه**»:

قال ابن الأثير: «غُنْمُه: زيادته ونماؤه وفاضل قيمته»[٣].

وقال أيضاً في تفسير الغُرم: «أي عليه أداء ما يفكه به»[٤].

وخلاصة البحث أن التصحيف الذي وقع في سند هذا الحديث ـ والسقط كذلك ـ كان من نتائجهما اعتبار الحديث صحيحاً، ومن ثم الاستدلال به في باب الرهن كما فعل ابن حزم وعبد الحق الإشبيلي وابن عبد البر، وقد تبينا أن الحديث ضعيف جداً، وأنه لا يصلح للاستدلال، كما سبق عن ابن حجر، وأن طرقه كلها ضعيفة.

---

(١) التلخيص الحبير ٣/ ٣٦.

(٢) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣/ ٣٧٩.

(٣) المصدر نفسه ٣/ ٣٩٠.

(٤) المصدر نفسه ٣/ ٣٦٣.

المطلب الثالث
توثيق المجاهيل

تنقسم الجهالة إلى قسمين: جهالة العين، وجهالة الحال[١].

أ ـ **فمجهول العين**: هو الراوي الذي سمي وانفرد بالرواية عنه رَاوٍ واحد[٢].

قال الخطيب البغدادي: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، مثل عمرو ذي مر وجبار الطائي وعبد الله بن أغر الهمداني والهيثم بن حنش... هؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السَّبِيعي.

وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك، أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم بن إبراهيم بن إسماعيل القاري نا أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى قال: سمعت أبي يقول: إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة.

قلت: إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك»[٣]. وحكم رواية مجهول العين أنها لا تقبل، هذا هو

(١) اخترنا هنا تقسيم الحافظ ابن حجر للجهالة لأنه أيسر، ولأنه أغلب اعتماد المحققين في عصرنا الحالي على ما استقر عليه وانتهى إليه ابن حجر من تصنيف مراتب الجرح والتعديل في (تقريب التهذيب).

(٢) نزهة النظر لابن حجر ص ٥٠.

(٣) (الكفاية في علم الرواية) للخطيب البغدادي ص ٨٨ ـ ٨٩.

«الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم، وقيل تقبل مطلقاً، وهو قول من لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام»[(١)] .

وتوسط الحافظ ابن حجر العسقلاني، فذهب إلى قبول رواية مجهول العين بتوفر أحد شرطين:

١ ـ إذا وثقه غير من ينفرد عنه.

٢ ـ إن وثقه من ينفرد عنه إذا كان هذا المنفرد من أئمة الجرح والتعديل[(٢)] .

ب ـ **مجهول الحال أو المستور**: وهو من روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق[(٣)] .

وحكم رواية هذا النوع «أن لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر»[(٤)] .

والمقصود هنا في هذا المطلب أن التصحيف أدى في بعض الأحيان إلى اعتبار المجهول من رواة الحديث ثقة، وبالتالي تصحيح حديثه، وهذا مثال على ذلك:

روى أبو داود والترمذي وعبد الله بن أحمد من طريق أمية بن خالد، حدثنا أبو الجارية العبدي عن شعبة عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٣١٧.

(٢) نزهة النظر ص ٥٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ أنه قرأ ﴿**قد بلغت من لَدُنِّي عذرا**﴾[(١)] مثقلة[(٢)] . قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأمية بن خالد ثقة وأبو الجارية العبدي شيخ مجهول لا أدري من هو ولا يعرف اسمه».

وهذا الحديث وقع فيه تصحيف لبعض المحققين من أهل الحديث الذين عنوا بالتأليف والتنبيه على التصحيفات التي وقع فيها المحدثون، فقد أورد الحديث أبو أحمد العسكري في كتابه العظيم «تصحيفات المحدثين» في ترجمة أبي الجويرية حطَّان بن خُفَاف. قال رحمه الله: «وأبو الجويرية حطَّان ابن خُفَاف، وهو أبو الجويرية الأكبر، روى عن ابن عباس رضي الله عنهما، روى عنه شعبة، روى عنه أمية بن خالد.

أخبرنا الحسن بن أحمد بن بسطام، حدثنا أبو بكر بن رافع، حدثنا أمية ابن خالد، حدثنا أبو الجويرية عن شعبة عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قرأ ﴿ **قد بلغت من لَدُنِّي عذرا** ﴾ مثقلة»[(٣)] .

قلت: أبو الجويرية حطان بن خفاف الذي جعل العسكري الحديث من روايته ذكروا له رواية عن ابن عباس ومعن بن يزيد وغيرهما، وذكروا في الآخذين عنه إسرائيل وزهيراً والسفيانين وشعبة وعاصم بن كليب وشريكاً،

---

(١) الآية ٧٦ من سورة الكهف (رواية حفص عن عاصم، وأما نافع فإنه خففها).

(٢) أخرجه أبو داود ٤/ ٢٨٦، و٢٨٧ ح ٣٩٨٥ كتاب الحروف والقراءات. والترمذي في السنن ٥/ ١٨٨ ح ٢٩٣٣ كتاب القراءات باب (ومن سورة الكهف)، وعبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند ٥/ ١٢١، وأخرجه كذلك ابن جرير الطبري في تفسيره (جامع البيان في تفسير القرآن ١٥/ ١٨٦).

(٣) تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري ٢/ ٢/ ٥٢٦.

وابن شوذب وأبا عوانة، وقد وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: «صدوق صالح الحديث» وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة لا بأس به»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: «ثقة»، وقال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه ثقة»[١].

قلت: من خلال هذه الأقوال يتبين لنا الأثر الذي يترتب على هذا التصحيف، وهو توثيق من هو في عداد المجهولين، ومن ثم تصحيح الحديث الضعيف، فقد سبق عن الترمذي أن أبا الجارية راوي هذا الحديث مجهول، وأن اسمه لا يعرف.

وقال ابن حجر: «أبو الجارية العبدي البصري، عن شعبة عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس...» فذكر الحديث، ثم قال: «وعنه أمية بن خالد» ثم ذكر قول الترمذي في تجهيله[٢].

ومن الأدلة على أن قول العسكري «أبا الجويرية» تصحيف أن أبا الجويرية يروي عنه شعبة كما ذكر العسكري نفسه هنا، وأما أبو الجارية فهو الذي يروي عن شعبة[٣].

فكلام العسكري هنا فيه تناقض واضح يدل على أن قوله «أبا الجويرية» تصحيف والله أعلم.

وهكذا نرى في هذا المثال كيف أدى التصحيف في اسم راوي هذا الحديث إلى اعتباره ثقة، ثم الاحتجاج بحديثه من طرف الإمام أبي أحمد العسكري، وهو من المحققين العارفين بهذا الفن حتى ألف فيه كتاباً يعد من أعظم المراجع في باب التصحيف فجلَّ من لا يخطئ سبحانه وتعالى.

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢/ ٣٩٦.
(٢) تهذيب التهذيب ١٢/ ٥٢.
(٣) راجع ترجمته في التهذيب ١٢/ ٥٢.

المطلب الرابع

تجهيل الكذابين

قد يقع لبعض العلماء تصحيف في اسم راو من الرواة، فلا يهتدي ذلك المحدث للصواب في اسمه، فلا يعرف للنقاد قولاً في تعديله ولا في تجريحه، فيحكم على ذلك الراوي بالجهالة فيرد حديثه لذلك، غير أن الأمر قد يكون أشد من ذلك إذا علمنا الصواب في اسم ذلك الراوي وعلمنا أن النقاد قد جرحوه بما هو أشد من الجهالة: كالكذب مثلاً أو التهمة بذلك، ومن أمثلة ذلك:

روى الخطيب البغدادي من طريق نعيم بن سالم بن قنبر عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: «**خيركم من لم يترك آخرته لدنياه ولا دنياه لآخرته، ولم يكن كلاً على الناس**»[(١)].

هذا الحديث وقع فيه تصحيف في اسم «نعيم بن سالم بن قنبر» كما ورد عند الخطيب وغيره والصواب «يَغْنَم بن سالم بن قنبر» بفتح الياء وسكون الغين المعجمة وفتح النون، أخرجه كذلك ابن عدي قال: حدثنا الحسن بن سفيان قال: ثنا أحمد بن عيسى قال: ثنا يغنم بن سالم بن قنبر حدثني أنس ابن مالك فذكره. أخرجه ابن عدي في ترجمة «يغنم بن سالم بن قنبر»[(٢)].

وترجم له العقيلي أيضاً في «الضعفاء» فقال: «يغنم بن سالم بن

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٤/ ٢٢١، وعزاه أيضاً الشيخ الألباني لأبي بكر الأزدي في «حديثه» (١٥/ ١) وأبي محمد الضراب في «ذم الرياء» (٢٩٣/ ١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ٢/ ١.

(٢) الكامل في الضعفاء لابن عدي ٧/ ٢٧٣٧ـ٢٧٣٨.

قيس»[١] ، عن أنس منكر الحديث»[٢] ثم قال : «وعند نعيم[٣] عن أنس نسخة أكثرها مناكير» .

قال ابن حجر : «نعيم بن سالم عن أنس وعنه عمرو بن خليفة ، قال ابن القطان : «لا يعرف» .

قلت : تصحف عليه اسمه ، وإلا فهو معروف مشهور بالضعف متروك الحديث . وأول اسمه ياء مثناة من تحت ثم غين معجمة ثم نون وسيأتي»[٤] .

وقال أيضاً : «وبفتح الياء وسكون المعجمة وفتح [النون] يَغْنَم بن سالم ابن قنبر عن أنس تركوه»[٥] .

قلت : فإذا تبينا وجه الصواب في اسم هذا الرجل فينبغي أن نعلم أن كلام النقاد فيه شديد . قال أبو حاتم : «ضعيف»[٦] وقال ابن حبان : «يضع الحديث على أنس بن مالك ، روى عنه نسخة موضوعة»[٧] . وقال ابن يونس : «حدث عن أنس فكذب»[٨] وقال ابن عدي : «عامة أحاديثه غير محفوظة»[٩] .

فإذا عرفت شدة هذه الأقوال في يغنم بن سالم . فقارنها بقول ابن القطان

---

(١) كذا في المطبوع (بن قيس) وهو تصحيف .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/ ٤٦٦ .

(٣) هكذا في المطبوع (نعيم) وهو خطأ مطبعي يدل عليه أنه وقع على الصواب أولاً .

(٤) لسان الميزان ٦/ ١٦٩ .

(٥) تبصير المنتبه ٤/ ١٤٢٤ .

(٦) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٥٩ .

(٧) المجروحين لابن حبان ٣/ ١٤٥ .

(٨) الميزان ٤/ ٤٥٩ .

(٩) الكامل لابن عدي ٧/ ٢٧٣٧ ـ ٢٧٣٨ .

السابق «لا يعرف» لتعلم أثر هذا التصحيف في الجرح والتعديل، فإن الرمي بالجهالة أهون بكثير من الرمي بالكذب فكم بين الحديث الضعيف والحديث الموضوع.

ونظراً لهذا التصحيف الحاصل في اسم هذا الراوي فإن بعض من صنف في الموضوعات فاته إيراد هذا الحديث ضمن الأحاديث الموضوعة.

وقد أوردنا هذا المثال تحت هذا المبحث نظراً لأن بعض المحدثين قد يعتبر حديث المجهول في المتابعات.

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني:

تضعيف الصحيح

المطلب الأول

تكذيب الثقات

من النتائج الخطيرة التي ترتبت على التصحيف في أسماء الرواة، اعتبار الثقة كذاباً، ثم رد حديثه، من أمثلته:

روى الإمام أحمد والطبراني من طرق عن عبد الله بن بُجَيْر[١] ثنا سيار أن أبا أمامة ذكر أن رسول الله ﷺ قال: «**يكون في هذه الأمة في آخر الزمان رجال** - أو قال -: **يخرج رجال من هذه الأمة في آخر الزمان معهم أسياط كأنها أذناب البقر يغدون في سخط الله ويروحون في غضبه**»[٢].

قال الحافظ نور الدين الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني في الأوسط والكبير ورجال أحمد ثقات»[٣].

قلت: وقد تصحف «عبد الله بن بُجَيْر» إلى «عبد الله بن بَحِير» - بفتح الموحدة والحاء المهملة - على ابن الجوزي فأورد الحديث في الموضوعات لأجل عبد الله بن بحير، فقد رواه من طريق الإمام أحمد بن حنبل ثم قال: «قال ابن حبان: عبد الله بن بحير يروي العجائب التي كأنها معمولة، لا يحتج به»[٤].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وقد غلط ابن الجوزي في تضعيفه

---

(١) بُجَيْر بضم الباء الموحدة والجيم المعجمة بصيغة التصغير ووقع في المطبوع من المسند «بحير» بالحاء المهملة وهو تصحيف مطبعي.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٥/ ٢٥٠ والطبراني في المعجم الكبير ٨/ ٣٠٨.

(٣) مجمع الزوائد ٥/ ٢٣٣.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ١٠١.

لعبد الله بن بُجير، فإن عبد الله بن بُجير المذكور ـ بضم الموحدة بعدها جيم بصيغة التصغير، يكنى أبا حمران، بصري قيسي، ويقال تميمي، وقد وقع في رواية الطبراني أنه قيسي ـ وثقه أحمد وابن معين وأبو داود وأبو حاتم، وروى الآجري عن أبي داود أن أبا الوليد الطيالسي روى عنه[1] ووثقه وذكره ابن حبان في الثقات. وإنما قال ابن حبان ما نقله ابن الجوزي عنه في عبد الله بن بحير القاص الصنعاني الذي يكنى أبا وائل، وأبوه بفتح الموحدة وكسر الحاء المهملة، على أن المذكور قد وثقه غير ابن حبان. ولكن ليس هو راوي حديث أبي أمامة لأنه صنعاني يروي عن أهل اليمن، وصاحب الحديث المذكور يروي عن البصريين، وسيار شيخه شامي نزل البصرة فروى عنه أهلها. وقد أخرج الضياء المقدسي حديث أبي أمامة من طريق المسند ومن طريق الطبراني في الأحاديث المختارة...»[2].

قلت: ومما يدل على خطأ ابن الجوزي وتصحيفه في اسم هذا الرجل أن عبد الله بن بحير (المضعف) لم تعرف له رواية عن سيار، كما أن أصحاب التراجم لم يذكروا في الآخذين عنه أبا سعيد مولى بني هاشم شيخ الإمام أحمد فيه، ولا أبا الوليد الطيالسي وعلي بن عثمان اللاحقي ومن طريق هذين الأخيرين رواه الطبراني.

أما عبد الله بن بجير فقد ذكر المحدثون أنه روى عن سيار، كما ذكروا في الآخذين عنه أبا الوليد الطيالسي وعلي بن عثمان اللاحقي، وأبا سعيد مولى بني هاشم واسمه عبد الرحمن بن عبد الله البصري.

(١) رواية أبي الوليد الطيالسي عنه ثابتة في هذا الحديث عند الطبراني في المعجم الكبير ٨/ ٣٠٨ فقد رواه الطبراني من طريقين: طريق أبي الوليد الطيالسي وطريق علي بن عثمان اللاحقي.

(٢) القول المسدد في الذب عن المسند لابن حجر العسقلاني ص ٣٢-٣٣.

وبعد هذا فليلاحظ القارئ الكريم ضرر هذا التصحيف وما ترتب عليه من أثر بالغ الخطورة، فكم بين الحديث الصحيح والحديث الموضوع!؟ وهل هناك حديث شر من الموضوع؟!.

المطلب الثاني
تجهيل الثقات

من النتائج التي ترتبت على التصحيف في أسماء الرواة، أن يجهل الثقة ويرد حديثه، أو يتوقف في قبوله. ومن أمثلة ذلك:

النموذج الأول:

روى الطبراني من طريق عبد الله بن موسى التيمي عن أسامة بن زيد عن معاذ بن عبد الله بن خُبيب عن جابر بن أسامة الجهني قال: «لقيت النبي ﷺ في أصحابه بالسوق فسألت أصحاب رسول الله: أين يريد؟ قالوا: يخط لقومك مسجداً، فرجعت فإذا قومي قيام، فقلت: ما لكم؟ قالوا: خط لنا رسول الله ﷺ مسجداً وغرز في القبلة خشبة أقامها فيها»[(١)].

والحديث أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: «رواه الطبراني في الأوسط والكبير وفيه معاوية بن عبد الله بن حبيب، ولم أجد من ترجمه»[(٢)].

---

(١) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير من طريقين الطريق الأول عن يعقوب بن محمد الزهري ثنا عبد الله بن موسى به ٢/ ١٩٤ ح ١٧٨٧. الطريق الثاني عن مسعدة بن سعد العطار المكي ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ثنا عبد الله بن موسى به ٢/ ١٩٣ ح ١٧٨٦.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ٢/ ١٥.

قلت: تصحف عليه هذا الاسم في موضعين:

الأول: قوله: «معاوية» وإنما هو «معاذ» بالذال المعجمة.

الثاني: قوله: «ابن حبيب» بفتح المهملة وإنما هو «ابن خبيب» بالخاء المعجمة مضمومة.

ومما يدل على أن تصحيفاً وقع للهيثمي في هذا الاسم أمور:

أولاً: ما ورد عند الطبراني في المعجم الكبير من طريقين بلفظ «معاذ بن عبد الله بن خبيب».

ثانياً: ما ورد في تاريخ البخاري الكبير في ترجمة جابر بن أسامة الجهني: «قال لي الحزامي: حدثني عبد الله بن موسى قال: حدثني أسامة عن معاذ بن عبد الله فذكره باختصار شديد»[١].

ثالثاً: ما أورده الحافظ ابن حجر في ترجمة جابر بن أسامة من الإصابة حيث قال: «وروى البخاري في تاريخه، وابن أبي عاصم، والطبراني، وغيرهم من طريق أسامة بن زيد عن معاذ بن عبد الله بن خبيب»[٢] فذكره.

وإذا تبينا أن تصحيفاً وقع فعلاً في اسم هذا الراوي فقد كان من أثره أن جهل الهيثمي هذا الراوي بقوله: «ولم أجد من ترجمه» مع أن معاذ بن عبد الله بن خبيب قد وثقه ابن معين وأبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقد نقل كلام الهيثمي السابق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي محقق معجم الطبراني الكبير دون أن يشير إلى التصحيف الذي وقع فيه الحافظ الهيثمي مع أن الذي في المعجم هو الصحيح والصواب، لذلك فقد أفسد في تعليقه على هذا الحديث ونقله كلام الهيثمي، فما معنى هذا النقل وهو

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ٢٠٢.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٢١١.

مخالف لما في الأصل؟.

وقد انخدع واغتر بكلام الهيثمي أيضاً الشيخ عبد الله الغماري فحكاه تعليلاً للحديث في تعليقه على رسالة السيوطي «إعلام الأريب بحدوث بدعة المحاريب»[(١)].

وكلام الهيثمي في هذا الحديث لا يصح حجة لرد هذا الحديث لأن اسم الراوي تصحف عليه.

أما نحن فقد تبينا وجه الصواب فيه، من خلال هذا التتبع السابق، وعرفنا أن الصواب فيه «معاذ بن عبد الله بن خُبَيْب» وأنه وثقه جماعة من العلماء.

والحديث أورده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» وحسن إسناده.

النموذج الثاني:

روى مالك بن أنس عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: **«لا يرث المسلم الكافر»**[(٢)].

قال الشافعي: «صحف مالك في عُمَر بن عثمان وإنما هو عمرو بن عثمان»[(٣)].

قال الترمذي: «وروى مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ نحوه[(٤)]، وحديث مالك وَهَمٌ وهم

(١) راجع سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني ١/ ٤٥١ـ٤٥٢ ح ٤٤٩.
(٢) «الموطأ» للإمام مالك ٢/ ٥١٩ ح ١٠ كتاب الفرائض: باب ميراث أهل الملل.
(٣) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١٥٠.
(٤) يعني نحو حديث هُشيم الذي أخرجه الترمذي.

فيه مالك، وقد رواه بعضهم عن مالك فقال: «عن عمرو بن عثمان»، وأكثر أصحاب مالك قالوا: عن مالك «عن عمر بن عثمان» وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان، ولا يعرف عمر بن عثمان...»[١].

وقال الحافظ العراقي: «فخالف مالك غيره من الثقات في قوله «عُمَر ابن عثمان» يعني بضم العين. وذكر مسلم في «التمييز» أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه «عمرو بن عثمان» يعني بفتح العين، وذكر أن مالكاً كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعاً ولدا عثمان غير أن هذا الحديث إنما هو عن «عمرو» بفتح العين. وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه...»[٢].

قلت: وأما الذين خالفوا مالكاً في قوله «عمر بن عثمان» فهم:

أولاً: محمد بن أبي حفصة، وحديثه عند البخاري في الصحيح[٣].

ثانياً: ابن جريج، وحديثه عند البخاري أيضاً[٤].

ثالثاً: معمر، وحديثه عند الدارمي في السنن[٥].

رابعاً: سفيان بن عيينة، وحديثه عند مسلم في الصحيح[٦].

---

(١) «سنن الترمذي» ٤/ ٤٢٤.

(٢) «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ١/ ٢٠٠.

(٣) «فتح الباري» ٨/ ١٣ ح ٤٢٨٢: كتاب المغازي: باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح.

(٤) فتح الباري ١٢/ ٥٠ ح ٦٧٦٤: كتاب الفرائض: باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم.

(٥) سنن الدارمي ٢/ ٢٦٨ ح ٣٠٠٢ كتاب الفرائض: باب في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام.

(٦) شرح النووي على مسلم ١١/ ٥٢ كتاب الفرائض.

خامساً: يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي وحديثه عند ابن ماجه[١] .

سادساً: هُشَيْم بن بشير عند الترمذي[٢] .

فهؤلاء الستة كلهم خالفوا مالكاً في قوله «عُمَر بن عثمان» بضم العين، واتفقوا على قولهم «عمرو بن عثمان» بفتح العين. فهذا يدل على أن مالكاً صحف هذا الاسم.

وهذا التصحيف الذي وقع فيه الإمام مالك يترتب عليه اعتبار الحديث ضعيفاً، لأن عمر بن عثمان مجهول كما قال الترمذي بخلاف عمرو بن عثمان فإنه ثقة.

النموذج الثالث:

عن شهاب قال: قال رسول الله ﷺ: **«من ستر على مسلم عورة فكأنما أحيا ميتاً»**.

هذا الحديث أورده الحافظ ابن حجر في «الإصابة» في ترجمة «شهاب» - غير منسوب - وقال: «روى الطبراني من طريق مسلم عن أبي الذيال عن أبي سفيان سمع جابر بن عبد الله يحدث عن شهاب رجل من أصحاب النبي ﷺ كان ينزل مصر أنه سمع النبي يقول . . . »[٣] فذكره.

هكذا وقع في المطبوع من «الإصابة» وقد وقع فيه تصحيف في ثلاثة مواضع:

---

(١) سنن ابن ماجه ٢/ ٩١٢ ح ٢٧٣٠ كتاب الفرائض: باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك.

(٢) سنن الترمذي ٤/ ٤٢٣ ح ٢١٠٧ كتاب الفرائض باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة ٢/ ١٥٩.

الأول: في قوله «مسلم» بالميم، وصوابه «سَلَم» بالسين المهملة دون «ميم».

الثاني: في قوله «عن أبي الذيال» وصوابه «بن أبي الذيال».

الثالث: في قوله «عن أبي سفيان» وصوابه «عن أبي سنان».

وستتبين كل ذلك من خلال مقارنة الروايات والرجوع إلى الأصول التي أخرجت الحديث.

الحديث أورده الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: «رواه الطبراني من طريق مسلم بن أبي الذيال عن أبي سنان المدني، ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات»[1].

قلت: في كلام الهيثمي هذا مؤاخذة واحدة وعدة فوائد أخرى، ستعيننا - إن شاء الله - على الوصول إلى الصواب فيما يتعلق بالتصحيف الواقع في هذا السند.

أما المؤاخذة فهي قوله: «مسلم» وهو تصحيف، وكان من نتائج ذلك أنه جهل هذا الرجل.

وأما الفوائد فهي:

أولاً: قوله: «مسلم بن أبي الذيال» فلم يقل: «عن أبي الذيال» كما في «الإصابة»، وبذلك يكون قد ضيق دائرة الاحتمال، وقربنا من اسم الرجل حيث نسبه «ابن أبي الذيال».

ثانياً: في قوله: «عن أبي سنان» وهذا هو الصواب كما سنتبين.

ثالثاً: في قوله: «المدني» وقد نسب كذلك في بعض الروايات كما

(١) مجمع الزوائد ٦/ ٢٤٧.

سنقف على ذلك.

والحديث رواه الطبراني في «المعجم الكبير» قال رحمه الله: حدثنا محمد بن معاذ الحلبي ثنا القعنبي ثنا معتمر بن سليمان[١] عن سَلَم بن أبي الذيال عن أبي سنان رجل من أهل المدينة سمع جابر بن عبد الله يحدث عن شهاب رجل من أصحاب رسول الله ﷺ كان ينزل مصر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول. . . »[٢] فذكره.

فهذه الرواية تبين الصواب في رجال هذا السند.

أما كون الراوي «سلم بن أبي الذيال» فقد ذكر الحافظ ابن حجر في التهذيب[٣] في ترجمة «سلم بن أبي الذيال» معتمر بن سليمان من الذين رووا عنه كما وقع هنا عند الطبراني.

وذكر في ترجمته من التقريب[٤] أنه ثقة، قليل الحديث وأن له حديثاً واحداً عند مسلم.

وبالإضافة إلى ما سبق فإنني لم أقف على ترجمة لـ «مسلم بن أبي الذيال» فيما بين يدي من كتب الرجال، فدل كل ذلك على أن تصحيفاً وقع فيه كما سبق.

وقد ترجم الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»[٥] لسلم بن أبي الذيال، وذكر في تلاميذه معتمر بن سليمان، وهو الراوي عنه هذا الحديث عند

(١) وقع في المطبوع «معتمر عن سليمان» وهو تصحيف مطبعي.

(٢) المعجم الكبير للطبراني ٧/ ٣٧٤ ح ٧٢٣١.

(٣) تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٩.

(٤) التقريب ١/ ٣١٣.

(٥) تهذيب الكمال ١/ ٥١٨.

الطبراني كما سبق. وذكر المزي أيضاً في شيوخ سلم بن أبي الذيال أبا سنان المدني فأكد ذلك صحة ما عند الطبراني.

وأما أبو سنان المدني فاسمه يزيد بن أمية الدؤلي المدني، وهو ثقة[١].

وبعد أن تبينا الصواب في رجال هذا السند، فينبغي أن نعلم أن هذا التصحيف ترتب عليه أمران:

الأول: تجهيل سلم بن أبي الذيال كما وقع من الحافظ الهيثمي، في حين أنه ثقة كما تقدم ذلك.

الثاني: اعتبار هذا الراوي «سلم بن أبي الذيال» شخصين «مسلم» و«أبو الذيال» كما وقع في الإصابة.

النموذج الرابع:

روى الطحاوي من طريق إسحاق عن هشام بن يوسف، عن عبد الرحمن بن صخر الإفريقي، عن جميل بن كُريب، عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: **«من شرب بَسْقَة خمر فاجلدوه ثمانين»**[٢].

قال ابن حجر: قال ابن حزم في كتاب «الإيصال»[٣]: «هو موضوع لاشك فيه، كأن إسناده ظلمات بعضها فوق بعض. ولا يدرى من (عبد الرحمن بن صخر) ولا من (جميل بن جرير)، ولا من (عبد الله بن يزيد)، ولا من رواه عن (إسحاق بن إسرائيل).

قال ابن حجر: «تصحف على ابن حزم «ابن عمرو» فصيره «ابن عمر»

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني ٣/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦ ح ١٢٦٥.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/ ١٥٨.

(٣) وقع في لسان الميزان لابن حجر «الاتصال» وهو تصحيف.

ثم تحرف عليه والد جميل وهو «كريب» فقال «جرير» . . . »[١] .

قلت : ووقع تصحيف آخر في اسم جميل هذا، فقد أورد الحديث الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد فقال : «وعن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : «**من شرب بصقة خمر فاجلدوه ثمانين**» ثم قال الهيثمي : رواه الطبراني وفيه حميد بن كريب ولم أعرفه»[٢] .

قلت : أصاب الهيثمي في موضعين أخطأ فيهما ابن حزم :

أولاً : في قوله «ابن كريب» .

ثانياً : في جعله من مسند عبد الله بن عمرو . ولكنه أخطأ وصحف في قوله «حميد» وإنما هو جميل .

قال ابن حجر : «وذكره ـ أي جميل بن كريب ـ ابن يونس في «تاريخ مصر» فقال : جميل بن كريب المعافري من أهل إفريقية، ولي القضاء لعبد الرحمن بن حبيب الفهري، ولأخيه إياس، ولحبيب بن عبد الرحمن، فخرج حبيب لقتال البربر، فقعد أهل إفريقية لجميل بن كريب، وخرجوا لقتالهم فقتل جميل، وأثنى ابن يونس على سيرته في القضاء»[٣] .

قلت : والحديث أورده الحافظ ابن حجر في كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»[٤] وعزاه لأبي يعلى الموصلي .

وقال المعلق على كتاب «المطالب العالية» حبيب الرحمن الأعظمي :

---

(١) لسان الميزان لابن حجر ٢/ ١٣٥ .

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ الهيثمي ٦/ ٢٧٩ .

(٣) لسان الميزان ٢/ ١٣٥ وراجع «الرفع والتكميل» ص ٣٠٠ (تعليق لأبي غدة) .

(٤) المطالب العالية ٢/ ٩٧ .

«سكت عليه البوصيري[(١)] . وقال الهيثمي : «رواه الطبراني وفيه حميد بن كريب ولم أعرفه» .

قلت : ـ القائل هو الأعظمي ـ هو في إسناد أبي يعلى أيضاً، لكن وقع في المسندة[(٢)] «جمل بن كريب» »[(٣)] .

قلت : وهكذا تتسلسل الأخطاء في اسم هذا الراوي إلى ما لا نهاية، فرسم هذه الكلمة يحتمل أكثر من ذلك، كما أن ندرة ترجمة هذا الراوي وسعت دائرة الاحتمال، فلم يصب في ضبط اسمه إلا المحققون من أهل هذا الفن الذين لهم مراس وصبر وتحمل في التنقيب والاستقراء، كالحافظ ابن حجر العسقلاني، والإمام الزيلعي الذي أورد الحديث في كتابه العظيم «نصب الراية» فقال : «روى أبو يعلى الموصلي في مسنده حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل حدثني هشام بن يونس، أخبرني عبد الرحمن بن صخر الإفريقي عن جميل بن كريب عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : **«من شرب بسقة خمر فاجلدوه ثمانين»**. وأشار إليه بالتضعيف صاحب «التنقيح»[(٤)] فقال : وروي بإسناد غريب لا يثبت عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً فذكره»[(٥)] .

---

(١) البوصيري أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل في كتاب «إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» .

(٢) المطبوع من كتاب «المطالب العالية» محذوف الأسانيد، والمحقق حبيب الرحمن الأعظمي الذي حقق الكتاب اعتمد نسختين في التحقيق : نسخة مجردة من الأسانيد وأخرى ذات أسانيد .

(٣) المطالب العالية ٢/ ٩٧ (الهامش) .

(٤) كتاب «التنقيح» من تأليف الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت ٧٤٤ هـ) .

(٥) نصب الراية للحافظ الزيلعي ٣/ ٣٥٢ .

والحاصل هنا أن الصواب في اسم هذا الراوي هو جميل بن كريب وأنه ثقة كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر عن ابن يونس.

غريب الحديث:

قوله ﷺ: «**بَسْقَةَ خَمْرٍ**» يقال بالسين وبالصاد قال المناوي: (أي شيئاً قليلاً بقدر ما يخرج من الفم من البصاق)[١].

❁ ❁ ❁

(١) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمناوي ٦/ ١٥٨.

المبحث الثالث:

وصل المرسل



١ـ الحديث المرسل:

الراجح في تعريف الحديث المرسل «أن يقول التابعي، سواء كان كبيراً أو صغيراً: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، أو نحو ذلك»[١].

والراجح في حكم الحديث المرسل أنه من قبيل المردود.

قال الإمام مسلم رحمه الله: «والمرسل من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار، ليس بحجة»[٢].

وقال النووي: «ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول»[٣].

ثم قال معللاً رد الحديث المرسل: «ودليلنا في رد المرسل مطلقاً أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله، فرواية المرسل أولى، لأن المروي عنه محذوف، مجهول العين والحال»[٤].

٢ـ الحديث المتصل:

«هو ما اتصل إسناده إلى النبي ﷺ أو إلى واحد من الصحابة، أي: ما خلا من انقطاع»[٥].

---

(١) نزهة النظر لابن حجر ص ٤١.

(٢) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ١٣٢).

(٣) تدريب الراوي ١/ ١٩٨.

(٤) «المجموع» للنووي ١/ ٦٠ المقدمة.

(٥) «فتح المغيث» للسخاوي ١/ ١٠٧، و«توضيح الأفكار» للصنعاني ١/ ٢٦٠، و«قواعد التحديث» لجمال الدين القاسمي ص ١٢٣.

وصل المرسل:

ليس المقصود هنا من هذه الترجمة زيادة الوصل التي يتكلم عليها المحدثون في مبحث العلل، ولكن المقصود أن التصحيف قد أدى في بعض الأحيان إلى اعتبار الحديث المرسل حديثاً متصلاً، وبالتالي اعتباره حديثاً صحيحاً واستنباط الأحكام الفقهية منه، فمن ذلك:

النموذج الأول:

روى أبو بكر بن أبي شيبة، ومن طريقه الخطيب البغدادي عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن المُطْعِم بن المقدام قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد السفر»**[١].

هذا الحديث أورده الإمام النووي في كتابه «الأذكار»[٢] وعزاه للطبراني، لكنه قال «المُقَطَّم بن المقدام الصحابي» بضم الميم وفتح القاف وتشديد الطاء المهملة، ونسبه صحابياً، وإنما هو صنعاني نسبة إلى صنعاء دمشق.

وقد ترتب على تصحيف كلمة «الصنعاني» إلى «الصحابي» أثر عظيم، وهو اعتبار الحديث متصلاً، وبالتالي صحيحاً، فاستفاد من ذلك الإمام النووي مشروعية صلاة ركعتين قبل الخروج للسفر.

قال رحمه الله: «باب أذكاره عند إرادته الخروج من بيته» ثم قال: «يستحب له عند إرادته الخروج أن يصلي ركعتين لحديث المُقَطَّم بن المقدام الصحابي...».

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١/ ٤٢٤ ح ٤٨٧٩ (كتاب الصلوات: باب الرجل يريد السفر من كان يستحب له أن يصلي قبل خروجه). والخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» ٢/ ٤٠٥.

(٢) «الأذكار» للنووي ص ١٨٥.

ولقائل أن يقول: لعل هذا التصحيف وقع من طرف النساخ.

قلت: يبعد هذا الاحتمال وجود ذلك مضبوطاً بخط الإمام النووي نفسه، فقد اطلع على ذلك الحافظان الجليلان، ابن رجب الحنبلي وابن حجر العسقلاني.

قال ابن حجر في كتابه «الإصابة»: «المقطم بن المقدام الصحابي قال: قال رسول الله ﷺ... فذكر الحديث ثم قال: رواه الطبراني. هكذا أورده الشيخ محيي الدين النووي في كتاب «الأذكار» له، ووقفت على ذلك في عدة نسخ، حتى في النسخة التي بخطه، مضبوطاً بضم الميم وفتح القاف، وتشديد الطاء المهملة، وقد تعقبه الحافظ زين الدين ابن رجب الحنبلي فقرأت بخطه ما نصه: «هكذا قرأت بخط النووي، وقد وقع له فيه تصحيف عجيب لأن الذي في المناسك للطبراني عن المطعم بن المقدام الصنعاني، فجعل المطعم المُقَطَّم والصنعاني الصحابي.

والمطعم بن المقدام من أتباع التابعين، يروي عن مجاهد وسعيد بن جبير، ونحوهما، مشهور، أرسل هذا الحديث، فهو معضل، فقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن المطعم ابن المقدام قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره، ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني» وهو كما قال ابن رجب... ثم قال الحافظ ابن حجر: ثم رأيت في تاريخ ابن عساكر أنه روى عن أبي هريرة ومحمد بن مسلمة مرسلاً، ثم عد في شيوخه جماعة من التابعين، وذكر في الرواة عنه إسماعيل بن عياش ويحيى بن حمزة ونحوهما، وأخرج الحديث الذي في «الأذكار» من طريق الوليد بن مسلم سمعت الأوزاعي يقول: حدثني الثقة المطعم بن المقدام أن رسول الله ﷺ قال... فذكره. ثم أخرج من طريق الوليد أيضاً يقول:

سمعت الأوزاعي يقول: ما أصيب أهل دين بأعظم من مصيبتهم بالمطعم بن المقدام الصنعاني. . . »[(١)] .

قلت: فهذا الحافظ الثالث ابن عساكر نسب المطعم بن المقدام أيضاً إلى صنعاء وذكر اسمه على الصواب.

وهكذا نرى أن هذا التصحيف الذي وقع للإمام النووي رحمه الله في نسبة هذا الرجل أدى إلى اعتبار الحديث متصلاً صحيحاً، ثم الاستدلال به على مشروعية صلاة ركعتين عند الخروج للسفر، مع أن الحديث منقطع أو معضل كما ورد عن الحافظ ابن رجب الحنبلي.

النموذج الثاني:

روى عبدان من طريق موسى بن أعين عن عبد الكريم الجزري عن فرات عن ثعلبة البهراني مرفوعاً «**يوشك العلم أن يختلس**»[(٢)] الحديث.

قال ابن حجر: «وهذا غلط نشأ عن تصحيف، وإنما هو عن فرات بن ثعلبة فصارت «بن» «عن» والفرات بن ثعلبة تابعي معروف، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال: «روى عنه أهل الشام». وقال أبو موسى: «الحديث المذكور يعرف بأبي الدرداء» »[(٣)] .

وقال ابن أبي حاتم: «فرات بن ثعلبة البهراني شامي روى عن النبي ﷺ، أدخله أبي في مسند الوحدان، وأدخله أبو زرعة في مسند الشاميين، ولم يذكر فيما يروى عن النبي ﷺ لقياً ولا سماعاً. روى عن أبي عامر، روى

(١) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٣/ ٥٢٩ .

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ١/ ٢١٠ .

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ١/ ٢١٠ .

عنه سليم بن عامر، وضَمْرَة[1] والمهاصر ابنا حبيب، وروى عبد الكريم الجزري وخصيف عنه مرسلاً، سمعت بعض ذلك من أبي وبعضه من قبلي»[2] .

قلت: ترتب على هذا التصحيف في كلمة «بن» حيث صارت «عن» أمران:

أولهما: اعتبار ثعلبة البهراني صحابياً حيث ذكره عبدان في الصحابة، وفي ترجمته أورد هذا الحديث، ولم تثبت له الصحبة ولا لابنه فرات.

ثانيهما: اعتبار الحديث موصولاً، وإنما هو مرسل، لأن رواية عبد الكريم الجزري عن فرات بن ثعلبة مرسلة عند المحدثين كما سبق النقل عن ابن أبي حاتم، ولأن فراتاً ليست له صحبة.

* * *

(١) في المطبوع بالصاد المهملة، وصوابه بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ٧٩.



المبحث الرابع:

وصل المنقطع

وصل المنقطع

تعريف المنقطع:

قال النووي رحمه الله: «المنقطع ـ الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع ـ ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر»[١] .

وحكم الحديث المنقطع أنه حديث ضعيف للجهل بحال الراوي المحذوف أو الساقط.

وفي هذا المبحث سنرى كيف يمكن أن يؤدي التصحيف في اسم الراوي إلى اعتبار حديثه متصلاً، وهو في حقيقة الأمر منقطع. وأسوق مثالاً على ذلك:

روى ابن حبان من طريق عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن وهب أن عثمان بن عفان قال لابن عمر: [اذهب فكن قاضياً. قال: أوتعفيني يا أمير المؤمنين][٢] قال: اذهب فاقض بين الناس. قال: تعفيني يا أمير المؤمنين. قال: عزمت عليك إلا ذهبت فقضيت. قال: لا تعجل سَمِعْتَ رسول الله ﷺ يقول: **«من عاذ بالله فقد عاذ معاذاً»**؟ قال: نعم. قال: فإني أَعوذ بالله أن أكون قاضياً. قال: وما يمنعك وقد كان أبوك يقضي؟ قال: لأني

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٠٨.

(٢) هذه الزيادة غير ثابتة في الإحسان الذي رتبه ابن بلبان، وهي موجودة في موارد الظمآن الذي جمع فيه الهيثمي زوائد ابن حبان على الصحيحين، وهي بالسند نفسه الموجود هناك راجع «الموارد» ص ٢٩٠ ح ١١١٥ كما أن الهيثمي أسقط في الموارد كلام ابن حبان في عبد الله بن وهب.

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من كان قاضياً فقضى بالجهل كان من أهل النار، ومن كان قاضياً فقضى بالجور كان من أهل النار، ومن كان قاضياً عالماً يقضي بحق أو بعدل سأل التفلت**[١] **كفافاً**، فما أرجو منه بعد ذلك؟».

قال ابن حبان: «ابن وهب هذا هو عبد الله بن وهب بن الأسود القرشي، من المدينة، روى عنه الزهري»[٢].

وأخرج الحديث الطبراني في معجمه الكبير وقال في آخره: «عبد الله بن وهب هذا هو عندي عبد الله بن وهب بن زمعة والله أعلم»[٣].

وأورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد لكنه قال: «عن عبد الله بن مَوْهِب» وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط والبزار وأحمد كلاهما باختصار ورجاله ثقات»[٤].

وأخرج الحديث الترمذي في سننه من طريق عبد الملك بن أبي جميلة عن «عبد الله بن مَوْهِب» بشيء من الاختصار[٥] ثم قال: «حديث ابن عمر حديث غريب، وليس إسناده عندي بمتصل، وعبد الملك الذي روى عنه المعتمر هذا، هو عبد الملك بن أبي جميلة».

وقال ابن أبي حاتم في العلل: «سألت أبي عن حديث رواه معتمر بن سليمان عن عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن وهب أن عثمان بن

---

(١) في موارد الظمآن (التقلب) بالقاف والباء الموحدة.

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١١/ ٤٤٠ ح ٥٠٥٦ كتاب القضاء باب ذكر الزجر عن دخول المرء في قضاء المسلمين.

(٣) المعجم الكبير للطبراني ١٢/ ٣٥١-٣٥٢ ح ١٣٣١٩.

(٤) مجمع الزوائد ٤/ ١٩٣.

(٥) أخرجه الترمذي ٣/ ٦١٢ ح ١٣٢٢ كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي.

عفان. . . » فذكره ثم قال: «قال أبي: عبد الملك بن أبي جميلة مجهول، وعبد الله هو ابن موهب الرملي على ما أرى وهو عن عثمان مرسل»[١] .

وأورد الحديث الزيلعي في نصب الراية واقتصر فيه على المرفوع وقال: «رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن معتمر بن سليمان عن عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن وهب عن ابن عمر فذكر لفظه ثم قال: وعبد الله بن وهب أرى أنه ابن موهب الرملي»[٢] .

وقال ابن حجر: «حديث أن ابن عمر امتنع من القضاء لمّا استقضاه عثمان: الترمذي وأبو يعلى وابن حبان من حديث عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن موهب. . . الحديث، وقع في رواية ابن حبان «عبد الله بن وهب» وزعم أنه عبد الله بن وهب بن زمعة بن الأسود القرشي ووهم في ذلك، وإنما هو عبد الله بن موهب، وقد شهد الترمذي وأبو حاتم تبعاً للبخاري أنه غير متصل، ورواه أحمد من وجه آخر عن ابن عمر وعثمان بغير تمامه»[٣] .

قلت: هو في المسند من طريق أبي سنان عن يزيد بن موهب أن عثمان رضي الله عنه قال لابن عمر رضي الله عنه: اقض بين الناس، فقال: لا أقضي بين اثنين ولا أؤم رجلين. أما سمعت النبي ﷺ يقول: «**من عاذ بالله فقد عاذ بمعاذ**» ؟ قال عثمان رضي الله عنه: بلى. قال: فإني أعوذ بالله أن تستعملني. فأعفاه وقال: لا تخبر بهذا أحداً[٤] .

وأورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد عن يزيد بن موهب وقال:

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/ ٤٦٨ ح ١٤٠٦ .

(٢) نصب الراية ٤/ ٦٦ .

(٣) التلخيص الحبير ٤/ ١٨٥ .

(٤) مسند أحمد ١/ ٦٦ .

«رواه أحمد، ويزيد لم أعرفه»[١] .

قلت: يزيد هو ابن عبد الله بن موهب، ذكر معنى ذلك الإمام البخاري في تاريخه حيث قال في ترجمة عبد الله بن موهب: «عبد الله بن موهب الفلسطيني حدث عن عمر بن عبد العزيز . . . هو والد يزيد . . .»[٢] .

وقال الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية»: «عن عبد الله بن موهب أن عثمان . . .»[٣] الحديث. وعزاه ابن حجر لعبد بن حميد.

وقال محقق المطالب العالية الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على هذا الحديث: «كذا في «الإتحاف» وهو الصواب عندي، وقد سقط من المسندة «عن أبيه» بعد «عن يزيد بن عبد الله بن موهب»[٤] .

قلت: فهذا يدل على أن الأصل في هذا الحديث عند عبد بن حميد «عن يزيد بن عبد الله بن موهب عن أبيه» فاقتصر المختصر الذي جرد الكتاب من الأسانيد على قوله «عن عبد الله بن موهب» ما دام هو الراوي عن ابن عمر، ويدل على هذا الأمر أن الحافظ ابن حجر أورد الحديث بعد هذا الطريق من طريق «عبد الملك بن أبي جميلة يحدث عن عبد الله بن موهب أن عثمان. فساقه . . . ثم قال: «لأبي يعلى بانقطاع فيه»[٥] .

كذا وقع في المطبوع من المطالب العالية ـ وهو محذوف الأسانيد ـ وإلا فما الغاية من تكرار الحافظ لهذا الحديث إلا بيان اختلاف طرقه.

---

(١) مجمع الزوائد ٥/ ٢٠٠.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري ٥/ ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٣) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ٢/ ٢٤٥ ح ١١٢١.

(٤) هامش المطالب العالية ٢/ ٢٤٥.

(٥) المطالب العالية ٢/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

والمقصود هنا أن الحديث في مسند الإمام أحمد وقع فيه سقط. وصوابه: «عن يزيد بن موهب عن أبيه».

وبهذه المناسبة أشير هنا إلى أن كثيراً من كتب السنة المطبوعة من غير تحقيق علمي ـ تحتاج إلى إعادة الطبع من جديد وفق المناهج الأصيلة عند علمائنا المحدثين الذين كانوا يعتمدون دائماً مقابلة النسخ ونقد الأسانيد والمتون.

وخلاصة القول هنا أن قول ابن حبان والطبراني «عبد الله بن وهب» يعتبر تصحيفاً، والسبب في وقوع ذلك فيما أعتقد هو الحمل على المألوف «فعبد الله بن وهب» أشهر من «عبد الله بن موهب» فانصراف الذهن إليه أكثر.

وقد كان من نتائج هذا التصحيف اعتبار الحديث متصلاً، ولذلك أورده ابن حبان في صحيحه، وقد سبق النقل عن الترمذي وأبي حاتم والبخاري أن الحديث غير متصل، وأن حكمه الانقطاع؛ لذلك فالحديث يعتبر ضعيفاً للجهل بحال من حدث به عبد الله بن موهب.

❋ ❋ ❋





قطع المتصل

قطع المتصل

من العلل التي قد تطعن في الحديث أن يقع تصحيف في اسم راو من رواة السند فيترتب على ذلك التصحيف اعتبار الحديث المتصل حديثاً منقطعاً.

ومن المعلوم عند المحدثين أن الحديث المنقطع من قبيل المردود لا يستدل به في استنباط الأحكام الشرعية.

فما أعظمه من أثر يترتب على التصحيف في اسم راو، فينص ناقد على انقطاع الحديث تبعاً لذلك التصحيف، في حين أن الحديث صحيح إذا ما تبينا الصواب في اسم ذلك الراوي.

ومن الأمثلة على ذلك:

النموذج الأول:

روى الإمام أحمد والنسائي والحاكم من طريق ابن جريج أخبرني عكرمة ابن خالد عن أُسَيْد بن حُضَيْر الأنصاري ثم أحد بني حارثة أنه أخبره أنه كان عاملاً على اليمامة وأن مروان كتب إليه أن معاوية كتب إليه «أيما رجل سرق منه سرقة فهو أحق بها بالثمن حيث وجدها» قال: فكتب إلي مروان «أن النبي ﷺ قضى أنه إذا كان الذي ابتاعها من الذي سرقها غير متهم خير سيدها، فإن شاء أخذ الذي سرق منه بالثمن، وإن شاء اتبع سارقه».

قال: وقضى بذلك أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم[1].

---

(١) الإمام أحمد في المسند ٤/ ٢٢٦ والنسائي في السنن ٧/ ٣١٣: باب الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق. والحاكم في المستدرك ٢/ ٣٦. والطبراني في الكبير ١/ ٢٠٥ ح٥٥٥.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين».

وتعقبه الذهبي بقوله «قلت: أسيد هذا مات زمن عمر، ولم يلقه عكرمة ولا بقي إلى أيام معاوية...».

قلت: يشير الذهبي هنا إلى أن هناك علتين في هذا الحديث:

الأولى: الانقطاع بين عكرمة وأسيد بن حضير.

والثانية: الانقطاع بين أسيد بن حضير ومعاوية.

وهذا الذي قاله الذهبي صحيح؛ فقد قال البخاري: «مات أسيد بن حضير في عهد عمر، قاله عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم»[(١)].

وقال المزي: «قال عروة: مات أسيد بن حضير وعليه دين أربعة آلاف درهم، فبيعت أرضه. فقال عمر: لا أترك بني أخي عالة. فرد الأرض وباع ثمرها من الغرماء أربع سنين بأربعة آلاف، كل سنة ألف درهم». ثم قال المزي: «هذا هو الصحيح في تاريخ وفاته، وأما الحديث الذي رواه هارون ابن عبد الله عن حماد بن مسعدة عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد عن أسيد ابن حضير الأنصاري أن معاوية كتب إلى مروان أن الرجل إذا وجد سرقة في يد رجل فهو أحق بها بالثمن... الحديث، فإنه وهم. قال هارون قال أحمد هو في كتاب ابن جريج «أسيد بن ظُهَيْر»، ولكن كذا حدثهم بالبصرة، ورواه عبد الرزاق وغيره عن ابن جريج عن عكرمة عن أسيد بن ظهير وهو الصواب»[(٢)].

وقال في «تحفة الأشراف»: «حديث أن معاوية كتب إلى مروان أن

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٨.

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٨.

الرجل إذا وجد سرقته في يد رجل . . . الحديث د[١] في المراسيل (٢٥ ـ ٥) عن هارون بن عبد الله، عن حماد بن مَسْعَدَة، عن ابن جريج، عن عكرمة ابن خالد، قال: حدثني أُسَيْد بن حُضَيْر بن سماك . . . فذكره.

قال هارون: وقال أحمد ـ يعني ابن حنبل ـ : هو في كتابه ـ يعني ابن جريج ـ «أسيد بن ظُهَيْر» ولكن كذا حدثهم بالبصرة، س[٢] في البيوع (٩٤) عن هارون بهذا الإسناد، ولم يذكر القصة.

وقول أحمد بن حنبل هو الصواب، لأن أسيد بن حضير مات في زمن عمر وصلى عليه، ومن مات زمن عمر لا يدرك أيام معاوية؛ ولأسيد بن ظهير أيضاً صحبة، وقد رواه هَوْذَة عن ابن جريج هكذا، ورواه أبو مسعود الرازي عن حماد بن مسعدة، ولم ينسب «أسيدا» ورواه روح بن عبادة وعبد الرزاق[٣] [س (في البيوع ٩٤)] عن ابن جريج، فقالا «أسَيْد بن ظهير» وسيأتي (ح ١٥٦)»[٤].

وقال أيضاً في مسند «أسيد بن ظهير»: «حديث أنه كان عاملاً على اليمامة، وأن مروان كتب إلى معاوية أنه أيما رجل سرق منه . . . الحديث. س في البيوع (٩٤) عن عمرو بن منصور النسائي عن سعيد بن ذؤيب المروزي، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عكرمة بن خالد أن أسيد بن ظهير الأنصاري ثم أحد بني حارثة أخبره . . . فذكره، وكذا رواه إسحاق بن

(١) د يعني أبا داود.

(٢) س يعني النسائي.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ١٠/ ٢٠١ ح ١٨٨٢٩: كتاب اللقطة: باب في الرجل ينقب البيت ويؤخذ منه المتاع. والنسائي ٧/ ٣١٣ من طريقه لكن وقع في المطبوع من سنن النسائي «أسيد بن حضير» ولعله تصحيف من الناسخ أو الطابع ومن هنا تتبين القيمة العلمية لكتاب تحفة الأشراف للحافظ المزي، فإنه كتاب ينبغي أن يرجع إليه عند وقوع أي إشكال في سند من أسانيد الكتب الستة.

(٤) تحفة الأشراف للمزي ١/ ٧٢. وحرف (ح١٥٦) إشارة إلى رقم الحديث في تحفة الأشراف.

راهويه عن عبد الرزاق، وقيل «عن أسيد بن حضير» وهو وهم، وقد مضى»[١].

قلت: ومما يدل على أن الصواب فيه «أسيد بن ظهير» بالإضافة إلى ما سبق ما يلي:

أولاً: ما ورد في سند الحديث في نسب «أسيد» أنه «أحد بني حارثة»، فإن هذا لم يذكره المترجمون فيما علمت في ترجمة «أسيد بن حضير» وإنما قالوا «الأنصاري الأشهلي» في حين أنهم ذكروا في ترجمة «أسيد بن ظهير» أنه أنصاري حارثي.

ثانياً: ذكر ابن عبد البر أن «أسيد بن ظهير» مات في خلافة عبد الملك بن مروان[٢]، فهو أولى وأحق بأن تقع له تلك القصة مع مروان بخلاف «أسيد ابن حضير» فقد مات في خلافة عمر رضي الله عنهما.

ولعل السبب في وقوع هذا التصحيف في هذا الاسم هو الحمل على المألوف والمعروف والمشهور، فأسيد بن حضير أشهر وأكثر رواية من أسيد ابن ظهير، وقد يقع هذا في الأسماء المتشابهة في الرسم إذا وقعت مهملة وقد أشار إلى مثل هذا المزي حيث قال «... ورواه أبو مسعود الرازي، عن حماد بن مسعدة، ولم ينسب «أسيداً»».

وبناء على ما سبق فإن التصحيف في هذا الاسم «أسيد بن ظهير» ترتب عليه اعتبار هذا الحديث المتصل منقطعاً، لذلك فقد نقده الحافظ الذهبي وأشار إلى وجود علتين فيه:

الأولى: الانقطاع بين عكرمة وأسيد بن حضير.

---

(١) تحفة الأشراف ١/ ٧٥.

(٢) الاستيعاب (هامش الإصابة ١/ ٥٦).

الثانية: الانقطاع بين أسيد بن حضير ومعاوية.

فإذا أوردناه على الصواب «أسيد بن ظهير» سلم من الانقطاع واعتبر الحديث متصلاً صحيحاً [١].

النموذج الثاني:

قال الإمام أحمد رحمه الله: «ثنا عتاب ثنا عبد الله ثنا فليح بن محمد عن المنذر بن الزبير رضي الله عنه عن أبيه أن النبي ﷺ أعطى الزبير سهماً وأمه سهماً وفرسه سهمين» [٢].

قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: «ذكره أحمد في «مسند الزبير» وليس من عادة أحمد في «المسند» إخراج المراسيل. وعتاب هو ابن زياد المروزي، وثقه أبو حاتم وغيره ولم يغمزه أحد، وعبد الله هو ابن المبارك، وقد تصحفت على بعضهم كلمة «بن» بين محمد والمنذر، فجرى البخاري في تاريخه ومن تبعه على ذلك. . . » [٣]. وقال الحافظ ابن حجر: «فليح بن محمد بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي. عن أبيه. وعنه ابن المبارك لا يكاد يعرف.

قلت: لم يترجم لمحمد بن المنذر وذكر في ترجمة المنذر بن الزبير أنه روى عنه ابنه وفليح بن محمد. والذي في تاريخ البخاري نسبه كالذي هنا. ثم قال: مدني. روى عن أبيه روى عنه ابن المبارك مرسل.

والذي في مسند الزبير في أصل «المسند» «حدثنا عتاب ثنا عبد الله هو ابن المبارك ثنا فليح بن محمد عن المنذر بن الزبير عن أبيه عن النبي ﷺ أنه

---

(١) راجع سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ٢/ ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٢) مسند أحمد ١/ ١٦٦.

(٣) «التنكيل» ٢/ ٧٥.

أعطى الزبير سهماً وأمه سهماً وفرسه سهمين» فلم يصرح بأن المنذر جد فليح، لكن ابن حبان ذكر فليحاً في الطبقة الرابعة من (الثقات) فساق نسبه كما في هذه الترجمة لكن قال روى عن أبيه، فلو كان عنده أنه روى عن جده لذكره في الطبقة الثالثة»[١] .

أما كلام البخاري في تاريخه فهذا نصه «فليح بن محمد بن المنذر بن الزبير بن العوام القرشي المدني، عن أبيه مرسل، روى عنه ابن المبارك»[٢] .

والمقصود هنا أن التصحيف الذي وقع في سند هذا الحديث ترتب عليه اعتبار الحديث مرسلاً، لأنه يكون حينئذ من رواية فليح بن محمد بن المنذر ابن الزبير عن أبيه. كما ذهب إلى ذلك الإمام البخاري.

والصواب أن الحديث متصل من رواية «فليح بن محمد عن المنذر بن الزبير عن أبيه» كما وقع في المسند.

❁ ❁ ❁

(١) «تعجيل المنفعة» ٣٣٥.

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري ٧/ ١٣٣ .

المبحث السادس:

التوقّف في الحكم على الحديث



التوقف في الحكم على الحديث

قد يقع التصحيف في اسم أحد رواة الحديث، فيتوقف الناقد عن الحكم على ذلك الحديث نظراً لعدم معرفته بحال ذلك الراوي، خصوصاً إذا كان الاسم الذي صار إليه اللفظ المصحف من الأسماء المفردة التي ليس لها نظير في أسماء الرواة.

ويعتبر توقف الناقد في الحكم على حديث ما مانعاً من العمل بالحكم الذي أفاده ذلك الحديث.

ولهذا فإن معرفة الحق والصواب في اسم الراوي إما أن يترتب عليه العمل بالحديث إذا كان الراوي ثقة وسلم الحديث من بقية أسباب التضعيف. وإما أن يترتب عليه رد الحديث إذا كان الراوي ضعيفاً.

ونسوق هاهنا نموذجين يدلان على ذلك:

النموذج الأول:

قال ابن حبان: أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن علي بن زهير الجرجاني قال: حدثنا أبي قال: حدثنا هوذة بن خليفة قال: حدثنا عمر بن محمد هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تعجزوا في الدعاء فإنه لن يهلك مع الدعاء أحد»**[1].

ورواه العقيلي من طريق معلى بن أسد العمي. قال: حدثنا عمر بن محمد عن ثابت عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: **«لا تعجزوا في الدعاء فإنه لا يهلك على الله إلا هالك»**. أورده العقيلي في ترجمة عمر بن محمد وقال:

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٢/ ١١٦ ح ٨٦٨٢ كتاب الرقائق: باب الأدعية.

«ولا يتابع عليه ولا يعرف إلا به»[١] وروى الحديث أيضاً الحاكم في «المستدرك» ثم قال: «صحيح الإسناد»[٢].

لكن وقع عنده في إسناده تصحيف، حيث جعله من رواية (عَمْرو بن محمد) بزيادة الواو.

وكان من نتائج هذا التصحيف قول الذهبي في تلخيصه للمستدرك متعقباً الحاكم في تصحيحه هذا الحديث: «لا أعرف عَمْراً تعبت عليه»[٣].

والعجب من الحافظ الذهبي كيف يقول هذا؟ وقد قال في «ميزان الاعتدال» في ترجمة عمر بن محمد الأسلمي: «مجهول... روى عنه أيضاً معلى بن أسد حديثاً عن ثابت في فضل الدعاء. روى له صاحب المستدرك»[٤].

وأعجب منه قول ابن حبان في عمر بن محمد «هو ابن زيد بن عبد الله ابن عمر بن الخطاب» وإنما هو عمر بن محمد بن صُهبان، ويدل على ذلك أمور:

١ ـ ذكر ابن حجر ثابت بن أسلم البناني في شيوخ عمر بن صُهبان، ولم يذكره في شيوخ عمر بن محمد بن زيد.

٢ ـ ذكر أيضاً معلى بن أسد في تلاميذ ابن صهبان، ولم يذكر معلى في تلاميذ ابن زيد[٥].

---

(١) «الضعفاء الكبير» للعقيلي ٣/ ١٨٨.

(٢) المستدرك ١/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤.

(٣) المستدرك ١/ ٤٩٤.

(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٢٢.

(٥) راجع «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٧/ ٤٦٤.

٣ ـ أن ابن عدي أخرج الحديث في ترجمة عمر بن محمد بن صُهبان[١] .

٤ ـ أنه وقع منسوباً «عمر بن محمد بن صُهبان» في رواية أبي نعيم في تاريخ أصبهان[٢] .

قال الشيخ الألباني: «والأخذ بما جاء في صلب الرواية[٣] أولى من الأخذ بتفسير مخرج الحديث، كابن حبان؛ لأن هذا كالنص مع القياس في الفقه، ومن المعلوم أنه لا قياس ولا اجتهاد في مورد النص»[٤] .

وإذا علمنا أن الصواب في اسم هذا الراوي هو «عمر بن محمد بن صهبان» فإنه ضعيف جداً.

قال الإمام أحمد: «لم يكن بشيء» وقال يحيى بن معين: «لا يساوي فلساً» وقال البخاري: «منكر الحديث» وقال أبو حاتم والدارقطني: «متروك الحديث»[٥] وبهذا يتبين لنا أن الحديث ضعيف جداً. وأنه لم يعد هناك مجال للتوقف والتردد في الحكم عليه كما وقع من الحافظ الذهبي بسبب التصحيف الذي حصل في اسم «عمر بن محمد بن صهبان».

وهكذا نرى أن التصحيف في اسم الراوي قد يؤدي إلى التوقف في الحكم على الحديث: نظراً لعدم وجود راو بهذا الاسم المصحف، فإذا بحث المحدث عن أقوال النقاد في ذلك الراوي ـ بعد التصحيف الواقع في اسمه ـ فلم يجدها، توقف في الحكم على روايته. وتوقفه هذا يعتبر مشكلاً لا يزيله إلا معرفة الصواب في اسم ذلك الراوي.

---

(١) «الكامل» لابن عدي ٥/ ١٦٧٣ ـ ١٦٧٤ .

(٢) «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ٢/ ٢٠٢ .

(٣) يقصد الشيخ الألباني بذلك ما ورد في رواية أبي نعيم كما سبقت الإشارة إليه .

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٢/ ٢٤٠ .

(٥) «ميزان الاعتدال» ٣/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

النموذج الثاني:

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**الزهد في الدنيا يريح القلب والجسد**». قال الهيثمي «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أشعث بن نزار ولم أعرفه، وبقية رجاله وثقوا على ضعف في بعضهم»[(١)] .

قلت: تصحف على الهيثمي في هذا الراوي الذي جهله اسم أبيه، والصواب أنه «أشعث بن بَرَاز» بفتح الموحدة ثم راء ثم زاي.

قال ابن حجر: «نزار جماعة، وبموحدة مفتوحة ثم راء ثم زاي أشعث ابن بَرَاز فَرد»[(٢)] .

قلت: وعلى الصواب أخرج الحديث ابن عدي في «الكامل»[(٣)] ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية؛ أورده ابن عدي في ترجمة «أشعث بن بَرَاز».

وروى ابن عدي عن ابن معين قوله: «أشعث بن براز بصري ضعيف».

وروى عنه أيضاً: «أشعث بن براز ليس بشيء».

وروى عن البخاري قوله: «كنية أشعث بن براز أبو عبد الله البصري الهُجَيْمي منكر الحديث» ثم قال: «وقال النسائي فيما أخبرني محمد بن العباس: أشعث بن براز متروك الحديث»[(٤)] .

قلت: فإذا عرفت هذه الأقوال والنقول عن هؤلاء الأئمة في «أشعث بن

(١) مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي ١٠/ ٢٨٦.

(٢) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر ٤/ ١٤١٣.

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ١/ ٣٦٧، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/ ٨٠٣.

(٤) الكامل لابن عدي ١/ ٣٦٦.

براز» تبين لك أنه ليس مجهولاً، وأنه معروف بالضعف الشديد. هذا إذا لم يكن الضعف الذي أفاده هؤلاء النقاد أشد من الجهالة التي ذهب إليها الهيثمي لما تصحف عليه اسم هذا الراوي.

والتصحيف الذي وقع في اسم هذا الراوي ترتب عليه توقف الحافظ نور الدين الهيثمي في الحكم على هذا الحديث نظراً لعدم معرفته هذا الراوي الذي لا حقيقة له عند المحدثين باسم «أشعث بن نزار».

❁ ❁ ❁



الفصل الثالث

التصحيف وأثره في علم الرجال

في هذا الفصل ننتقل لنجول بالقارئ الكريم، فنأخذ بيده لنوقفه على بعض الآثار الأخرى التي تترتب على التصحيف في أسماء الرواة سواء منهم الصحابة وغيرهم.

إن من بين الأسباب التي أدت إلى الخلاف في عدد الصحابة عند المؤلفين الجامعين لأسماء الصحابة وسيرهم التصحيف الواقع في أسمائهم من طرف الرواة. فإذا وقع تصحيف في اسم صحابي في إسناد ما نشأ عن ذلك عدّ ما صار إليه الاسم المصحف اسماً آخر وصحابياً آخر، فيورد ذلك المؤلفون في أسماء الصحابة على الصواب، ويوردون الاسم الآخر المصحف على أنه اسم صحابي آخر وهكذا.

وقد يحصل العكس؛ وذلك بأن يقع التصحيف في اسم راو معين، فيصير مشتبهاً بغيره فيجعله أحد المصنفين شخصاً واحداً.

وهذه الأنواع من التصحيفات أوردناها تحت عنوان لفن طريف مليح ألف فيه المحدثون بعض المؤلفات وهو ما يسمى «الجمع والتفريق» والجمع والتفريق ليس خاصاً بأسماء الصحابة كما قد يلاحظ القارئ في بحثنا هذا، وإنما اقتصرنا نحن على ذكره في الصحابة لأننا وقفنا على نماذج تتعلق بأسماء الصحابة.

المبحث الأول:

الجمع والتفريق

الجمع والتفريق

من الفنون في علم الحديث التي اختصت بمزيد من العناية من طرف المحققين المتتبعين لعلم الرجال ما يسمى بـ «الجمع والتفريق» وهو علم لم يؤلف فيه من المحدثين إلا من كانت له موهبة عظيمة وتمرس كبير واستقراء تام وإحاطة بأسماء الرواة وكناهم ونسبهم وألقابهم[١] .

وعلم «الجمع والتفريق» علم «يعنى ببيان أوهام المحدثين في الأسماء بأن يجعلوا الاثنين والثلاثة، أو أكثر ممن اتفقت أسماؤهم فيجعلونهم واحداً، أو يفرقوا الواحد ممن ذكر بأوصاف متعددة فيجعلونه اثنين أو أكثر»[٢] .

قلت: وقد وقفت خلال مطالعاتي في كتب الرجال والصحابة والتخريج على عدة نماذج من «الجمع والتفريق» كان السبب فيها هو وقوع التصحيف في أسماء الرجال أو نسبهم أو ألقابهم. فمن أمثلة ذلك:

أولاً: في الجمع

ذكر ابن منده في ترجمة «سلَمَة بن نُفَيْع» أنه والد «عمرو بن سَلَمَة»[٣] الصحابي الصغير الذي قدمه الصحابة إماماً مع صغره؛ لأنه كان

(١) ممن ألف في هذا الفن عبد الغني بن سعيد كتاب «إيضاح الإشكال» ويعتبر كتاب الخطيب البغدادي «موضح أوهام الجمع والتفريق» من أوسع المؤلفات وأهمها في هذا الفن. جعل الخطيب كتابه هذا أساساً للرد على الأوهام التي وقع فيها البخاري في تاريخه، وغيره من أئمة المحدثين.

(٢) «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» للدكتور أكرم ضياء العمري ص ٧٤ وراجع مقدمة الشيخ عبد الرحمن المعلمي على كتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي ١/ ٤.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢/ ٦٨.

أكثرهم قرآناً.

وخالف ابن منده في ذلك الطبري وابن عبد البر وابن حجر؛ فقد فرقوا بينهما واعتبروهما اثنين.

قال ابن عبد البر: «سَلَمَة بن نفيع الجرمي، له صحبة روى عنه جابر الجرمي»[١] ثم قال بعده: «سَلِمة بن قيس الجرمي هكذا بكسر اللام، وهو والد عمرو بن سَلِمَة، له صحبة، مصري روى عنه ابنه عمرو بن سَلِمَة»[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني: «سَلَمَة بن أبي سلمة الجرمي أفرده بعضهم وأورده فيمن اسمه «سَلَمَة» بفتح اللام، وهو وهم على وهم، فإنه بكسر اللام، وهو والد عمرو، واسم أبيه قيس على الصحيح، وقد تقدم على الصواب في الأول، وأن بعضهم وحد بينه وبين سَلَمَة بن نفيع والراجح التعدد»[٣].

وقال أيضاً: «سَلِمَة» بكسر اللام هو ابن قيس بن نفيع، ويقال ابن لائم أو لأي بن قدامة الجرمي، وقيل هو بفتح اللام أيضاً، وهو والد عمرو بن سلمة...»[٤].

ثم ذكر الحافظ في ترجمة ابنه عمرو بن سَلِمَة أنه روى عن أبيه قصة إسلامه وعوده إلى قومه... الحديث. وفيه أنهم قدموا عمرو بن سَلِمَة إماماً مع صغره لأنه كان أكثرهم قرآناً...»[٥].

قلت: والحاصل هنا أن في الصحابة سَلَمَة ـ بفتح اللام ـ بن نفيع الجرمي

(١) الاستيعاب (هامش الإصابة ٢/ ٨٩).
(٢) الاستيعاب (هامش الإصابة ٢/ ٨٩).
(٣) الإصابة ٢/ ١٢٨.
(٤) الإصابة ٢/ ٧٠.
(٥) الإصابة ٢/ ٥٤١.

وسَلِمَة ـ بكسر اللام ـ بن قيس بن نفيع الجرمي، وأنهما اثنان، وأن التصحيف الذي وقع لابن منده في شكل كلمة «سلمة» كان من نتائجه أنه اعتبر الاثنين واحداً للاشتباه الحاصل في رسم كلمة «سلمة» وللاشتراك الحاصل في النسبة «الجرمي».

وكما أن التصحيف في الأسماء نتج عنه اعتبار الاثنين واحداً، فإنه قد ترتب عليه أيضاً اعتبار الشخص الواحد متعدداً فمن الأمثلة على ذلك.

ثانياً: التفريق

النموذج الأول:

قال الإمام أحمد: ثنا هُشيم ثنا يونس بن عبيد عن عبد ربه الهُجَيْمي عن جابر بن سليم أو سليم[1] قال: أتيت النبي ﷺ فإذا هو جالس مع أصحابه. قال: فقلت: أيكم النبي ﷺ؟ قال: فإما أن يكون أومأ إلى نفسه وإما أن يكون أشار إليه القوم. قال: فإذا هو محتب ببردة قد وقع هدبها على قدميه. قال: فقلت: يا رسول الله أجْفو عن أشياء فعلمني. قال: **«اتق الله عز وجل ولا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تفرغ من دلوك في إناء المستسقي. وإياك والمخيلة، فإن الله تبارك وتعالى لا يحب المخيلة، وإن امرؤ شتمك وعيرك بأمر يعلمه فيك فلا تعيره بأمر تعلمه فيه فيكون لك أجره وعليه إثمه ولا تشتمن أحداً»**[2].

قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي الحسيني صاحب «التذكرة برجال العشرة»: «عبد ربه الهجيمي عن جابر بن سليم أو سليم بن جابر، وعنه

(١) يقال في اسمه جابر بن سليم، وسليم بن جابر.

(٢) الإمام أحمد في المسند ٥/ ٦٣.

يونس بن عبيد مجهول»[١] .

وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «هذا غلط نشأ عن تصحيف، وإنما هو عبيدة الهجيمي، كذا هو في أصل المسند عن هشيم عن يونس بن عبيد عن عبيدة الهجيمي عن جابر بن سليم. وعن عفان عن حماد عن يونس عن عبيدة الهجيمي عن أبي تميمة الهجيمي عن جابر بن سليم وقد بين المزي في «التهذيب» في ترجمته هذا الاختلاف، وليس هو بمجهول، فقد أخرج له أبو داود والنسائي، وروى عنه أيضاً عبد السلام أبو الخليل»[٢] .

وروى الحديث أيضاً الإمام أحمد كما أشار الحافظ عن عفان ثنا حماد بن سلمة ثنا يونس ثنا عبيدة الهجيمي فذكره[٣] .

وقال أبو داود: «حدثنا عبيد الله بن محمد القرشي، حدثنا حماد بن سلمة، أخبرنا يونس بن عبيد، عن عبيدة أبي خدَاش، عن أبي تميمة الهجيمي، عن جابر [يعني] ابن سليم، قال: أتيت النبي ﷺ وهو محتب بشملة وقد وقع هُدْبُها على قدميه»[٤] .

قلت: اختصره أبو داود واقتصر على محل الشاهد الذي يناسب الترجمة لديه، فإنه أخرجه في كتاب اللباس (باب في الهُدْب).

وقد أفادنا أبو داود هنا شيئاً جديداً هو أن كنية عبيدة الهجيمي أبو خداش، لذلك أسند الحديث بتمامه الحافظ المزي في «تهذيبه» في ترجمة «عَبيدة أبي خداش الهجيمي» فقال: «روى عنه عبد السلام أبو الخليل ويونس

---

(١) نقلاً عن تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة لابن حجر ص ٢٤٥ .

(٢) تعجيل المنفعة ص ٢٤٥ .

(٣) المسند ٥/ ٦٤ .

(٤) سنن أبي داود ٤/ ٣٣٩ ح ٤٠٧٥ كتاب اللباس: باب في الهُدْب .

ابن عبيد، روى له أبو داود والنسائي حديثاً وقع لنا بعلو عنه» ثم أسنده فقال فيه: «عبيدة الهجيمي» ثم قال: «رواه أبو داود عن عبيد الله بن محمد القرشي عن حماد بن سلمة إلى قوله «على قدمه» فوقع لنا بدلاً عالياً، ورواه النسائي بتمامه من وجه آخر عن يونس بن عبيد ولم يقل عن أبي تميمة»[١].

وقال أيضاً عند كلامه على طرف حديث «رأيت رجلاً يصدر الناس عن رأيه، لا يقول شيئاً إلا صدروا عنه...» الحديث بطوله:

«س[٢] في الزينة عن عمرو بن علي، عن عبد العزيز بن عبد الصمد عن يونس بن عبيد، عن عبيدة الهجيمي عن جابر بمعناه. وليس فيه صدر الحديث»[٣].

ثم ذكر حديث أبي داود المتقدم وأعاد مثل ما قال في «التهذيب» ولم يحك خلافاً في كونه «عبيدة الهجيمي».

وإذا علمنا أن الصواب في اسم هذا الرجل «عبيدة الهجيمي» وأن روايته عند أبي داود في «السنن» وعند النسائي، تبينا أن إيراد الحسيني له في «التذكرة برجال العشرة» خطأ لأن روايته عند أبي داود، ولأنه مترجم في «تهذيب الكمال» للمزي، والحسيني ـ رحمه الله ـ يقصد بإيراده في التذكرة تحت اسم «عبد ربه الهجيمي» أنه من زوائد أحمد على أصحاب الكتب الستة، والأمر بخلاف ذلك كما علمت[٤].

(١) تهذيب الكمال للمزي ٢/ ٨٩٩.

(٢) س يعني النسائي.

(٣) تحفة الأشراف للمزي ٢/ ١٤٥.

(٤) كتاب «التذكرة برجال العشرة» للحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن حمزة الحسيني، ضم فيه إلى من في «تهذيب الكمال» لشيخه المزي من في الكتب الأربعة، وهي: (الموطأ) و(مسند الشافعي) و(مسند أحمد) و(المسند الذي خرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة)، وحذا حذو الذهبي في «الكاشف في الاقتصار على من في =

والسبب في ذلك هو أن الحسيني اعتقد أن «عبد ربه الهجيمي» هو غير «عبيدة الهجيمي» الذي روى له أبو داود والنسائي وإلا لما أورده في زوائده، والذي أدى به إلى الوقوع في هذا الأمر هو التصحيف الذي وقع في اسم «عبيدة».

النموذج الثاني :

روى الإمام أحمد من طريق محمد بن عمرو عن أبيه عن جده علقمة عن عائشة قالت : «قدمنا من حج أو عمرة فَتُلُقِّينَا بذي الحليفة، وكان غلمان من الأنصار تلقوا أهليهم، فلقوا أُسَيْد بن حضير فنعوا له امرأته؛ فتقنع وجعل يبكي، قالت : فقلت له : غفر الله لك أنت صاحب رسول الله ﷺ ولك من السابقة والقدم ما لك، تبكي على امرأة! فكشف عن رأسه وقال : صدقت، لعمري حقي أن لا أبكي على أحد بعد سعد بن معاذ وقد قال له رسول الله ﷺ ما قال. قالت : قلت له : ما قال له رسول الله ﷺ؟ قال : **«لقد اهتز العرش لوفاة سعد بن معاذ»**.

قالت : وهو يسير بيني وبين رسول الله ﷺ »[1] .

الحديث أورده ابن الدباغ من رواية ابن الأعرابي بإسناده عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن جده عن عائشة قالت : قدمنا من حج أو عمرة فلقينا غلمان الأنصار فلقوا سعيد بن حصين بموت امرأته فجعل

= الكتب الستة دون من أخرج لهم في تصانيف لمصنفيها خارجة عن ذلك كالأدب المفرد للبخاري والمراسيل لأبي داود والشمائل للترمذي . . . » تعجيل المنفعة ص ٢ (المقدمة).

(١) أحمد في المسند ٤/ ٣٥٢ وابن حبان في صحيحه (باختصار) ٩/ ٨٩ ح ٦٩٩١ (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة : ذكر البيان بأن قوله ﷺ اهتز لها أراد به وفاته دون الجنازة. وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرك ٢/ ٢٨٩.

يبكي . . . الحديث .

قال ابن حجر في ترجمة سعيد بن حصين : «ذكره ابن الدباغ مستدركاً على ابن عبد البر ، وهو غلط نشأ عن تصحيف فيه وفي اسم أبيه . . . »[١] .

قلت : والمقصود هنا أن هذا التصحيف الذي وقع فيه ابن الدباغ كان من آثاره ونتائجه أنه اعتبر «سعيد بن حصين» صحابياً آخر غير أسيد بن حضير الذي هو صاحب القصة ، في حين لا وجود لهذا الصحابي بهذا الاسم وبهذه القصة ، إذن فجعل ابن الدباغ الواحد اثنين كما ترى .

النموذج الثالث :

ذكر المؤلفون في الصحابة طارق بن زياد ، وطارق بن سويد الجعفي ، وطارق بن شمر الجعفي ، فذهب بعضهم إلى أن هؤلاء ثلاثة صحابة مختلفين . وذهب الحافظ ابن حجر إلى أن هؤلاء الثلاثة واحد ، وأن السبب في جعلهم ثلاثة ما وقع من تصحيف في أسماء بعضهم[٢] .

قال رحمه الله في ترجمة طارق بن زياد : «ذكره أبو عمر فقال : حديثه عن سماك بن حرب ، عن سنان بن سلمة ، عن طارق بن زياد . قال : قلت : يا رسول الله إنا لنا كرماً ونخلاً . . . الحديث .

قال ابن حجر : قلت : إنما هو «ابن سويد» الماضي ، وقد أوضحت الاختلاف فيه في القسم الأول . . . »[٣] .

وقال الحافظ أيضاً في ترجمة «طارق بن سويد الجعفي» : «فرق ابن السكن بينه وبين الحضرمي ، وهما واحد ، اختلف بعض الرواة في نسبته» .

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ٢/ ١٢٥ .

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة ٢/ ٢٣٨ .

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة ٢/ ٢٣٨ .

وقال في ترجمة «طارق بن شمر الجعفي»: «أورده ابن حبان فوهم، وإنما هو «طارق بن سويد» فقد حكى أبو نعيم أن الوليد بن أبي ثور يروي حديثه عن سماك بن حرب فقال: «طارق بن شمر» فصحف أباه، فهؤلاء الثلاثة واحد مع أنه تقدم»(١).

وقال الحافظ في الإحالة السابقة: «طارق بن سويد الحضرمي أو الجعفي ويقال سُوَيْد بن طارق» قال ابن منده: «وهو وهم». وقال ابن السكن والبغوي «له صحبة». وروى البخاري في تاريخه وأحمد وابن ماجه والبغوي وابن شاهين، من طريق حماد بن سلمة، عن سماك، عن علقمة بن وائل، عن طارق بن سويد قال: قلت: يا رسول الله إن بأرضنا أعناباً نعتصرها أفنشرب منها؟ قال: لا(٢).

وأخرجه أبو داود من طريق شعبة عن سماك فقال: سأل سويد بن طارق أو طارق بن سويد(٣). وقال البغوي: «رواه غير حماد فقال: سويد بن طارق، والصحيح عندي طارق بن سويد» وقد أخرجه ابن شاهين من طريق إبراهيم ابن طهمان عن سماك كما قال حماد بن سلمة سواء، ونسبه جعفياً. وقال أبو زرعة: «طارق بن سويد أصح». وقال ابن منده: «سويد بن طارق وهم» وجزم أبو زرعة والترمذي أيضاً وابن حبان بأنه طارق بن سويد، وعكس أبو

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ٢/ ٢٣٨.
ويقصد الحافظ بقوله (فهؤلاء الثلاثة واحد مع أنه تقدم) يعني أن الواحد صار أربعة، لأن المترجمين ترجموا أيضاً لطارق بن سويد الحضرمي أو الجعفي ويقال سويد بن طارق، فيما سبقت إليه الإشارة من كلام الحافظ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/ ٢٩٢-٢٩٣ وابن ماجه في السنن ٢/ ١١٥٧ ح ٣٥٠٠ كتاب الطب: باب النهي أن يتداوى بالخمر؟ والبخاري في التاريخ الكبير ٤/ ٣٥٢.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن ٤/ ٢٠٤-٢٠٥ ح ٣٨٧٣ كتاب الطب: باب في الأدوية المكروهة.

حاتم. وقال البخاري: «قال شريك عن سماك: طارق بن زياد أو زياد بن طارق».

وقال أبو النضر: عن شعبة عن سماك عن علقمة عن أبيه سأل سويد بن طارق، وجعله من مسند وائل وجزم بأنه سويد بن طارق.

وأخرجه ابن قانع من رواية شريك عن سماك فقال: «طارق بن زياد» ولم يشك، ورواه ابن منده من طريق وهب بن جرير عن شعبة كذلك، لكن قال: عن أبيه وائل الحضرمي، عن سويد بن طارق، أو طارق بن سويد رجل من جعفى.

ورواه ابن السكن والبغوي من طريق غندر عن شعبة فقال: عن علقمة ابن[1] طارق بن سويد سأل. قال ابن السكن: قال أبو أسامة وأبو عامر وأبو النضر عن شعبة بن[2] سويد بن طارق، وقال وهب وأبو دواد: عن شعبة أن سويد بن طارق أو طارق بن سويد. قال: والصواب قول غندر، ورواه إسرائيل عن سماك فاختلف عليه هل هو طارق بن سويد أو سويد بن طارق...»[3].

والخلاصة هنا أنه كان من أثر هذا التصحيف في اسم هذا الصحابي أن اعتبره المترجمون ثلاثة، أما ابن عبد البر فقد جعله اثنين؛ ترجم أولاً لطارق ابن سويد الحضرمي قال: ويقال سويد بن طارق. وساق له هذا الحديث، ثم ذكر بعده طارق بن زياد، وذكر له نفس الحديث[4].

---

(١) كذا في المطبوع والذي يتناسب مع ما ذكر في الطريق السابق (عن علقمة عن طارق بن سويد).

(٢) كذا في المطبوع وهو خطأ مطبعي صوابه (عن شعبة عن سويد بن طارق).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة ٢/ ٢٢٠.

(٤) راجع الاستيعاب لابن عبد البر (هامش الإصابة ٢/ ٢٣٦).

وقد سبق النقل عن ابن حجر أن الصواب في «طارق بن زياد» أنه «ابن سويد» وأما «طارق بن شمر الجعفي» فقد سبق النقل عن أبي نعيم أن الوليد ابن أبي ثور صحفه فقال: «بن شمر» وإنما هو «بن سويد».

النموذج الرابع :

روى أبو داود الطيالسي من طريق أبي إسحاق قال: سمعت عامر بن سعد البجلي يقول: شهدت ثابت بن وديعة، وقرظة بن كعب الأنصاري في عرس وإذا غناء فقلت لهم في ذلك فقالا: إنه رخص في الغناء في العرس والبكاء على الميت في غير نياحة[1].

الحديث أورده الحافظ ابن حجر في ترجمة ثابت بن يزيد الأنصاري من الصحابة حيث قال: «ثابت بن يزيد الأنصاري، ذكره الباوردي وأبو نعيم في الصحابة، وأخرجا من طريق شريك عن أبي إسحاق عن عامر بن سعد قال: دخلت على قرظة بن سعد وثابت بن يزيد وابن مسعود[2] وعندهم جوارٍ وأشياء فقلت: تفعلون هذا وأنتم من الصحابة؟ فقالوا: إنه رخص لنا في اللّهو عند العرس» قال ابن حجر: «وثابت بن يزيد هذا هو ابن وديعة، وَهِمَ من جعله اثنين فقد روى أبو داود الطيالسي» فذكر الحديث ثم قال: «وأعجب من ذلك أن ابن أبي حاتم تحرف عليه اسم «وديعة» فصار «وداعة» وقال: ما نصه: «ثابت بن يزيد بن وداعة كوفي له صحبة، روى عنه البراء وزيد بن وهب وعامر بن سعد»[3] وكان قال قبل ذلك: «ثابت بن يزيد بن

---

(١) مسند أبي داود الطيالسي ص ١٦٩.

(٢) هكذا في الإصابة (ابن مسعود) ووقع عند النسائي في السنن الصغرى (٦/ ١٣٥) (وأبي مسعود الأنصاري) ولكن ليس فيه ذكر ثابت بن يزيد.

(٣) لم أقف على هذه الترجمة في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم فربما ذكر ذلك في كتاب آخر غير أن سياق كلام ابن حجر الآتي يفيد أن ذلك في «الجرح والتعديل» فربما كان ذلك =

وديعة»[١] فذكر نحو ذلك. وقال قبل ذلك: «ثابت بن زيد له صحبة وروى عنه عامر بن سعد»[٢] فصير الواحد ثلاثة»[٣].

قلت: وثابت بن يزيد هذا يذكرون له حديثاً آخر في الضب الذي قدم للنبي ﷺ فامتنع عن أكله وقال: «**أُمَّةٌ مسخت**».

أخرجه الإمام أحمد من طرق لكن وقع عنده «ثابت بن يزيد بن وداعة»[٤].

وروى هذا الحديث أيضاً الفسوي في «المعرفة والتاريخ» في ترجمة «ثابت بن وديعة» فقال فيه: «ثابت بن وديعة»[٥].

وقد ذكر الترمذي في تاريخ الصحابة «أنه ثابت بن يزيد وأن وديعة أمه»[٦].

وقد تبع ابن أبي حاتم ابن عبد البر في جعله «ثابت بن زيد» صحابياً آخر؛ فقد قال في «الاستيعاب»: «وأما ثابت بن زيد، فله صحبة، روى عنه عامر بن سعد»[٧].

غير أنه لم يذكر دليلاً على التفريق، ولم يذكر لنا ما روي عنه حتى يمكن التفريق بينهما. وذكر بعد ذلك «ثابت بن وديعة» وذكر ممن روى عنه عامر

= داخل ترجمة أخرى أما مظنة ذلك في الكتاب المذكور فلم أظفر به فيها.

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٢/ ٤٥٩.

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٢/ ٤٥١.

(٣) الإصابة ١/ ٢٠٩.

(٤) المسند ٤/ ٢٢٠.

(٥) المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي ١/ ٣٢٣.

(٦) تهذيب التهذيب ٢/ ١٧.

(٧) الاستيعاب (هامش الإصابة ١/ ١٩٢).

ابن سعد[١] .

من فقه هذا الفصل وفوائده أن التصحيف في أسماء الرواة ـ والصحابة على الخصوص ـ نتج عنه ما سماه العلماء بـ «الجمع والتفريق» .

وأن الجمع والتفريق في أسماء الصحابة نتج عنه الخلاف في عددهم عند المصنفين في تراجم الصحابة، فالذي يجعل الواحد اثنين ـ بسبب التصحيف ـ يزيد عددهم عنده، والذي يوحد بين الاثنين والثلاثة ـ بسبب التصحيف ـ يكون عددهم عنده أقل .

ويمكن أن يترتب على هذا أيضاً تعدد شواهد الحديث، عند من يعدد الصحابي الواحد، والخلاف في عدد الأحاديث عند من يعتبر الشاهد حديثاً مستقلاً .

أما التفريق في أسماء الرواة ـ غير الصحابة ـ فيمكن أن يترتب عليه اعتبار الراوي الذي تصحف اسمه متابعاً لنفسه، واعتبار طريقه طريقاً آخر .

* * *

(١) الاستيعاب (هامش الإصابة ١/ ١٩٧).

المبحث الثاني:

الزوائد في علم الرجال

الزوائد في علم الرجال

اشتهر عند المحدثين التأليف في علم الزوائد، سواء في الأحاديث أو في الرجال. والزوائد أن يفرد محدث بالتأليف ما وقع لديه من أحاديث زائدة على كتاب أو كتب معينة، أو يتعقب من سبقه في إيراد تراجم رواة أغفلها صاحب تأليف خاص في علم الرجال.

وهذا النوع الثاني، وهو الزوائد في علم الرجال، نهض للتأليف فيه جماعة من المحدثين الحفاظ المتقنين، إذ إفراد هذا النوع لا يتأتى إلا لمن أتى على استيعاب، ومعرفة جميع الرواة المترجمين لدى من سبقه بالتأليف، ثم وقف من خلال تتبعه ومطالعاته في كتب أخرى على رواة آخرين لم يتم ذكرهم وترجمتهم في تلك التآليف السابقة.

ومن الحفاظ الذين اشتهروا بالتأليف في الزوائد في علم الرجال: أبو عبد الله محمد بن علي بن حمزة الحسيني، والحافظ نور الدين الهيثمي، والإمام أبو زرعة ابن الحافظ العراقي.

وللحافظ ابن حجر العسقلاني في الزوائد في علم الرجال، جهود هامة منثورة في كتبه في علم الرجال وفي شرحه على صحيح البخاري.

وقصدي هنا أن بعض تلك الزوائد في علم الرجال ناتجة عن تصحيفات وقعت لبعض من ألف في الزوائد في أسماء رواة معينين فاعتقد ـ بعد التغيير الذي حصل في تلك الأسماء ـ إغفالها من طرف من سبقه، فاستدركها وجعلها من الزوائد. وهي في حقيقة أمرها إما أنها مترجمة على الصواب لدى من سبقه، أولا حقيقة لها على الوجه المستدرك. وهذه بعض النماذج التي وقفنا عليها في كتب الرجال، نبه عليها بعض الأئمة:

النموذج الأول :

روى الإمام الشافعي من طريق ابن عيينة عن إبراهيم بن أبي خِداش بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن عباس يقول للمملوكين : أطعموهم مما تطعمون وألبسوهم مما تلبسون[1] .

وقع تصحيف في سند هذا الحديث في إحدى نسخ مسند الشافعي حيث وقع هكذا «عن إبراهيم بن أبي خداش عن عتبة بن أبي لهب عن ابن عباس» فتصحفت «ابن عتبة» فصارت «عن عتبة». فأورد الحديث الحافظ محمد بن علي بن حمزة الحسيني في كتابه «التذكرة برجال العشرة» في ترجمة «عتبة بن أبي لهب» وأشار في ترجمة المذكور أنه من زوائد الشافعي. والصواب أن الحديث من رواية إبراهيم بن أبي خداش بن عتبة بن أبي لهب عن ابن عباس.

أما عتبة بن أبي لهب فلا رواية له، والدليل على ذلك ما يلي :

١ ـ قول البخاري في ترجمته : «إبراهيم بن أبي خداش الهاشمي اللهبي المكي سمع ابن عباس روى عنه ابن عيينة . . . »[2] .

٢ ـ قول ابن أبي حاتم : «إبراهيم بن أبي خِداش بن عتبة بن أبي لهب الهاشمي اللهبي، روى عن ابن عباس، روى عنه ابن جريج وابن عيينة»[3] .

فلم يذكر البخاري، ولا ابن أبي حاتم، ولا غيرهما في شيوخ إبراهيم بن أبي خداش غير ابن عباس.

---

(١) «كتاب الأم» للشافعي : كتاب القرعة والنفقة على الأقارب ٥/ ١٠٩ (وقع في المطبوع على التصحيف).

(٢) «التاريخ الكبير» ١/ ٢٨٤.

(٣) «الجرح والتعديل» ٢/ ٩٨.

٣ ـ قول الحافظ ابن حجر تعقيباً على الحافظ الحسيني: «وقد وقع له تصحيف، فإن إبراهيم سمع من ابن عباس، ليس بينهما واسطة، وعتبة جده لأبيه، فكأنه كان فيه «إبراهيم بن أبي خداش بن عتبة بن أبي لهب عن ابن عباس» فتصحف «ابن» فصارت «عن» فنشأ عن ذلك خطأ آخر بينته في ترجمة عتبة بن أبي لهب»[١] .

وقال أيضاً في ترجمة عتبة بن أبي لهب تعقيباً على قول الحسيني: «روى عتبة عن ابن عباس أنه قال في المملوكين: «أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تكتسون» رواه عنه إبراهيم بن أبي خداش» .

قال ابن حجر: «قلت: وقع كما قال في نسخة من مسند الشافعي، والحديث المذكور مخرج من (كتاب الأم) للإمام الشافعي في كتاب القرعة والنفقة على الأقارب ولفظه «أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن أبي خداش بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن عباس يقول للمملوكين: «أطعموهم مما تطعمون وألبسوهم مما تلبسون» .

هكذا في النسخ المعتمدة «ابن أبي خداش بن عتبة بن أبي لهب» فالحديث من رواية إبراهيم عن ابن عباس»[٢] .

وبعد أن عرفنا أن تصحيفاً وقع للحافظ الحسيني في سند هذا الحديث حيث تصحفت «ابن عتبة» فصارت «عن عتبة» نقول: إن عتبة بن أبي لهب لا رواية له، ولهذا لا يصح أن يكون من زوائد مسند الشافعي كما ذهب الحافظ الحسيني.

(١) تعجيل المنفعة ص ١٥ ـ ١٦ .

(٢) تعجيل المنفعة ص ٢٨٠ .

النموذج الثاني :

قال الإمام أحمد رحمه الله: «ثنا حسين ثنا أبو أويس ثنا كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ أَقْطَعَ[١] بلال بن الحارث المزني من معادن القَبَلِيَّة[٢] ، جَلْسِيَّهَا وغَوْرِيَّهَا[٣] ، وحيث يصلح للزرع من قُدْس[٤] ولم يعطه حق مسلم وكتَب له النبي ﷺ : **«بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى محمد ﷺ رسول الله ﷺ بلال بن الحارث المزني أعطاه**

(١) قال ابن الأثير : «وفي حديث أبيض بن حَمَّال «أنه استقطعه الملح الذي بمأرب» أي سأله أن يجعله له قطاعاً يتملكه ويستبد به وينفرد . والإقطاع يكون تمليكاً وغير تمليك .
ومنه الحديث «لما قدم المدينة أقطع الناس الدور» أي أنزلهم في دور الأنصار» . «النهاية في غريب الحديث» ٤/ ٨٢ .
وقال الفيومي : «وأقطع الإمام الجند البلد إقطاعاً : جعل لهم غلتها رزقاً» . «المصباح المنير» ص ١٩٤ .

(٢) قال ابن الأثير : «وفيه أنه أقطع بلال بن الحارث معادن القبلية ، جلسيها ، وغوريها» القبلية منسوبة إلى قَبَل - بفتح القاف والباء - وهي ناحية من ساحل البحر ، بينها وبين المدينة خمسة أيام .
وقيل : هي من ناحية الفرع ، وهو موضع بين نخلة والمدينة . هذا هو المحفوظ في الحديث» «النهاية في غريب الحديث» ٤/ ١٠ .

(٣) قال ابن الأثير : «فيه «أنه أقطع بلال بن الحارث معادن الجبيلية غوريها وجلسيها» الجلس : كل مرتفع من الأرض ، ويقال لنجد جلس أيضاً . وجلس يجلس فهو جالس : إذا أتى نجداً ، وفي كتاب الهروي : معادن الجبلية ، والمشهور معادن القبلية بالقاف ، وهي ناحية قرب المدينة» » النهاية ١/ ٢٨٦ .
وقال ابن الأثير في موضع آخر : «فيه «أنه أقطع بلال بن الحارث معادن القبلية ، جلسيها وغوريها» الغور : ما انخفض من الأرض ، والجلس : ما ارتفع منها . تقول : غار إذا أتى الغور ، وأغار أيضاً ، وهي لغة قليلة» النهاية ٣/ ٣٩٣ .

(٤) قُدْس : قال ابن الأثير : «هو بضم القاف وسكون الدال : جبل معروف . وقيل هو الموضع المرتفع الذي يصلح للزراعة» «النهاية في غريب الحديث» ٤/ ٢٤ .

معادن القبلية جلسيها وغوريها وحيث يصلح للزرع من قُدْسٍ، ولم يعطه حق مسلم».

وقال الإمام أحمد أيضاً: «ثنا حسين ثنا أبو أويس قال حدثني ثور بن زيد مولى بني الديل بن بكر بن كنانة[١] عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ مثله»[٢] .

هذا السند الثاني لهذا الحديث وقع فيه تصحيف للحافظ الحسيني، حيث أورده في «التذكرة برجال العشرة» فقال: «بكر بن كنانة، عن عكرمة، وعنه ثور بن زيد، لا يُدرى من هو»[٣] .

فتصحفت عليه «بن بكر» إلى «عن بكر» ومن ثم أورد «بكر بن كنانة» على أنه من زوائد الإمام أحمد بن حنبل، وقد تابعه على هذا الخطأ الإمام أبو زرعة ابن الحافظ العراقي في كتابه (ذيل الكاشف).

والحق أن هذا الرجل ليست له رواية، بل لم يدرك الإسلام، فهو جد القبيلة التي تنتهي إليها بطون كثيرة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «بكر بن كنانة عن عكرمة وعنه ثور بن زيد لا يُدرى من هو. قلت: تبعه ابن شيخنا ولكن قال: «لا أعرفه» فأنصف في هذه اللفظة مع أن ذكره خطأ فاحش نشأ عن تصحيف، فإن هذا الرجل ليست له رواية، بل هو جاهلي، وهو جد القبيلة المشهورة التي تنتهي إليها بطون كثيرة، مثل بني ضمرة وبني الدئل. وبينه وبين من أسلم من أحفاده

---

(١) في مطبوع المسند (ابن كنان) وهو تصحيف مطبعي.

(٢) مسند الإمام أحمد ١/ ٣٠٦.

(٣) راجع «تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة» للحافظ ابن حجر ص ٥٥.

عدة آباء»[١] .

وقد بينت رواية أبي داود الصواب في هذا السند الذي تصحف على الحسيني، فقد أخرج الحديث في سننه من طريق الحسين بن محمد به. ثم قال رحمه الله: «قال أبو أويس: وحدثني ثور بن زيد مولى بني الديل بن بكر ابن كنانة عن عكرمة عن ابن عباس مثله»[٢] .

فرواية أبي داود هذه تبين أن شيخ ثور بن زيد في هذا الحديث هو عكرمة. ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «وثور بن زيد معروف بالرواية عن عكرمة بغير واسطة والله أعلم»[٣] .

والخلاصة هنا أن بكر بن كنانة ليست له رواية في هذا الحديث وأنه ليس من رجال أحمد حتى يجعل من زوائده، كما فعل الحافظ الحسيني وتبعه على ذلك الحافظ أبو زرعة ابن الحافظ العراقي رحمه الله.

النموذج الثالث :

قال الإمام أحمد رحمه الله: «حدثنا أبو معاوية، ثنا الحجاج، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله أن رسول الله ﷺ كان ينام مستلقياً حتى ينفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ».

ثم قال الإمام أحمد: حدثناه إسماعيل بن محمد قال: ثنا يحيى بن زكريا، ثنا حجاج عن فضيل، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله عن النبي ﷺ فذكره[٤] .

(١) «تعجيل المنفعة» ص ٥٥.

(٢) سنن أبي داود ٣/ ٤٤٤ـ٤٤٥ ح ٣٠٦٢ كتاب الخراج والإمارة والفيء: باب [في] إقطاع الأرضين.

(٣) «تعجيل المنفعة» ص ٥٥.

(٤) المسند ١/ ٤٢٦.

هذا الحديث وقع في سنده تصحيف للحافظ الحسيني في طريقه الثاني، حيث صار عنده «حجاج بن فضيل» بدل «حجاج عن فضيل» فأفرد ترجمة للحجاج بن فضيل على أنه من زوائد الإمام أحمد رحمه الله قال: «حجاج بن فضيل عن إبراهيم وعنه يحيى بن زكريا. لا يعرف». قال ابن حجر: «هذا خطأ نشأ عن تصحيف»[1] والصواب أن الحديث من رواية الحجاج، وهو ابن أرطاة عن فضيل بن عمرو الفُقَيْمي.

وقد روى ابن ماجه الحديث على الصواب قال رحمه الله:

«حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة، ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن حجاج، عن فضيل بن عمرو، عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله ﷺ نام حتى نفخ ثم قام فصلى»[2].

والمقصود هنا أن هذا التصحيف الذي وقع فيه الحافظ الحسيني ترتب عليه اعتبار «حجاج بن فضيل» من زوائد الإمام أحمد، في حين أن هذا الراوي بهذا الاسم لا حقيقة له، فالصواب في اسمه أنه «حجاج بن أرطاة» وقد روى له الأربعة ومسلم وهو مترجم في تهذيب الكمال فلا يصح جعله من الزوائد.

النموذج الرابع:

قال الإمام أحمد رحمه الله: «ثنا سليمان بن داود قال: أخبرنا حسين قال: ثنا إسماعيل بن جعفر. قال: أخبرني عمرو عن حبيب بن هند الأسلمي عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «**من أخذ السبع الأول فهو حَبْرٌ**»»[3].

(١) راجع «تعجيل المنفعة» للحافظ ابن حجر ص ٨٧.

(٢) سنن ابن ماجه ١/ ١٦٠ ح ٤٧٥ كتاب الطهارة وسننها: باب الوضوء من النوم.

(٣) المسند ٦/ ٧٣ وقد حصل في المطبوع تصحيف حيث وقع (أخبرني عمرو بن حبيب) =

هذا الحديث حصل في سنده تصحيف للحافظ الحسيني، حيث وقع عنده هكذا (عمرو بن حبيب بن هند الأسلمي) فأورده في «التذكرة» على أنه من زوائد أحمد بن حنبل.

قال رحمه الله: «عمرو بن حبيب بن هند الأسلمي. عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، وعنه إسماعيل بن جعفر ليس بمشهور» فتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «قلت: بل لا وجود له، ولا رواية في مسند أحمد، ولا في غيره، وإنما هو خطأ نشأ عن تصحيف. ثم قال: فكأن النسخة التي وقعت له وقع فيها «أخبرني عمرو بن حبيب» فتصحفت «عن» فصارت «بن» فتركب من ذلك اسم وهو عمرو بن حبيب ولا وجود له والله أعلم»[1].

والدليل على صحة ما ذهب إليه ابن حجر من وقوع التصحيف في هذا السند أمور:

١ ـ ورود الحديث عند الإمام أحمد نفسه في موضع آخر على الصواب. فقد أخرجه من طريق أبي سعيد قال: ثنا سليمان بن بلال قال: ثنا عمرو بن أبي عمرو عن حبيب بن هند به[2].

فقد بين هذا الطريق أن المقصود بعمرو «عمرو بن أبي عمرو» وهو مولى المطلب.

٢ ـ أخرج الحديث على الصواب الحاكم في «المستدرك» والخطيب

= والصواب (عمرو عن حبيب) وقد أخرجه الإمام أحمد من طريق أبي سعيد قال: ثنا سليمان بن بلال قال: ثنا عمرو بن أبي عمرو عن حبيب بن هند عن عروة به. فوقع في هذا الموضع على الصواب. فراجعه ٦/ ٨٢.

(١) راجع «تعجيل المنفعة» لابن حجر ٣٠٨ـ٣٠٩.

(٢) المسند ٦/ ٨٢.

البغدادي في «تاريخ بغداد» وابن الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»[(١)] من طريق عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن حبيب بن هند الأسلمي به. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي، وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وفيه عمرو بن أبي عمرو، قال يحيى: «لا يحتج بحديثه» »[(٢)].

٣ ـ قال ابن أبي حاتم: «حبيب بن هند بن أسماء بن هند بن حارثة الأسلمي... روى عنه عبد الله بن أبي بكر وعمرو بن أبي عمرو وابن حرملة، سمعت أبي يقول ذلك.

قال أبو محمد[(٣)]: روى عن عروة بن الزبير»[(٤)]. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ونقل عن البخاري مثل قول أبي حاتم في ترجمة حبيب بن هند.

وكل هذا يدل على أن قول الحسيني في تذكرته «عمرو بن حبيب» تصحيف، وأن هذا الراوي بهذا الاسم لا حقيقة له، ولا رواية، لا في المسند ولا خارجه. فلا يصح أن يكون من الزوائد. كما أن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، ليس من زوائد أحمد، بل هو مترجم في «تهذيب الكمال» وروايته عند الجماعة[(٥)].

---

(١) الحاكم في المستدرك ١/ ٥٦٤. والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ١٠/ ١٠٨. وابن الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» ١/ ١١١ ح ١٤٩. أبواب في ذكر القرآن باب فضل السبع الأول.

(٢) «العلل المتناهية» ١/ ١١٢.

(٣) يعني ابن أبي حاتم.

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٣/ ١١٠.

(٥) راجع «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٨/ ٨٢ و«تقريب التهذيب» ٢/ ٧٥.

قوله ﷺ في الحديث «**فهو حِبْرٌ**» بكسر الحاء المهملة، وفتحها وسكون الباء الموحدة. كذا وقع في المسند و«تاريخ بغداد» و«العلل المتناهية» ومعنى حبر أي عالم.

ووقع في «المستدرك» و«الجامع الصغير» للسيوطي وشرحه «فيض القدير» للمناوي[1] «فهو خير» بالخاء المعجمة والياء المثناة ـ من تحت ـ الساكنة. وكذا في نسخة من «العلل المتناهية» كما أشار محققه.

والمقصود بـ «السبع الأول» السبع الطُّوَّل وهي:

سورة البقرة ـ سورة آل عمران ـ سورة النساء ـ سورة المائدة ـ سورة الأنعام ـ سورة الأعراف ـ سورة التوبة.

النموذج الخامس:

قال الإمام أحمد بن حنبل: «ثنا إسماعيل بن إبراهيم ثنا محمد بن إسحاق قال: حدثني عبد الله بن المغيرة بن معيقيب عن سليمان بن عمرو بن عبد العُتْواري حدثني ليث: وكان يتيماً في حجر أبي سعيد ـ قال أبو عبد الرحمن: قال أبي: «سليمان بن عمرو هو أبو الهيثم الذي يروي عن أبي سعيد» ـ قال: سمعت أبا سعيد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«يوضع الصراط بين ظهري جهنم عليه حَسَكٌ كحسك السَّعْدَان ثم يستجيز الناس فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ ومخدوج**[2] **به، ثم ناج ومحتبس به منكوس فيها، فإذا فرغ الله عز وجل من القضاء بين العباد يفقد المؤمنون رجالاً كانوا معهم في الدنيا يصلون بصلاتهم،**

---

(١) «فيض القدير» للمناوي ٦/ ٤١.

(٢) في المطبوع من المسند (مجدوح) بالجيم ثم دال ممدودة وآخرها حاء مهملة، والتصويب من رواية ابن ماجه في سننه وابن خزيمة في «التوحيد».

ويزكون بزكاتهم، ويصومون صيامهم، ويحجون حجهم ويغزون[١] غزوهم. فيقولون: أي ربنا عباد من عبادك، كانوا معنا في الدنيا يصلون صلاتنا ويزكون زكاتنا ويصومون صيامنا ويحجون حجنا ويغزون غزونا لا نراهم. فيقول: اذهبوا إلى النار فمن وجدتم فيها منهم فأخرجوه.

قال: فيجدونهم قد أخذتهم النار على قدر أعمالهم فمنهم من أخذته إلى قدميه، ومنهم من أخذته إلى نصف ساقيه، ومنهم من أخذته إلى ركبتيه، ومنهم من أزرته، ومنهم من أخذته إلى ثدييه، ومنهم من أخذته إلى عنقه ـ ولم تغش الوجوه ـ فيستخرجونهم منها فيطرحون في ماء الحياة. قيل: يا رسول الله وما الحياة؟ قال: غسل أهل الجنة فينبتون نبات الزرعة،ـ وقال مرة فيه: كما تنبت الزرعة في غثاء السيل ـ ثم يشفع الأنبياء في كل من كان يشهد أن لا إله إلا الله مخلصاً فيخرجونهم منها. قال: ثم يتحنن الله برحمته على من فيها فما يترك فيها عبداً في قلبه مثقال حبة من إيمان إلا أخرجه منها»[٢] .

سند هذا الحديث كما ورد في «المسند» ـ المطبوع ـ وقع فيه تصحيف في قوله: «عن سليمان بن عمرو بن عبد العُتْوَاري حدثني ليث» وصوابه «عن سليمان بن عمرو بن عبد العتواري أحد بني ليث» سقطت الألف من قوله «أحد بني ليث» وصحفت «بني» بـ «ثني» فقرئت حينئذ «حدثني ليث» للتشابه الحاصل بين رسم الكلمتين.

وهذا التصحيف في قراءة الكلمتين وقع لابن المحب الطبري في ترتيبه للمسند، فذهب إلى أن راوي هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري هو ليث.

---

(١) في المطبوع من المسند (ويغزونا) بالألف آخره وهو تصحيف. والصواب أنه بحذف الألف كما وقع عند ابن خزيمة في «التوحيد».

(٢) مسند الإمام أحمد ٣/ ١١ـ١٢.

وقد تبعه على ذلك كثير من المحدثين.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «ليث عن أبي سعيد: وعنه أبو الهيثم العتواري هكذا ترجم له ابن المحب في ترتيب المسند، وتبعه كثير، وهو غلط نشأ عن تصحيف، وقد سلم منه الحسيني ومنه تبعه»[1].

والدليل على أن ما ذهب إليه ابن المحب تصحيف ما يلي:

١ ـ جاء في هذا الحديث في المسند قول عبد الله أبي عبد الرحمن ابن الإمام أحمد (قال أبو عبد الرحمن: قال أبي: سليمان بن عمرو هو أبو الهيثم الذي يروي عن أبي سعيد)[2].

٢ ـ قال ابن أبي حاتم: «سليمان بن عمرو بن عبد العتواري، مصري، أبو الهيثم، صاحب[3] أبي سعيد الخدري، روى عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وأبي بصرة الغفاري، روى عنه دراج أبو السمح، وعبيد الله بن المغيرة، سمعت أبي يقول ذلك.

حدثنا عبد الرحمن أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «أبو الهيثم، صاحب أبي سعيد اسمه سليمان بن عمرو العتواري وهو مصري، ثقة»[4].

٣ ـ قال الحافظ أبو الحجاج المزي: «سليمان بن عمرو بن عبدة[5] ويقال

(١) راجع «تعجيل المنفعة» ص ٣٥٦.

(٢) المسند ٣/ ١١.

(٣) مصطلح «صاحب» عند المحدثين يعني تلميذ.

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٤/ ١٣١ ـ ١٣٢.

(٥) كذا في المطبوع من التهذيب «عبدة» بالهاء آخره، ولم أره كذلك في سائر المصادر، فلعله تصحيف مطبعي.

عبيد الليثي العتواري، أبو الهيثم المصري. روى عن أبي سعيد الخدري ـ وكان في حجره ـ وأبي هريرة وأبي نضرة[١]. وعنه دراج أبو السمح، وكعب ابن علقمة، وعبيد الله بن زَحْر، وعبيد الله بن المغيرة بن معيقيب، وغيرهم»[٢].

٤ ـ قال الحافظ ابن حجر: «سليمان بن عمرو بن عبد أو عبيد الليثي أبو الهيثم المصري، ثقة من الرابعة»[٣].

٥ ـ وقال ابن حجر أيضاً: «وسبب الغلط أن قوله «حدثني ليث» سقط من أوله ألف، وإنما هو أحد بني ليث، فتصحفت وظنها ابن المحب حدثني بصيغة التحديث، وليس كذلك وإنما هو «أحد» بفتح الألف والحاء، وبني بموحدة مفتوحة ونون مكسورة من البنوة، وإنما قال ذلك لأن العتواري من بني عتوارة بطن من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، وسليمان أبو الهيثم هو الذي كان في حجر أبي سعيد»[٤].

فهذه النقول عن هؤلاء الأئمة تدل على أن الصواب في هذا الإسناد «سليمان بن عمرو بن عبد العتواري أحد بني ليث» لأن سليمان هذا تلميذ أبي سعيد الخدري كما توارد على ذلك المترجمون؛ ولأنه من بني ليث فعلاً؛ ولأنه هو الذي كان في حجر أبي سعيد الخدري. والدليل على هذا:

---

(١) كذا في التهذيب «نضرة» بالنون والضاد المعجمتين، وهو تصحيف مطبعي صوابه «أبي بصرة» بالباء الموحدة والصاد المهملة، وهو الغفاري كما تقدم عن ابن أبي حاتم في الصفحة السابقة. ورواية سليمان بن عمرو العتواري عن أبي بصرة الغفاري ثابتة في «المعرفة والتاريخ» للفسوي ٢/ ٤٩٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٣) «تقريب التهذيب» ١/ ٣٢٩.

(٤) «تعجيل المنفعة» ص ٣٥٦.

٦ ـ قال ابن خزيمة: «حدثنا مؤمل بن هشام اليشكري قال: ثنا إسماعيل ابن إبراهيم الأسدي قال: أخبرنا محمد بن إسحاق قال: حدثني عبيد الله بن المغيرة بن معيقيب عن سليمان بن عمرو بن عبيد العتواري أحد بني ليث ـ وكان في حجر أبي سعيد ـ قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . . » فذكره[١] بتمامه.

٧ ـ قال ابن ماجه: «حدثنا أبو بكر، ثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق. حدثني عبيد الله بن المغيرة، عن سليمان بن عمرو بن عبد العتواري، أحد بني ليث، قال (وكان في حجر أبي سعيد) قال: سمعته (يعني أبا سعيد) يقول: قال رسول الله ﷺ يقول[٢]: **«يوضع الصراط بين ظهراني جهنم على حسك كحسك السعدان. ثم يستجيز الناس فناج مسلم ومخدوج. ثم ناج ومحتبس به ومنكوس فيها»**[٣]. هكذا ذكره ابن ماجه مختصراً.

والخلاصة أن هذا التصحيف الذي وقع في هذا السند ترتب عليه اعتبار هذا الحديث من رواية «ليث عن أبي سعيد الخدري» في حين أن هذا الراوي لا حقيقة له، وبالتالي لا ينبغي أن يترجم له على أنه من زوائد الإمام أحمد في المسند ولا أن يُعْتَبَر من أصحاب أبي سعيد الخدري.

غريب الحديث:

قوله ﷺ: «**حَسَك**» جمع حَسَكَة نبات تعلق ثمرته بصوف الغنم، ورقه كورق الرجلة وأدق.

---

(١) «كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب» لابن خزيمة ٣٢٥ـ٣٢٦.

(٢) كذا في سنن ابن ماجه.

(٣) «سنن ابن ماجه» ٢/ ١٤٣٠ ح ٤٢٨٠ كتاب الزهد: باب ذكر البعث.

قوله ﷺ: «**السَّعْدَان**» نبت ذو شوك وهو من جيد مراعي الإبل تسمن عليه[1].

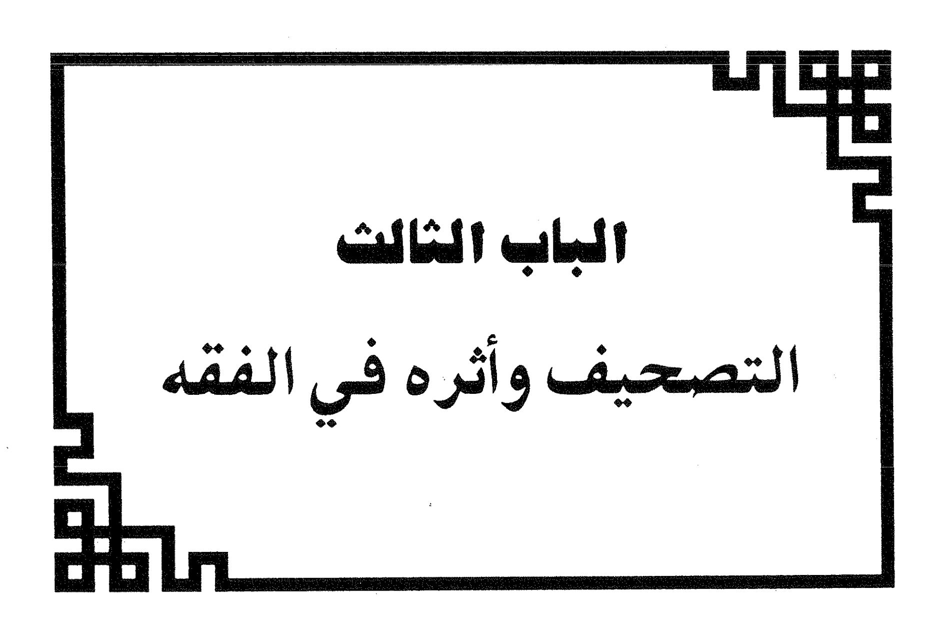
وقوله: «**منكوس فيها**» أي منقلب وواقع فيها.

قبل أن أغلق «باب التصحيف وأثره في الحديث» أذكر القارئ الكريم بأن البحث في أثر التصحيف في الحديث أغنى منه في الفقه وغيره، وذلك لطبيعة خصوبة علم الحديث وغنائه وتشعب أطرافه، وخطورة الخوض فيه بدون خطم ولا أزمة...

ولعلك أخي القارئ لمست خلال هذا الباب بعض ما يصدّق ذلك، وبه تعلم أن قول من يقول إن علم الحديث علم نضج واحترق لا أساس له من الصحة بل هو البحر الذي لا يظمأ وارده ولا ينضب معينه.

❋ ❋ ❋

(١) «النهاية» لابن الأثير ٢/ ٣٦٧.



الباب الثالث

التصحيف وأثره في الفقه

بعد أن انتهينا واستمتعنا بتلك الفوائد الحديثية التي ترتبت على التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل وفي أسماء الرواة، نلتفت بالقارئ الكريم إلى فن آخر، وهو صنو فن الحديث ألا وهو علم الفقه. ونقصد هنا بالفقه: فقه الأحكام وفقه العقائد.

وينبغي أن نعلم هنا أن التصحيف لم يسلم منه الفقهاء أيضاً؛ لتعاملهم واحتكامهم واعتمادهم على الحديث النبوي في استنباط الأحكام الشرعية.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة التصحيف عند الفقهاء قد أسهمت في نشوء الخلاف الفقهي وإن كان ذلك على ندرة.

وسنقف على بعض ذلك في هذا الباب إن شاء الله.

وأشير إلى أن التصحيف في الفقهاء الذين قلت عنايتهم ومراسهم بعلم الحديث، أكثر منه في الفقهاء المحدثين الذين عنوا بسماع الحديث وضبطه، ورحلوا وجالوا وطوفوا من أجل تصحيح السماع وضبطه.

وقبل أن نخوض صلب هذا الباب ننبه إلى أننا اقتصرنا على إيراد الأحاديث التي وقع فيها تصحيف، وعمل بمقتضى معناها المصحف بعض العلماء أو استدل بها في حكم من الأحكام الشرعية.



من كتاب الإيمان

من أسماء الله الحسنى المُقِيت

قال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن إسحاق الإمام قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن الوليد. قال: حدثنا صفوان بن صالح قال: حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن لله تسعة وتسعين اسماً»** الحديث، وذكر فيه الأسامي وفيه «**الحفيظ المُقِيت**».

قال أبو عبد الله: وهكذا أخرجه أبو بكر بن خزيمة في المأثور **«المقيت»** فحدثنا أبو زكريا العنبري قال: ثنا أبو عبد الله البوشنجي قال: حدثنا موسى ابن أيوب النصيبي قال: حدثنا الوليد بن مسلم فذكر الحديث بنحوه وقال: **«الحفيظ المغيث»**. سمعت أبا زكريا العنبري يقول: سمعت أبا عبد الله البوشنجي يقول: المحفوظ **«المغيث»**، ومن قال **«المقيت»** فقد صحف[1].

وإذا علمنا أن تصحيفاً وقع في متن هذا الحديث، فلا يصح الاستدلال به على أن من بين أسماء الله **«المقيت»** كما فعل ابن خزيمة رحمه الله.

واسم **«المقيت»** ثابت لله تعالى بنص الآية ﴿**وكان الله على كل شيء مقيتا**﴾[2]، غير أن الاستدلال عليه بالحديث السابق الذكر لا يصح لأنه لفظ مصحف. والتصحيف علة كما هو معلوم عند أهل الحديث.

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ١٤٧ـ١٤٨.

(٢) سورة النساء الآية ٨٤ رواية ورش عن نافع و ٨٥ في رواية حفص عن عاصم.

ما جاء في العُلُو

عن حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدُس[١] عن عمه أبي رُزَيْن قال: قلت: يا رسول الله أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «**كان في عَمَاء، ما تحته هواء وما فوقه هواء، وخلق عرشه على الماء**»[٢].

قال الإمام ابن قتيبة: «ونحن نقول: إن حديث أبي رزين هذا مختلف فيه، وقد جاء من غير هذا الوجه بألفاظ تستشنع أيضاً، والنقلة له أعراب، ووكيع بن حدس الذي روي عنه حديث حماد بن سلمة أيضاً لا يعرف غير أنه قد تكلم في تفسير هذا الحديث أبو عبيد القاسم بن سلام.

حدثنا عنه أحمد بن سعيد اللحياني أنه قال: العماء السحاب، وهو كما ذكر في كلام العرب إن كان الحرف مَمْدُوداً، وإن كان مقصوراً كأنه كان في عمى، فإنه أراد كان في عمى عن معرفة الناس، كما تقول: عميت عن هذا الأمر، فأنا أعمى عنه عمى، إذا أشكل عليك فلم تعرفه، ولم تعرف جهته، وكل شيء خفي عليك فهو في عمى عنك.

وأما قوله: «**فوقه هواء وتحته هواء**» فإن قوماً زادوا فيه «ما» فقالوا: «ما فوقه هواء وما تحته هواء» استيحاشاً من أن يكون فوقه هواء وتحته هواء،

---

(١) وكيع بن حُدُس بمهملات وضم أوله وثانيه، ويقال بالعين أيضاً بدل الحاء.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في السنن ٥/ ٢٨٨ ح ٣١٠٩ كتاب تفسير القرآن: باب ومن سورة هود، وابن ماجه ١/ ٦٤ - ٦٥ ح ١٨٢ المقدمة: باب فيما أنكرت الجهمية.
وأحمد في المسند ٤/ ١١ وعنه ابنه عبد الله في «السنة» ص ٥٤.
وابن حبان في صحيحه ٨/ ٤ ح ٦١٠٨ (كتاب التاريخ: باب بدء الخلق) بلفظ أتم.

ويكون بينهما. والرواية هي الأولى، والوحشة لا تزول بزيادة (ما) لأن فوق وتحت باقيان والله أعلم»[١] .

وقال الحافظ أبو سليمان الخطابي ـ بعد أن أورد الحديث على الصواب: «يرويه بعض المحدثين: في عمىً مقصور على وزن [عصا] وقفا، يريد أنه كان في عمى عن علم الخلق، وليس هذا [بشيء] وإنما هو [في] عماء ـ ممدود ـ هكذا رواه أبو عبيد وغيره من العلماء. [قال: والعماء: السحاب، قال غيره: الرقيق من السحاب]، ورواه بعضهم: في غمام. وليس بمحفوظ»[٢] .

قال أبو حاتم بن حبان بعد أن روى الحديث: «وهم في هذه اللفظة حماد ابن سلمة من حيث [. . .][٣] في غمام[٤] إنما هو في عماء يريد به أن الخلق لا يعرفون خالقهم من حيث هم، إذ كان ولا زمان ولا مكان، ومن لم يعرف له زمان ولا مكان ولا شيء معه لأنه خالقها كان معرفة الخلق إياه كأنه في عماء عن علم الخلق، لا أن الله كان في عماء إذ هذا الوصف شبيه بأوصاف المخلوقين»[٥] .

---

(١) عن كتاب «تأويل مختلف الحديث» للإمام ابن قتيبة الدينوري ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) عن كتاب «إصلاح الأخطاء الحديثية التي يرويها أكثر الناس محرفة أو ملحونة» للحافظ أبي سليمان الخطابي ص ٥٨ ـ ٥٩. وراجع كتاب «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢/ ٧ ـ ٩.

(٣) أشار مصحح كتاب «الإحسان» كمال يوسف الحوت إلى وجود سقط في أصل المخطوط وأنه قدره بـ «قوله».

(٤) في المطبوع الذي ضبطه السيد كمال يوسف الحوت وقع «في عمام» بإهمال العين وضبط في النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ الأرناؤوط «في غمام» بالغين المعجمة، وهذا الذي يتفق مع ما قاله الخطابي فيما سبق.

(٥) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨/ ٤.

هكذا ورد هذا النص في النسختين المطبوعتين من كتاب «الإحسان»: الأولى بتحقيق الأرناؤوط، والثانية بتصحيح وضبط كمال يوسف الحوت، والكلام لا يستقيم مقارنة بما سبق عن ابن قتيبة والخطابي، إلا إذا جعلنا مكان كلمة «عماء» الأولى والثانية في هذا النص «عمى».

ولعل تصحيفاً وقع في الأصل المحقق، وهو نسخة فريدة، مجهولة الهوية: خلو من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ـ كما ذكر الشيخ الأرناؤوط.

والحاصل هنا أن رواية «**كان في عمى**» رواية مصحفة، وأن المائلين إلى التعطيل في باب الصفات أيدوا بها مذهبهم في نفي العلو؛ لذلك كان حديث الباب ـ على الوجه الصواب ـ من جملة ما أورده ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» رداً على الذين يتهمون المحدثين بالتشبيه.

قال رحمه الله: «قالوا: حديث في التشبيه. قالوا: رويتم في حديث أبي رزين العقيلي. . . » فذكر الحديث، وذكر الجواب عن الاعتراض بما سبق ذكره ورجح رواية كان في «عماء». وليس هذا ذهاباً منه إلى معنى هذه الرواية؛ وإنما هو تخريج لمعناها على فرض صحتها، وإلا فقد سبق ذكر تضعيفه الحديث وتعليله بوكيع بن حُدُس. وهذا هو الصواب، فالحديث ضعيف، ولا يمكن الاستدلال به في هذا الباب ـ على شهرته عند العلماء ـ لجهالة وكيع بن حدس. فقد قال فيه ابن قتيبة: «لا يعرف» وقال ابن القطان: «مجهول الحال»[1]. وقال ابن حجر: «مقبول»[2] يعني حيث يتابع وإلا فهو لين الحديث.

* * *

(١) تهذيب التهذيب ١١/ ١٣.

(٢) تقريب التهذيب ٢/ ٣٣١.

الإرجاء

قال الحافظ ابن عبد البر وهو يترفق في الاعتذار عما رمى به الإمام أبو حنيفة من القول بالإرجاء: «. . . وأما الإرجاء المنسوب إليه، فقد كان غيره فيه أدْخَل وبه أقْوَل. . .»[١] .

قال الأستاذ سعيد أحمد أعراب المعلق على بعض الأجزاء من «التمهيد» ـ معلقاً على قول ابن عبد البر: «وبه أقول»: «وهذا واضح من ابن عبد البر القول بالإرجاء ـ كما لا يخفى»[٢] .

قلت: تصحفت هذه العبارة على الأستاذ سعيد أحمد أعراب فقرأها على أنها فعل مضارع «وبه أقُول» ـ يريد أن يعربه فيعجمه ـ وإنما هي صيغة تفضيل عطفاً على قوله «فقد كان غيره فيه أدْخَل».

والعجب من الأستاذ أن يدّعي على ابن عبد البر القول بالإرجاء، وأن ذلك لا يخفى.

أقول: ابن عبد البر أشهر من نار على علم، عرف بالمشرق والمغرب بعقيدته السلفية، وهو مفخرة للمغاربة خاصة، وللمالكية عامة. وهو بالنسبة للمغاربة كالخطيب البغدادي بالنسبة للمشارقة. وكتاب «التمهيد» قد سجل ونطق بعقيدة هذا الإمام الحافظ، ألا تراه يقول في «التمهيد» وهو

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» للحافظ أبي يوسف عمر بن عبد البر ١٤/ ١٤.

(٢) التمهيد لابن عبد البر ١٤/ ١٤ (هامش رقم ١).

يعرف الإيمان أثناء شرحه لحديث «**دعه فإن الحياء من الإيمان**»:

«القول في الإيمان عند أهل السنة ـ وهم أهل الأثر من المتفقهة والنقلة ـ وعند من خالفهم من أهل القبلة في العبارة عنه اختلاف، وسنذكر منه في هذا الباب، ما فيه مقنع وهداية لأولي الألباب:

أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان، إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه، فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيماناً. قالوا: إنما الإيمان التصديق والإقرار، ومنهم من زاد: والمعرفة. قالوا: وهو المعروف من لسان العرب ومن ألسنة المجتمع عليه...».

ثم ذكر ابن عبد البر أدلتهم التي استدلوا بها فيما ذهبوا إليه.

ثم قال: «وأما سائر الفقهاء من أهل الرأي والآثار بالحجاز والعراق والشام ومصر منهم مالك بن أنس، والليث بن سعد، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وداود بن علي، وأبو جعفر الطبري ومن سلك سبيلهم، فقالوا: الإيمان قول وعمل، قول باللسان وهو الإقرار، [و][1] اعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح مع الإخلاص بالنية الصادقة، قالوا: وكل ما يطاع الله عز وجل به من فريضة ونافلة، فهو من الإيمان، والإيمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي.

وأهل الذنوب عندهم مؤمنون غير مستكملي الإيمان من أجل ذنوبهم،

---

(١) هذه الزيادة اقتضاها السياق وإن كانت غير موجودة بالأصل.

وإنما صاروا ناقصي الإيمان بارتكابهم الكبائر، ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**»(١) يريد مستكمل الإيمان. ولم يرد به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك، بدليل الإجماع على توريث الزاني والسارق وشارب الخمر - إذا صلوا للقبلة، وانتحلوا دعوة الإسلام - من قرابتهم المؤمنين الذين آمنوا بتلك الأحوال، وفي إجماعهم على ذلك مع إجماعهم على أن الكافر لا يرث المسلم أوضح الدلائل على صحة قولنا: إن مرتكب الذنوب ناقص الإيمان بفعله ذلك وليس بكافر - كما زعمت الخوارج في تكفيرهم المذنبين.

وقد جعل الله في ارتكاب الكبائر حدوداً جعلها كفارة وتطهيراً؛ كما جاء في حديث عبادة عن النبي ﷺ «**فمن واقع منها شيئاً** - يعني من الكبائر -، **وأقيم عليه الحد، فهو له كفارة، ومن لا فأمره إلى الله، إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه**»(٢). وليس هذا حكم الكافر، لأن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

والإيمان مراتب بعضها فوق بعض، فليس الناقص فيها كالكامل، قال الله عز وجل: ﴿**إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً**﴾(٣) أي إنما المؤمن حق الإيمان من كانت هذه صفته ولذلك قال: ﴿**أولئك هم المؤمنون حقا**﴾...»(٤).

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح ٥/ ١٢٠ ح ٢٤٧٥ كتاب المظالم: باب النهبى بغير إذن صاحبه.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح ١/ ٦٤ ح ١٨ كتاب الإيمان.

(٣) سورة الأنفال الآية ٢ في رواية ورش عن نافع ورواية حفص عن عاصم.

(٤) التمهيد ٩/ ٢٣٨ إلى ٢٤٤.

ثم أفاض ابن عبد البر في الاستدلال على صحة قول الجمهور باستعراض الأدلة من القرآن والسنة، اختصرناها خشية الإطالة.

ولقد عجبت وانتهى عجبي لما رأيت أن الأستاذ سعيد أحمد أعراب هو محقق الجزء التاسع من «التمهيد» الذي نقلنا عنه جميع هذا الكلام السابق لابن عبد البر في معنى الإيمان، وفي كونه يزيد وينقص. بل الأستاذ أعراب هو الذي خرج تلك النصوص التي استدل بها ابن عبد البر على أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

ألا ليت شعري كيف يمكن أن يضيع هذا البحث النفيس لابن عبد البر حول معنى الإيمان بسبب التصحيف الذي وقع لهذا المحقق.

وبعد أن تبينا عقيدة الحافظ ابن عبد البر في معنى الإيمان، بقي لنا أن نؤكد صحة ما ذكرنا في مطلع هذا الكلام من أن المقصود بقول ابن عبد البر «وبه أقْوَل» أنه صيغة تفضيل وليس فعلاً مضارعاً.

فالدّليل على ذلك هو ما وقفنا عليه من كلام ابن عبد البر في كتاب «جامع بيان العلم» قال رحمه الله: «ونقموا أيضاً على أبي حنيفة الإرجاء، ومن أهل العلم من ينسب إلى الإرجاء كثير لم يعن أحد بنقل قبيح ما قيل فيه كما عنوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته...»[1].

فهذا الكلام تفصيل لكلامه في «التمهيد» رحمه الله.

والخلاصة أن هذا التصحيف الذي وقع فيه الأستاذ سعيد أحمد أعراب كان من نتائجه السيئة أن نُسِبَ هذا الإمام الجبل إلى القول بالإرجاء، وقد بينا

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله» لابن عبد البر ٢/ ١٨٢.

بما لا يدع مجالاً للشك ـ من خلال كلام ابن عبد البر ـ أنه بريء من الإرجاء براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

* * *

منع الرقية

روى البخاري في صحيحه من طريق حصين بن عبد الرحمن عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خرج علينا النبي ﷺ يوماً فقال: «**عرضت عليّ الأمم، فجعل يمر النبي معه الرجل، والنبي معه الرجلان والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه أحد. ورأيت سواداً كثيراً سد الأفق، فرجوت أن تكون أمتي، فقيل: هذا موسى وقومه. ثم قيل لي: انظر، فرأيت سواداً كثيراً سد الأفق، فقيل لي: انظر هكذا وهكذا، فرأيت سواداً كثيراً سد الأفق، فقيل: هؤلاء أمتك، ومع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب**» فتفرق الناس ولم يبين لهم. فتذاكر أصحاب النبي ﷺ فقالوا: أما نحن فولدنا في الشرك، ولكنا آمنا بالله ورسوله، ولكن هؤلاء هم أبناؤنا. فبلغ النبي ﷺ فقال: «**هم الذين لا يتطيرون، ولا يكتوون، ولا يسترقون، وعلى ربهم يتوكلون**» فقام عكاشة بن محصن فقال: أمنهم أنا يا رسول الله؟ قال: «**نعم**» فقام آخر فقال: أمنهم أنا؟ فقال: «**سبقك بها عكاشة**»[1].

وروى هذا الحديث مسلم في صحيحه ووقع عنده «**هم الذين لا يرقون**»[2].

قال الشيخ أبو العباس أحمد بن تيمية: «وفي الصحيحين عن النبي ﷺ

---

(١) أخرجه البخاري ١٠/ ٢١١ ح ٥٧٥٢ كتاب الطب: باب من لم يَرْقِ.
وأخرجه أيضاً الترمذي ٤/ ٦٣١ ح ٢٤٤٦ كتاب صفة القيامة.

(٢) صحيح مسلم ٣/ ٩٤ كتاب الإيمان (باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب).

أنه قال: **«يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفاً بغير حساب»** وقال: **«هم الذين لا يسترقون ولا يكتوون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون»** فمدح هؤلاء بأنهم لا يسترقون، أي لا يطلبون من أحد أن يرقيهم. والرقية من جنس الدعاء فلا يطلبون من أحد ذلك.

وقد روى فيه **«ولا يرقون»** وهو غلط، فإن رقياهم لغيرهم ولأنفسهم حسنة، وكان النبي ﷺ يرقي نفسه وغيره ولم يكن يسترقي، فإن رقيته نفسه وغيره من جنس الدعاء لنفسه ولغيره، وهذا مأمور به فإن الأنبياء كلهم سألوا الله ودعوه كما ذكر الله ذلك في قصة آدم وإبراهيم وموسى وغيرهم...»[١].

وقال أيضاً: «وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: **«يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفاً بغير حساب هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون»**.

فهؤلاء من أمته وقد مدحهم بأنهم لا يسترقون، والاسترقاء أن يطلب من غيره أن يرقيه، والرقية من نوع الدعاء، وكان هو ﷺ يرقي نفسه وغيره، ولا يطلب من أحد أن يرقيه، ورواية من روى في هذا «لا يرقون» ضعيفة غلط!...»[٢].

قلت: المقصود بضعف رواية «لا يرقون» يعني أنها ضعيفة من جهة المعنى لا من جهة الإسناد، وإلا فالذي صحف فيها هو الحافظ سعيد بن منصور شيخ مسلم كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر.

وقال ابن القيم في «هديه ﷺ في عيادة المرضى»: «وكان يرقي من به

---

(١) التوسل والوسيلة (ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١/ ١٨٢).

(٢) التوسل والوسيلة لابن تيمية (ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية ١/ ٣٢٨).

قرحة أو جرح أو شكوى، فيضع سبابته بالأرض ثم يرفعها ويقول: **«بسم الله، تُرْبَةُ أرْضِنا، بِرِيقَةِ بَعْضِنَا يُشْفَى سَقِيمُنَا بإذن ربنا»** هذا في الصحيحين، وهو يبطل اللفظة التي جاءت في حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، وأنهم لا يَرْقون ولا يسترقون. فقوله في الحديث: **«لا يرقون»** غلط من الراوي ـ سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول ذلك.

قال: وإنما الحديث **«هم الذين لا يسترقون»**. قلت: وذلك لأن هؤلاء دخلوا الجنة بغير حساب، لكمال توحيدهم، ولهذا نفى عنهم الاسترقاء، وهو سؤال الناس أن يرقوهم، ولهذا قال: **«وعلى ربهم يتوكلون»** فلكمال توكلهم على ربهم، وسكونهم إليه، وثقتهم به، ورضاهم عنه، وإنزال حوائجهم به لا يسألون الناس شيئاً، لا رقية ولا غيرها، ولا يحصل لهم طيرة تصدهم عما يقصدونه، فإن الطيرة تنقض التوحيد وتضعفه، قال: والراقي متصدق محسن، والمسترقي سائل، والنبي ﷺ رقى، ولم يسترق، وقال: **«من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه»**[(١)].

فإن قيل: فما تصنعون بالحديث الذي في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه، جمع كفيه ثم نفث فيهما، فقرأ «قل هو الله أحد» و«قل أعوذ برب الفلق» و«قل أعوذ برب الناس»، ويمسح بهما ما استطاع من جسده، ويبدأ بهما على رأسه ووجهه ما أقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات قالت عائشة: فلما اشتكى رسول الله ﷺ كان يأمرني أن أفعل ذلك به[(٢)].

(١) رواه مسلم ١٤/ ١٨٦ كتاب السلام: باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة. وكذا أحمد في المسند ٣/ ٣٠٢.

(٢) أخرجه البخاري ١٠/ ٢٠٩ ح ٥٧٤٨ كتاب الطب: النفث في الرقية. ومسلم ١٤/ ١٨٢ كتاب السلام: باب استحباب رقية المريض.

فالجواب أن هذا الحديث قد روي بثلاثة ألفاظ، أحدها: هذا. والثاني: أنه كان ينفث على نفسه، والثالث: قالت: كنت أنفث عليه بهن، وأمسح بيد نفسه لبركتها، وفي لفظ رابع: كان إذا اشتكى، يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث، وهذه الألفاظ يفسر بعضها بعضاً. وكان ﷺ ينفث على نفسه، وضعفه ووجعه يمنعه من إمرار يده على جسده كله، فكان يأمر عائشة أن تمر يده على جسده بعد نفثه هو، وليس ذلك من الاسترقاء في شيء، وهي لم تقل: كان يأمرني أن أرقيه، وإنما ذكرت المسح بيده بعد النفث على جسده، ثم قالت: كان يأمرني أن أفعل ذلك به، أي: أن أمسح جسده بيده، كما كان هو يفعل»[1] .

وخلاصة كلام ابن تيمية أنه يفرق بين الرقية والاسترقاء، فيجيز الرقية لثبوت ذلك عن النبي ﷺ، لنفسه ولغيره، ولأن مقام الإحسان يقتضي أن ينفع المسلم أخاه، وأنه لا يصلح منع الرقية استدلالاً بهذا اللفظ **«لا يرقون»** لأنه لفظ مصحف على الراوي.

وأما الاسترقاءوهو سؤال الناس الرقية فهو الممنوع عند ابن تيمية، لأن فيه ميولاً بالقلب إلى سؤال الغير وتعلقاً به، ومقام التوكل وكمال التوحيد يتنافيان والاسترقاء، وعلى هذا المعنى يتنزل الحديث، فالنبي ﷺ رقى نفسه وغيره ولم يسترق.

وبهذا التوجيه والتفريق استطاع ابن تيمية رحمه الله أن يخرج وأن يسلم من الخلط والخبط اللذين وقع فيهما بعض الفقهاء في حكم الرقية بين مجيز مطلقاً ومانع مطلقاً، ومجيز بقيد ومانع بقيد، إلى غير ذلك من الخلاف الواقع بين الشرّاح والفقهاء في التوجيه والتوفيق بين النصوص الواردة في

(١) زاد المعاد ١/ ٤٩٥-٤٩٧.

هذه المسألة مما هو مبثوث ومنثور في بطون كتب الحديث والفقه. والحاصل أن هذا اللفظ **«لا يرقون»** الوارد في صحيح مسلم لا يصلح ولا يحسن الاستدلال به على منع الرقية، لأنه لفظ مصحف، والدليل على خطأ الراوي فيه هو أنه أسقط أيضاً من الحديث لفظ **«لا يكتوون»** غير أن الإمام مسلم رحمه الله قد أخرج الحديث على اللفظ الصحيح كما هو عند البخاري، والترمذي، لكن من حديث عمران بن حصين دون ذكر قصة عرض الأمم على النبي ﷺ[١].

غريب الحديث :

الرَّهْط: الرهط من الرجال ما دون العشرة. وقيل إلى الأربعين ولا تكون فيهم امرأة، ولا واحد له من لفظه، ويجمع على أرْهُط وأرهاط، وأراهط جمع الجمع[٢].

لا يتطيرون: أي لا يتشاءمون بالشيء[٣].

لا يسترقون: أي لا يطلبون الرقية من الغير «والرقية: العُوذَة التي يرقى بها صاحب الآفة كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات»[٤].

❁ ❁ ❁

(١) صحيح مسلم ٣/ ٩٠-٩١.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/ ٢٨٣.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣/ ١٥٢.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/ ٢٥٤.

من كتاب الطهارة

المسح على الرأس في التيمم

عن صالح الناجي قال: كنت عند محمد بن سليمان أمير البصرة، فقال: حدثني أبي عن جدي الأكبر ـ يعني ابن عباس ـ أن النبي ﷺ قال: **«امسح رأس اليتيم هكذا إلى مقدم رأسه، ومن له أب هكذا إلى مؤخر رأسه»**[١].

هذا الحديث أورده العقيلي في «الضعفاء الكبير» في ترجمة محمد بن سليمان وأعله به قال رحمه الله: «محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس أمير البصرة: ليس يعرف بالنقل وحديثه هذا غير محفوظ، ولا يعرف إلا به»[٢].

وقال البزار: «لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، ولم يشارك أحد محمد بن سليمان فيه، وكان أمير البصرة. وهذا إنما كتبناه لأنا لم نحفظه إلا من هذا الوجه»[٣].

وقال الذهبي بعد أن أورده في ترجمة «محمد بن سليمان»: «قلت: هذا موضوع»[٤].

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٥/ ٢٩١. والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ٤/ ٧٣ والبزار في مسنده (٢/ ٣٨٧ ح ١٩١٣ كشف الأستار) كلهم من طريق صالح الناجي به.

(٢) «الضعفاء الكبير» للعقيلي ٤/ ٧٣.

(٣) كشف الأستار ٢/ ٣٨٧ ح ١٩١٣.

(٤) «ميزان الاعتدال» ٣/ ٥٧٢.

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: «لقد تصحف هذا الحديث على الحافظ عبد الحق الإشبيلي، فإنه أورده في «باب التيمم» من كتابه «الأحكام» (رقم ٥٣٨ ـ منسوختي) من طريق العقيلي بلفظ «يمسح المتيمم هكذا...».

وهذا من أغرب تصحيف وقفت عليه، لاسيما من مثل هذا الحافظ، ولست أدري كيف خفي هذا عليه مع أن معناه أكبر منبه عليه، إذ لا قائل بالتيمم على الرأس! لاسيما وتمام الحديث يؤكد ذلك: «ومن له أب فهكذا...»! فجل من لايسهو ولا ينسى»[1].

قلت: لعل السبب الذي أجاز مثل هذا التصحيف على هذا الحافظ الكبير ما وقع في رواية العقيلي من الفصل بين جملتي الحديث، والإدراج الواقع فيه، وهاك لفظه عند العقيلي: «قال رسول الله ﷺ: **«يمسح اليتيم هكذا** ـ ووصفه صالح من وسط رأسه إلى جبهته ـ، **ومن له أب فهكذا** ـ ووصف صالح من جبهته إلى وسط رأسه ـ».

فلعل الحافظ عبد الحق أخذته جملة «يمسح اليتيم هكذا ـ ووصفه صالح من وسط رأسه إلى جبهته ـ» ولم ينتبه إلى باقي الحديث، وفهم منها أن المسح المقصود في هذا الحديث يكون بمسح جميع الوجه ـ كما هو معلوم ـ مع إدخال الجبهة وبعض الرأس. والله أعلم. وسيأتي لنا في الباب الأخير من هذا البحث ـ إن شاء الله ـ الكلام على اختصار الحديث وأنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى التصحيف في المتون.

وعلى كل حال ففهم عبد الحق الإشبيلي لهذا الحديث على هذا الوجه المصحف، سواء عمل به واعتقده، أو بَوَّبَ به فقط لضرورة اقتضتها المنهجية

---

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» ٣/ ١٨٦ ح ١٠٧٢.

العلمية[١] ، فقوله هذا يبقى قولاً شاذاً مهجوراً، ليس له تأثير في الفقه الإسلامي، ولم نعلم أحداً تابعه عليه. ومع ذلك اقتضى الأمر التنبيه عليه حتى لا يغتر به أحد، نظراً لمنزلة الحافظ عبد الحق الإشبيلي عند المحدثين.

* * *

(١) أقول هذا الكلام لأنني لم أقف على «أحكام» عبد الحق الإشبيلي، فقد يكون عبد الحق ضعف هذا الحديث، فيكون تبويبه له بالمعنى المصحف غير ملزم له العمل به ولا اعتقاد صحة معناه، وإن كان فهمه الحديث ـ الضعيف ـ على التصحيف خطأ. فالمحدثون الذين ألفوا في الموضوعات رتبوا الأحاديث الموضوعة على الأبواب الفقهية، وليس معنى ذلك أنهم قائلون بتلك المعاني المستنبطة منها، وإنما فعلوا ذلك تيسيراً لتناولها والله أعلم.

من كتاب الصلاة

سنة الجمعة القبلية

روى ابن ماجه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وعن أبي سفيان عن جابر قالا: جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له النبي ﷺ: «**أصليت ركعتين قبل أن تجيء**؟ قال: لا. قال: «**فصل ركعتين وتجوَّزْ فيهما**»[١].

قال أبو شامة: «قال بعض من صنف في عصرنا: قوله: «**قبل أن تجيء**» يدل على أن هاتين الركعتين سنة للجمعة قبلها، وليست تحية المسجد، كأنه توهم أن معنى قوله قبل أن تدخل المسجد أي أنه صلاهما في بيته...»[٢].

وقال أبو البركات ابن تيمية: «وقوله: «**قبل أن تجيء**» يدل على أن هاتين الركعتين سنة الجمعة. وليستا تحية المسجد»[٣].

وقال حفيده أبو العباس أحمد بن تيمية: «وهذا غلط، والحديث معروف في «الصحيحين» عن جابر قال: دخل رجل يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب، فقال: «**أصليت**؟» قال: لا. قال: «**فصل ركعتين**»، وقال: «**إذا جاء أحدكم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين، وليتجوز فيهما**».

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ١/ ٣٥٣ ح ١١١٤ (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب).

(٢) الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة الشافعي ص ٩٥.

(٣) منتقى الأخبار للمجد ابن تيمية ٢/ ٢٢ وزاد المعاد ٢/ ٤٣٤ والتلخيص الحبير لابن حجر ٢/ ٧٤. ونيل الأوطار ٣/ ٣١٨.

فهذا هو المحفوظ في هذا الحديث، وأفراد ابن ماجه في الغالب غير صحيحة»[١].

وقال الحافظ أبو الحجاج المزي: «هذا تصحيف من الرواة، إنما هو: «أصليت قبل أن تجلس» فغلط فيه الناسخ. وقال: كتاب ابن ماجه إنما تداولته شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيحي البخاري ومسلم، فإن الحفاظ تداولوهما، واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما.

قال: ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيف»[٢].

وقال ابن القيم: «ويدل على صحة هذا أن الذين اعتنوا بضبط سنن الصلاة قبلها وبعدها، وصنفوا في ذلك من أهل الأحكام والسنن وغيرها، لم يذكر واحد منهم هذا الحديث في سنة الجمعة قبلها، وإنما ذكروه في استحباب فعل تحية المسجد والإمام على المنبر، واحتجوا به على من منع من فعلها في هذه الحال، فلو كانت هي سنة الجمعة، لكان ذكرها هناك، والترجمة عليها، وحفظها وشهرتها أولى من تحية المسجد. ويدل عليه أيضاً أن النبي ﷺ لم يأمر بهاتين الركعتين إلا الداخل لأجل أنها تحية المسجد، ولو كانت سنة الجمعة لأمر بها القاعدين أيضاً، ولم يخص بها الداخل وحده...»[٣]. ثم استطرد في رد الأدلة التي استدل بها من قال بسنة الجمعة القبلية.

وخلاصة ما انتهى إليه المحققون من أهل الحديث والفقه أنه ليس هناك

---

(١) زاد المعاد لابن القيم ٢/ ٤٣٤ - ٤٣٥.

(٢) زاد المعاد ٢/ ٤٣٥ والتلخيص الحبير ٢/ ٧٤ وفتح المغيث ٣/ ٧٧.

(٣) زاد المعاد ٢/ ٤٣٥.

سنة قبلية للجمعة، لا أخذاً من هذا الحديث المصحف، ولا من غيره من الأدلة الأخرى، ولذلك قال العراقي: «ولم أر للأئمة ندب سنة قبلها»[1] .

❋ ❋ ❋

(١) «الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ص٣٢.

ركعتا الخروج للسفر

روى أبو بكر بن أبي شيبة[١] ، ومن طريقه الخطيب البغدادي عن عيسى ابن يونس عن الأوزاعي عن المُطْعِم بن المقدام قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد السفر».**

هذا الحديث عزاه الإمام النووي في «الأذكار»[٢] للطبراني لكنه قال: «المُقَطَّم بن المقدام الصحابي» بضم الميم وفتح القاف وتشديد الطاء المهملة؛ ونسبه صحابياً، وإنما هو صنعاني نسبة إلى صنعاء دمشق.

وقد ترتب على هذا التصحيف الذي وقع فيه الإمام النووي اعتبار الحديث متصلاً، ثم استفاد منه مشروعية صلاة ركعتين عند الخروج للسفر قال رحمه الله: «باب أذكاره عند إرادته الخروج من بيته» ثم قال: «يستحب له عند إرادته الخروج أن يصلي ركعتين لحديث المقطم بن المقدام الصحابي . .».

وقد يقول قائل: لعل التصحيف هذا وقع من بعض النساخ لا من النووي، قلت: يمنع من ذلك وروده مضبوطاً بخط الإمام النووي، وورود الترجمة له.

---

(١) أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف ١/ ٤٢٤ ح ٤٨٧٩ (كتاب الصلوات: باب الرجل يريد السفر من كان يستحب له أن يصلي قبل خروجه).
وأخرجه أيضاً الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق ٢/ ٤٠٥ .

(٢) الأذكار للنووي ص ١٨٥ .

وقد نقلنا فيما سبق عن الحافظين: ابن رجب الحنبلي وابن حجر العسقلاني ما يدل على أنهما وقفا على ذلك واطلعا عليه بخط النووي نفسه[١].

وهذا حكم شرعي آخر ترتب على التصحيف الواقع في اسم هذا الراوي، حيث ظن النووي أنه صحابي فأخذ من الحديث ـ وهو ضعيف لا تقوم به حجة ـ مشروعية صلاة ركعتين لمن أراد الخروج إلى السفر.

* * *

(١) راجع ذلك في ص ١٥٨ ـ ١٥٩ من هذه الرسالة.

إتمام الرباعية في السفر

قال الدارقطني: «ثنا المحاملي، ثنا سعيد بن محمد بن ثواب، ثنا أبو عاصم، ثنا عمرو بن سعيد[١] عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يَقْصُرُ في السفر ويُتِمُّ، ويفطر ويصوم».

قال: «وهذا إسناد صحيح»[٢].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وللدارقطني من طريق عطاء عن عائشة: «كان النبي ﷺ يقصر في السفر، وتُتِمُّ، ويفطر، وتصوم»، صحح إسناده، ولفظ «تتم وتصوم» بالمثناة من فوق.

وقد استنكره أحمد، وصحته بعيدة، فإن عائشة كانت تتم، وذكر عروة أنها تأولت كما تأول عثمان كما في الصحيح، فلو كان عندها عن النبي ﷺ رواية؛ لم يقل عروة عنها أنها تأولت، قد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك»[٣].

قال الشوكاني: «اختلف أهل العلم هل القصر واجب، أم رخصة والتمام أفضل؟

فذهب إلى الأول الحنفية والهادوية، وروي عن علي وعمر، ونسبه

---

(١) كذا في المطبوع من سنن الدارقطني «عمرو بن سعيد» بواو، وهو تصحيف والصواب «عمر» بدون واو - وهو عمر بن سعيد بن أبي حسين النوفلي المكي، راجع تهذيب التهذيب ٧/ ٤٥٣ وسيأتي على الصواب في كلام ابن تيمية.

(٢) سنن الدارقطني ٢/ ١٨٩ ح ٤٤.

(٣) «التلخيص الحبير» لابن حجر ٢/ ٤٤.

النووي إلى كثير من أهل العلم.

قال الخطابي في المعالم: كان مذاهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في السفر، وهو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز وقتادة والحسن.

وقال حماد بن سليمان: يعيد من صلى في السفر أربعاً.

وقال مالك: يعيد ما دام في الوقت.

و[ذهب][(١)] إلى الثاني الشافعي ومالك وأحمد»[(٢)].

واستدل كل فريق على ما ذهب إليه بأدلة ليس هذا محل بسطها.

وكان من جملة ما استدل به القائلون بأن القصر رخصة والتمام أفضل حديث عائشة بلفظه المصحف أن النبي ﷺ «كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر ويصوم».

وأورد الحديث المجد ابن تيمية في «منتقى الأخبار» وبوب عليه «باب اختيار القصر وجواز الإتمام»[(٣)].

وقال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية: «وما كان يجمع في السفر بين الصلاتين إلا أحياناً عند الحاجة، لم يكن جمعه كقصره، بل القصر سنة راتبة. والجمع رخصة عارضة، فمن نقل عن النبي ﷺ أنه ربَّع في السفر الظهر أو العصر أو العشاء فهذا غلط، فإن هذا لم ينقله عنه أحد لا بإسناد صحيح، ولا بإسناد ضعيف. ولكن روى بعض الناس حديثاً عن عائشة أنها

(١) هذه الزيادة مني اقتضاها طول الفصل بين العطف.

(٢) نيل الأوطار ٣/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٣) راجع نيل الأوطار ٣/ ٢٤٨.

قالت: «كان رسول الله ﷺ في السفر يقصر، وتتم، ويفطر وتصوم فسألته عن ذلك فقال: **أحسنت يا عائشة**» فتوهم بعض العلماء أنه هو كان الذي يقصر في السفر ويتم، وهذا لم يروه أحد. ونفس الحديث المروي في فعلها باطل، ولم تكن عائشة، ولا أحد غيرها ممن كان مع النبي ﷺ يصلي، إلا كصلاته، ولم يصل معه أحد أربعاً قط، لا بعرفة، ولا بمزدلفة، ولا غيرهما، لا من أهل مكة ولا من غيرهم، بل جميع المسلمين كانوا يصلون معه ركعتين، وكان يقيم بمنى أيام الموسم يصلي بالناس ركعتين، وكذلك بعده أبو بكر. ثم عمر ثم عثمان بن عفان أول خلافته، ثم صلى بعد ذلك أربعاً لأمور رآها تقتضي ذلك، فاختلف الناس عليه، فمنهم من وافقه، ومنهم من خالفه»[(١)].

وقال ابن تيمية أيضاً: «والذين لم يكرهوا أن يصلي المسافر أربعاً ظنوا أن النبي ﷺ فعل ذلك، أو فعله بعض أصحابه على عهده فأقره عليه. وظنوا أن صلاة المسافر ركعتين وأربعاً بمنزلة الصوم والفطر في رمضان، وقد استفاضت الأحاديث الصحيحة بأنهم يسافرون مع النبي ﷺ: فمنهم الصائم ومنهم المفطر. وهذا مما اتفق أهل العلم على صحته، وأما ما ذكروه من التربيع فحسبه بعض أهل العلم صحيحاً، وبذلك استدل الشافعي وبعض أصحاب أحمد. قال الشافعي لما ذكر قول النبي ﷺ «**صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته**»[(٢)]: فدل على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله. والصدقة رخصة، لا حتم من الله أن يقصر. ودل على أن [له أن] يقصر في السفر بلا خوف ـ إن شاء المسافر ـ أن عائشة قالت: «كل ذلك فعل رسول الله ﷺ أتم في السفر وقصر».

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٢/ ٢٩٠ـ٢٩١.

(٢) الحديث أخرجه مسلم ٥/ ١٩٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها.

قلت: وهذا الحديث رواه الدارقطني وغيره من حديث أبي عاصم: حدثنا عمر بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويُتِمُّ، ويفطر ويصوم».

قال الدارقطني: «ولهذا شاهد من حديث دلهم بن صالح، والمغيرة بن زياد، وطلحة بن عمر[1] وكلهم ضعيف. وروى حديث دلهم من حديث عبيد الله بن موسى: حدثنا دلهم بن صالح الكندي، عن عطاء عن عائشة قالت: «كنا نصلي مع النبي ﷺ إذا خرجنا إلى مكة أربعاً حتى نرجع».

وروى حديث المغيرة وهو أشهرها عن عطاء، عن عائشة «أن النبي ﷺ كان يَقْصُرُ في السفر ويتم»[2].

وروى حديث طلحة بن عمر[3]، عن عطاء عن عائشة قالت: «كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ قد أتم وقصر، وصام في السفر وأفطر».

قال البيهقي: وقد قال عمر بن ذر ـ كوفي ثقة ـ: أنا عطاء بن أبي رباح «أن عائشة كانت تصلي في السفر المكتوبة أربعاً».

وروى ذلك بإسناده، ثم قال: وهو كالموافق لرواية دلهم بن صالح، وإن كان في رواية دلهم زيادة سند.

قلت: أما ما رواه الثقة عن عطاء عن عائشة من «أنها كانت تصلي أربعاً»، فهذا ثابت عن عائشة، معروف عنها من رواية عروة وغيره عن

(١) كذا في المطبوع من مجموع الفتاوى «طلحة بن عمر» وهو تصحيف، صوابه «طلحة بن عمرو» بالواو، وهو طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، راجع تهذيب التهذيب ٥/ ٢٣ وميزان الاعتدال ٢/ ٣٤٠.

(٢) رواه أيضاً الدارقطني في سننه ٢/ ١٨٩ ح ٤٥ وقال: «المغيرة بن زياد ليس بالقوي».

(٣) الصواب «طلحة بن عمرو» بالواو كما سبق.

عائشة، وإذا كان إنما أسنده هؤلاء الضعفاء، والثقات وقفوه على عائشة؛ دل ذلك على ضعف المسند، ولم يكن ذلك شاهداً للمسند.

قال ابن حزم في هذا الحديث: «انفرد به المغيرة بن زياد ولم يروه غيره، وقد قال فيه أحمد بن حنبل: «ضعيف، كل حديث أسنده منكر»[1].

قلت: فقد روي من غير طريقه لكنه ضعيف أيضاً، وقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه سئل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر. وهو كما قال الإمام أحمد، وإن كان طائفة من أصحابه قد احتجوا به موافقة لمن احتج به كالشافعي، ولا ريب أن هذا حديث مكذوب على النبي ﷺ مع أن من الناس من يقول لفظه «كان يقصر في السفر وتتم، ويفطر وتصوم» بمعنى أنها هي التي تتم وتصوم. وهذا أشبه بما روي عنها من غير هذا الوجه مع أنه كذب عليها أيضاً...»[2].

وقال ابن قيم الجوزية: «ولم يثبت عنه أنه أتم الرباعية في سفره البتة، وأما حديث عائشة «أن النبي ﷺ كان يَقْصُرُ في السفر، ويتم، ويفطر ويصوم» فلا يصح. وسمعت شيخ الإسلام بن تيمية يقول: «هو كذب على رسول الله ﷺ» انتهى.

وقد روي: «كان يقصُرُ، وتتم»، الأول بالياء آخر الحروف، والثاني بالتاء المثناة من فوق، وكذلك «يفطر وتصوم»، أي تأخذ هي بالعزيمة في الموضعين» ثم ذكر بعضاً من كلام ابن تيمية السابق ثم قال رحمه الله: «قلت: وقد أتمت عائشة بعد موت النبي ﷺ، قال ابن عباس وغيره: إنها تأولت كما تأول عثمان، وأن النبي ﷺ كان يقصُرُ دائماً، فركب بعض الرواة من

(١) المحلى لابن حزم ٤/ ٢٦٩.

(٢) راجع مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٤/ ١٤٣-١٤٥.

الحديثين حديثاً، وقال: فكان رسول الله ﷺ يقصر وتتم هي، فغلط بعض الرواة، فقال: كان يقصر ويتم، أي هو...»[١].

والخلاصة أن حديث عائشة الذي استدل به القائلون بأن القصر في الصلاة في السفر رخصة والتمام أفضل، لا يصلح للاستدلال لأنه بالإضافة إلى أنه ضعيف سنداً، فإن في لفظه تصحيفا.

كما أنه لم يثبت عنه ﷺ أنه أتم الرباعية في السفر.

* * *

(١) زاد المعاد ١/ ٤٦٤-٤٦٦.

صلاة التراويح عشرون ركعة

قال أبو داود: «حدثنا شجاع بن مخلد، حدثنا هشيم، أخبرنا يونس بن عبيد، عن الحسن، أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يصلي لهم عشرين ليلة، ولا يقنت بهم إلا في النصف الباقي، فإذا كانت العشر الأواخر تخلف فصلى في بيته، فكانوا يقولون: أَبَق أُبَيٌّ»[١] .

وقع في جميع الطبعات من سنن أبي داود، وفي جميع الشروح هذا الحديث بلفظ «فكان يصلي لهم عشرين ليلة».

وجاء في حاشية «بذل المجهود» قول محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي: «في نسخة بدله: «ركعة» كذا في نسخة مقروءة على الشيخ مولانا محمد إسحاق رحمه الله تعالى»[٢] .

ووقعت أيضاً «ركعة» في الطبعة الهندية بحاشية محمود الحسني الحنفي فوقع في الحاشية: لفظ «ركعة».

ومن هنا أدخلت بعد، ففرح بها متعصبة الحنفية، واستدلوا بها على مشروعية صلاة عشرين ركعة في صلاة التراويح.

وكان من آخر من استدل بهذا اللفظ المحرف الأستاذ محمد علي الصابوني في كتابه «الهدي النبوي الصحيح لصلاة التراويح»[٣] ، حيث

---

(١) سنن أبي داود ٢/ ١٣٦ ح ١٤٢٩ كتاب الصلاة: باب القنوت في الوتر.

(٢) حاشية بذل المجهود في حل أبي داود ١/ ٢٥٢.

(٣) راجع ص ٥٧ من الكتاب المذكور.

أورد الحديث محرفاً، واستدل به على مشروعية عشرين ركعة في صلاة التراويح.

وبالإضافة إلى أن هذا الخبر الذي استدل به الحنفية على ما ذكر ـ مصحف، فإنه ضعيف أيضاً، لأنه مرسل، أرسله الحسن المولود سنة ٢١ هـ عن عمر ـ رضي الله عنه ـ المتوفى سنة ٢٣ هـ[1].

* * *

(١) راجع كتاب «تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال» للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد ص ١٧٤.

من كتاب الحج

صلاة ركعتين بعد السعي بين الصفا والمروة

عن المطلب بن أبي وداعة قال: رأيت رسول الله ﷺ، إذا فرغ من سَبْعه جاء حتى يحاذي بالركن. فصلى ركعتين في حاشية المطاف، وليس بينه وبين الطواف أحد[1].

أفاد هذا الحديث مشروعية صلاة ركعتين بعد الطواف سبعة أشواط بالكعبة، ولذلك أورده ابن ماجه في سننه تحت عنوان «باب الركعتين بعد الطواف».

وبمعناه وردت أحاديث أخرى، وقد اتفق العلماء على القول بمشروعية صلاة ركعتين بعد الطواف. وقد وقع تصحيف للإمام ابن الهمام الحنفي في لفظ هذا الحديث.

قال رحمه الله وهو بصدد مناقشة استدلال بعض الفقهاء القائلين باستحباب صلاة ركعتين بعد السعي: «ولا حاجة إلى هذا القياس[2]، إذ فيه نص، وهو ما روى المطلب بن أبي وداعة قال: رأيت رسول الله ﷺ حين فرغ من سَعْيِه جاء.. فصلى ركعتين في حاشية المطاف، وليس بينه وبين الطائفين

---

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه ٢/ ٩٨٦ ح ٢٩٥٨ كتاب المناسك: باب الركعتين بعد الطواف وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٦/ ٣٩٩ بلفظ (حين فرغ من أسبوعه).

(٢) يقصد ابن الهمام ما ذهب إليه بعض الفقهاء من قياس هاتين الركعتين على ركعتي الطواف.

أحد. رواه أحمد وابن ماجه»[١] .

هكذا تصحف هذا الحديث على ابن الهمام «سعيه» من السعي بدل «سَبْعِه»، فكان من نتائج ذلك أنه قال باستحباب صلاة ركعتين بعد الفراغ من السعي، وهي بدعة ليس لها دليل من السنة، نص على عدم مشروعيتها ابن تيمية وغيره[٢] .

❁ ❁ ❁

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني ٢/ ٣٢٨ و«حجة النبي» للشيخ الألباني أيضاً ص ١٣٠ ـ ١٣١ . و«فتح القدير» لابن الهمام ٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧ .

(٢) راجع القواعد النورانية الفقهية لابن تيمية ص ١٠١ .

من كتاب العيدين

خطبة الإمام على الراحلة في عيد الفطر

عن داود بن قيس الفراء، عن عياض بن عبد الله بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ خطب يوم عيد على راحلته[١].

قال ابن القيم: «وذكر أبو سعيد الخدري: أنه ﷺ كان يخرج يوم العيد فيصلي بالناس ركعتين، ثم يسلم، فيقف على راحلَته مستقبلَ القبلة وهم صفوف جلوس، فيقول: **«تصدقوا»** فأكثر من يتصدقَ النساءَ، بالقرط والخاتم والشيء، فإن كانت له حاجة يريد أن يبعث بعثاً يذكره لهم، وإلا انصرف.

وقد كان يقع لي أن هذا وهم، فإن النبي ﷺ، إنما كان يخرج إلى العيد ماشياً، والعَنَزَة[٢] بين يديه، وإنما خطب على راحلته يوم النحر بمنى إلى أن رأيت بقي بن مخلد الحافظ قد ذكر هذا الحديث في مسنده عن أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا عبد الله بن نمير، حدثنا داود بن قيس، حدثنا عياض بن عبد الله ابن سعد بن أبي سرح، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله ﷺ يخرج يوم العيد من يوم الفطر، فيصلي بالناس تَيْنِكَ الركعتين، ثم يسلم،

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٣٤٨ ح ١٤٤٥ جماع أبواب صلاة العيدين: باب الخطبة قائماً على الأرض إذا لم يكن بالمصلى منبر، وابن حبان ٤/ ٢١٠ ح ٢٨١٤ (الإحسان) باب العيدين: ذكر جواز خطبة المرء على الرواحل في بعض الأحوال، وجعفر الفريابي في «كتاب العيدين» ص ١٣٩ ـ ١٤٠ ح ١٠١.

(٢) العَنَزَة: بالعين المهملة والنون المفتوحتين «مثل نصف الرمح أو أكبر شيئاً وفيها سنان مثل سنان الرمح» النهاية ٣/ ٣٠٨، وقد كان يستعملها ﷺ سترة للصلاة.

فيستقبل الناس، فيقول: «**تصدقوا**»، وكان أكثر من يتصدق النساء. وذكر الحديث.

ثم قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد، حدثنا أبو عامر، حدثنا داود، عن عياض عن أبي سعيد: كان النبي يخرج في يوم الفطر فيصلي بالناس، فيبدأ بالركعتين، ثم يستقبلهم وهم جلوس، فيقول: «**تصدقوا**». فذكر مثله وهذا إسناد ابن ماجه، إلا أنه رواه عن أبي كريب، عن أبي أسامة، عن داود. ولعله ثم يقوم على رجليه[1]، كما قال جابر: قام متوكئاً على بلال، فتصحف على الكاتب: براحلته، والله أعلم.

فإن قيل: فقد أخرجا في «الصحيحين» عن ابن عباس، قال: شهدت صلاة الفطر مع نبي الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، رضي الله عنهم، فكلهم يصليها قبل الخطبة، ثم يخطب، قال: فنزل نبي الله ﷺ كأني أنظر إليه حين يُجَلِّسُ الرجال بيده، ثم أقبل يَشُقُّهم حتى جاء إلى النساء ومعه بلال: فقال: ﴿**يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على ألا يشركن بالله شيئاً**﴾[2] فتلا الآية حتى فرغ منها، الحديث[3].

وفي الصحيحين أيضاً، عن جابر أن النبي ﷺ قام، فبدأ بالصلاة ثم خطب الناس بعدُ، فلما فرغ نبي الله ﷺ، نزل فأتى النساء فذكرهن[4].

(١) أخرجه ابن ماجه ١/ ٤٠٩ ح ١٢٨٨ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في الخطبة في العيدين، لكن وقع في سنن ابن ماجه (فيقف على رجليه) وهو خطأ من حيث الرواية كما سبق أن عرفت، ولعله تصرف من الناسخ أو الناشر بقصد التصويب.

(٢) سورة الممتحنة الآية: ١٢ في رواية ورش عن نافع وفي رواية حفص عن عاصم.

(٣) أخرجه البخاري ٢/ ٤٦٦ ح ٩٧٩ كتاب العيدين: باب موعظة الإمام النساء يوم العيد ومسلم ٦/ ١٧١ ـ ١٧٢ كتاب صلاة العيدين.

(٤) أخرجه البخاري ٢/ ٤٦٦ ح ٩٧٨ كتاب العيدين: باب موعظة الإمام النساء يوم العيد ومسلم ٦/ ١٧٤ كتاب صلاة العيدين.

الحديث. وهو يدل على أنه كان يخطب على منبر أو على راحلته، ولعله كان قد بني له منبر من لبن أو طين أو نحوه؟

قيل: لا ريب في صحة هذين الحديثين، ولا ريب أن المنبر لم يكن يُخْرَج من المسجد، وأول من أخرجه مروان بن الحكم، فَأُنْكِرَ عليه، وأما منبر اللبن والطين، فأول من بناه كثير بن الصلت في إمارة مروان على المدينة، كما هو في «الصحيحين»[١] فلعله ﷺ كان يقوم في المصلى على مكان مرتفع، أو دُكان وهي التي تسمى مِصْطَبَة، ثم ينحدر منه إلى النساء، فيقف عليهن، فيخطبهن، فيعظهن، ويذكرهن والله أعلم»[٢].

وقال الحافظ السخاوي وهو بصدد الكلام عن تعريف التصحيف:

«والثاني: كحديث أبي سعيد في خطبة العيد «كان النبي ﷺ يخرج يوم العيد فيصلي بالناس ركعتين، ثم يسلم فيقف على رجليه، فيستقبل الناس وهم جلوس» الحديث. رواه بعضهم فقال: «على راحلته» بدل «رجليه» والصواب الأول فلا ريب في «أنه ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشياً، والعَنَزَة بين يديه، وإنما خطب على راحلته يوم النحر بمنى»[٣].

ومما يدل على أن الرواية عند ابن ماجه «على راحلته» ـ على التصحيف ـ ما ذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» حيث قال: «حديث أنه ﷺ خطب على راحلته يوم العيد» النسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد من حديث أبي سعيد الخدري»[٤].

(١) أخرجه البخاري ٢/ ٤٤٨ ح ٩٥٦ كتاب العيدين: باب الخروج إلى المصلى بغير منبر ومسلم ٦/ ١٧٧ كتاب العيدين.

(٢) زاد المعاد ١/ ٤٤٥ـ٤٤٧.

(٣) فتح المغيث ٣/ ٧٧.

(٤) التلخيص الحبير ٢/ ٨٦.

فهذا يدل على أن ابن حجر وقف عليه في سنن ابن ماجه «على راحلته» على التصحيف، وأن الذي وقع في المطبوع من سنن ابن ماجه تصحيف على تصحيف. فإما أن يكون من أحد النساخ أو من المحقق محمد فؤاد عبد الباقي.

ومثل هذا التصرف الذي وقع في سنن ابن ماجه وقع في صحيح ابن خزيمة[(١)] والدليل على ذلك:

١ ـ أن الحافظ ابن حجر لم ينسب حديث أبي سعيد في «التلخيص الحبير» إلى «صحيح ابن خزيمة» فيما سبق مع وجوده فيه ووقوفه عليه ويدل على ذلك:

٢ ـ قوله في «فتح الباري»: «ولابن خزيمة في رواية مختصرة «خطب يوم عيد على رجليه»[(٢)].

٣ ـ أن ابن خزيمة أخرج الحديث تحت «باب الخطبة قائماً على الأرض إذا لم يكن بالمصلى منبر».

ثم قال رحمه الله: «هذه اللفظة تحتمل معنيين:

أحدهما: أنه خطب قائماً لا جالساً.

والثاني: أنه خطب على الأرض، كإنكار أبي سعيد على مروان لما أخرج المنبر، فقال: «لم يكن يخرج المنبر».

---

(١) اللفظ الذي وقع في المطبوع من صحيح ابن خزيمة هو الذي صدرنا به هذه المسألة، ولا بأس بإعادته تذكيراً وهذا نصه عن أبي سعيد الخدري «أن النبي ﷺ خطب يوم عيد على راحلته».

(٢) فتح الباري ٢/ ٤٤٩.

ألا يدل هذا على أن الصواب عند ابن خزيمة في الرواية «على رجليه»، وأن الذي وقع في المطبوع «على راحلته» تصرف من المحقق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. والسبب في وقوعه في هذا التصحيف هو أنه لما أراد أن يخرج الحديث رجع إلى «التلخيص الحبير» فوجد الرواية التي نقلناها عن الحافظ ابن حجر وهي بلفظ «على راحلته» فتأثر بها، والدليل على ذلك أنه أحال على التلخيص الحبير.

وهكذا نرى أن الصحيح في هذا الحديث هو أنه «ﷺ خطب على رجليه» وأن ذلك كان في خطبة عيد الفطر كما ذكر ابن القيم، وكما هو وارد عند ابن خزيمة رحمه الله. وقد اشتهر ابن خزيمة وعرف عند المحدثين بتحقيقه وتتبعه لألفاظ الروايات وتقصيها حتى ضرب به المثل في ذلك في علم المصطلح.

وقد ترتب على هذا التصحيف الذي سبق ذكره أن قال بمقتضاه ـ يعني الخطبة على الراحلة ـ بعض العلماء كابن حبان رحمه الله.

❁ ❁ ❁

من كتاب الجهاد

للفرس سهم واحد

روى البخاري بسنده المتصل، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً[١] .

أفاد هذا الحديث وغيره أن للفارس ثلاثة أسهم، سهمان لفرسه، وسهم له هو، وممن قال بهذا جمهور العلماء. قال النووي: «واختلف العلماء في سهم الفارس والراجل من الغنيمة، فقال الجمهور: يكون للراجل سهم واحد، وللفارس ثلاثة أسهم، سهمان بسبب فرسه، وسهم بسبب نفسه، ممن قال بهذا ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والثوري والليث والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وابن جرير وآخرون.

وقال أبو حنيفة: للفارس سهمان فقط: سهم لها وسهم له، قالوا: ولم يقل بقوله هذا إلا ما روي عن علي وأبي موسى. . . »[٢] .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «والثابت عن عمر وعلي كالجمهور»[٣] .

---

(١) البخاري في صحيحه ٦/ ٦٧ ح ٢٨٦٣ (كتاب الجهاد: باب سهام الفرس)، ومسلم ١٢/ ٨٢ (كتاب الجهاد: باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين).

(٢) شرح النووي على مسلم ١٢/ ٨٣.

(٣) فتح الباري ٦/ ٦٨.

قلت: أما أبو موسى الأشعري فسيأتي بيان أن رأيه كان خاصاً بما إذا كانت الوقعة قتال حصن.

وقال محمد بن سحنون: «انفرد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الأمصار...»(١) وقد علل أبو حنيفة رحمه الله رأيه قائلاً: «أنا لا أجعل سهم بهيمة أكثر من سهم المؤمن»(٢).

قال الشيخ محمد بن زاهد الكوثري في كتابه «تأنيب الخطيب»: «فقوله: (للفرس سهمان وللرجل سهم) هكذا في بعض الروايات، وفي بعضها (للفارس سهمان وللراجل سهم) وهو الذي اختاره أبو حنيفة، وهو الذي وقع في لفظ مُجَمِّع بن جارية»(٣) المخرج في سنن أبي داود، فترجيح المجتهد لإحدى الروايات عند اختلاف الرواة في الحديث بوجوه ترجيح تلوح له، ليس من المخالفة في شيء(٤).

فأبو حنيفة لما رأى اختلاف ألفاظ الرواة في ذلك، مع توهيم هذا لذاك، وذاك لهذا، نظر فوجد أن الشرع لا يرى تمليك البهائم، فحكم على رواية (للفرس سهمان) ـ المفيدة بظاهرها تمليك البهيمة ضعف ما يملك الرجل ـ من غلط الراوي، حيث كانت الألف تحذف من الوسط في خط الأقدمين في غير الأعلام أيضاً. فقرأ هذا الغالط (فرساً ورجلاً) ما يجب قراءته (فارساً وراجلاً) فتتابعت رواة على هذا الغلط قاصدين باللفظين المذكورين الخيل والإنسان، مع إمكان إرادتهم الفارس من الفرس ـ كما يراد بالخيل الخيالة عند قيام القرينة ـ جمعاً بين الروايتين. ومضى آخرون على رواية الحديث

(١) فتح الباري ٦/ ٦٨.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٣/ ٣٩٠.

(٣) مُجَمِّع بضم أوله وفتح الجيم وتشديد الميم المكسورة ابن جارية بالجيم.

(٤) يقصد الكوثري بالمخالفة هنا ما رمي به أبو حنيفة من مخالفته لأحاديث النبي ﷺ.

على الصحة، فرد أبو حنيفة على الغالطين بقوله: (إني لا أفضل بهيمة على مؤمن) ليفهمهم أنه لا تمليك في الشرع للبهائم، والمجاز خلاف الأصل ـ وإنما تكلم عن التفضيل مع أنه أيضاً لا يقول بمساواة البهيمة لمؤمن، لأن الكلام في الحديث المغلوط فيه في التفضيل، فاقتصر على مورد النظر، ولا يستلزم هذا أن يكون قائلاً بالمساواة، لأن القول بالمفهوم ليس من مذهبه.

وقول أبي يوسف في «الخراج» بعد وفاة أبي حنيفة، ومتابعة الشافعي له في «الأم» مع زيادة تشنيع بعيدان عن مغزى فقيه الملة كما يظهر لمن أحسن التدبر فيما ذكرناه هنا. . . »[1].

كذا قال الكوثري راداً للرواية التي وردت في صحيح البخاري ومسلم متمسكاً برواية ضعيفة ردها علماء الحديث لضعف إسنادها، وإليك الدليل على ذلك:

حديث: مُجَمِّع بن جارية:

رواه أبو داود والدارقطني في سننيهما، من طريق مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد الأنصاري قال: سمعت أبي يعقوب بن مجمع يذكر عن عمه عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري، عن عمه مجمع بن جارية الأنصاري ـ وكان أحد القراء الذين قرأوا القرآن ـ قال: شهدنا الحديبية مع رسول الله ﷺ، فلما انصرفنا عنها إذا الناس يهُزُّون الأباعر. فقال بعض الناس لبعض: ما للناس؟ قالوا: أوحي إلى رسول الله ﷺ، فخرجنا مع الناس نوجف، فوجدنا النبي ﷺ واقفاً على راحلته عند كُراع الغَميم، فلما اجتمع عليه الناس قرأ عليهم ﴿ **إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً** ﴾[2] فقال رجل: يا رسول الله أفتح

---

(١) محمد بن زاهد الكوثري في كتابه «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» ص ١٢٦.

(٢) سورة الفتح الآية: ١ في رواية ورش عن نافع ورواية حفص عن عاصم.

هو؟ قال: «**نعم، والذي نفس محمد بيده إنه لفتح**» فقسمت خيبر على أهل الحديبية، فقسمها رسول الله ﷺ على ثمانية عشر سهماً، وكان الجيش ألفاً وخمسمائة، فيهم ثلثمائة فارس، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهماً»[(١)] .

قال الزيلعي: قال أبو داود: «هذا وهم إنما كانوا مائتي فارس، فأعطى الفرس سهمين وأعطى صاحبه سهماً»[(٢)] .

قلت: والحديث سنده ضعيف، قال ابن القطان: «علة هذا الحديث الجهل بحال يعقوب بن مجمع، ولا يعرف روى عنه غير ابنه»[(٣)] .

ويعقوب هذا لم يوثقه أحد غير ابن حبان على قاعدته في توثيق المجاهيل.

وقد وردت نصوص أخرى عن بعض الصحابة تؤيد ما ذهب إليه الحنفية لابد من الوقوف عليها ونقدها نقداً علمياً وفق قواعد المحدثين:

أولها: حديث عبد الله بن عمر ـ بن حفص بن عاصم العُمَري ـ عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يُسهم للخيل، للفارس سهمين وللراجل سهماً. أخرجه الدارقطني وقال: «ورواه القعنبي عن العمري بالشك في الفارس أو الفرس»[(٤)] .

قلت: وعبد الله بن عمر العمري، ضعيف.

---

(١) أخرجه أبو داود ٣/ ١٧٤ ح ٢٧٣٦ كتاب الجهاد باب فيمن أسهم له سهماً. والدارقطني في السنن ٤/ ١١٥ ح ١٨ كتاب السير.

(٢) نصب الراية للحافظ الزيلعي ٣/ ٤١٦.

(٣) نصب الراية ٣/ ٤١٧.

(٤) سنن الدارقطني ٤/ ١٠٦ كتاب السير.

ثانيها : ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة من طريق غندر عن شعبة عن أبي إسحاق عن هانئ[١] عن علي قال : للفارس سهمان .

قال شعبة : وجدته مكتوباً عند (بياض)[٢] .

قلت : فقول شعبة وجدته مكتوباً عند (بياض) يدل على أن تصرفاً طرأ على الأصل ويدل على ذلك ما ذكره البيهقي عن كتاب القديم رواية أبي عبد الرحمن عن الشافعي من طريق شاذان عن زهير عن أبي إسحاق قال : غزوت مع سعيد بن عثمان فأسهم لفرسي سهمين ولي سهماً . قال أبو إسحاق : وبذلك حدثني هانئ بن هانئ عن علي رضي الله عنه ، وكذلك حدثني حارثة بن مضرب عن عمر رضي الله عنه[٣] .

ومع هذا فهانئ بن هانئ قد جَهَّله علي بن المديني .

ثالثها : ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً ، قال : «ثنا حبيب بن شهاب عن أبيه عن أبي موسى أنه أسهم للفارس سهمين وللراجل سهماً»[٤] .

قال ابن التركماني : «وفي التهذيب لابن جرير الطبري عن أبي موسى أنه لما أخذ تُسْتَر وقتل مقاتلهم جعل للفارس سهمين وللراجل سهماً»[٥] .

قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي : « . . . فكان هذا رأي لأبي موسى فيما إذا كانت الوقعة قتال حصن[٦] يضعف غناء الخيل فيه ، وقد جاء

(١) في الأصل المطبوع (عن أبي إسحاق بن هانئ) وهو تصحيف صوابه عن أبي إسحاق عن هانئ .

(٢) أشار المصحح إلى أن بياضاً بالأصل ، والحديث عند ابن أبي شيبة في المصنف ٦/ ٤٨٩ حديث ٣٣١٨٥ (كتاب الجهاد من قال للفارس سهمان) .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٦/ ٣٢٧ .

(٤) المصنف لابن أبي شيبة ٦/ ٤٨٩ ح ٣٣١٨٣ (كتاب الجهاد : من قال للفارس سهمان) .

(٥) «الجوهر النقي» لابن التركماني (حاشية السنن الكبرى للبيهقي ٦/ ٣٢٧) .

(٦) «الحصن هو المكان الذي لا يقدر عليه لارتفاعه» المصباح المنير للفيومي ص ٥٤ .

عن جماعة من التابعين أنهم كانوا ينقصون سهام الخيل في قتال الحصون، ولا يسهمون لها شيئاً، ذكر ذلك ابن أبي شيبة وغيره، وذكر إنكار عمر بن عبد العزيز ذلك، وإنكار مكحول له واحتجاجه بأن النبي ﷺ أسهم في غنائم خيبر للفرس سهمين ولصاحبه سهماً مع أن خيبر كانت حصناً، ولعل أبا موسى اعتذر عن هذا بأن مغانم خيبر قسمت على أصحاب الحديبية ولم تكن الحديبية حصناً»[١] .

وهاك نص إنكار عمر بن عبد العزيز:

قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا عمرو بن ميمون قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل الجزيرة: «أما بعد، فإن السهام كانت على عهد رسول الله ﷺ سهمين للفرس وسهماً للرجل، فلم أظن أن أحداً هم بانتقاص فريضة منها حتى فعل ذلك رجال ممن يقاتل في هذه الحصون، فأعيدوا سهمانها على ما كانت عليه على عهد رسول الله ﷺ: سهمين للفرس وسهماً للرجل، وكيف توضع سهمان الخيل وهي بإذن الله لمسرحهم بالليل ولمسالحهم بالنهار ولطلب ما يطلبون»[٢] .

رابعها: ما أخرجه الدارقطني من طريق «أبي بكر النيسابوري، نا أحمد ابن منصور، نا أبو بكر بن أبي شيبة، نا أبو أسامة وابن نمير قالا: نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين، وللراجل سهماً.

قال الرمادي: كذا يقول ابن نمير.

قال لنا النيسابوري: هذا عندي وهم من ابن أبي شيبة، أو من

---

(١) «التنكيل» لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي ٢/ ٦٩.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٦/ ٤٨٩ ح ٣٣١٨٠ (كتاب الجهاد: في الفارس كم يقسم له؟ من قال ثلاثة أسهم).

الرمادي[١]، لأن أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن بشر وغيرهما رووه عن ابن نمير خلاف هذا. وقد تقدم ذكره عنهما ورواه ابن كرامة وغيره عن أبي أسامة خلاف هذا أيضاً وقد تقدم»[٢].

قلت: الظاهر أن الوهم من الرمادي (أحمد بن منصور) لأن ابن أبي شيبة رواه من طريق أبي أسامة وعبد الله بن نمير قالا: ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين وللرجل سهماً[٣].

وكذلك أخرجه عن أبي بكر بن أبي شيبة، ابن أبي عاصم في كتاب الجهاد كما ذكر ذلك ابن حجر العسقلاني في الفتح[٤].

ويؤكد ذلك أيضاً أن ابن أبي شيبة ذكر الحديث في باب «في الفارس كم يقسم له؟ من قال ثلاثة أسهم» ثم ذكر باباً آخر عنوانه «من قال للفارس سهمان» فذكر فيه حديث مجمع، وأثري علي وأبي موسى، فلو كان عنده أن لفظ ابن نمير كما زعم الرمادي، أو لفظ أبي أسامة أو كليهما: «للفارس، للراجل» لوضع الحديث في الباب الثاني[٥].

وروى الدارقطني قال: «حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا أحمد بن منصور، نا نعيم بن حماد، نا ابن المبارك، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه أسهم للفارس سهمين، وللراجل سهماً.

---

(١) الرمادي يعني أحمد بن منصور.

(٢) سنن الدارقطني ٤/ ١٠٦.

(٣) المصنف لابن أبي شيبة ٧/ ٦٦١ (بتحقيق سعيد اللحام) كتاب الجهاد باب في الفارس كم يقسم له؟ من قال ثلاثة أسهم.

(٤) فتح الباري ٦/ ٦٨.

(٥) عن التنكيل للمعلمي بشيء من التصرف ٢/ ٧١ـ٧٢.

قال أحمد: كذا لفظ نعيم عن ابن المبارك، والناس يخالفونه.

قال النيسابوري: ولعل الوهم من نعيم لأن ابن المبارك من أثبت الناس»[١].

قلت: وقد خالف الذين رووه على التصحيف جماعة من الحفاظ نذكر منهم:

أولاً: سفيان الثوري

أخرج أحمد والدارقطني والبيهقي من طرق عن سفيان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ جعل للفرس سهمين وللرجل سهماً[٢].

ثانياً: هُشَيْم بن بَشِير الواسطي

عند الإمام أحمد في المسند قال: ثنا هُشَيْم بن بشير عن عبد الله، وأبو معاوية أنا عبيد الله... ولفظه: أن رسول الله ﷺ جعل يوم خيبر للفرس سهمين وللرجل سهماً[٣].

ثالثاً: أبو معاوية الضرير محمد بن خازم

رواه أحمد ومن طريقه أبو داود بلفظ: «أن رسول الله ﷺ أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم، سهماً له وسهمين لفرسه»[٤].

---

(١) سنن الدارقطني ٤/ ١٠٦.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ١٥٢، والدارقطني في السنن ٤/ ١٠٢ (كتاب السير) ووقع عنده (عن عبد الله عن نافع) وهو خطأ مطبعي والصواب عبيد الله. والبيهقي في السنن الكبرى ٦/ ٣٢٥.

(٣) المسند ٢/ ٢.

(٤) المسند ٢/ ٢ وأبو داود في السنن ٣/ ١٧٢ ح ٢٧٣٣ كتاب الجهاد: باب في سهمان الخيل.

رابعاً : سليم بن أخضر

رواه مسلم من طريق يحيى بن يحيى، وأبي كامل فضيل بن حسين عنه. . .

بلفظ : «أن رسول الله ﷺ قسم في النفل للفرس سهمين، وللرجل سهماً»[١].

خامساً : أبو أسامة

عند البخاري في الصحيح ولفظه : «أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً»[٢].

سادساً : عبد الله بن نُمَيْر

عند مسلم وأحمد. . ولفظه : «أن رسول الله ﷺ قسم للفرس سهمين وللرجل سهماً»[٣].

سابعاً : زائدة بن قدامة

عند البخاري. . . بلفظ : «قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهماً.

قال ـ يعني عبيد الله بن عمر ـ فسره نافع، فقال : إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم[٤].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢/ ٨٢ (كتاب الجهاد : باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين).

(٢) فتح الباري ٦/ ٦٧ ح ٢٨٦٣ (كتاب الجهاد : باب سهام الفرس).

(٣) مسلم ١٢/ ٨٣ : (كتاب الجهاد : باب كيفية قسمة الغنيمة) ساق إسناده وأحال على لفظ سُلَيْم بن أخضر السابق، وأخرجه أحمد في المسند ٢/ ١٤٣ واللفظ المذكور أعلاه لفظه.

(٤) صحيح البخاري ٧/ ٤٨٤ ح ٤٢٢٨ (كتاب المغازي باب غزوة خيبر).

قال عبد الرحمن المعلمي: «وهذا التفسير يدل على أن الصواب في المتن «للرجل» لكن وقع في نسخ (الصحيح) كما رأيت، وزائدة متقن، لكن شيخ البخاري ليس بالمشهور، ومحمد بن سابق[١]، قال ابن حجر في ترجمته من الفصل التاسع من (مقدمة الفتح): «وثقة العجلي وقواه أحمد بن حنبل، وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة وليس ممن يوصف بالضبط، وقال النسائي: لا بأس به. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعيف. قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد في «الوصايا»... وقد تابعه عليه عبيد الله بن موسى»[٢] كذا قال. وفاته هذا الحديث، وعذر البخاري أنه رأى أن الوهم في الحديث يسير يجبره التفسير، ومع ذلك فلم يذكره في «باب سهمان الخيل» وإنما ذكره في «غزوة خيبر»»[٣].

ثامناً: إسحاق الأزرق

عند الشافعي في المسند... ولفظه: «أن رسول الله ﷺ ضرب للفرس بسهمين وللفارس بسهم»[٤].

وأما بقية الأدلة التي تعلق بها الأستاذ الكوثري فقد أجاب عنها الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه «التنكيل» وأُوردُ كلامه فيها لنفاسته:

قال رحمه الله: «وأما حذف الألف في كتابة المتقدمين فيقع في ثلاثة مواضع:

---

(١) شيخ البخاري فيه هو الحسن بن إسحاق، أخذه عن محمد بن سابق.

(٢) هدي الساري ص ٤٣٩.

(٣) التنكيل ٢/ ٧٣، ويقصد المعلمي بقوله: في «باب سهمان الخيل»، «باب سهام الفرس» وإلا فليس عند البخاري ترجمة بهذا اللفظ.

(٤) هامش الأم ٦/ ٢٥٠.

الأول: حيث يؤمن اللبس، إما لعدم ما يلتبس به مثل: القاسم بن فلان، سليمان بن فلان، إسحاق بن فلان، فإن هذه الأعلام إذا كتبت بلا ألف لا يوجد ما يلتبس بها.

[الثاني]: وإما في كتابة القرآن الذي من شأنه أن يؤخذ بالتلقي والتلقين وتعم معرفته إذا أخطأ مخطئ لم يلبث أن ينبه.

[ثالثاً]: وإما فيما يصح على الوجهين، مثل جبريل و[مالك يوم الدين]، وليس قوله في الحديث «للفرس، للرجل» في شيء من هذا. اللهم إلا أن يخطئ الكاتب يسمع «للفارس، للراجل» فيحسب ذلك مما يجوز تخفيفه في الكتابة فيكتب «للفرس، للرجل» لكنه كما قد يحتمل هذا، فكذلك قد يحتمل أن يخطئ القارئ بأن يكون الكاتب سمع «للفرس، للرجل» فكتبها كذلك، ثم توهم القارئ أن الأصل «للفارس، للراجل» وإنما حذف الألف تخفيفاً في الكتابة فيقرؤها «للفارس، للراجل» ويرويها كذلك.

وأما تقديم الحقيقة على المجاز، فالذي في الرواية «جعل للفرس سهمين وللرجل سهماً» ولا يتجه في قوله «للفرس» مجاز، بل اللام لام التعليل، أي جعل لأجل الفرس. فإن قيل: بل اللام لشبه التمليك، قلنا فما الحجة على أن لام شبه التمليك مجاز؟، فإن كانت هناك حجة فجعلها للتعليل أولى تقديماً للحقيقة على المجاز، وكذلك لو ساغ أن يطلق «الفرس» ويراد به «الفارس» كما زعم الأستاذ ـ على أن سواغ ذلك غير مسلم ـ فإنه غير معروف ولا قرينة عليه، فأما إطلاق «الخيل» وإرادة «الفرسان» فمستفيض، وإنما يسوغ بقرينة، وإنما جاء حيث يكون المقام ذكر الجيش حيث لا تكون الخيل إلا مع فرسانها فيكون بينهما ضرب من التلازم.

هب أنه اتجه المجاز، فتقديم الحقيقة على المجاز محله في الكلمة الواحدة يجب حملها على معناها الحقيقي ولا يجوز حملها على معنى مجازي بلا حجة كما ارتكبه الأستاذ في غير موضع. فأما روايتان متنافيتان والكلام في إحداهما حقيقة، وفي الأخرى مجاز صحيح بقرينته فلا يتجه تقديم الأولى لأن المتكلم كما يتكلم بالحقيقة فكذلك يتكلم بالمجاز، والمخطئ كما يخطئ من الحقيقة إلى المجاز، فكذلك عكسه، بل احتماله أقرب، لأن أغلب ما يكون الخطأ بالحمل على المألوف، وغالب ما يقع من التصحيف كذلك...»[1].

ومن خلال هذا العرض وهذه المناقشة نتبين أن الصواب في الرواية «للفرس سهمان وللرجُل سهم».

وأن ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله تصحيف أحال المعنى، وحرفه عن وجهه، وأن ما روي عن علي وأبي موسى خلاف ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة.

ولا شك أن الصواب هو ما ذهب إليه الجمهور أن للراجل سهماً واحداً وللفارس ثلاثة أسهم، سهمان بسبب فرسه وسهم بسبب نفسه.

وهكذا يبقى للتصحيف دور بارز في توسيع دائرة الخُلْف بين فقهاء الإسلام.

* * *

(١) «التنكيل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي ٢/ ٦٦ ـ ٦٧.

من كتاب الديات
أعقُّ الناس قِتْلَةً أهل الإيمان

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أعَفُّ الناس قِتْلَة أهل الإيمان**»[١].

هذا الحديث أورده الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد من رواية الطبراني موقوفاً على عبد الله بن مسعود[٢]. وقد وقع فيه تصحيفان من طرف المعلق على كتاب «مجمع الزوائد»:

الأول: في الترجمة فقد جعله المعلق «باب أعق القتل» بالقاف من العقوق وعلق في الهامش بقوله: «في الأصل «حُسْن»».

والثاني: أنه صحف المتن أيضاً فقال فيه: «أعق الناس» بالقاف، وعلق عليه في الهامش بقوله: «في الأصل «أعف»»[٣].

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود ٣/ ١٢٠ ح ٢٦٦٦ كتاب الجهاد: باب في النهي عن المثلة، وأحمد في المسند ١/ ٣٩٣، وابن حبان في صحيحه (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٧/ ٥٩٣ ح ٥٩٦٢ كتاب الجنايات باب القصاص)، وابن ماجه في سننه ٢/ ٨٩٤ ح ٢٦٨١ كتاب الديات: باب أعف الناس قتلة أهل الإيمان، وابن الجارود في المنتقى ص ٢٨٥ ح ٨٤٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/ ١٨٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٨/ ٦١.

(٢) كونه موقوفاً على ابن مسعود هو الذي سوغ للهيثمي إيراده في «مجمع الزوائد»، وإلا فالحديث مرفوعاً موجود في بعض الكتب الستة كما تقدم.

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٦/ ٢٩١.

والذي حمل هذا المعلق على الوقوع في مثل هذا التصحيف أنه رأى الهيثمي أورد هذه الترجمة في «كتاب الديات» مباشرة بعد «باب لا قَوَدَ إلا بالسيف» فسبق إلى فهمه أن القود بالسيف يعتبر مثلة، فتصرف في الترجمة والنص باجتهاد منه.

وقد يساعده على هذا الفهم أن عبد الرزاق أورد هذا النص في «مصنفه»[١] موقوفاً على ابن مسعود تحت عنوان «باب الرجل يمثل بالرجل ثم يقتله». أورد فيه فتاوى عن السلف في حكم من مَثَّل ثم قتل، أنه يقتص منه بذلك، ثم ذكر أثراً عن علقمة في عدم جواز المثلة، ثم ذكر بعده أثر ابن مسعود. لكن النص وقع عند عبد الرزاق بلفظ الجماعة «أعف» ولا يبعد أن يكون المعلق على مجمع الزوائد وقف على هذه الترجمة عند عبد الرزاق فتأثر بها.

وكل هذا الذي تقدم لا يكون مسوغاً للتصرف في الترجمة ولا في النص، والذي نعتقده أن هذا التصرف يتنافى ومناهج التحقيق العلمي في التعليق على النص، ومما يدل على أن ما وقع في المطبوع من «مجمع الزوائد» يعتبر تصحيفاً أمور:

أولاً: مجيء ذلك أي «أعف» في الأصل المخطوط، فقد أفاد الشيخ الألباني أنه وقف عليه كذلك في الأصل المخطوط[٢] (بالفاء).

ثانياً: وقوعه كذلك في معجم الطبراني الكبير[٣] وعنه نقل الحافظ الهيثمي، وكذلك وقع عند عبد الرزاق في المصنف.

---

(١) المصنف لعبد الرزاق ١٠/ ٢٢ ح ١٨٢٣٢.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٣/ ٣٧٨.

(٣) المعجم الكبير للطبراني ٩/ ٤٠٨ ح ٩٧٣٧.

ثالثاً: اتفاق المصادر الحديثية التي أوردت الحديث على لفظ «أعف».

رابعاً: مناسبة اللفظ أي «أعف» للتراجم التي ترجم بها المحدثون للحديث، وتناسق الحديث مع ما سبقه من النصوص وهاك تفصيل ذلك:

إن أبا داود أورده في «باب في النهي عن المثلة» وأورد بعده حديث الهيَّاج بن عمران، أن عمران أَبَقَ له غلام، فجعل لله عليه، لئن قدر عليه ليقطعن يده، فأرسلني لأسأل [له] فأتيت سَمُرة بن جندب فسألته فقال: كان نبي الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة... الحديث.

وأورده ابن ماجه تحت عنوان «باب أعف الناس قتلة أهل الإيمان»

وأورده ابن الجارود بعد حديث: **«إذا قتلتم فأحسنوا القتلة»**.

وأما الطحاوي فقد أورده بعد حديث أنس في قصة رَضِّ رأس اليهودي الذي رَضَّ رأس الجارية وهو يقصد ـ أي الطحاوي ـ نسخ هذا الحكم أي القصاص بالمُثَقَّل على مذهب الأحناف ولهذا أورد حديث ابن مسعود هذا بعده.

وأورده البيهقي تحت: «باب يحفظ الإمام سيفه ليأخذ سيفاً صارماً لا يعذبه ولا يمثل به» ذكر في هذا الباب البيهقي حديث: **«إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة...»** الحديث ثم أردفه بحديث ابن مسعود ومناسبته للترجمة واضحة لا تحتاج إلى بيان وتكلف.

فهؤلاء المحدثون والفقهاء على اختلاف مذاهبهم الفقهية لم يعدلوا بالنص عن ظاهره، ولم يغيروا في لفظه ولا معناه، مع اختلاف استنباطاتهم منه.

خامساً: أن الحافظ الهيثمي صاحب «مجمع الزوائد» أدرى بما قصده

من الحديث ومن الترجمة لذلك فالرجوع إليه في هذه المسألة أولى من الرجوع والتحاكم إلى غيره، وقد رجعنا إليه فأفادنا جيداً في هذه المسألة، فقد أورد الحديث[١] في «موارد الظمآن» تحت عنوان «باب أعف الناس قتلة أهل الإسلام».

وتراجم «موارد الظمآن» هي من وضع الحافظ الهيثمي حيث استخرج زوائد ابن حبان على الصحيحين ورتبها حسب الأبواب الفقهية في كتاب سماه «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان».

سادساً: أن لفظ «أعف» كما تواردت عليه المصادر هو المناسب لما تقرر في الشريعة الإسلامية من وجوب الإحسان في القتل والذبح كما جاء في الحديث «**إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة...**»[٢] الحديث.

❋ ❋ ❋

(١) المقصود هنا حديث ابن مسعود مرفوعاً (موارد الظمآن للهيثمي ص ٣٦٦ ح ١٥٢٣).

(٢) رواه مسلم في الصحيح ١٣/ ١٠٦ كتاب الصيد والذبائح باب الأمر بإحسان الذبح وتحديد الشفرة.

من كتاب الفرائض

وِراثة الأنبياء

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «**لا نُورَثُ، ما تركنا صدَقَةٌ**»[١].

أفاد هذا الحديث، وغيره من الأحاديث الصحيحة أن الأنبياء لا يورثون وأن ما تركوه فهو صدقة، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور العلماء، وخالف في ذلك الشيعة بسبب تصحيف ألحقوه بمتن هذا الحديث فقالوا إن الأنبياء يورثون.

قال الإمام النووي: «هو برفع «صدقةٌ»، و«ما» بمعنى الذي، أي الذي تركناه فهو صدقة، وقد ذكر مسلم بعد حديث يحيى بن يحيى عن مالك من حديث عائشة رفعته «**لا نورثُ، ما تركناه فهو صدقة**»، وإنما نبهت على هذا لأن بعض جهلة الشيعة يصحفه»[٢].

وقال الشوكاني: «وما ذلك بأول تحريف من أهل تلك النحلة»[٣].

قلت: المقصود بالتصحيف الذي أشار إليه النووي والشوكاني شيئان:

الأول: في قوله ﷺ: «**لا نورث**» جعلوه بضم التحتانية المثناة أوله

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ١٢/ ٦ ح ٦٧٢٧ (كتاب الفرائض: باب قول النبي ﷺ: «**لا نورث، ما تركنا صدقة**». ومسلم في صحيحه ١٢/ ٧٦ (كتاب الجهاد: باب حكم الفيء).

(٢) شرح النووي على مسلم ١٢/ ٧٤.

(٣) نيل الأوطار ٦/ ١٩٧.

بدل النون.

الثاني: في قوله ﷺ: «**صدقة**» جعلوها بالنصب على الحال.

وقد أجاب المحدثون عما تمسك به الشيعة، وبينوا أن الروايات اتفقت على ضم النون في قوله ﷺ: «**لا نُورث**» وعلى رفع «**صدقةٌ**»، وأن هذا هو الذي جرى عليه عمل أهل الحديث في القديم والحديث.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني عند كلامه على قصة مجيء «فاطمة ابنة رسول الله ﷺ إلى أبي بكر تسأله بعد وفاة رسول الله ﷺ أن يقسم لها ميراثها مما ترك رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه. فقال لها أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال: «**لا نورث، ما تركناه صدقة...**»[١]: (وفي هذه القصة رد على من قرأ: «**يورث**» بالتحتانية أوله، و«**صدقة**» بالنصب على الحال، وهي دعوى من بعض الرافضة، فادعى أن الصواب في قراءة هذا الحديث هكذا، والذي توارد عليه أهل الحديث في القديم والحديث، «**لا نورث**» بالنون و«**صدقة**» بالرفع، وأن الكلام جملتان، و«ما تركنا» في موضع الرفع بالابتداء و«صدقة» خبره. ويؤيده وروده في بعض طرق الصحيح: «**ما تركنا فهو صدقة**»[٢].

وقد احتج بعض المحدثين على بعض الإمامية بأن أبا بكر احتج بهذا الكلام على فاطمة ـ رضي الله عنها ـ فيما التمست منه من الذي خلفه رسول الله ﷺ من الأراضي، وهما من أفصح الفصحاء، وأعلمهم بمدلولات الألفاظ، ولو كان الأمر كما يقرؤه الرافضي لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة، ولا كان جوابه مطابقاً لسؤالها، وهذا واضح لمن أنصف)[٣].

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ٦/ ١٩٦ ح ٣٠٩٢ـ٣٠٩٣ (كتاب فرض الخمس: باب فرض الخمس).

(٢) ورد ذلك عند مسلم ١٢/ ٧٦ (كتاب الجهاد باب حكم الفيء).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٦/ ٢٠٢.

فهذا نموذج آخر من التصحيف في متن الحديث وما ترتب عليه من خلاف بين جمهور أهل السنة ـ الذين تقرر عندهم أن الأنبياء لا يورثون وأن ما تركوه فهو صدقة ـ وبين الشيعة الذين شذوا بهذا الرأي عن سواد الأمة.

ومهما يكن الأمر فقول الشيعة مهجور عند علماء الأمة، وليس هذا أول خلاف ينفردون به عن جمهور الأمة.

* * *

من كتاب الشركة
منع القُزْعَة

عن عبيد الله أخبرني عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن القَزَع[(١)] .

قال : قلت : لنافع وما القَزَع . قال : يُحْلَقُ بعض رأس الصبي ويُتْرَك بعض[(٢)] .

قال النووي : «القَزَع بفتح القاف والزاي ، وهذا الذي فسره به نافع أو عبيد الله هو الأصح ، وهو أن القزع حلق بعض الرأس مطلقاً ، ومنهم من قال هو حلق مواضع متفرقة منه ، والصحيح الأول لأنه تفسير الراوي ، وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به .

وأجمع العلماء على كراهة القزع إذا كان في مواضع متفرقة إلا أن يكون لمداواة ونحوها ، وهي كراهة تنزيه . وكرهه مالك في الجارية والغلام مطلقاً . وقال بعض أصحابه : لا بأس به في القصة والقفا للغلام . ومذهبنا كراهته مطلقاً للرجل والمرأة لعموم الحديث . . .»[(٣)] .

---

(١) القَزَع بالقاف والزاي المفتوحتين والعين المهملة آخره .

(٢) الحديث أخرجه البخاري ١٠/ ٣٦٤ ح ٥٩٢١ كتاب اللباس : باب القزع . ومسلم ١٤/ ١٠٠ (واللفظ أعلاه لفظه) كتاب اللباس والزينة : باب كراهة القزع . وأبو داود ٤/ ٤١٠ ح ٤١٩٣ ـ ٤١٩٤ كتاب الترجل : باب الذؤابة . والنسائي في سننه الصغرى ٨/ ١٣٠ كتاب الزينة : النهي عن القزع .

(٣) شرح النووي على مسلم ١٤/ ١٠١ .

هذه أقوال الفقهاء في معنى الحديث والحكم الذي أفاده، وقد وقع لبعض الفقهاء من أهل الرأي في هذا الحديث تصحيف فأحال معناه وغيَّر حكمه، فاستدل به في غير محله، وهو بشر بن يحيى بن حسان الذي ناظر إسحاق بن راهويه في حكم القرعة، فاستدل على إسحاق بن راهويه على عدم جوازها بهذا الحديث حينما صحفه وقرأه (القُرَع) بضم القاف وفتح الراء المهملة ـ جمع قرعة[(١)] .

والصواب أن النهي في هذا الحديث منصب على القَزَع بالقاف والزاي المفتوحتين كما سبقت الإشارة إلى ذلك عن النووي.

وأعلم أن القول بعدم مشروعية القرعة من مذهب بعض الحنفية. قال ابن حجر العسقلاني: «ومشروعية القرعة مما اختلف فيه، والجمهور على القول بها في الجملة، وأنكرها بعض الحنفية، وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة القول بها»[(٢)] .

ومن تلك الأدلة التي تفيد مشروعية القرعة:

١ ـ حديث النعمان بن بشير عن النبي ﷺ قال: «**مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استَهَموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها...**» الحديث[(٣)] . والاستهام: الاقتراع.

٢ ـ حديث أن عثمان بن مظعون طار له سهمه في السكنى حين اقترعت الأنصار سكنى المهاجرين، قالت أم العلاء: فسكن عندنا عثمان بن مظعون،

---

(١) أخرج القصة الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٦٣ وقد تقدمت في ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٢) فتح الباري ٥/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ٥/ ١٣٢ ح ٢٤٩٣ كتاب الشركة: باب هل يقرع في القسمة؟ والاستهام فيه.

فاشتكى فمرضناه . . . الحديث[١] .

٣ ـ حديث عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقْرَع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه . . . الحديث[٢] .

٤ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «**لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يَسْتَهِموا عليه لاستهموا...**» الحديث[٣] .

وللعلماء ضوابط في العمل بالقرعة ليس هذا محل تفصيلها .

والمقصود هنا أن هذه الأدلة صالحة للدلالة على مشروعية القرعة في الجملة كما سبق عن الحافظ ابن حجر العسقلاني .

أما ما استدل به بشر بن يحيى بن حسان على عدم مشروعيتها ، فلا يصلح لأنه لفظ مصحف . فلا يصح حجة تقوي مذهب القائلين بعدم مشروعية القرعة .

فانظر إلى آفة التعصب المذهبي كيف أعمت بصر هذا العالم عن إبصار الصواب وإدراك الحق . وانظر أيضاً إلى الاعتماد على الكتاب في التحمل وقلة العناية بعلم الحديث كيف ترتب عليهما التصحيف في لفظ هذا الحديث حتى استعمل في غير محله .



(١) أخرجه البخاري في الصحيح ٥/ ٢٩٣ ح ٢٦٨٧ كتاب الشهادات باب القرعة في المشكلات .

(٢) أخرجه البخاري أيضاً في الصحيح ٥/ ١٩٣ ح ٢٦٨٨ كتاب الشهادات : باب القرعة في المشكلات .

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح ٥/ ٢٩٣ ح ٢٦٨٩ كتاب الشهادات : باب في القرعة في المشكلات .

من كتاب الطب

تدمية رأس المولود

قال أبو داود: «حدثنا حفص بن عمر النمري، حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن الحسن عن سَمُرَة عن رسول الله ﷺ قال: **«كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويدمّى»**[(١)] .

فكان قتادة إذا سئل عن الدم كيف يصنع به؟ قال: إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أوداجها، ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق.

قال أبو داود: وهذا وهم من همام «ويُدَمّى».

[قال أبو داود: خولف همام في هذا الكلام، وهو وهم من همام، وإنما قالوا: «يسمى» فقال همام «يدمى».

قال أبو داود: وليس يؤخذ بهذا] »

وقال أيضاً: حدثنا ابن المثنى حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال: **«كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه، ويحلق ويسمى»**[(٢)] .

(١) سنن أبي داود ٣/ ٢٥٩ ح ٢٨٣٧ كتاب الأضاحي باب في العقيقة وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في مسنده ٥/ ١٧ و٢٢ من طريق همام به.

(٢) سنن أبي داود ٢/ ٢٦٠ ح ٢٨٣٨ (كتاب الأضاحي: باب في العقيقة). وأخرجه أيضاً الترمذي ٤/ ١٠١ ح ١٥٢٢ (كتاب الأضاحي: باب من العقيقة) ذكر سنده وأحال على =

قال أبو داود: «ويسمى أصح كذا قال سلام بن أبي مطيع، عن قتادة وإياس بن دَغْفَل وأشعث، عن الحسن قال: «ويسمى» ورواه أشعث عن الحسن عن النبي ﷺ «ويسمى».

قال الحافظ ابن حجر رداً على قول أبي داود: ويدمى غلط من همام «قلت: يدل على أنه ضبطها أن في رواية بهز عنه ذكر الأمرين التدمية والتسمية[١]، وفيه أنهم سألوا قتادة عن هيئة التدمية[٢] فذكرها لهم، فكيف يكون تحريفاً من التسمية، وهو يضبط أنه سأل عن كيفية التدمية...»[٣].

قلت: وقد تابع هماماً على التدمية حماد بن سلمة روى ذلك الطحاوي قال: «حدثنا محمد بن خزيمة، ثنا حجاج بن منهال، حدثنا حماد بن سلمة حدثنا قتادة عن الحسن، عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«كل غلام رهين بعقيقة تذبح عنه يوم سابعه، ويحلق رأسه ويدمى»**»[٤]، قلت: فهذا يدل على أن التدمية واردة عن قتادة.

قال ابن القيم: «فإن كان لفظ التدمية هنا وهماً فهو من قتادة، أو من الحسن، والذين أثبتوا لفظ التدمية قالوا إنه من سنة العقيقة، وهذا مروي عن الحسن وقتادة»[٥].

قلت: الحسن بريء من هذا فقد روى أبو بكر بن أبي شيبة من طريق

= لفظ سابق، والنسائي ٧/ ١٦٦ (كتاب العقيقة: باب متى يعق)، وابن ماجه ٢/ ١٠٥٦ (كتاب الذبائح: باب العقيقة)، وأحمد في المسند ٥/ ١٢.

(١) أخرج ذلك أحمد في المسند ٥/ ٨.

(٢) في الأصل المطبوع «من هية التدمية» وهو تصحيف.

(٣) التلخيص الحبير ٤/ ١٤٦ ح: ١٩٨٢.

(٤) مشكل الآثار للطحاوي ١/ ٤٥٣.

(٥) زاد المعاد ٢/ ٣٢٧.

عبد الأعلى، عن هشام عن الحسن ومحمد أنهما كانا يكرهان أن يطلى رأس الصبي من دم العقيقة، وقال الحسن: رجس[(١)] .

وروى الطحاوي بإسناد جيد عن الحسن التسمية كما سيأتي لفظه قريباً[(٢)] .

إذن فرواية لفظ التدمية ألصَقُ بقتادة منها بالحسن، خصوصاً إذا أضفنا إلى ما سبق ما ورد عن قتادة من تفسير التدمية.

إذا عرفنا هذا فقد ورد عن جمهور العلماء كراهة التدمية. قال ابن القيم: «وأما قوله «ويدمى» فقد اختلف في هذه اللفظة، فرواها همام بن يحيى[(٣)] عن قتادة، فقال: ويدمى. وفسرها قتادة بما تقدم حكايته، وخالفه في ذلك أكثر أهل العلم وقالوا: هذا من فعل الجاهلية، وكرهه الزهري ومالك والشافعي وإسحاق...»[(٤)] .

قلت: ويدل على أن لفظ «ويدمى» محرف عن«ويسمى» أمور:

أولها: تردد قتادة فيه: فقد ورد عنه بلفظ «ويدمى» كما سبق وبلفظ «ويسمى» وقد تقدم تخريجه أيضاً.

ثانيها: أن التدمية من عمل الجاهلية كما نطقت بذلك النصوص.

فعن بريدة بن الحُصَيْب[(٥)] قال: كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح

---

(١) المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة ٥/ ٦١ ح ٢٣٦٩٩ (كتاب الطب: في دم العقيقة يطلى به الرأس) وقد ذكر العلماء أن في رواية هشام بن حسان عن الحسن مقالا.

(٢) مشكل الآثار ١/ ٤٥٣.

(٣) في تحفة المودود ص ٤٧ «همام عن يحيى» وهو تصحيف واضح.

(٤) تحفة المودود بأحكام المولود ص ٤٧.

(٥) ابن الحصيب بضم المهملة مصغراً.

شاة ولطخ رأسه بدمها، فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونلطخه بزعفران[١].

وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كانوا في الجاهلية إذا عقوا عن الصبي خضبوا قطنة بدم العقيقة، فإذا حلقوا رأس الصبي وضعوها على رأسه فقال النبي ﷺ: «**اجعلوا مكان الدم خَلوقاً**»[٢].

ثالثها: «أن النبي ﷺ عق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً»[٣] ولم يُدَمِّهمَا.

ورابعها: عن يزيد بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «**يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم**»[٤].

خامسها: أن التدمية أذى، فقد ثبت علمياً أن الدم وسط تتكون فيه المكروبات بسرعة. والرسول ﷺ يقول: «**... وأميطوا عنه الأذى**»[٥].

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٣/ ٢٦٣ ح ٢٨٤٣ (كتاب الأضاحي: باب في العقيقة)، والطحاوي في مشكل الآثار ١/ ٤٥٦ وفي إسناده الحسين بن واقد قال فيه ابن حجر: ثقة له أوهام.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه بإسناد رجاله ثقات (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٧/ ٣٥٥ ح ٥٢٨٤ كتاب الأطعمة باب العقيقة).
والخَلُوق: ما يتخلق به من الطيب. قال بعض الفقهاء: وهو مائع فيه صفرة. انظر المصباح المنير ص ٦٩.

(٣) أخرجه أبو داود ٣/ ٢٦١ ح ٢٨٤١ (كتاب الأضاحي: باب في العقيقة) عن ابن عباس وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه ابن ماجه ٢/ ١٠٥٧ ح ٣١٦٦ كتاب الذبائح باب العقيقة وقال البوصيري: «إسناده حسن».

(٥) أخرجه البخاري تعليقاً (٩/ ٥٩٠ ح ٥٤٧٢ كتاب العقيقة: باب إماطة الأذى عن الصبي) من حديث سلمان بن عامر الضبي، ووصله أبو داود ٣/ ٢٦١ ح ٢٨٣٩ (كتاب الأضاحي: باب في العقيقة)، والترمذي ٤/ ٩٧ ح ١٥١٥ (كتاب الأضاحي: باب الأذان في أذن المولود)، وأحمد في المسند ٤/ ١٧-١٨ والنسائي ٧/ ١٦٤ (كتاب العقيقة باب: =

قال ابن المنذر: «ثبت أن النبي ﷺ قال: «**أهريقوا عليه دماً وأميطوا عنه الأذى**»، والدم أذى، وهو من أكبر الأذى، فغير جائز أن ينجس رأس الصبي بالدم»[(١)] .

قلت: سبق النقل عن ابن أبي شيبة أنه أخرج عن الحسن ومحمد أنهما كانا يكرهان أن يطلى رأس الصبي من دم العقيقة، وأن الحسن قال فيه: «رجس». وقد أخرج ذلك ابن أبي شيبة رحمه الله في كتاب الطب فدل ذلك على فقهه وقوة استنباطه رحمه الله.

ودونك الآن ما قاله أهل الطب عن كون الدم أذى. قال الدكتور محمد ناظم النسيمي: «إنه من المقرر طبياً أن الدم أصلح الأوساط لنمو شتى الجراثيم، وأنسب مكان لتكاثرها، وأحسن الأوساط لانتشارها، إذ يعتبر أطيب غذاء لهذه الكائنات وأفضل تربة لنموها. . .

وتستعمل المخابر الجرثومية الدم لهذا الغرض لتحصل على مستعمرات من الجراثيم في بضع ساعات. أما كيف تصل الجراثيم القاتلة إلى الدم؟ فإن الدم بمجرد نزوله من الحيوان سواء أكان ذلك بالذبح أو الفصد[(٢)] ، فإنه ينعزل عن الأوعية الدموية التي تحفظه أثناء الحياة، وتفقد كريات الدم البيضاء وظيفتها التي أشرنا إليها[(٣)] ، ويصبح الدم بعد ذلك عرضة للجراثيم المنتشرة في اليد وفي السلاح المستعمل للذبح وفي الآنية التي يستقبل فيها، بل توجد الجراثيم في الأرض وفي الهواء الذي يتعرض له الدم والذي يحمل جراثيم التعفن وسائر الأحياء القاتلة.

= العقيقة عن الغلام) وابن ماجه ٢/ ١٠٥٦ ح ٣١٦٤ (كتاب الذبائح: باب العقيقة) وإسناده صحيح.

(١) تحفة المودود لابن القيم ص ٤٩.

(٢) الفصد بفتح الفاء وسكون الصاد هو: شق العرق من أجل استخراج الدم.

(٣) وظيفة الكريات البيض هي الدفاع عن الجسم ضد الجراثيم أثناء الحياة.

وبدهي أن الضرر البالغ الناشئ عن انتشار الجراثيم المذكورة ليس قاصراً على العدوى فحسب؛ بل إن فيما تفرزه من السموم (توكسين) ما يعد من أشد الأخطار لأن سموم الجراثيم هي في الغالب أشد مقاومة لحرارة الطبخ من الجراثيم ذاتها»[١] .

وقال أيضاً: «وإضافة إلى ذلك فإن الدم ـ كما سبق بيانه ـ يحمل فضلات الجسم وهو وسط صالح لنمو شتى الجراثيم، يفسد بسرعة ويصبح ضاراً مؤذياً ولذا حرمه الشارع الحكيم. . . »[٢] .

سادسها: أن قتادة خولف في التدمية؛ خالفه أشعث بن عبد الملك.

أخرج ذلك الطحاوي بإسناد جيد من طريق أحمد بن محمد حدثنا بكار ابن قتيبة حدثنا قريش بن أنس حدثنا أشعث عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال: **«الغلام مرتهن بعقيقته ـ أو قال بعقيقة ـ تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى».**

قال الطحاوي: قال قريش: وأنبأنا حبيب بن الشهيد أن ابن سيرين أمره أن يسأل الحسن ممن سمع حديثه في العقيقة قال: فسأله فقال: سمعت من سَمُرة[٣] .

وخلاصة القول هنا أن التصحيف الذي وقع في لفظ الحديث حيث صار «ويدمى» كان من نتائجه أن قال بمقتضاه بعض العلماء، وجعل ذلك من السنة أعني تدمية رأس المولود، وهي سنة جاهلية جاء الإسلام لمحوها لأنها تخالف نصوص الشرع، ولأنها مضرة بالمولود كما أثبت ذلك العلم.

❋ ❋ ❋

(١) عن كتاب «الطب النبوي والعلم الحديث» للدكتور ناظم النسيمي ٢/ ٢٦١ ـ ٢٦٢.
(٢) عن كتاب «الطب النبوي والعلم الحديث» للدكتور ناظم النسيمي ٢/ ٢٦٣.
(٣) مشكل الآثار للطحاوي ١/ ٤٥٣.

البَرْدُ أصل كل داء

قال العسكري: «ومما يقع فيه الإشكال والتغيير ما حدثنا به عبد الله بن أحمد بن موسى عبدان، حدثنا عبد الله بن الحسين الأنطاكي، حدثنا إبراهيم ابن المبارك، حدثنا تمام بن نجيح، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**أصل كل داء البَرْدُ**».

وهكذا رواه البرد ساكنة الراء، وإنما الصحيح: أصل كل داء البَرَدَة، بفتح الراء وزيادة هاء، والبَرَدَةُ التُخَمَة، هكذا سمعته من أبي بكر بن دُرَيْد وغيره، ورواه الأعمش عن خيثمة عن عبد الله أنه قال: أصل كل داء البَرَدَةَ. [قال الأعمش: سألت أعرابياً من كلب عن البردة] فقال: هي التخمة، وسميت التخمة بردة لأنها تُبْرد حرارة الجوف، وجاءت بردة على فعلة كما قالوا: الشَتَرَة، والصَّلَعَة والنزعة. والإبْرَدَةُ: برد يجده الرجل في أعضائه، وليس لقولهم: أصل كل داء البَرْد، معنى - إذا ذهبتَ به إلى البرد الذي هو ضد الحرارة - لأن في الأدواء ما يعلم أنه ليس من برد الزمان ولا برد الطباع.»[١].

قال الحافظ السخاوي: «حديث «**أصل كل داء البردة**» أبو نعيم والمستغفري معاً في الطب النبوي، والدارقطني في العلل كلهم من طريق تمام ابن نجيح، عن الحسن البصري عن أنس رفعه بهذا. وتمام: ضعفه الدارقطني وغيره ووثقه ابن معين وغيره...»[٢].

---

(١) تصحيفات المحدثين للعسكري ١/ ١/ ١٥٥-١٥٧.

(٢) «المقاصد الحسنة» للسخاوي ص ٦١.

وقال الذهبي في تمام بن نجيح: «وثقه يحيى وقال البخاري: فيه نظر. سمع عون بن عبد الله، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات، وهو غير ثقة، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف. وقال ابن حبان: روى أشياء موضوعة عن الثقات كأنه المتعمد لها»[١].

هذه أقوال النقاد من المحدثين في تضعيف هذا الحديث، ومع ذلك فقد استدل بلفظه المصحف وهو «أصل كل داء البَرْدُ» بعض العلماء وذهبوا إلى أن أصل كل داء البَرْد الذي هو عكس الحر.

فأورده أبو نعيم، والمستغفري في الطب مستدلين به على هذا المعنى المصحف. قال السخاوي: «وقد أورد أبو نعيم مضموماً لهذه الأحاديث حديث الحارث بن فضيل عن زياد بن مينا عن أبي هريرة رفعه: «**استدفئوا من الحر والبَرْد**»، وكذا أورد المستغفري ـ مع ما عنده منها ـ حديث إسحاق بن نجيح عن أبان عن أنس رفعه: «**إن الملائكة لتفرح بارتفاع البرد عن أمتي، أصل كل داء البَرْدُ**» وهما ضعيفان. وذلك منهما شاهد لما حكي عن اللغويين في كون المحدثين رووه بالسكون»[٢].

فهذا الكلام الذي ذكره السخاوي يدل على أن أبا نعيم والمستغفري يذهبان إلى المعنى المصحف الذي أفاده حديث أنس.

والخلاصة أن الرواية في هذا الحديث: «**أصل كل داء البَرَدَة**» يعني التخمة. وأن هذا الحكم الذي أفاده هذا الحديث غير صحيح لأن سنده ضعيف لا يصلح للاستدلال. كما أنه لا يصح أن يستدل بالمعنى المصحف

(١) «ميزان الاعتدال» ١/ ٣٥٩.

(٢) «المقاصد الحسنة» ص ٦٢.

الذي أفاده لفظ «أصل كل داء البَرْد» على أن أصل كل داء البَرْد لأنه بالإضافة إلى ضعف إسناده فهو لفظ مصحف .

* * *

من كتاب الأدب

النهي عن حلق الرأس قبل الجمعة

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن رسول الله ﷺ «أنه نهى عن تناشد الأشعار في المسجد، وعن البيع والاشتراء فيه، وأن يتحلَّقَ الناس يوم الجمعة قبل الصلاة»(١).

قال الخطابي: «نهيه ﷺ عن الحِلَق قبل الصلاة في [يوم] الجمعة وعن التحلق أيضاً.

يرويه كثير من المحدثين: عن الحَلْق قبل الصلاة، ويتأولونه على حلاق الشَّعر. وقال لي بعض مشايخنا: «لم أحْلِق رأسي قبل الصلاة نحواً من أربعين سنة بعد ما سمعت هذا الحديث».

قال أبو سليمان: «وإنما هو الحِلَق، مكسورة الحاء مفتوحة اللام، جمع حَلْقة. يقال: حَلْقة وحِلَق مثل بَدْرَة وبِدَرٌ وقصْعَةٌ وقِصَعٌ.

نهاهم عن التحلق والاجتماع على المذاكرة والعلم قبل الصلاة، واستحب لهم ذلك بعد الصلاة»(٢).

---

(١) أخرجه الترمذي ٢/ ١٣٩ ح ٣٢٢ أبواب الصلاة: باب [ما جاء في] كراهية البيع والشراء وإنشاد [الضالةو] الشعر في المسجد وأبو داود ١/ ٦٥١ ح ١٠٧٩ كتاب الصلاة باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة. والنسائي ٢/ ٤٧ كتاب المساجد باب النهي عن البيع والشراء في المسجد وعن التحلق قبل صلاة الجمعة (وفيه تقديم وتأخير). وأحمد في المسند ٢/ ١٧٩ بلفظ (وعن الحلَق يوم الجمعة قبل الصلاة).

(٢) «إصلاح غلط المحدثين» للخطابي ص ٢٨ ح ١٨.

وهكذا نرى أن هذا التصحيف نشأ عنه حكم فقهي وهو «النهي عن حلق الشعر قبل صلاة الجمعة» وأن بعض الفقهاء عمل بمقتضى المعنى المصحف مدة أربعين سنة وأنه أحد شيوخ الإمام الخطابي. وأقرب لفظ يتبادر عنه المعنى المصحف هو لفظ الإمام أحمد في المسند ووقع فيه «وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة»، فإن رسم هذه الكلمة «الحلق» يحتمل القراءتين. ولكن جمع الروايات وتتبع الألفاظ يقصر القراءة على معنى واحد هو الاجتماع على المذاكرة قبل الصلاة.

❁ ❁ ❁

القيام للقادم

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «نزل أهل قُرَيْظَة على حكم سعد بن معاذ، فأرسل النبي ﷺ إلى سعد فأتى على حمار، فلما دنا من المسجد قال للأنصار: **قوموا إلى سيدكم** ـ أو **خيركم** ـ فقال: **هؤلاء نزلوا على حكمك**. فقال: تَقْتُلُ مقاتلتَهُم، وتَسْبي ذراريهم، قال: **قَضَيْتَ بحكم الله**، وربما قال: **بحكم الملك**»[1].

قال الحافظ محمد بن ناصر أبو الفضل في كتاب «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد الهروي»: «ومن ذلك ما ذكره في هذا الباب من ذكر السيد، وقال كقوله لسعد حين قال له: «**قوموا لسيدكم**» أراد أفضلكم رجلاً. قلت: والمعروف أنه قال: «**قوموا إلى سيدكم**» قاله ﷺ لجماعة من الأنصار لما جاء سعد بن معاذ محمولاً على حمار وهو جريح... أي أنزلوه وحملوه، لا قوموا له، من القيام له فإنه أراد بالسيد: الرئيس والمتقدم عليهم، وإن كان غيره أفضل منه»[2].

قلت: استدل بهذا اللفظ المحرف «لسيدكم» على مشروعية القيام للقادم الأستاذ عزت دعاس في تعليقه على حديث أنس: «لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ وكانوا لا يقومون له لما يعلمون من كراهيته لذلك».

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٧/ ٤١١ ح ٤١٢١ كتاب المغازي: باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب.

(٢) نقلاً عن سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ الألباني ١/ ١٠٦ ح ٦٧.

فذكر الشيخ أن هذا الحديث الصحيح لا ينافي القيام لأهل الفضل من الصالحين والدليل: . . . . .

أنه أمر أسرى بني قريظة فقال لهم: «**قوموا لسيدكم**» يعني سعد بن معاذ. . .[١].

وهذا الذي ذهب إليه الشيخ عزت دعاس لا يصح؛ لأن اللفظ الذي استدل به لفظ محرف لم يرد في شيء من طرق الحديث، وإن مما يعكر عليه هذا الاستدلال ما ورد في بعض طرقه عند الإمام أحمد بزيادة: «**قوموا إلى سيدكم فأنزلوه**».

قال ابن حجر: «وهذه الزيادة تخدش في الاستدلال بقصة سعد على مشروعية القيام المتنازع فيه»[٢].

قلت: وهذه المسألة محل خلاف بين العلماء، ألف فيها النووي رسالة «القيام» وذهب إلى مشروعيته، استعرض فيها الأدلة التي تدل على جواز ذلك وتعقب فيها أدلة المانعين، وقد تصدى للرد عليه صاحب «المدخل» أبو عبد الله بن الحاج. ومن جملة ما استدل به النووي على مشروعية القيام حديث سعد بن معاذ هذا وقول الرسول ﷺ: «**قوموا إلى سيدكم**».

وأجاب ابن الحاج عن هذا الدليل: «أن بني قريظة كانوا نزلوا على حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه، وكان سعد بن معاذ إذ ذاك خلفه النبي ﷺ بالمدينة في المسجد مُثْقَلا بالجراح لم يملك نفسه أن يخرج، وترك له النبي ﷺ عجوزاً تخدمه، فلما أن نزلت بنو قريظة على حكمه أرسل النبي ﷺ خلفه، فَأُتيَ به على دابة وهم يمسكونه يميناً وشمالاً لئلا يقع عن دابته، فلما أن أقبل

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للشيخ الألباني ٣/ ٦٣٥ ـ ٦٣٧ ح ١٤٤٣.

(٢) فتح الباري ١١/ ٥١.

عليهم قال النبي ﷺ للأنصار إذ ذاك: **«قوموا إلى خير، أو إلى سيدكم»** أي قوموا فأنزلوه عن الدابة. وقد ورد معنى ما ذكر في رواية أخرى: « وهو أن النبي ﷺ أمرهم بالقيام إليه لينزلوه عن الدابة لمرض به » لأن عادة العرب جرت أن القبيلة تخدم سيدها فخصهم النبي ﷺ بتنزيله وخدمته على عادتهم المستمرة بذلك»[١].

قلت: وفي الباب عدد كبير من الأدلة للمجيزين والمانعين أيضاً [٢]، ولا يهمني هنا استعراضها وتوجيهها وترجيح الصواب منها، لأن ذلك ليس على شرطي في هذه الرسالة، وإنما يهمني هنا أن أبين أن بعض ما استدل به القائلون بمشروعية القيام للقادم وقع فيه تحريف، فلا يصح الاستدلال به على هذه المسألة، وإن كانت هناك أدلة أخرى تمسك بها القوم.

❋ ❋ ❋

(١) المدخل لابن الحاج ١/ ١٦٠١.

(٢) إن شئت الوقوف عليها فراجع فتح الباري ١١/ ٤٩ والمدخل لابن الحاج ١/ ١٦٠.

من كتاب المناقب

امتناع الجوع عن النبي ﷺ

روى ابن حبان في صحيحه عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: **لا تواصلوا.** قالوا: إنك تواصل. قال: **إني لست كأحدكم إني أُطْعَمُ وأُسْقَى.**

ثم قال ابن حبان: «هذا الخبر دليل على أن الأخبار التي فيها ذكر وضع النبي ﷺ الحَجَرَ على بطنه هي كلها أباطيل، وإنما معناه الحُجَزُ، لا الحَجَر. والحُجَزُ طرف الإزار إذ الله جل وعلا كان يطعم رسول الله ﷺ ويسقيه إذا واصل، فكيف يتركه جائعاً مع عدم الوصال حتى يحتاج إلى شد حجر على بطنه، وما يغني الحَجَر عن الجوع»[(١)].

هكذا قال ابن حبان، فهو يرى أن لفظ الحديث وقع فيه تصحيف، وهي دعوى لم يسبق إليها ابن حبان، ولا توبع عليها فيما نعلم، وكانت هذه المسألة من شواذ ابن حبان رحمه الله، فكان ذلك سبباً في رد العلماء عليه.

والحق أن الذي ذهب إليه ابن حبان يعتبر تصحيفاً لما نقل عن الرسول ﷺ في خصوص هذه المسألة، فقد توارد المؤلفون في الزهد والشمائل والخصائص على إيراد مثل هذه الأحاديث التي تدل على جواز الجوع على النبي ﷺ، وزينوا بها مؤلفاتهم، واعتبروها تشريفاً للرسول ﷺ، كما أن المحققين من أهل الفقه والحديث ردوا على ابن حبان مذهبه هذا.

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٥/ ٢٣٦ ح ٣٥٧١ كتاب الصوم: ذكر الزجر عن الوصال في الصيام.

قال التاج السبكي بعد أن حكى كلام ابن حبان السابق: «في هذا نظر، وقد أخرج ابن حبان قبل هذا بأوراق يسيرة حديث ابن عباس: خرج أبو بكر بالهاجرة. . . الحديث وفيه قول النبي ﷺ: **«والذي نفسي بيده ما أخرجني إلا الجوع»**.

وفي الجوع أحاديث كثيرة، والجوع لا يقتضي نقصاً، بل فيه رفعة لدرجاته العليا ﷺ، والجمع بين ذلك وقضية الوصال أنه ﷺ كانت له أحوال، بحسب ما يختاره الله تعالى له ويرتضيه، فتارة الجوع، وتارة التقوية على الصوم، وكل حال بالنسبة إليه في وقتها أكمل وأولى»[١].

قلت: ومن بين النصوص الأخرى التي ورد فيها ذكر الجوع وجوازه على النبي ﷺ وربطه الحجر على بطنه ما ورد في صحيح البخاري من حديث جابر رضي الله عنه قال: إنا يوم الخندق مُحفِرُ فعرضت كَيْدة[٢] شديدة، فجاءوا النبي ﷺ فقالوا: هذه كُدية عرضت في الخندق، فقال: أنا نازل ثم قام وبطنه معصوب بحجر، ولبثنا ثلاثة أيام لا نذوق ذواقاً، فأخذ النبي ﷺ المعْوَل فضرب في الكدية، فعاد كثيباً أهْيَلَ أو أهْيَمَ. فقلت: يا رسول الله ائذن لي إلى البيت. فقلت لامرأتي رأيت بالنبي ﷺ شيئاً ما كان في ذلك صبر، فعندك شيء؟ . . .[٣] الحديث.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي ٢/ ١٤٢.

(٢) بفتح الكاف وسكون التحتانية هي القطعة الشديدة الصلبة من الأرض. راجع الفتح ٧/ ٣٩٦.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ٧/ ٣٩٥ ح ٤١٠١ كتاب المغازي: باب غزوة الخندق. وأخرجه أيضاً وكيع بن الجراح في الزهد ١/ ٣٤٩ ح ١٢٤ (باختصار)، والدارمي في السنن ١/ ٢٦ (المقدمة): باب ما أكرم به النبي ﷺ في بركة طعامه (بسياق أتم). وأحمد بن حنبل في المسند ٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١ باختصار.

ومن تلك الأحاديث أيضاً ما رواه البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك قال: قال أبو طلحة لأم سُليم: لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفاً أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء؟[١] الحديث.

ومنها أيضاً حديث أبي طلحة قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ الجوع ورفعنا عن بطوننا عن حَجَرٍ حَجَرٍ، فرفع رسول الله ﷺ عن حجرين[٢].

وأما الفائدة من ربط الحجر على البطن فقد أجاب عنها الحافظ ابن حجر قائلاً: «وفائدة ربط الحجر على البطن أنهاتضمر من الجوع فيخشى على انحناء الصلب بواسطة ذلك: فإذا وضع فوقها الحجر وشد عليها العصابة استقام الظهر. وقال الكرماني: لعله لتسكين حرارة الجوع ببرد الحجر، ولأنها حجارة رقاق قدر البطن تشد الأمعاء فلا يتحلل شيء مما في البطن فلا يحصل ضعف زائد بسبب التحلل»[٣].

وخلاصة الكلام في هذه المسألة أن هذا التصحيف الذي ادعاه ابن حبان باجتهاد منه نشأ عنه القول بامتناع الجوع على النبي ﷺ، والأحاديث في هذا الباب متواردة على جواز ذلك عليه ﷺ، والعلماء ذهبوا إلى ذلك، ومقام النبوة والأسوة يقتضي ذلك في حقه ﷺ، فهو المربي المعلم الصابر المحتسب الشاكر على المكروه، ولنا فيه أسوة حسنة.

* * *

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٩/ ٥٢٦ ح ٥٣٨١ كتاب الأطعمة: باب من أكل حتى شبع.

(٢) أخرجه الترمذي في السنن ٤/ ٥٥٨ ح ٢٣٧١ كتاب الزهد: باب ما جاء في معيشة أصحاب النبي وفي الشمائل ص ٢٨٩ ح ٣٥٣ وفي إسناده سيار بن حاتم قال الحافظ ابن حجر: «صدوق له أوهام».

(٣) فتح الباري ٧/ ٣٩٦.

من كتاب الزهد

الزهد في المال

عن عبد الله (بن مسعود) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«الغناء ينبت النفاق في القلب»**[١] .

استدل بالحديث بعض الصوفية على ذم المال بعد أن صحفوه فرووه بالقصر «الغنى».

قال ابن حجر العسقلاني: «قال بعض الصوفية: إنما المراد بالغناء هنا غنى المال، ورده بعض الأئمة بأن الرواية إنما هي الغناء بالمد، وأما غنى المال فهو مقصور.

قلت: ويدل عليه حديث ابن مسعود الموقوف فإن فيه: «والذكر ينبت الإيمان في القلب، كما ينبت الماء البقل»، ألا تراه جعل ذكر الله مقابلاً للغناء، لكونه ذكر الشيطان، كما قابل الإيمان بالنفاق»[٢] .

قال المناوي: «ذهب بعضهم إلى أن لفظة الغنى بالقصر وأن المراد غنى المال الذي هو ضد الفقر، وصوب بعض الحفّاظ أنه بالمد وأن المراد به التغني، ولذلك أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «ذم الملاهي»[٣] ».

ومما يدل على أن المراد به التغني ما ورد عند أبي داود حيث قال: حدثنا

(١) أخرجه أبو داود ٥/ ٢٢٣ ح ٤٩٢٧ كتاب الأدب: باب كراهية الغناء والزمر.

(٢) «التلخيص الحبير» ٤/ ٢٠٠.

(٣) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمناوي ٤/ ٤١٣.

مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا سلام بن مسكين، عن شيخ شهد أبا وائل في وليمة، فجعلوا يلعبون، يتلعبون، يغنون فحل أبو وائل حُبْوَته وقال: سمعت عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«الغناء ينبت النفاق في القلب»**[1].

فهذا أبو وائل راوي الحديث استدل به على تحريم الغناء، وراوي الحديث أدرى بما روى وبما حمل من غيره.

فإذا عرفنا وتبينا أن الصواب في هذا الحديث هو «الغناء» بالمد من التغني فلا يصح الاستدلال به على الزهد في المال.

وهكذا نرى أن التصحيف الذي ألحقه بعض الصوفية بلفظ الحديث نشأ عنه فهم خطأ واستدلال مغلوط.

ولا شك أن السبب في هذا التصحيف هو قلة المعرفة والعناية بشأن الحديث ومجالسة الشيوخ لسماعه وتصحيحه.

كما أن بتر الحديث وفصله عن السياق الذي ورد فيه يمكن أن يترتب عليه التصحيف في لفظ الحديث أو معناه.

فتلك إحدى وعشرون مسألة فقهية في أبواب متفرقة، عمل بمقتضاها بعض العلماء اعتماداً على نصوص مصحفة، فكان من نتائج ذلك توسيع دائرة الخلاف بين فقهاء الإسلام.

ومن خلال هذه الأمثلة للأحاديث التي وقع تصحيف في متونها، فعمل بالمعنى المصحف بعض الفقهاء أستطيع أن أقول:

إن التصحيف أحد أسباب الخلاف بين الفقهاء ولم أجد من نبه على هذا

(١) سنن أبي داود ٥/ ٢٢٣ ح ٤٩٢٧ والحديث ضعيف لجهالة الشيخ الذي أبهم فيه.

الأمر من الذين ألفوا في أسباب الخلاف الفقهي.

تلك هي أهم الآثار المترتبة على التصحيف من الناحية الحديثية والفقهية.

ولا شك أن هذه الآثار تركت مخلفاتها العلمية في مجال الحديث وفي مجال الفقه حيث حكم بعض المحدثين على أحاديث ـ خطأ ـ بناء على تصحيفات وقعت في بعض ألفاظ الجرح والتعديل، أو في أسماء بعض الرواة، أو في بعض صيغ التحديث، كما نشأ عن التصحيف في أسماء الرواة أحكام حديثية أخرى كالجمع والتفريق، أو الزوائد في علم الرجال.

وفي مجال الفقه أحدث بعض الفقهاء أحكاماً فقهية بناء على أحاديث مصحفة، فكان من نتائج ذلك شذوذ عن رأي جمهور فقهاء الإسلام. ومهما يكن الأمر يبقى لتلك الأقوال أثرها في الفقه الإسلامي.

ولا شك أن بعض تلك الأحكام لا يزال عليه العمل عند بعض المسلمين اليوم. ولكن هل كان بإمكان أولئك الفقهاء تجنب الوقوع في مثل تلك التصحيفات؟ سؤال يجيب عنه الباب الأخير من هذا البحث.

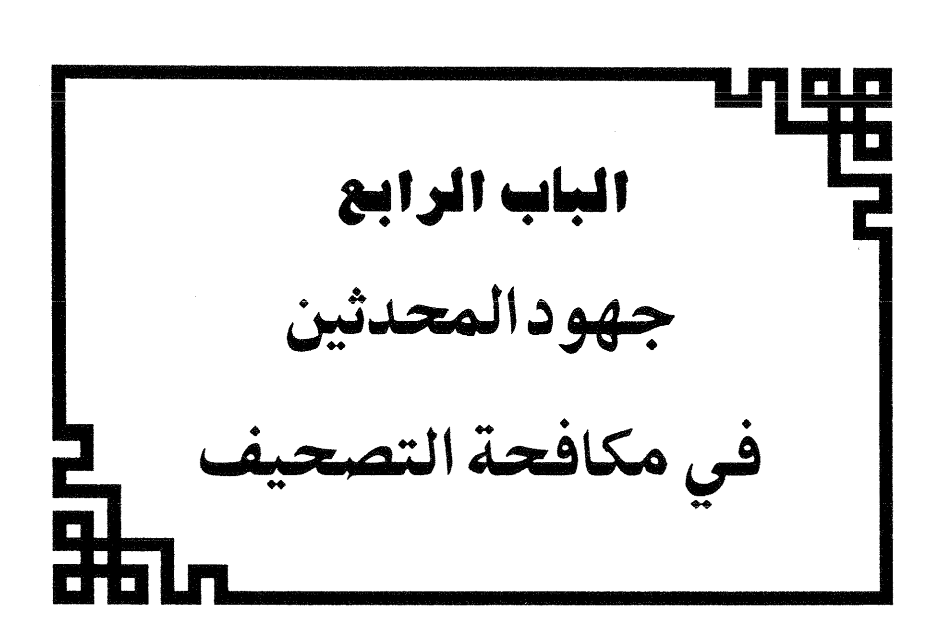
وقبل تفصيل ذلك أقول: إن اتباع المنهج الذي رسمه المحدثون في تحمل الأخبار، وأدائها، وشرائط ذلك، ووسائله، واعتماد طرق توثيق الكتاب ـ كفيل بأن يحد من ظاهرة التصحيف، وأثرها البالغ في تغيير الأحكام.

كما أن جهود المحدثين في التنبيه والتحذير من التصحيف عبر العصور من شأنها أن توقظ همة الغافل، وتشد انتباه النبيه إلى تجنب الوقوع في التصحيف.

إن تلك الجهود التي واجه بها المحدثون ظاهرة التصحيف لجديرة

بالتأمل والتقصي والتدبر، وذلك لما تقدمه للأصل الثاني للتشريع ـ وهو السنة ـ من الحفظ والصيانة والاستمرار، ومن أجل ذلك فإننا خصصنا باباً كاملاً لتتبعها واستقصائها أوردنا فيه كل ما رأينا له علاقة بالمحافظة على الحديث من التصحيف، سواء نص على ذلك المحدثون، أو اهتدينا إليه بطول النظر والتأمل العميق لبعض أنواع علوم الحديث. وتفصيل ذلك فيما يأتي.

* * *



الباب الرابع

جهود المحدثين في مكافحة التصحيف





الفصل الأول

التحمل والأداء



المبحث الأول:

ضرورة التحمل المباشر



الحديث علم يعتمد أساساً على السماع والرواية، ولا مجال فيه للقياس أو الاجتهاد. وحتى يتم حفظه وصيانته من التغيير والتبديل، وضع المحدثون القوانين الضابطة لتلقيه وروايته.

قال أستاذنا الفاضل الدكتور فاروق حمادة: «لقد كان لضبط طرق تحمل الحديث بصفة خاصة، وتحمل المعرفة الإسلامية بصفة عامة شأن كبير عند المسلمين. فقد أولوا ذلك أهمية كبيرة، وذلك بتحديدها والتزامها، واعتماد ما يدل على الاتصال والتلقي المباشر. لأن التلقي المباشر له آثار مهمة جداً. فهو يحفظ المعرفة من التصحيف والتحريف اللذين يقع فيهما من يأخذ من الصحف، ولا يلقى العلماء، ويحفظ المعرفة، أفكاراً وكتباً من الانتحال والتزوير، ويقيها نسبتها إلى غير أصحابها؛ وكأثر مباشر لهذا يندر أن تجد كتاباً من كتب الحديث بشتى فنونه قد نسب إلى غير صاحبه، خلاف علوم التفسير والفقه والأصول، والتاريخ وغيرها.

والتلقي المباشر يقوي الحركة العلمية في أرجاء الأمة الإسلامية، ولهذا كانت القرون الأولى الثلاثة أزهى عصور المعرفة لتأثرها بتيار المحدثين الذين لا يعتمدون إلا التلقي المباشر. ويأخذون غيره في غاية الحذر والحيطة، وكان للرحلة في طلب الحديث آثار مهمة في أطراف البلاد الإسلامية ونتائج بالغة في جميع نواحي الحياة»[1].

---

(١) «المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل» للدكتور فاروق حمادة ص ٢٣٨.



المطلب الأول
سن التحمل

اختلف السلف من المحدثين في السن التي يصح فيها تحمل الراوي للحديث: فمنهم من قال: «خمس سنوات»، ومنهم من قال: «ثلاثين سنة». وبين القولين أقوال كثيرة.

ومن خلال استعراض الأدلة والحجج التي استند إليها كل فريق يتبين أن السبب في اختلافهم هو اختلافهم في تحديد سن التمييز. ولا خلاف بينهم أن الأساس والمعيار المعتبر في التحمل هو التمييز والضبط والاستيعاب لألفاظ أحاديث الرسول ﷺ. فمتى حصل التمييز والضبط كان دليلاً على صحة تحمل الراوي، ومتى عدم وفقد ذلك لم يصح تحمل الراوي مهما كانت سنه. ألا ترى إلى ردهم رواية المختلط.

ومحمود بن الربيع الذي عقل المجة التي مجها الرسول ﷺ في وجهه، وهو ابن خمس، وعمرو بن سَلِمَة، وغيرهما من فتيان الصحابة، قبل المحدثون روايتهم لضبطهم وحدّة حافظتهم.

قال القاضي عياض: «وقد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع... ولعلهم إنما رأواهذا السن أقل ما يصح به الضبط وعقل ما يسمع وحفظه، وإلا فمرجوع ذلك للعادة، ورُب بليد الطبع غبي الفطرة لا يضبط شيئاً فوق هذا السن، ونبيل الجبلة ذكي القريحة يعقل دون هذا السن»[1].

---

(١) «الإلماع» للقاضي عياض ص ٦٢ و ٦٤.

فاشتراط المحدثين ـ رضي الله عنهم ـ سناً معينة مهما كانت، للتحمل ـ أساسها حصول التمييز والضبط للألفاظ النبوية ـ يدل على مدى دقتهم، واحتياطهم، ومحافظتهم، وصيانتهم للحديث النبوي أن يلحقه تغيير، أو تبديل أو تصحيف أو تحريف.

* * *

المطلب الثاني
طرق التحمل

طرق تحمل الحديث كثيرة، تجمعها ثمانية ضروب، وكل ضرب منها له فروع وشعوب.

أولها: «السماع من لفظ الشيخ».

وثانيها: «القراءة عليه».

وثالثها: «المناولة».

ورابعها: «الكتابة».

وخامسها: «الإجازة».

وسادسها: «الإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته».

وسابعها: «وصيته بكتبه له».

وثامنها: «الوقوف على خط الراوي فقط».

وتفاصيل هذه الضروب في كتب المصطلح. وسنتناول منها ما له علاقة بحفظ الحديث من وقوع التحريف والتصحيف فأولها:

السماع من لفظ الشيخ:

من أهم وأوثق المصادر التي يعتمدها طالب الحديث في التحمل، أن يسمع من لفظ الشيخ. وهذه هي أرفع وأعلى مراتب التحمل؛ لأن الشيخ أدرى وأعرف بمروياته. وهذا الطريق هو أشهر الطرق، وبه تحمل الصحابة عن الرسول ﷺ. وهو أبعد الطرق عن الوقوع في الخطأ والتصحيف.

والسماع إما أن يكون «إملاء أو تحديثاً، وسواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه»[(١)] .

والإملاء أعلى رتبة من التحديث ـ من غير إملاء ـ لأن الإملاء يتطلب شدة التحري ودقة الضبط ونهاية التحقيق من الشيخ والتلميذ.

قال السخاوي: «ومن فوائده ـ يعني الإملاء ـ اعتناء الراوي بطرق الحديث وشواهده ومتابعه وعاضده بحيث بها يتقوى، ويثبت لأجلها حكمه بالصحة أو غيرها، ولا ينزوي، ويترتب عليها إظهار الخفي من العلل، ويهذب اللفظ من الخطأ والزلل، ويتضح ما لعله يكون غامضاً في بعض الروايات، ويفصح بتعين ما أبهم أو أهمل أو أدرج، فيصير من الجليات، وحرصه على ضبط غريب المتن والسند، وفحصه عن المعاني التي فيها نشاط النفس بأتم[(٢)] المستند، ويبعد[(٣)] السماع فيها عن الخطأ والتصحيف، الذي قل أن يعرى عنه لبيب أو حصيف، وزيادة التفهم والتفهيم لكل من حضر، من أجل تكرر المراجعة في تضاعيف الإملاء والكتابة والمقابلة على الوجه المعتبر...»[(٤)] .

القراءة على الشيخ أو العرض:

وهي أن يقرأ الراوي أو غيره من كتاب، أو من حفظ، والشيخ حافظ لما يقرأ عليه، أو ماسك بأصله، ويسمى هذا النوع أيضاً عرضاً.

ويدخل هذا الضرب من التحمل ضمن العملية التقويمية التي يهدف

---

(١) «الإلماع» للقاضي عياض ص ٦٩ .

(٢) في المطبوع (يأتم) بالياء المثناة التحتية وهو تصحيف مطبعي.

(٣) في المطبوع (ويعد) بالياء المثناة التحتية وهو تصحيف مطبعي.

(٤) «فتح المغيث» للسخاوي ٢/ ٣٣٤.

الراوي من خلالها إلى تقويم أخطائه، أو تصحيح ما يمكن أن يحفظه على التصحيف أو التحريف.

قال شيخنا الدكتور فاروق حمادة: «القراءة على الشيخ، ويسميها أكثر المحدثين العرض، لأن الطالب يعرض على المحدث ما يقرؤه. ويشترط في القارئ أن يكون ممن يعرف ويفهم، ويشترط في الشيخ أن يكون بحيث لو وقع من القارئ تحريف أو تصحيف لرده، وإلا لا يصح التحمل عنه»[١].

قال الإمام البخاري رحمه الله: «القراءة والعرض على المحدث. ورأى الحسن والثوري ومالك القراءة جائزة. واحتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضِمام بن ثعلبة قال للنبي ﷺ: آلله أمرك أن تصلي الصلوات؟ قال: نعم. قال: فهذه قراءة على النبي ﷺ أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه» ثم أسند البخاري رحمه الله حديث ضِمام بتمامه[٢].

* * *

(١) «المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل» للدكتور فاروق حمادة ص ٢٤٠.

(٢) فتح الباري ١/ ١٤٨ ح ٦٣ كتاب العلم: باب ما جاء في العلم وقوله تعالى: ﴿وقل رب زدني علماً﴾.

المطلب الثالث

شروط التحمل

١ ـ تعلم اللغة والنحو :

اشترط المحدثون في الراوي الذي يحمل الحديث، أن يعنى بتعلم اللغة العربية والنحو، حتى لا يقع في اللحن والتحريف والتصحيف. فالجهل بأساليب اللغة العربية وتصاريف كلام العرب أوقع بعض المحدثين في التصحيف.

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» في ترجمة «معروف الثقفي»: «ترجم له ابن قانع، فوهم؛ لأنه صفة لا اسم. قال: حدثنا عبد الله ابن أحمد ثنا أبي، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا همام، عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن عثمان الثقفي، عن رجل من ثقيف يقال له معروف، وأثنى عليه خيراً، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الوليمة حق...**» الحديث. ثم رواه من طريق حجاج، عن همام، فقال فيه عن زهير بن عثمان الأعور. قال ابن قانع: شك فيه قتادة.

كذا قال، وقد أخرج الحديث عن بهز بن أحمد[١] عن همام عن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن عثمان عن رجل أعور من ثقيف. قال قتادة: وكان يقال له معروفاً، أي يثنى عليه خيراً. فقد فسر بهز مراد قتادة بقوله: يقال له معروفاً. ويؤيده تسميته في رواية حجاج بن المنهال زهير بن عثمان.

وكذا سماه عبد الصمد بن عبد الوارث عن همام، أخرجه أحمد أيضاً.

(١) كذا في المطبوع من الإصابة (بهز بن أحمد) وهو تصحيف مطبعي صوابه (بهز بن أسد) بوزن الحيوان المعلوم.

وقال الدارمي في مسنده: أنا عفان حدثنا همام، فذكره بلفظ أزال الإشكال من أصله.

فقال: عن رجل من ثقيف أعور يقال له معروفاً، أي يثنى عليه خيراً. إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه.

وكذا هو عند أبي داود والنسائي عن محمد بن المثنى عن عفان. وتقدم في حرف الزاي في القسم الأول والله أعلم»[١].

وقد أدى الخطأ في إعراب ألفاظ الحديث وأسماء الرواة إلى التصحيف وصرف الأحاديث عن معانيها.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة «ثابت بن أبي زيد الأنصاري. . . ذكره بعضهم مستنداً إلى قول الحاكم في «علوم الحديث» «عَزَرة بن ثابت ومحمد ابن ثابت وعلي بن ثابت، أبوهم ثابت بن أبي زيد صاحب رسول الله ﷺ» انتهى. وصاحب مجرور صفة لأبي زيد، وكأن من ذكره في الصحابة ظنه مرفوعاً، فيكون صفة لثابت، وليس كذلك والله أعلم»[٢].

فانظر إلى هذا التصحيف، وانظر إلى سببه ـ وهو الخطأ في الإعراب ـ كيف أدى إلى اعتبار ثابت بن أبي زيد الأنصاري صحابياً، حتى ذكره بعض من صنف في الصحابة من جملتهم.

وقال ابن حجر أيضاً في «الإصابة» في ترجمة «مهاجر بن مسعود. . ذكر في الصحابة وهو وهم. فأخرج ابن أبي خيثمة من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال: كان مهاجَر بن مسعود بحمص، فحدره عمر إلى الكوفة.

---

(١) «الإصابة» لابن حجر ٣/ ٥٢٦.

(٢) «الإصابة في تمييز الصحابة» ١/ ٢٠٧.

قلت: ظن الذي أثبت الصحبة لمهاجر أن الرواية بكسر الجيم، وأنه اسم صحابي، وليس كذلك، وإنما أخبر الشعبي أن عبد الله بن مسعود، في زمن الفتوح هاجر إلى أرض الشام، ونزل حمص، ثم رده عمر إلى الكوفة فهاجر فعل[1] وهو بفتح الجيم. وابن مسعود هو عبد الله. وهو المخبَر عنه بأنه هاجر، ومن ثم أخرج ابن أبي خيثمة هذا الأثر في ترجمة عبد الله بن مسعود»[2].

فهذا الخطأ في شكل هذه الكلمة ترتب عليه اعتبار «مهاجر بن مسعود» صحابياً مستقلاً - غير عبد الله بن مسعود - والصواب أنه لا حقيقة لهذا الاسم.

وقد ينتج عن هذا التصحيف الخلاف في عدد الصحابة، فالذي يعتبر - مهاجر بن مسعود صحابياً يزيد عنده العدد على غيره.

وقد تنبه المحققون من أهل الحديث إلى ما يمكن أن يحدثه الخطأ في الإعراب من تغيير في معاني النصوص فحذروا من ذلك.

قال القاضي عياض رحمه الله: «وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب كاختلافهم في قوله [عليه السلام]: **«ذكاة الجنين ذكاة أمه»**.

فالحنفية ترجح فتح ذكاة الثانية، على مذهبها في أنه يذكى مثل ذكاة أمه.

وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته.

وكذلك قوله عليه السلام: **«لا نورث، ما تركناه صدقة»**.

(١) في نسخة دار الفكر (ففل) بفاءين وفي النسخة التي حققها طه محمد الزيني المطبوعة بمكتبة الكليات الأزهرية (فعل).

(٢) «الإصابة في تمييز الصحابة» ٣/ ٥٣٤.

الجماعة ترجح روايتها برفع صدقة على خبر المبتدأ، على مذهبها في أن الأنبياء لا تورث. وغيرهم من الإمامية يرجح الفتح على التمييز لما تركوه صدقة أنه لا يورث، دون غير ما ترك صدقة. وإذا كان هذا لم يكن فرقاً بينهم وبين غيرهم، ولم يكن معنى لتخصيصه الأنبياء. وقد أجاز النحاس نصبه على الحال[١].

وكذلك قوله في الحديث: **«هو لك عبد بن زمعة»**.

رواية الجماعة رفع «عبد» على النداء، أو اتباع ابن له، على الوجهين في نعت المنادى المفرد من الضم والفتح.

والحنفية ترجح تنوين «عبد» على الابتداء، أي هو الولد لك عبد، وتنصب ابن زمعة على النداء المضاف»[٢].

ولهذا اشترط المحدثون في طالب علم الحديث أن يتعلم اللغة العربية والنحو. قال الأوزاعي: «أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً»[٣].

وقال الأصمعي: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: **«من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار»** لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه»[٤].

وقال شعبة: «من طلب الحديث فلم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس، وليس له رأس»[٥].

(١) تقدم التحقيق في هذه المسألة في باب «التصحيف وأثره في الفقه» ص ٢٧٦.

(٢) «الإلماع» للقاضي عياض ص ١٥٠ - ١٥١.

(٣) رواه الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي في «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» ص ٥٢٤ والخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٩٥.

(٤) رواه القاضي عياض «الإلماع» ص ١٨٤.

(٥) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ٢/ ٨٣.

وقال حماد بن سلمة: «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مِخْلاة لا شعير فيها»[(١)].

وقال النووي: «وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف»[(٢)].

وهكذا نرى أن المحدثين كغيرهم من أهل الاختصاص في العلوم الإسلامية، يشترطون في طالب علم الحديث أن يمتلك آليات العلم التي تؤمنه وتحرزه من الوقوع في الخطأ والتصحيف.

ولا شك أن طالب الحديث يتأكد في حقه تعلم اللغة العربية والنحو أكثر من غيره، لأنه سَيُبَلِّغ الفقيه المادة المعرفية التي يبني عليها هذا الأخير استنباطاته واجتهاداته.

٢ ـ الأخذ عن أهل العناية بالحديث:

علم الحديث علم خطير، والخطأ فيه جسيم، وقد هاب التحديث جماعة من السلف خشية الوقوع في الخطأ والتصحيف، فامتنعوا عن ذلك أشد الامتناع.

قال ابن قتيبة: «أفما ترى تشديد القوم في الحديث وتوقي من أمسك كراهية التحريف أو الزيادة في الرواية أو النقصان؟ لأنهم سمعوه عليه السلام يقول: «**من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار**» وهكذا روي عن الزبير أنه رواه. وقال: إنهم يزيدون فيه «متعمداً» والله ما سمعته قال «متعمداً».

وروى مطرف بن عبد الله أن عمران بن حصين قال: والله إن كنت لأرى

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ٢/ ٨٣.

(٢) تدريب الراوي ٢/ ١٠٦.

أني لو شئت لحدثت عن رسول الله يومين متتابعين، ولكن بطأني عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ سمعوا كما سمعت، وشهدوا كما شهدت، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون، وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون لا أنهم كانوا يتعمدون، فلما أخبرهم أبو هريرة بأنه كان ألزمهم لرسول الله ﷺ لخدمته وشبع بطنه وكان فقيراً مُعْدماً وأنه لم يكن ليشغله عن رسول الله ﷺ غرس الوَدِيّ[1] ولا الصفق بالأسواق، يعرض أنهم كانوا يتصرفون في التجارات، ويلزمون الضياع في أكثر الأوقات، وهو ملازم له لا يفارقه، فعرف ما لم يعرفوا وحفظ ما لم يحفظوا، أمسكوا عنه»[2].

فهذا النص يبين لنا هيبة السلف من التحديث، خشية الوقوع في الخطأ والتصحيف، كما يبين لنا مزية أبي هريرة ومكانته في حفظ السنة، وأن ذلك ما كان ليكون لولا الملازمة التامة، والتفرغ الكامل الذي كان عليه أبو هريرة.

ولهذا فإن الراوي الذي يريد أن يتحمل ويؤدي، لابد له من تفرغ وعناية وتضحية من أجل تحصيل الحديث، وضبطه وتصحيحه ثم حفظه، والعناية بصيانته في صدره وكتابه.

فليس كل إنسان ثبتت عدالته، يصح الأخذ عنه واعتماده في سماع الحديث. قال عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: «لا يؤخذ العلم إلا عمن شهد له بطلب الحديث»[3]. وقال عبد الله بن عون: «لا نكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفاً بالطلب»[4].

(١) قال ابن الأثير: «الوَدِيّ بتشديد الياء: صغار النخل، الواحدة: وَدِيَّة» النهاية ٥/ ١٧٠.

(٢) «تأويل مختلف الحديث» الإمام ابن قتيبة الدينوري ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٦١.

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٦١.

وعن ابن أبي الزناد عن أبيه قال: «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث، يقال: ليس من أهله»[١].

وإن الأخذ عن غير أهل العناية الذين لم يتمرسوا بصناعة الحديث ومعرفة أسماء الرواة، لا يؤمن معه الوقوع في التصحيف والتحريف.

قال ابن وهب: وحدثني مالك قال: «أدركت بهذا البلد رجالاً من بني المائة ونحوها يحدثون الأحاديث، لا يؤخذ منهم، ليسوا بأئمة».

فقلت لمالك: «وغيرهم دونهم في السن يؤخذ ذلك منهم؟».

قال: «نعم، ويجب أن يكون حفظه مأخوذاً عن العلماء لا عن الصحف»[٢].

قال الخطيب البغدادي: «فأول شرائط الحافظ المحتج بحديثه إذا ثبتت عدالته، أن يكون معروفاً عند أهل العلم بطلب الحديث وصرف العناية إليه»[٣].

ثم ذكر الخطيب البغدادي نماذج من التصحيفات التي وقعت لبعض من كتب الحديث ولم يكن الحديث صناعته؛ منها قصة إسحاق بن راهويه ومناظرته لبشر بن يحيى بن حسان ـ من أهل الرأي ـ في حكم القرعة. وقد تقدمت القصة فيما سبق[٤].

فهي نموذج لغير المشتغل بعلم الحديث وما وقع منه من التصحيف لبعده

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٥٩.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٦٢.

(٣) «الكفاية» للخطيب البغدادي ص ١٦١.

(٤) راجعها في ص ٥٩ ـ ٦٠ من هذه الرسالة.

عن ميدان الحديث واشتغاله بالرأي .

وقد اتخذ الحافظ ابن حبان من بعض الفقهاء نموذجاً آخر لما تتسبب فيه قلة العناية بعلم الحديث من التصحيف والتحريف .

قال رحمه الله : «الجنس الخامس[١] : الفقيه إذا حدث من حفظه وهو ثقة في روايته ، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره ، لأنه إذا حدث من حفظه ، فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد ، وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه ، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه ، وإذا ذكروا أول أسانيدهم ، يكون قال رسول الله ﷺ . فلا يذكرون بينهم وبين النبي ﷺ أحداً ، فإذا حدث الفقيه من حفظه فربما صحف الأسماء وأقلب[٢] الأسانيد ، ورفع الموقوف ، وأوقف المرسل ، وهو لا يعلم لقلة عنايته به ، وأتى بالمتن على وجهه ، فلا يجوز الاحتجاج برواته إلا من كتاب ، أو يوافق الثقات في الأسانيد . . . »[٣] .

وقد زاد الحافظ ابن رجب الحنبلي هذه المسألة بياناً حيث قال : «الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به ، لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي ، ولا يقيمون أسانيده ولا متونه ، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً ، ويروون المتون بالمعنى ويخالفون الحفاظ في ألفاظه ، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم ، وقد اختصر شريك حديث رافع ابن خَدِيج في المزارعة ، فأتى به بعبارة أخرى فقال : «من زرع في أرض قوم

---

(١) أي الجنس الخامس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها .

(٢) كذا في المطبوع . وفي شرح علل الترمذي لابن رجب ص ٣٧٤ (وقلب الإسناد) .

(٣) «المجروحين» لابن حبان ١/ ٩٣ ـ ٩٤ .

بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته»[١] وهذا يشبه كلام الفقهاء.

وكذلك روى حديث أنس أن النبي ﷺ «كان يتوضأ برطلين من ماء» وهذا رواه بالمعنى الذي فهمه، فإن لفظ الحديث «أنه كان يتوضأ بالمد»[٢] والمد عند أهل الكوفة رطلان.

وكذلك سليمان بن موسى الدمشقي الفقيه، يروي الأحاديث بألفاظ مستغربة. وكذلك فقهاء الكوفة ورأسهم حَماد بن أبي سليمان وأصحابه وأتباعهم.

وكذلك الحكم بن عُتَيْبَة وعبد الله بن نافع الصائغ صاحب مالك وغيرهم...»[٣].

قلت: فمثل هؤلاء لا يصلح تحمل الحديث عنهم لأنهم ليسوا من أهل العناية بالحديث، ولا يحافظون على ألفاظه، وليس لديهم حس نقدي في صناعة الحديث. بخلاف أهل التحقيق الذين نشأوا وورثوا صناعة الحديث عن المشايخ الضابطين الذين أمعنوا في الحفظ وأفرطوا في كتابة الحديث وجالوا ورحلوا وذاكروا وصنفوا... إلخ.

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي ٣/ ٦٤٨ ح ١٣٦٦ كتاب الأحكام: باب ما جاء في من زرع في أرض قوم بغير إذنهم. وأبو داود ٣/ ٦٩٢-٦٩٣ ح ٣٤٠٣ كتاب البيوع والإجارات: باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها. وابن ماجه ٢/ ٦٢٤ ح ٢٤٦٦ كتاب الرهون: باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم.

(٢) أخرجه الترمذي بلفظ شريك «كان يتوضأ برطلين» ٢/ ٥٠٧ ح ٦٠٩ أبواب الصلاة باب قدر ما يجزئ من الماء في الوضوء وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك على هذا اللفظ» ثم أشار إلى الحديث على الصواب.

(٣) «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي ص ٣٧٣.

قال ابن حبان وهو بصدد استعراض طبقات النقاد من أهل التحقيق في صناعة الحديث: «ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم: محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في جماعة من أقرانهم أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، حتى إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدها عداً، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعاً ولأظهرها ديانة.

ولولاهم لدرست الآثار واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعماء، فهم لأهل البدع قامعون، بالسنن شأنهم دامغون، حتى إذا قال وكيع بن الجراح: حدثنا النضر عن عكرمة: ميزوا حديث النضر بن عربي من النضر الخزاز، أحدهما ضعيف والآخر ثقة، وقد رويا جميعاً عن عكرمة وروى وكيع عنهما، وحتى إذا قال حفص ابن غياث: حدثنا أشعث عن الحسن ميزوا حديث أشعث بن عبد الملك من أشعث بن سَوَّار، وأحدهما ثقة والآخر ضعيف، وقد رويا جميعاً عن الحسن، وروى عنهما حفص بن غياث، وحتى إذا قال عبد الرزاق: حدثنا عبيد الله عن نافع وعبد الله عن نافع، ميزوا حديث هذا، من حديث ذاك؛ لأن أحدهما ثقة والآخر ضعيف، فإن أسقط من اسم عبيد الله «يا» علموا أنه

من حديث عبد الله بن عمر[١]، وإذا زيد في اسم عبد الله «يا» قالوا هذا من حديث عبيد الله بن عمر حتى خلصوا الصحيح من السقيم.

وإذا قال ابن عدي: حدثنا شعبة عن قتادة، وحدثنا سعيد عن قتادة، فإذا التزق طرف الدال في بعض الكتب حتى يصير سعيدٌ شعبة خلصوه، وقالوا ليس هذا من حديث شعبة إنما هو لسعيد، وإن انفتح من الهاء فرجة حتى صار شعبة سعيداً ميزوه، وقالوا ليس هذا من حديث سعيد، هذا من حديث شعبة.

وإذا كان الحديث عند ابن أبي عدي ويزيد بن زُرَيْع وغُنْدَر، عن سعيد وشعبة جميعاً، عن قتادة ميزوه حتى خلصوا ما عند يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة، مما عند غندر عن شعبة عن قتادة، لأن سعيداً اختلط في آخر عمره فليس حديث المتأخرين عنه بمستقيم، وشعبة إمام متقن ما اختلط ولا تغير.

وإذا قال عبيد الله بن موسى: حدثنا سفيان عن منصور، وحدثنا شيبان عن منصور ميزوا بين ما انفرد الثوري عن منصور، وبين ما انفرد شيبان عن منصور، حتى إذا صغرت الفاء من سفيان في الكتابة، واشتبهت بشيبان ميزوا وقالوا: هذا من حديث سفيان لا شيبان، وإذا عظمت الياء من شيبان حتى صار شبيهاً بسفيان. قالوا هذا من حديث شيبان لا سفيان، وميزوا بين

---

(١) الكلام هنا غير مستقيم والصواب أن يقال «فإن أسقط من اسم عبيد الله «يا» علموا أنه من حديث عبيد الله بن عمر، وإذا زيد في اسم عبد الله «يا» قالوا هذا من حديث عبد الله».
وهناك احتمال آخر يستقيم به الكلام إن شاء الله وهو أن يقال سقط من هذا السياق كلمة «ليس» مرتين والتقدير «علموا أنه ليس من حديث عبد الله بن عمر، وإذا زيد في اسم عبد الله «يا» قالوا هذا ليس من حديث عبيد الله بن عمر» والله أعلم.

ما روى عبيد الله بن موسى، عن شيبان، عن معمر، وبين ما روى عن سفيان عن معمر في أشباه هذا مما يكثر ذكره. . . »[١].

٣ ـ تقييد الرواية في الأصل حين سماعها :

إذا سمع الراوي الحديث وجب عليه تقييده في أصله، وأن لا يعتمد على حفظه وحده؛ لأن الحفظ خوان. وإثبات الحديث في الأصل يحمي الراوي من اللجوء إلى الرواية بالمعنى، ويؤمنه من الزيادة والنقص والتغيير والتحريف.

فمرور الزمان على سماع الحديث، وكثرة التحمل، من شأنه أن ينسي الراوي اللفظ الذي تحمله، فيتصرف، ويجتهد، ويتكلف في استحضار لفظ الحديث أو معناه، وقد لا تتوفر فيه شروط الرواية بالمعنى.

وقديماً فضل المغاربة صحيح مسلم على صحيح البخاري؛ لأن البخاري لم يكن يكتب الأحاديث التي سمعها إلا بعد مرور زمان على سماعها، كما أنه كان يرى الرواية بالمعنى ـ وهو أهل لذلك.

قال ابن حجر العسقلاني: «قلت: وما فضله به بعض المغاربة ليس راجعاً إلى الأصحية، بل هو لأمور:

أ ـ أحدها: ما تقدم عن ابن حزم[٢].

ب ـ والثاني: أن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره بخلاف مسلم. والسبب في

---

(١) «المجروحين» لابن حبان ١/ ٥٧ ـ ٦٠.

(٢) الذي تقدم عن ابن حزم «أنه كان يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري؛ لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد».

ذلك أمران:

أحدهما: أن البخاري صنف كتابه في طول رحلته، فقد روينا عنه أنه قال: «رب حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر، ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان» فكان لأجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه، فلا يسوق ألفاظه برمتها بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه. ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله، في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق. . . »[1].

إذاً فكتابة الحديث في أصل الراوي تعمل على صيانته، وحفظه من التغيير والتحريف والتصحيف، خصوصاً الأحاديث التي يتغير معناها بتغيير إعرابها وشكلها قال الخطيب البغدادي: «ويروى عن بعض من كان يذهب إلى وجوب اتباع اللفظ أنه كان لا يحدث إلا لمن يكتب عنه، ويكره أن يحفظ عنه حديثه خوفاً من الوهم عليه والغلط فيه حال روايته»[2].

٤ ـ حفظ الحديث:

من تمام عناية المحدثين بحديث رسول الله ﷺ، ومحافظتهم على لفظه ومعناه، تنصيصهم على ضرورة حفظه بعد كتابته في أصل المحدث. والحفظ وسيلة أخرى ـ بالإضافة إلى الكتابة ـ تعمل على تذكير الراوي باللفظ الذي سمعه من شيخه حتى لا يقع في التغيير، أو التبديل، أو التحريف، أو التصحيف. وإذا لم يُعْنَ الراوي بحفظ الأحاديث التي كتبها فإنه لا يؤمن عليه التغيير، والإحالة، فقد ابتلي بعض المحدثين بوراقين أدخلوا عليهم ما ليس من حديثهم، فنصحوا فلم يقبلوا فسقط حديثهم، مثل سفيان بن وكيع

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٢) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ٧٥.

ابن الجراح وغيره. وطريق صيانة وحفظ وضبط أصل الراوي من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان، أن يحفظ ما سمعه وكتبه في أصله.

قال أشهب: «وسئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح، أيؤخذ عنه الأحاديث؟» فقال: «لا يؤخذ منه؛ أخاف أن يزاد في كتبه بالليل»[١].

وقال هُشَيْم: «من لم يحفظ الحديث، فليس هو من أصحاب الحديث، يجيء أحدهم بكتاب كأنه سجل مكاتب»[٢].

كيفية الحفظ:

١ـ المذاكرة:

من الأساليب والطرق التعليمية التي ضبط بها وحفظ بها حديث رسول الله ﷺ ونقل بها إلينا ـ المذاكرة ـ فقد كان الصحابة إذا قاموا بعد سماعهم حديث رسول الله ﷺ، تذاكروه فيما بينهم قصد تثبيته وترسيخه في ذاكرتهم.

قال أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: «كنا نكون عند النبي ﷺ، فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه»[٣].

وقال ابن عباس: «إذا سمعتم مني حديثاً فتذاكروه بينكم»[٤].

وعلى هذا دأب السلف الصالح من أهل الحديث بعد الصحابة.

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٢٢٧.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٢٢٨.

(٣) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ١٦٩.

(٤) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ١٧٠.

قال إبراهيم الأصبهاني: «كل من حفظ حديثاً فلم يذاكر به تفلت منه»[١].

٢ـ الأخذ بمبدأ التدرج:

وقد كان السلف من أهل الحديث يعملون بمبدأ التدرج في التعلم، وحفظ العلم، فيحفظون ما تطيقه عقولهم، وتعيه قلوبهم مراعاة لقدراتهم العقلية، ومواهبهم الفكرية.

قال الخطيب البغدادي: «ولا يأخذ الطالب نفسه بما لا يطيقه، بل يقتصر على اليسير الذي يضبطه ويحكم حفظه ويتقنه»[٢].

ولهذا كان بعض المحدثين يحفظ خمسة أحاديث في المجلس الواحد، لا يزيد عليها قال ابن علية: «كنت أسمع من أيوب خمسة، ولو حدثني بأكثر من ذلك ما أردت»[٣].

وقال سفيان: «كنت آتي الأعمش ومنصوراً فأسمع أربعة أحاديث، أو خمسة ثم أنصرف كراهة أن تكثر وتفلت»[٤].

ومنهم من كان لا يزيد على حفظ حديثين حتى يتقنهما حفظاً وفهماً. قال شعبة: «كنت آتي قتادة فأسأله عن حديثين، فيحدثني ثم يقول:

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ١٧١.

(٢) «الجامع» للخطيب البغدادي ١/ ١٦٥.

(٣) رواه الخطيب في «الجامع» ١/ ١٦٥.

(٤) أخرجه الخطيب في «الجامع» ١/ ١٦٥. في النسخة التي حققها محمد رأفت سعيد «أن يكثر» بالياء المثناة. وفي النسخة التي حققها محمود الطحان «أن تكثر» بالتاء المثناة أوله ١/ ٢٣٢.

أزيدك. فأقول: حتى أحفظهما وأتقنهما»[١].

وهكذا نرى أن أئمة الحديث كانوا يراعون في حمل الحديث الكيف لا الكم.

قال هشام بن أبي عبد الله: «كنا ربما رجعنا من عند قتادة بنصف حديث، يحدثنا بالحديث فنحفظه. فنحفظ نصفه، ثم نعود فنحفظ نصفه من الغد»[٢].

٣ـ تقديم أحفظ الطلبة لسماع الحديث:

وإذا كان في طلبة الحديث عجز أو إبطاء عن سرعة الحفظ، استعانوا بأنْجَبِهم وأحَدِّهم ذاكرة، فقدموه ليحفظ لهم عن الشيخ، ثم يعيد عليهم الحديث حتى يتمكنوا من حفظه بعد ذلك، كسباً للوقت وتوظيفاً لمهارة ذلك الطالب النجيب.

قال الخطيب البغدادي: «وإذا كان في حفظ بعض الطلبة إبطاء، قدموا من عرفوه بسرعة الحفظ، وجودته، حتى يحفظ لهم عن الراوي، ثم يعيد ذلك عليهم حتى يتقنوا حفظه عنه»[٣].

وكان عطاء بن أبي رباح وأصحابه، إذا قدم جابر بن عبد الله، قدموا أبا الزبير يتحفظ لهم[٤].

وتدخل مهارة الحفظ في إطار المنهجية التي اعتمدها المحدثون للحد من

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع» ١/ ١٦٥ـ١٦٦.

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع» ١/ ١٦٨ـ١٦٩.

(٣) «الجامع» للخطيب البغدادي ١/ ١٦٦.

(٤) أخرجه الخطيب في «الجامع» ١/ ١٦٦.

تفشي ظاهرة الخطأ والتصحيف في الحديث النبوي. وطريقة التدرج في الحفظ وسيلة أخرى سلكها المحدثون لتصحيح، وتجويد ألفاظ الحديث وأسماء الرواة.



المبحث الثاني:

آداب الأداء

إذا تتبعنا كتب المصطلح وآداب الرواية فإننا نجدها زاخرة بالآداب التي تتعلق بأداء الحديث أكثر من آداب التحمل، وذلك لأن سوء الأداء يترتب عليه كثير من المفاسد التي ينتج عنها التصحيف وأيضاً لأن نتائج سوء التحمل إنما تظهر عند الأداء.

ولهذا فإننا نجد المحدثين وظفوا جميع الوسائل التي تعمل على تبليغ الحديث إلى الطالب كما تحمّله الشيخ عن شيخه إلى رسول الله ﷺ.

وقد أوردنا في هذا المبحث آداباً لم ينص المحدثون عليها ضمن آداب الرواية، رأينا أنها تحقق للحديث حماية ووقاية من التصحيف فلا ينبغي استغرابها بقدر ما ينبغي إدراك علاقتها بموضوع التصحيف من خلال الأمثلة التي تضمنتها.

وأشير هنا أيضاً أنني لم أتحدث عن جميع آداب الأداء الموجودة في كتب المصطلح وآداب الرواية، وإنما اقتصرت على ذكر ما له علاقة بموضوع التصحيف، وأحيل القارئ الكريم على باقي تلك الآداب في مواضعها عند أهلها.

فليطلبها من يرغبها في كتاب «الجامع» للخطيب البغدادي، وكتاب «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر، و«الإلماع» للقاضي عياض، و«تذكرة السامع» لابن جماعة وغيرها من كتب المصطلح.



المطلب الأول
طرق الأداء

سبق أن ذكرنا من طرق التحمل «السماع من لفظ الشيخ» و«القراءة على الشيخ أو العرض». وقصرنا حديثنا على هذين الطريقين لأهميتهما في حفظ السنة من التحريف والتصحيف.

ولذا سنقتصر كلامنا هنا على الصيغ التي يؤدي بها من تحمل عن طريق «السماع من لفظ الشيخ» أو عن طريق «القراءة على الشيخ أو العرض». فإذا سمع الراوي من لفظ الشيخ فله أن يؤدي بإحدى الصيغ حسب الترتيب الآتي:

● الأولى: أن يقول: «سمعت». وهذه الصيغة هي أرقى الألفاظ الدالة على السماع لكونها صريحة فيه.

● الثانية: أن يقول: «حدثني»، أو يقول: «حدثنا». وهاتان أدنى رتبة من «سمعت».

● الثالثة: أن يقول: «أخبرني»، أو يقول: «أخبرنا». وهاتان أدنى رتبة من «حدثني» وما معها.

● الرابعة: أن يقول: «أنبأنا»، أو «نبأنا»، أو «أنبأني»، أو «نبأني». وهذه الصيغ تأتي بعد «أخبرني» وما معها.

● الخامسة: أن يقول: «قال لنا»، أو «ذكر لنا»، أو «قال لي»، أو «ذكر لي».

هذا رأي الجمهور في هذا الترتيب، وخالف ابن الصلاح في المرتبة الأولى فجعلها «حدثنا» أو «أخبرنا».

وأما إذا كان طريق تحمل الراوي هو «القراءة على الشيخ أو العرض» فالأحوط أن يقول: «قرأت على فلان»، أو يقول: «قرئ على فلان وأنا أسمع»، أو يذكر لفظاً من الألفاظ التي سبق تعدادها في الطريق الأول، لكن بشرط أن يقيد ما يذكره منها بالقراءة، كأن يقول: «حدثنا قراءة عليه»، أو «حدثنا بقراءتي»، أو «أخبرنا قراءة عليه».

* * *

المطلب الثاني
وسائل الأداء

١ـ تجويد الحديث :

يعتبر الرسول ﷺ أفصح العرب لساناً، وأبلغهم بياناً، وأعرفهم بمواقع الخطاب، وهو الذي أوتي جوامع الكلم، وكان إذا خاطب أصحابه، خاطبهم بما يفهمون، وإذا حدثهم تمهل وفصل كلامه حتى يحفظه ويعيه عنه من سمعه. وقد استقام على طريقته في الخطاب كثير من صحابته حتى كانوا ينكرون على من يسرد الحديث سرداً يمنع فهمه ويفوت ألفاظه.

عن عائشة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ كان يحدث حديثاً لو عَدَّهُ العاد لأحصاه»[١].

وعن عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت: «ألا يعجبك أبو فلان[٢] جاء فجلس إلى جانب حجرتي يحدث عن رسول الله ﷺ يسمعني ذلك، وكنت أسَبِّحُ، فقام قبل أن أقضيَ سبحتي، ولو أدركته لرددت عليه، إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسردكم»[٣].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٦/ ٥٦٧ ح ٣٥٦٧ كتاب المناقب: باب صفة النبي ﷺ.

(٢) المقصود من قول عائشة: (أبو فلان) أبو هريرة كما بينت ذلك رواية مسلم وأبي داود والخطيب البغدادي.

(٣) قال ابن حجر في شرح قول عائشة: (ولو أدركته لرددت عليه): أي لأنكرت عليه وبينت له أن الترتيل في التحديث أولى من السرد.
وقال في تفسير قولها: (لم يكن يسرد الحديث كسردكم): أي يتابع الحديث استعجالاً بعضه إثر بعض، لئلا يلتبس على المستمع. ثم قال ابن حجر: «واعتذر عن أبي هريرة بأنه واسع الرواية كثير المحفوظ، فكان لا يتمكن من المهل عند إرادة التحديث كما قال بعض البلغاء: أريد أن أقتصر فتتزاحم القوافي على فيّ» فتح الباري ٦/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩.

ومن هذا الحديث أخذ المحدثون والمنظرون في علم المصطلح استحباب تمهل الراوي عند أدائه للحديث، وكرهوا سرد الحديث لما فيه من تضييع ألفاظه وحروفه على المتحمِّل، لأنه قد ينتج عنه التصحيف والتحريف.

وقد نص الخطيب البغدادي على كراهة سرد الحديث واستحباب التمهل، ثم ساق حديثي عائشة المتقدمين[١].

٢ ـ رفع الصوت:

يعتبر صوت المعلم في المجال التعليمي من أهم الوسائل التعليمية في تمرير المعارف، بل هو وسيلة التواصل بين العالم والمتعلم. وتقل مردودية الصوت كلما ازداد عدد المتعلمين، واتسع مجلس التحديث.

وكل ضعف في صوت الشيخ من شأنه أن ينشأ عنه خطأ، أو تصحيف في سماع الطالب.

وقد تكلم المحدثون عن نوع خاص من أنواع التصحيف ينشأ عن سوء سماع الراوي وسموه «تصحيف السمع».

وتفادياً للوقوع في هذا النوع من التصحيف نص المحدثون على أنه ينبغي للمحدث أن يرفع صوته بالقدر الذي يسمع فيه من حضر المجلس، كما ينبغي له أن يراعي ضعف سماع طلاب المجلس، فيبلغهم صوته.

قال الخطيب البغدادي: «فإن حضر المجلس سيء السمع وجب على المحدث أن يرفع صوته حتى يسمعه»[٢].

وقد وقفت على تجربة لأحد المشتغلين بالتحقيق في عصرنا الحاضر، ذكر

---

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ٦٠.

(٢) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ٥٨.

فيها نماذج من التصحيف السمعي وهاك نصها :

قال الدكتور رمضان عبد التواب : «فقد قمت بإجراء تجربة يسيرة، تبين لي منها كيف يتسبب الخطأ السمعي في تصحيف الكلام وتحريفه؛ إذ جمعت بعض الكراسات من أيدي الطلبة بعد انتهائي من إحدى المحاضرات، فوجدت في واحد منها «أكل الهريسة يشق الظهر» بدل «يشد». وفي أخرى «كما تفر من الحسد» بدلاً من «الأسد». وفي ثالثة «شقيقة نوح» بدلاً من «سفينة نوح». وفي رابعة «دعاء القنوط» بدل «دعاء القنوت» »[١] .

٣ ـ صعود المنبر :

اهتم الإسلام كثيراً بمهمة التبليغ وحث عليها، واعتبر حسن البيان من السحر الحلال حتى قال فيه الرسول ﷺ : «**إن من البيان لسحراً**»[٢] والإعلام كما هو معلوم، يعتمد الوسائل الفنية والتقنية أكثر من اعتماده على أي شيء آخر.

وقد أحدث الناس اليوم في المدارس والجامعات والمؤتمرات واللقاءات مواقع يتبوؤها المدرس أو الخطيب أو الرئيس. . . إلخ تعمل على توزيع، وتبليغ الصوت بتوازن إلى جميع الحضور.

وبروز المحدث على المنبر أو فوق السطح، من الوسائل التي اعتمدها السلف من أهل الحديث قصد إحداث التوازن الذي يوزع الصوت، ويبلغه إلى جنبات المجلس الكبير، فيؤمن معه التصحيف الذي يترتب على سوء السمع.

وجلوس المحدث على المنبر يساعد الطالب على تتبع حركات شفتي

(١) «مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين» للدكتور رمضان عبد التواب ص ١٢٩ .

(٢) رواه البخاري ٩/ ٢٠١ ح ٥١٤٦ كتاب النكاح باب الخطبة.

الشيخ ليوازن بينها وبين ما يبلغ مسامعه.

كما أن رؤية الشيخ تربط فكر الطالب وتشد ذهنه إلى ما يلقيه الشيخ، وتبعد الكسل والسهو والغفلة عن الطالب. عن أبي السليل العبسي قال: «قدم علينا رجل من أصحاب النبي ﷺ وكانوا يجتمعون عليه، فإذا كثروا صعد على ظهر بيت فحدثهم منه»[1].

وقال أيوب: «قدم علينا عكرمة، فاجتمع الناس عليه حتى أصعد فوق ظهر بيت»[2]. وقال الخطيب البغدادي: «إذا كثر عدد من يحضر للسماع، وكانوا بحيث لا يبلغهم صوت الراوي، ولا يرونه، استحب له أن يجلس على منبر أو غيره، حتى يبدو للجماعة وجهه، ويبلغهم صوته»[3].

٤ ـ تكرار الحديث ثلاثاً:

من المبادئ التعليمية التي كان يتبعها الرسول ﷺ في تعليم الصحابة «مبدأ التكرار» وهو وسيلة تساعد المتيقظ على الضبط والاستيعاب، وتمكن سيء الحفظ من الحفظ والإتقان؛ وذلك لأن ما تكرر تقرر.

ومبدأ التكرار في المجال التعليمي يدخل في إطار مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.

وقد كان الرسول ﷺ إذا حدث بحديث أعاده ثلاثاً حتى يفهم عنه ويحفظ ويضبط.

عن أنس عن النبي ﷺ «أنه كان إذا سَلَم سلم ثلاثاً، وإذا تكلم بكلمة

---

(١) رواه الخطيب في «الجامع» ٢/ ٥٩.

(٢) رواه الخطيب في «الجامع» ٢/ ٥٩ ـ ٦٠.

(٣) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ٥٩.

أعادها ثلاثاً»[١] .

وعنه أيضاً عن النبي ﷺ أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه، وإذا أتى على قوم فسلم عليهم، سلم عليهم ثلاثاً [٢] .

وهكذا نري أن الإعادة والتكرار أثناء التحديث وفي مجالس العلم، وسيلة أخرى اعتمدها المحدثون في التبليغ والأداء، قصد تجويد متون الأحاديث وأسماء الرواة، وعدولاً بها عن الوقوع في التصحيف والتحريف.

٥ ـ اتخاذ المستملي :

ازدهرت الحركة العلمية لدى المحدثين فيما بين القرن الثالث والخامس، وكثر طلاب العلم، وتجمهر الرواة حول المشايخ، وكثرت حلقات العلم، وضاقت المساجد والمدارس، واستعاض عنها المحدثون بالجلوس في الصحاري والميادين الرحبة، وأصبح الشيخ عاجزاً عن تبليغ جميع الطلبة الحاضرين. لذا لجأ المحدثون إلى اتخاذ المستملي لتبليغ الإملاء إلى من بَعُدَ في الحلقة. قال الخطيب البغدادي: «ينبغي للمحدث أن يتخذ من يبلغ عنه الإملاء إلى من بعد في الحلقة»[٣] .

ثم روى عن رافع بن عمرو المزني قال: «رأيت الرسول ﷺ يوم النحر

(١) رواه البخاري ١/ ١٨٨ ح ٩٤ كتاب العلم: باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه.

(٢) رواه البخاري ١/ ١٨٨ ح ٩٥ كتاب العلم: باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه.

قال ابن المنير: «نبه البخاري بهذه الترجمة على الرد على من كره إعادة الحديث، وأنكر على الطالب الاستعادة، وعده من البلادة. قال: والحق أن هذا يختلف باختلاف القرائح، فلا عيب على المستفيد الذي لا يحفظ من مرة إذا استعاد، ولا عذر للمفيد إذا لم يعد، بل الإعادة عليه آكد من الابتداء، لأن الشروع ملزم.» فتح الباري ١/ ١٨٩.

(٣) «الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع» للخطيب البغدادي ٢/ ١٢٣.

بمنى يخطب الناس حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء، وعليٌّ يعبر عنه»[١].

وحتى تتم الفائدة من اتخاذ المستملي، ينبغي أن يكون هذا الأخير جهوري الصوت كي يبلغ الحاضرين.

قال الإمام عبد الكريم بن محمد السمعاني: «وينبغي أن يكون المستملي جهوري الصوت»[٢]. كما ينبغي للمستملي أن يتبوأ مكاناً مشرفاً، يساعده على تبليغ صوته الحاضرين قال ابن السمعاني: «ويستحب للمستملي أن يقعد على موضع مرتفع مثل دكة أو كرسي، فإن لم يجد استملى قائماً لأن المقصود من الاستملاء أن يبلغ جميع الحاضرين»[٣].

وكما اشترط المحدثون في الراوي أن يكون على دراية بالنحو واللغة العربية، اشترطوا في المستملي أن يكون كذلك حتى لا يقع في التصحيف.

قال ابن السمعاني: «وينبغي أن يتخير للاستملاء أفصح الحاضرين لساناً، وأوضحهم بياناً وأحسنهم عبارة وأجودهم أداء»[٤].

روى الخطيب البغدادي أن سيبويه كان يستملي على حماد بن سلمة فقال له حماد يوماً: «قال رسول الله ﷺ: **«ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء»**.

فقال سيبويه: «ليس أبو الدرداء». فقال حماد: لَحَنْتَ يا سيبويه. فقال

---

(١) «الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع» للخطيب البغدادي ٢/ ١٢٣.
وأخرجه أبو داود أيضاً ٢/ ٤٨٩ ح ١٩٥٦ كتاب المناسك: باب أي وقت يخطب يوم النحر.

(٢) «أدب الإملاء والاستملاء» لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ص ٨٩.

(٣) «أدب الإملاء والاستملاء» لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ص ٨٨.

(٤) «أدب الإملاء والاستملاء» لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ص ٩٣.

سيبويه: لا جرم لأطلبن علماً لا تلحنني فيه، فطلب النحو ولزم الخليل»[١].

وكما اشترط المحدثون في المستملي العلم باللغة والنحو، اشترطوا فيه أيضاً ألا يروي ما سمع من المملي بالمعنى.

قال الخطيب البغدادي: «ويستحب له أن لا يخالف لفظ الراوي في التبليغ عنه، بل يلزمه ذلك وخاصة إذا كان الراوي من أهل الدراية والمعرفة بأحكام الرواية»[٢].

واشترطوا في المستملي أيضاً أن يكون متيقظاً غير مغفل حتى لا يقع منه التصحيف. قال الخطيب البغدادي: «ويجب أن يكون المستملي متيقظاً محصلاً، ولا يكون بليداً، مغفلاً، كما حكي عن مستملي يزيد بن هارون فيما أنا محمد بن الحسن بن أحمد الأهوازي، أنا أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، نا ابن المُغَلِّس[٣]، نا إسحاق بن وهب قال: كنا عند يزيد بن هارون وكان له مستمل يقال له بَرْبَخ[٤] فسأله رجل عن حديث، فقال يزيد: نا به عدّة.

قال: فصاح به المستملي: يا أبا خالد «عدة بن مَنْ»؟

---

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ١٢٦.

(٢) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ١٢٥.

(٣) وقع عند الخطيب البغدادي في «الجامع» بتحقيق محمد رأفت سعيد (ابن المفلس) وهو تصحيف والصواب أنه بالغين كما في تصحيفات المحدثين عند العسكري ١/ ١/ ٣٧. وكذا ضبطه الطحان في النسخة التي حققها من «الجامع».

(٤) وقع عند الخطيب في «الجامع» بتحقيق محمد رأفت سعيد (بريخ) بالباء الموحدة ثم راء مهملة ثم ياء مثناة من تحت وآخره خاء معجمة. والذي وقع في تصحيفات المحدثين للعسكري (بَرْبَخ) بالباء الموحدة ثم راء ساكنة ثم باء موحدة مفتوحة وآخره خاء معجمة من فوق. كذا ضبطه محققه الدكتور محمود ميرة. وكذا ضبطه الطحان في النسخة التي حققها من «الجامع» ٢/ ٦٦-٦٧.

قال: «عدة بن فَقَدْتُكَ»[١].

وقد يكثر عدد من يحضر مجلس الإملاء بحيث يعجز المستملي الواحد ـ مهما كان صوته ـ عن تبليغ جميع من حضر، فيحتاج إلى مستمل آخر أو أكثر ليبلغ عنه.

قال ابن السمعاني: «وإذا كثر الزحام فينبغي أن يزاد من المستملي حتى يبلغ بعضهم بعضاً»[٢].

ثم روى عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن سلم قال: «لما قدم علينا أبو مسلم الكجي أملى الحديث في رحبة غسان وكان في مجلسه سبعة مستملين، يبلغ كل واحد منهم صاحبه الذي يليه. وكتب الناس عنه قياماً بأيديهم المحابر، ثم مسحت الرحبة، وحسب من حضر بمحبرة، فبلغ ذلك نيفاً وأربعين ألف محبرة سوى النظارة»[٣].

والمقصود هنا أن اتخاذ المستملي عند ما يكثر من يحضر مجلس الإملاء بالشروط السابقة، وسيلة من وسائل الأداء والمحافظة على لفظ الحديث النبوي، وأسماء الرواة، وذلك لأن ضعف الصوت ينشأ عنه في كثير من الأحيان التصحيف والتحريف في المتون وفي أسماء الرجال.

* * *

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ١٢٥.

(٢) «أدب الإملاء والاستملاء» لابن السمعاني ص ٩٦.

(٣) «أدب الإملاء والاستملاء» لابن السمعاني ص ٩٦.

المطلب الثالث

حالات الإمساك عن الأداء

١ ـ المشي والقيام :

من أهم الوسائل التي تساعد الطالب على تحصيل العلم، وضبط المعارف، توفير الوسط، وتهيء المناخ العلمي المناسب وإبعاد العناصر المشوشة على ذهنية المتعلم. وانطلاقاً من هذا المبدأ، وحرصاً على مزيد من التمكن في الضبط والإتقان، نرى المحدثين كرهوا التحديث في حالات معينة كالقيام والمشي وغير ذلك... وهي حالات يغلب أن يكون الراوي فيها موزع الإرادة، مشغول البال تتنازعه أغراضه الشخصية. والرغبة والقصد والتهيؤ للعلم من أكبر الحوافز التي تساعد الطالب على الاستيعاب والتمكن من حفظ ألفاظ الحديث وضبط أسماء الرواة.

قال قتادة سألت أبا الطفيل عن حديث فقال: «لكل مقام مقال»[١] .

قال الخطيب البغدادي: «يكره التحديث في حالتي المشي والقيام حتى يجلس الراوي والسامع معاً ويستوطنا، فيكون ذلك أحضر للقلب وأجمع للفهم»[٢] .

فإذا تحمل الراوي في حالة المشي أو القيام، وهي حالات لا تتجمع فيها

---

(١) رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص ٥٧٢ ـ ٥٧٣ وفي إسناده جعفر بن محمد بن الليث الزيادي: ضعفه الدارقطني وقال: كان يتهم في سماعه. ميزان الاعتدال ١/ ٤١٥. لكن تابعه حنبل بن إسحاق عند الخطيب البغدادي في «الجامع» ٢/ ٥٢ ـ ٥٣. واللفظ المذكور أعلاه لفظ الخطيب.

(٢) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ٥٣.

ملكات الذهن ولا تتضافر فيها قواه، جاز عليه الوهم والتصحيف فيما تحمل. وذلك لأن الحديث يحتاج إلى عناية تامة وتيقظ بالغ وضبط مستمر.

٢ ـ السآمة :

من المبادئ التربوية التي كان رسول الله ﷺ يراعيها أثناء تعليمه الصحابة، مراعاة القدرات العقلية والمواهب الفكرية.

قال ابن مسعود: «كان النبي ﷺ يَتَخَوَّلُنا[1] بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا»[2].

وهذا لأن العقل الذي يتلقى ويسجل تعتريه فترات يعجز فيها عن التركيز والضبط، لذلك ينبغي إراحته قصد استرجاع قوته ونشاطه وتيقظه.

انطلاقاً من هذا المبدأ التربوي الذي أثبت صلاحيته في جميع العلوم. واقتداء بالرسول ﷺ ـ المعلم الأول ـ فإن المحدثين كرهوا إملال السامع وإضجاره بكثرة التحديث، لما يحدثه ذلك من ضعف في الهمة ونبوة في السمع، وتحصيل الحديث عملية تعليمية تتطلب تيقظاً تاماً ومجهوداً قوياً ـ من أجل ضبط متون الأحاديث وأسماء الرواة ـ خشية الوقوع في الخطأ والتصحيف.

قال الخطيب البغدادي: «ينبغي للمحدث أن لا يطيل المجلس الذي

---

(١) قال الخطابي: «الخائل بالمعجمة هو القائم المتعهد للمال، يقال خال المال يخوله تخولاً إذا تعهده وأصلحه. والمعنى كان يراعي الأوقات في تذكيرنا، ولا يفعل ذلك كل يوم لئلا نمل» فتح الباري ١/ ١٦٢.

(٢) أخرجه البخاري ٢/ ١٦٢ ح ٦٨ كتاب العلم: باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا. ومسلم ١٧/ ١٦٣ كتاب صفة القيامة والجنة والنار: باب الاقتصاد في الموعظة (بلفظ أتم).

يرويه، بل يجعله متوسطاً، ويقتصد فيه حذراً من سآمة السامع وملله، وأن يؤدي ذلك إلى فتوره عن الطلب وكسله. فقد قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد فيما بلغني عنه: «من أطال الحديث وأكثر القول فقد عرض أصحابه للملال وسوء الاستماع[١]، ولأن يدع من حديثه فضلة[٢] يعاد إليها أصلح من أن يفضل عنه ما يلزم الطالب استماعه من غير رغبة فيه، ولا نشاط له»[٣].

وقال الجاحظ: «قليل الموعظة مع نشاط الموعوظ، خير من كثير وَافَقَ من الأسماع نبوة ومن القلوب ملالة»[٤].

فهذه الأقوال تجارب شخصيات متخصصة في مجالات مختلفة ـ الحديث واللغة ـ خبرت حقل التعليم سنوات متعددة، اتفقت واستنتجت أن حالة السآمة لا يحصل فيها تركيز، ولا تتم فيها كبير فائدة.

٣ ـ الاختلاط:

الاختلاط هو تغير في الحفظ، واختلال في الضبط يصيب الراوي بسبب كبر السن أو ذهاب البصر أو احتراق الكتب أو غرقها ـ إذا كان يعتمدها في القراءة ـ أو موت بعض الأهل أو سرقة البيت أو ذهاب العقل...

وقد تنبه السلف من المحدثين إلى ما يمكن أن يرافق الكبر من تغير في الحفظ، واختلال في الضبط، فامتنع كثير منهم عن التحديث احتياطاً

(١) في «الجامع» للخطيب: «وسوء الاستمتاع» وهو تصحيف مطبعي لما علم من رداءة طبعة كتاب «الجامع». وقد صححنا ذلك من «أدب الإملاء والاستملاء» لابن السمعاني ص٦٦.

(٢) في «الجامع»: «فضله» وهو تصحيف، صوابه: (فضلة) بهاء التأنيث آخره.

(٣) «الجامع» للخطيب ٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٤) رواه الخطيب في «الجامع» ٢/ ١٨٨.

لحديث رسول الله ﷺ. ومن حالات الاختلاط أيضاً العمى الذي يعجز فيه المحدث عن صيانة وحفظ كتابه؛ فيلجأ إلى الإمساك عن التحديث خشية التصحيف.

روى الخطيب البغدادي عن ابن وهب قال: «كان عبيد الله بن عمر قد عمي وقطع الحديث»[1].

وقد نص المحدثون على أن الراوي إذا اختلط وجب في حقه أن يمتنع عن التحديث. وأنه ينبغي له حال صحته أن يعهد لأهله أن يمنعوه من التحديث إذا ظهرت عليه بوادر الاختلاط.

قال الذهبي: «وليمتنع مع الهرم، وتغير الذهن، وليعهد إلى أهله وإخوانه حال صحته: أنكم متى رأيتموني تغيرت، فامنعوني من الرواية. . .»[2].

وإذا لم ينته الراوي عن التحديث بعد اختلاطه، فإنه قد يحجب من طرف أهله مخافة على حديث رسول الله ﷺ أن يغير.

ذكر الذهبي في ترجمة «إبراهيم بن العباس السامري» قول محمد بن سعد: «إبراهيم بن العباس اختلط آخر عمره فحجبه أهلَه حتى مات»[3].

كما حجب عن التحديث بسبب الاختلاط جرير بن عبد الحميد الضبي -

---

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ٣٦٥.

(٢) «الموقظة» للحافظ الذهبي ص ٦٦.

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي ١/ ٣٩. قال ابن حجر: (بكسر الميم والتخفيف: إبراهيم بن أبي العباس السَّامريّ. . .) وكأن أصله كان سامرياً أو جاورهم [وقيل نسب إلى السَّامرِيَّة: محلة ببغداد]. . . تبصير المنتبه ٢/ ٧١٢.

حجبه أولاده ـ[١] وجرير بن حازم[٢] .

ولقد حذر النقاد من أهل الحديث المشتغلون بالجرح والتعديل من الرواة الذين اختلطوا ولم ينتهوا عن التحديث .

قال إبراهيم الحربي : أخبرني صديق لي قال : لما قدم حجاج الأعور آخر قدمة إلى بغداد خلط ، فرأيت يحيى بن معين عنده فرآه خلط فقال لابنه : لا تدخل عليه أحداً .

قال : فلما كان بالعشي دخل الناس فأعطوه كتاب شعبة . فقال : حدثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عيسى بن مريم ، عن خيثمة . فقال يحيى لابنه : «قد قلت لك !»[٣] .

وقد تنبه المنظرون الأوائل في علم مصطلح الحديث إلى ما يمكن أن يترتب على الاختلاط من تغيير أو تصحيف ؛ فعقدوا أبواباً خاصة بالاختلاط وحذروا منه ، وحدد بعضهم السن الذي يمكن أن يمتنع فيه الراوي عن التحديث خشية التخليط في الحديث .

قال الرامهرمزي : «فإذا تناهى العمر بالمحدث فأعجبُ إليّ أن يمسك في الثمانين فإنه حد الهرم[٤] . والتسبيح والاستغفار وتلاوة القرآن أولى بأبناء الثمانين . فإن كان عقله ثابتاً ورأيه مجتمعاً يعرف حديثه ويقوم به ،

---

(١) «ميزان الاعتدال» ١/ ٣٩٤ .

(٢) «ميزان الاعتدال» ١/ ٣٩٢ .

(٣) «التنكيل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي ١/ ٢٢٦ والقصة أوردها الذهبي في «الميزان» ١/ ٤٦٤ باختصار .

(٤) في «الجامع» للخطيب البغدادي (فإنهما) وهو تصحيف مطبعي .

وتَحَرّى[١] أن يحدث احتساباً رجوت له خيراً. . . »[٢].

وقال الخطيب: «إذا بلغ الراوي حد الهرم، والحالة التي في مثلها يحدث الخرف، فيستحق له ترك الحديث والاشتغال بالقراءة والتسبيح. وهكذا إذا عمي بصره وخشي أن يدخل في حديثه ما ليس منه، حال القراءة عليه، فالأولى أن يقطع الرواية ويشتغل بما ذكرناه من التسبيح والقراءة»[٣].

والاختلاط قد يؤدي في بعض الأحيان إلى التصحيف في الإسناد أو المتن ولهذا وغيره حذر منه المحدثون.

«روى ابن منده من طريق ابن لهيعة[٤]، عن يونس بن يزيد، عن أبي إسحاق عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن معاوية بن جهم الأسلمي، عن جهم أنه قال: جئت رسول الله ﷺ فقلت: إني أردت الجهاد. . . الحديث.

قال ابن حجر: «وهو غلط صحف ابن لهيعة اسمه ونسبته، وإنما هو «جاهمة السلمي» كما تقدم على الصواب»[٥].

وصحف ابن لهيعة أيضاً اسم زيد بن زمعة الأسدي فقال: «زيد بن ربيعة الأسدي». قال الطبراني: «لا يعرف له في بني أسد بن عبد العزى أحد اسمه

---

(١) في «الجامع» للخطيب البغدادي (ويجري) بالياء المثناة من تحت والجيم المعجمة ولا معنى له ويبدو أنه تصحيف مطبعي.

(٢) «المحدث الفاصل» للرامهرمزي ص ٣٥٤. ورواه عن الرامهرمزي الخطيب في «الجامع» ٢/ ٣٦٦.

(٣) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ٣٦٥.

(٤) عبد الله بن لَهِيعَة بفتح اللام وكسر الهاء ابن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما. تقريب التهذيب ١/ ٤٤٤.

(٥) «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر ١/ ٢٧٠.

ربيعة، وإنما هو زمعة، والد أم المؤمنين سودة»[١] .

ومن تصحيفاته في المتون أنه صحف حديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ احتجر في المسجد.

أي اتخذ حجرة من حصير أونحوه يصلي فيها ـ وقد تقدم ذلك ـ. فصحف ابن لهيعة هذا اللفظ فقال: «احتجم في المسجد».

وهذه التصحيفات التي صدرت من ابن لهيعة مردها إلى اختلاطه، واختلال ضبطه ولهذا فإن المحدثين لما ردوا رواية المختلط، أو لما منعوا المختلط من الرواية، فقد احتاطوا للسنة أن يقع فيها التصحيف.

* * *

(١) «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر ١/ ٥٨٨.

المطلب الرابع
الصفات الممنوعة عند الأداء

في هذا المطلب نتحدث عن بعض حالات تقع للراوي عند الأداء تتسبب في بعض الأحيان في التصحيف، سواء منه اللفظي أو المعنوي، تحدث المحدثون عن تلك الحالات في كتب المصطلح، وحذروا منها.

وأضيف هنا أن تلك الحالات ـ بالإضافة إلى ما قاله المحدثون عنها ـ تسببت في بعض الأحيان في التغيير والتصحيف وإحالة المعاني. ونرى أن في إيرادها هنا حماية للحديث سنداً ومتناً من التصحيف، وإيرادنا لتلك الحالات الممنوعة عند الأداء ضرورة اقتضاها منا البحث العلمي والاستقراء ـ النسبي ـ لكتب المصطلح والتخريج. فمنها:

أ ـ الرواية بالمعنى:

قبل أن نذكر أقوال العلماء في مسألة الرواية بالمعنى، نشير إلى أن قَصْدَنا هنا أن نبين أن منع الرواية بالمعنى في الحديث النبوي يحفظ السنة ويبعدها عن تصحيف معانيها وتغيير أحكامها، وقد أدى التساهل في الرواية بالمعنى إلى نشوء وتوسيع دائرة الخلاف الفقهي بين العلماء. وسنذكر أمثلة على ذلك بعد أن نحكي أقوال العلماء بخصوص مسألة الرواية بالمعنى.

قال الخطيب البغدادي: «قال كثير من السلف وأهل التحري في الحديث: لا تجوز الرواية على المعنى بل يجب مثل تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا حذف. وقد ذكرنا بعض الروايات عمن ذهب إلى ذلك، ولم يفصلوا بين العالم بمعنى الكلام وموضوعه وما ينوب منه

مناب بعض، وما لا ينوب منابه، وبين غير العالم بذلك، وقد ذكر عن بعض السلف أنه كان يروي الحديث على المعنى إذا علم المعنى وتحققه وعرف القائم من اللفظ مقام غيره.

وقال جمهور الفقهاء: يجوز للعالم بمواقع الخطاب ومعاني الألفاظ رواية الحديث على المعنى، وليس بين أهل العلم خلاف في أن ذلك لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام وموقع الخطاب والمحتمل منه وغير المحتمل.

وقال قوم من أهل العلم: الواجب على المحدث أن يروي على اللفظ إذا كان لفظ ينوب مناب معناه غامضاً محتملاً، فأما إذا لم يكن كذلك بل كان معناه ظاهراً معلوماً وللراوي لفظ ينوب مناب لفظ الرسول ﷺ غير زائد عليه ولا ناقص منه ولا محتمل لأكثر من معنى لفظه ﷺ جاز للراوي روايته على المعنى، وذلك يجوز نحو أن يبدل قوله: قام بنهض، وقال بتكلم، وجلس بقعد، وعرف بعلم، واستطاع بقَدَر، وأوجب بفرض، وحظر بحرم، ومثل هذا مما يطول تتبعه.

وهذا القول هو الذي نختاره مع شرط آخر، وهو أن يكون سامع لفظ النبي ﷺ عالماً بموضوع ذلك اللفظ في اللسان، وبأن الرسول ﷺ يريد[1] به ما هو موضوع له، فإن علم تجوزه به واستعارته له لم يسغ له أن يروي اللفظ مجرداً دون ذكره ما عرفه من قصده ﷺ ضرورة غير مستدل عليه. فإنه إن استدل به على أنه قصد به معنى من المعاني جاز عليه الغلط والتقصير في الاستدلال، ووجب نقله له بلفظ الرسول ﷺ لينظر هو وغيره من العلماء فيه»[2].

---

(١) وقع في النسخة الهندية من كتاب الكفاية «لم يريد» وهو خطأ. والصواب حذف كلمة «لم» كما جاء في النسخة التي حققها الدكتور أحمد عمر هاشم.

(٢) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي ص ١٩٨ - ١٩٩.

وقال القاضي عياض: «لا خلاف أن على الجاهل والمبتدئ، ومن لم يمهر في العلم، ولا تقدم في معرفة تقديم الألفاظ، وترتيب الجمل، وفهم المعاني - أن لا يكتب ولا يروي، ولا يحكي حديثاً إلا على اللفظ الذي سمعه، وأنه حرام عليه التعبير بغير لفظه المسموع؛ إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكّمٌ بالجهالة، وتصرف على غير حقيقة في أصول الشريعة، وتَقَوّلٌ على الله ورسوله ما لم يحط به علماً»[1] .

وقال أيضاً: «ثم اختلف السلف وأرباب الحديث والفقه والأصول: هل يسوغ ذلك لأهل العلم فيحدثون على المعنى، أو لا يباح لهم ذلك؟

فأجازه جمهورهم إن كان ذلك من مشتغل بالعلم، ناقد لوجوه تصرف الألفاظ والعلم بمعانيها ومقاصدها، جامع لمواد المعرفة بذلك، وروي نحوه عن مالك. ومنعه آخرون وشددوا فيه من المحدثين والفقهاء، ولم يجيزوا ذلك لأحد، ولا سوّغوا إلا الإتيان به على اللفظ نفسه في حديث النبي ﷺ وغيره، وروي نحوه عن مالك أيضاً.

وشدد مالك الكراهية فيه في حديث النبي ﷺ. وروي عنه في سماع أشهب: «أما في حديث النبي ﷺ فأحب إليّ أن يؤْتَى به على ألفاظه» ورخص فيه في حديث غيره، وفي التقديم والتأخير وفي الزيادة والنقص. وحمل أئمتنا هذا من مالك على الاستحباب كما قال، ولا يخالفه أحد في هذا، وأن الأولى والمستحب المجيء بنفس اللفظ ما استطيع»[2] .

ثم روى رحمه الله عن معن بن عيسى قال: كان مالك يتقي في حديث رسول الله ﷺ الباء والتاء ونحوهما.

---

(١) «الإلماع» للقاضي عياض ص ١٧٤ .

(٢) «الإلماع» للقاضي عياض ص ١٧٨ - ١٧٩ .

وروي أيضاً عن مالك: «وأما حديث رسول الله ﷺ فأحب أن يؤتى به على ألفاظه».

ثم عقب القاضي عياض بقوله: «وما قاله رحمه [الله] الصواب، فإن نظر الناس مختلف، وأفهامهم متباينة، وفوق كل ذي علم عليم. كما قال رسول الله ﷺ: **«ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»** فإذا أدى اللفظ أمن الغلط، واجتهد كل من بُلّغَ إليه فيه، وبقي على حاله لمن يأتي بعد، وهو أنزه للراوي وأخلص للمحدث»[1].

وقد ختم القاضي عياض رحمه الله بحثه في الكلام على الرواية بالمعنى بما يدل على دقة نظره واحتياطه للشريعة الإسلامية، فذهب إلى أن فعل ذلك جاز في عهد الصحابة لأسباب سوغته. قال رحمه الله: «ولا يحتج باختلاف الصحابة في نقل الحديث الواحد بألفاظ مختلفة، فإنهم شاهدوا قرائن تلك الألفاظ وأسباب تلك الأحاديث، وفهموا معانيها حقيقة فعبروا عنها بما اتفق لهم من العبارات، إذ كانت محافظتهم على معانيها التي شاهدوها والألفاظ ترجمة لها»[2].

ويفهم من كلامه أيضاً أن المنع خاص بعصر التدوين فيما قصد به الاستنباط واستخراج الأحكام الشرعية.

وأما الجواز للعالم فهو خاص بحالة الاستشهاد والمذاكرة والحجة، أما في الرواية والأداء فالأولى في ذلك المحافظة على اللفظ.

قال رحمه الله: «أما من بعدهم ـ يعني الصحابة ـ فالمحافظة أولاً على الألفاظ المبلغة إليهم التي منها يستخرج المعاني، فما لم تضبط الألفاظ

(١) «الإلماع» ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٢) «الإلماع» ص ١٨٠.

وتتحرى، وتسومح في العبارات والتحدث على المعنى انحل النظم، واتسع الخرق.

وجواز ذلك للعالم المتبحر عندي على طريق الاستشهاد والمذاكرة والحجة، وتحريه في ذلك متى أمكنه أولى كما قال مالك، وفي الأداء والرواية آكد»[١].

وبعد سرد كلام هؤلاء العلماء في حكم الرواية بالمعنى، نقف على أمثلة تطبيقية تؤكد لنا ما ذهب إليه كثير من المحدثين أن الرواية بالمعنى قد تصرف معاني النصوص عن وجهها، وتصحف معانيها إلى معانٍ غير مقصودة، وهذه **بعض الأمثلة**:

روى البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **«إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار، ولا تسرعوا، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا»**[٢].

وروى الحديث أيضاً عن أبي هريرة الإمامُ أحمد أن رسول الله ﷺ قال: **«ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا»**[٣].

قال محمد عوامة: «وهذا الاختلاف اليسير بين الروايتين في كلمة واحدة «فأتموا» و«فاقضوا» ترتب عليه اختلاف ذو أهمية من الناحية الفقهية، بيانه: أن المصلي المسبوق إذا أدرك صلاة الركعة الرابعة مع الإمام، فكيف يصلي الركعات الثلاث التي لم يدركها؟

---

(١) «الإلماع» ص ١٨٠.

(٢) رواه البخاري ٢/ ١١٧ ح ٦٣٦ كتاب الأذان: باب لا يسعى إلى الصلاة. وليأت بالسكينة والوقار.

(٣) أحمد في المسند ٢/ ٢٧٠.

فعلى مقتضى الرواية الأولى «فأتموا» يعتبر المصلي الركعة التي أدركها مع الإمام ـ يعتبرها ركعة أولى بالنسبة إليه، وإن كانت ركعة رابعة بالنسبة إلى إمامه، فإذا سلم الإمام قام وأتى بركعة ثانية، لأنه قام (يتم) صلاته، فيقرأ فيها الفاتحة وسورة، ولا يقرأ دعاء الاستفتاح، فيقرأ فيها ما يقرؤه في الركعة الثانية لو كان منفرداً، فإذا صلى الركعة الثانية كذلك قعد للتشهد، ثم قام يتم صلاته، فيصلي الركعتين الباقيتين، ويقرأ فيهما الفاتحة فقط. وهذا مذهب جماعة من العلماء، منهم الإمام الشافعي رضي الله عنه.

وعلى مقتضى الرواية الثانية «فاقضوا» يعتبر المصلي الركعة التي أدركها مع الإمام ـ يعتبرها ركعة رابعة بالنسبة إليه وإلى إمامه، فإذا سلم الإمام قام وأتى بركعة يعتبرها الركعة الأولى، لأنه قام (يقضي) ما فاته، فيقرأ فيها الاستفتاح والفاتحة وسورة ـ كما يقرأ في الركعة الأولى لو كان منفرداً ـ وبعدها يقعد للتشهد، ثم يقوم فيقرأ الفاتحة وسورة، وفي الركعة الأخيرة يقرأ الفاتحة فقط.

وهذا مذهب جماعة من العلماء منهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه.
وهذا عمل بمقتضى الروايتين قضاء من حيث القراءة، إتمام من حيث القعود»[1].

مثال آخر:

قال ابن ماجه: «حدثنا هشام بن عمار، ثنا عبد العزيز الدراوردي وحاتم ابن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عن جابر أن رسول الله ﷺ أفرد بالحج.»[2].

(١) (أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء) محمد عوامة ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) سنن ابن ماجه ٢/ ٩٨٨ ح ٢٩٦٦ كتاب المناسك: باب الإفراد بالحج.

قال ابن القيم: «وأما حديثه الآخر - يعني جابر بن عبد الله - الذي رواه ابن ماجه «أن رسول الله ﷺ أفرد الحج.» فله ثلاث طرق: أجودها طريق الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه، وهذا يقيناً مختصر من حديثه الطويل في حجة الوداع، ومروي بالمعنى، والناس خالفوا الدراوردي في ذلك، وقالوا: «أهَلَّ بالحج، وأهل بالتوحيد».

ثم ذكر ابن القيم تضعيف الطريقين الآخرين ثم قال: «وسائر الرواة الثقات إنما قالوا «أهل بالحج».

فلعل هؤلاء حملوه على المعنى وقالوا: أفرد الحج...»[1].

فانظر إلى أثر الرواية بالمعنى وما ترتب على ذلك من قول بعض الفقهاء أنه ﷺ أحرم مفرداً. أخذاً من هذه الرواية التي جاءت بالمعنى وتصرف فيها الراوي.

والراجح في إحرامه ﷺ في حجة الوداع أنه كان قارناً.[2]

مثال ثالث:

حديث: «**كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خِداجٌ**» يعني نقص غير تمام. رواه البعض على المعنى بلفظ «**لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب**»[3].

والمقصود هنا أن القول بمنع الرواية بالمعنى احتياط للسنة وصيانة لها من التغيير والتصحيف خصوصاً في عصر الرواية. وإن كان الراجح جواز ذلك بالشروط التي سبق ذكرها عن الخطيب البغدادي.

(١) «زاد المعاد» ٢/ ١٣١-١٣٣.

(٢) لمعرفة الراجح في إحرامه ﷺ في حجة الوداع راجع (زاد المعاد) لابن القيم فإنه أفاض في ترجيح أنه كان قارناً (٢/ ١٠٧ وما بعدها).

(٣) راجع في هذا كتاب «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر ٢/ ٨٠٦-٨٠٧

ب ـ اختصار الحديث :

كل حديث من أحاديث الرسول ﷺ يمكن أن يستنبط منه حكم شرعي على الأقل، وبعض أحاديثه ﷺ تفيد أكثر من حكم، فمن خصوصياته ﷺ أنه أُعطي جوامع الكلم. ومن هنا تكلم المحدثون عن حكم اختصار الحديث الواحد، والاقتصار على بعض ألفاظه تبعاً لما يمكن أن يفيده كلامه ﷺ في المناسبة الواحدة.

وقد أثار المحدثون هذه المسألة بقصد المحافظة على الأحكام الشرعية أن يصيبها بتر ،أو تغيير، أو تحريف، أو تصحيف. ولهذا قالوا إذا كان الحديث بعضه متصلاً ببعض بحيث يختل معناه وحكمه الشرعي بحذف بعضه فلا يجوز اختصاره لما يترتب على الاختصار من تحريف المعاني وتغيير الأحكام الشرعية.

قال الخطيب البغدادي: «والذي نختاره في ذلك أنه إن كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم شرعي، وشرط، وأمر لا يتم التعبد، والمراد بالخبر إلا بروايته على وجهه ـ فإنه يجب نقله على تمامه ويحرم حذفه؛ لأن القصد بالخبر لا يتم إلا به، فلا فرق بين أن يكون ذلك تركاً لنقل العبادة كنقل بعض أفعال الصلاة، أو تركاً لنقل فرض آخر هو الشرط في صحة العبادة كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها، وعلى هذا الوجه يحمل قول من قال لا يحل اختصار الحديث»[1].

وقال أيضاً: «وكذلك لا يجوز لسامع الخبر الذي يتضمن حكماً متعلقاً بغيره وأمراً يلزم في حكم الدين لا يتبين المقصد منه إلا باستماع الخبر على تمامه وكماله. أن يروي بعضه دون بعض لأنه يدخله فساد وإحالة لمعناه وسد

(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي ص ١٩٠ ـ ١٩١.

لطريق العلم بالمراد منه. . . »[١] .

وقد ذكر الحافظ السخاوي بعض النماذج لاختصار الحديث الذي يترتب عليه إحالة المعاني وتغيير الأحكام، رأينا أن نوردها هنا تحذيراً للقارئ أن يقع في مثلها. قال رحمه الله: «هذا الإمام أبو حاتم بن حبان وناهيك به قد ترجم في «صحيحه» «إيجاب دخول النار لمن أسمع أهل الكتاب ما يكرهون» وساق فيه حديث أبي موسى الأشعري بلفظ **«من سمع يهودياً أو نصرانياً دخل النار»**[٢] وتبعه غيره فاستدل به على تحريم غيبة الذمي، وكل هذا خطأ، فلفظ الحديث: **«من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي دخل النار»**.

وكذا ترجم المحب الطبري في أحكامه «الوليمة على الاخوة» وساق حديث أنس قدم عبد الرحمن بن عوف، فآخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع؛ لكون البخاري أورده في بعض الأماكن من صحيحه باختصار قصة التزويج مقتصراً على الإخاء والأمر بالوليمة، ففهم منه أن الوليمة للأخوة وليس كذلك. والحديث قد أورده البخاري تاماً في أماكن كثيرة، وليست الوليمة فيه إلا للنكاح جزماً»[٣] .

هذا عن الاختصار في متون الأحاديث وما ترتب عليه من تغيير في الأحكام.

وأما الاختصار في الألفاظ الواردة عن النقاد في الجرح والتعديل فحكمه حكم الاختصار في متون الأحاديث لما يترتب على ذلك من معانٍ محرفة

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي ص ١٩٢ .

(٢) راجع «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» ٧/ ١٩٣ ح ٤٨٦٠ كتاب السير: ذكر إيجاب دخول النار لمن أسمع أهل الكتاب ما يكرهون.

(٣) «فتح المغيث» للسخاوي ٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

وأحكام معاكسة لما قصده النقاد فمن ذلك:

ذكر الذهبي في ترجمة بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي أنه صدوق ثم قال: «أخطأ ابن حبان بذكره في الضعفاء، وعمدته أن البخاري قال: «تركناه» كذا نقل، فوهم على البخاري، وإنما قال البخاري: «تركناه حياً سنة اثنتي عشرة ومائتين» »[1] فانظر إلى ما تفيده كلمة «الترك» من جرح عند المحدثين وانظر إلى أصل كلام البخاري في هذا الرجل أنه تركه حياً، لترى ما أدى إليه اختصار الكلام من معان محرفة، أدرجت هذا الراوي «بشر بن شعيب» في صفوف المتروكين حتى أورده ابن حبان، وصنفه ضمن الضعفاء والمجروحين.

ج ـ المخالفة:

من الأسباب التي يرد بها حديث الراوي: المخالفة، ويدخل في المخالفة عدة أنواع منها: الغرابة والشذوذ والنكارة والاضطراب والقلب. وإنما رُدَّتْ رواية المخالف عند المحدثين لأن مخالفته تشعر بعدم ضبطه. ومن خلال تتبعنا لكتب التخريج والمصطلح وشروح الحديث تبينا، ووقفنا على نماذج من المخالفات، ترتب عليها تصحيف في الحديث، إما من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى، ولذلك أدخلنا ضمن الصفات الممنوعة عند الأداء ـ المخالفة.

وذكرنا من أنواعها: الغرابة؛ لأن في تفرد الراوي وشذوذه بلفظ لم يروه أحد غيره مخالفة للثقات الذين لم يتابعوه عليه.

وأدخلنا في المخالفة أيضاً الشذوذ والنكارة والاضطراب والقلب.

ووجدنا في رد هذه الأنواع من الحديث حماية وصيانة وحفظاً للسنة من التصحيف والتحريف.

---

(١) «ميزان الاعتدال» ١/ ٣١٨.

وإليك البيان :

١- الغرابة :

اهتم المحدثون وحرصوا على السماع من أهل التحقيق والإتقان، ورغبوا في سماع الحديث المشهور الذي يرويه الثقات الأعلام، وحازت الشهرة دوراً هاماً في قبول الأحاديث وردها.

ونالت الكتب الستة حظاً وافراً وعناية تامة من طرف المحدثين؛ وذلك لشهرتها وتلقي العلماء لها بالقبول؛ ولظهورها في وقت توفرت فيه دواعي النقد والتمحيص من طرف المحدثين.

ولهذا السبب وغيره حملها الناس وتزاحموا على سماعها وإسماعها. وتناولها النقاد بالتتبع والإلزام والاستدراك والاستخراج. كما تناولها المحدثون بالشرح والتفسير والاختصار والتهذيب.

وأفرد المحدثون المؤلفات في الجرح والتعديل في رجالها.

وتنكبوا عن سماع الغريب من الأحاديث الذي لم يحمله الثقات المشهورون، ونزهوا كتبهم عن شحنها بالأحاديث الغريبة التي ينفرد بها الرواة.

قال أبو داود: «والأحاديث التي وضعتها في كتاب «السنن» أكثرها مشاهير (وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس والفخر بها أنها مشاهير)؛ فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم.

ولو احتج رجل بحديث غريب، وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً.

فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد.

وقال إبراهيم النخعي: «كانوا يكرهون الغريب من الحديث».

وقال يزيد بن أبي حبيب: «إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة، فإن عرف وإلا فدعه»[1].

قال الذهبي: «الغريب ضد المشهور فتارة ترجع غرابته إلى المتن، وتارة إلى السند، والغريب صادق على ما صح، وعلى ما لم يصح. والتفرد يكون لما انفرد به الراوي إسناداً أو متناً، ويكون لما تفرد به عن شيخ معين، كما يقال لم يروه عن سفيان إلا ابن مهدي، ولم يروه عن ابن جريج إلا ابن المبارك»[2].

وقال ابن رجب الحنبلي: «وأما الحديث الغريب فهو ضد المشهور. وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث ويذمون الغريب منه في الجملة. ومنه قول ابن المبارك: «العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا» يعني المشهور»[3].

وقال مالك: «شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس»[4].

وقال شعبة: «اكتبوا المشهور عن المشهور»[5].

وقال أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي: «من اتبع غريب الحديث

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٩ ـ ٣٠.
(٢) «الموقظة في علم مصطلح الحديث» للإمام الذهبي ص ٤٣.
(٣) «شرح علل الترمذي» للحافظ ابن رجب الحنبلي ص ٢٣٤.
(٤) رواه ابن السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» ص ٥٨.
(٥) رواه ابن السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» ص ٥٨.

كذب ومن طلب المال بالكيمياء أفلس ومن طلب الدين بالكلام تزندق»[١] .

وقال عبد الرزاق: «كنا نرى أن غريب الحديث خير فإذا هو شر»[٢] .

وقال أحمد بن حنبل: «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون (هذا) حديث غريب، أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد»[٣] .

ولهذا فإننا نجد النقاد من أهل الحديث قد ردوا رواية من يكثر الإغراب واعتبروا ذلك قادحاً في ضبطه، وإن كان عدلاً في نفسه.

قال أبو نعيم: «كان عندنا رجل يصلي كل يوم خمسمائة مرة سقط حديثه في الغرائب»[٤] .

وعن عمرو بن خالد قال: سمعت زهير بن معاوية يقول لعيسى بن يونس: «ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث فإني أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة، ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث. . .»[٥] .

وقال الخطيب البغدادي: «وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً والثابت مصدوفاً عنه مطرحاً، وذلك

(١) رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٤٢ .

(٢) رواه ابن السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» ص ٥٩ .

(٣) رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٤٢ .

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٤٢ .

(٥) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .

كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم ونقصان علمهم بالتمييز وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين»[١] .

قال ابن رجب الحنبلي معلقاً على قول الخطيب: «وهذا الذي ذكره الخطيب حق، ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتمد الأصول الصحاح كالكتب الستة ونحوها. يُعْنَى بالأجزاء الغريبة وبمثل «مسند البزار» و«معاجم الطبراني» و«أفراد الدارقطني» وهي مجمع الغرائب والمناكير»[٢] .

وقال حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد البر: «واعلم رحمك الله أن طلب العلم في زماننا هذا وفي بلدنا قد حاد أهله عن طريق سلفهم، وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم، وابتدعوا في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم.

فطائفة منهم تروي الحديث وتسمعه قد رضيت بالدؤوب في جمع ما لا تفهم، وقنعت بالجهل في حمل ما لا تعلم، فجمعوا الغث والسمين، والصحيح والسقيم، والحق والكذب في كتاب واحد، وربما في ورقة واحدة. ويدينون بالشيء وضده، ولا يعرفون ما في ذلك عليهم، قد شغلوا أنفسهم بالاستكثار عن التدبر والاعتبار، فألسنتهم تروي العلم، وقلوبهم قد خلت من الفهم، غاية أحدهم معرفة الكتب الغريبة والاسم الغريب أو الحديث المنكر...»[٣] .

وإذا نحن علمنا كراهة المحدثين رواية الغريب من الحديث، فإنهم طعنوا

---

(١) «الكفاية» للخطيب البغدادي ص ١٤٣ .

(٢) «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي ص ٢٣٥ .

(٣) «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله» لابن عبد البر ٢/ ٢٠٧-٢٠٨ .

في ضبط الرواة الذين غلب عليهم رواية الغريب واشتهروا به .

وإذا كان الغريب كما قال الإمام أحمد عبارة عن خطأ، أو إدخال حديث في حديث فلا يؤمن على من يروي الغرائب أن يصحف عليه الحديث؛ فيعتبر ذلك مما انفرد به عن سائر الرواة .

ولهذا كان أهل التحقيق في الحديث إذا تغرب عليهم بعض الرواة بحديث اعتبروه من التصحيف الواقع لحامله .

قال ابن كثير : «وقد كان شيخنا المزي من أبعد الناس عن هذا المقام[١] ، ومن أحسن الناس أداء للإسناد والمتن، بل لم يكن على وجه الأرض ـ فيما نعلم ـ مثله في هذا الشأن أيضاً. وكان يقول إذا تغرب عليه أحد برواية مما يذكره بعض شراح الحديث على خلاف المشهور عنده : «هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبه إلا على مجرد الصحف والأخذ منها»[٢] .

٢ـ الشذوذ :

من أنواع المخالفة التي يرد بها حديث الراوي، ولو كان ثقة، الشذوذ. والحديث الشاذ هو ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أولى منه .

قال الشافعي : «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره ، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس ، هذا الشاذ من الحديث»[٣] .

قال الحافظ ابن حجر : «الشاذ لغة : المنفرد ، واصطلاحاً : ما يخالف فيه

---

(١) أي من أبعد الناس عن الوقوع في التصحيف .

(٢) «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» للحافظ السخاوي ٣/ ٧٩ .

(٣) «معرفة علوم الحديث» لأبي عبد الله الحاكم ص ١١٩ .

الراوي من هو أرجح منه»[١] .

والأرجحية تكون بكثرة عدد أو بزيادة ضبط .

ومخالفة الراوي قد تكون تصحيفاً في اسم رجل من رجال الإسناد، كما قد تكون تصحيفاً في متن حديث، يشذ بذلك راو فيخالف من هو أكثر منه عدداً، أو أكثر ضبطاً.

فمن الشذوذ في **الإسناد** :

ما رواه مالك بن أنس عن ابن شهاب عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: **«لا يرث المسلم الكافر»**[٢] .

قال الترمذي: «وروى مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ نحوه، وحديث مالك وَهَمٌ، وهم فيه مالك، وقد رواه بعضهم عن مالك فقال: «عن عمرو بن عثمان»، وأكثر أصحاب مالك قالوا عن مالك عن «عُمَر بن عثمان»، وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان ولا يعرف عمر بن عثمان. . .»[٣] .

وقال الحافظ العراقي: «فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: «عمر ابن عثمان» يعني بضم العين. وذكر مسلم في «التمييز» أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: «عمرو بن عثمان» يعني بفتح العين، وذكر أن مالكاً كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعاً ولدا عثمان غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو بفتح العين.

---

(١) «نزهة النظر» لابن حجر ص ٢٩ .

(٢) «الموطأ» للإمام مالك ٢/ ٥١٩ ح ١٠ كتاب الفرائض: باب ميراث أهل الملل.

(٣) «سنن الترمذي» ٤/ ٤٢٤ .

وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه . . . »[١] .

قلت : أما الذين خالفوا مالكاً في قوله : «عمر بن عثمان» فهم :

أولاً : محمد بن أبي حفصة[٢] .

ثانياً : ابن جريج[٣] .

ثالثاً : معمر[٤] .

رابعاً : سفيان بن عيينة[٥] .

خامساً : يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأَيْلي[٦] .

سادساً : هُشَيْم بن بشير[٧] .

فهؤلاء الستة خالفوا مالكاً عن الزهري في قوله : «عمر بن عثمان» بضم العين واتفقوا على قولهم «عمرو بن عثمان» .

قال الشافعي : « صحف مالك في عمر بن عثمان وإنما هو عمرو

---

(١) «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ١/ ٢٠٠ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٨/ ١٣ ح ٤٢٨٢ كتاب المغازي : باب أين ركز النبي الراية يوم الفتح .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١٢/ ٥٠ ح ٦٧٦٤ : كتاب الفرائض : باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم .

(٤) أخرجه الدارمي ٢/ ٢٦٨ ح ٣٠٠٢ كتاب الفرائض : باب في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ١١/ ٥٢ كتاب الفرائض .

(٦) أخرجه ابن ماجه ٢/ ٩١٢ ح ٢٧٣٠ : كتاب الفرائض : باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك .

(٧) أخرجه الترمذي ٤/ ٤٢٣ ح ٢١٠٧ كتاب الفرائض : باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر .

ابن عثمان»[١] .

وكما يقع الشذوذ في السند يقع أيضاً في **المتن** :

فمن ذلك ما رواه مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : «نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة»[٢] .

قال الترمذي : «حديث جابر حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم . يرون الجزور عن سبعة، والبقرة عن سبعة . وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد . وروي عن ابن عباس عن النبي ﷺ : أن البقرة عن سبعة، والجزور عن عشرة . وهو قول إسحاق، واحتج بهذا الحديث . وحديث ابن عباس إنما نعرفه من وجه واحد»[٣] .

وحديث جابر أخرجه الحاكم قال : أخبرني علي بن عيسى الحيري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار (قالا) : ثنا عبد الرحمن، عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال : نحرنا يوم الحديبية سبعين بدنة : البدنة عن عشرة» .

وقال : «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وقد روى

(١) رواه عنه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١٥٠ .

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ٢/ ٤٨٦ ح ٩ كتاب الضحايا : باب الشركة في الضحايا، وعن كم تذبح البقرة والبدنة . ومسلم في صحيحه ٩/ ٦٦ ـ ٦٧ كتاب الحج : باب إجزاء البدنة والبقرة عن سبعة . والترمذي ٣/ ٢٤٨ ح ٩٠٤ : كتاب الحج : باب ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة . وأبو داود ٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ح ٢٨٠٩ كتاب الضحايا : باب [في] البقر والجزور، عن كم تجزئ؟

(٣) سنن الترمذي ٣/ ٢٤٨ .

البدنة عن عشرة عبد الله بن عباس أيضاً»[١] .

وتعقبه الذهبي بقوله: «وخالفه ابن جريج ومالك وزهير عن أبي الزبير فقالوا: «البدنة عن سبعة» وجاء عن سفيان أيضاً كذلك».

ومما يدل على شذوذ رواية الحاكم فيه، متابعة من تابع مالكاً عليه، وهم:

١ ـ سفيان: عند الدارمي بلفظ «نحرنا يوم الحديبية سبعين بدنة، البدنة عن سبعة. . .»[٢] الحديث.

٢ ـ أبو خيثمة زهير بن حرب.

عند مسلم بلفظ: «خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة»[٣] .

٣ ـ عَزْرَةُ بن ثابت.

عند مسلم أيضاً بلفظ: «حججنا مع رسول الله ﷺ فنحرنا البعير عن سبعة والبقرة عن سبعة»[٤] .

٤ ـ ابن جريج.

عند مسلم أيضاً بلفظ: «اشتركنا مع النبي ﷺ في الحج والعمرة كل سبعة في بدنة. فقال رجل لجابر: أيشترك في البدنة ما يشترك في الجزور؟. قال: ما هي إلا من البدن. وحضر جابر الحديبية قال: نحرنا يومئذ سبعين بدنة، اشتركنا كل سبعة في بدنة»[٥] .

(١) «المستدرك» للحاكم ٤/ ٢٣٠.

(٢) «سنن الدارمي» ٢/ ٥ ح ١٩٦١ كتاب الأضاحي: باب البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة.

(٣) «صحيح مسلم» بشرح النووي ٩/ ٦٧.

(٤) «صحيح مسلم» بشرح النووي ٩/ ٦٧.

(٥) «صحيح مسلم» بشرح النووي ٩/ ٦٧ ـ ٦٨.

وأما حديث ابن عباس ـ الذي أشار إليه الترمذي ـ فقد أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق الحسين بن واقد، عن علْبَاء بن أحمر، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: كنا مع النبي ﷺ في سفرٍ فحضر النحر فاشتركنا في البقرة سبعة، وفي البعير سبعة أو عشرة»[١] .

وأخرجه الحاكم من طريق الحسن بن واقد أيضاً بلفظ: «فاشتركنا في البقرة عن سبعة، وفي الجزور عن عشرة»[٢] .

قلت: والحسين بن واقد ثقة له أوهام كما ذكر الحافظ ابن حجر في التقريب[٣] .

وهكذا نرى ونتبين أن رواية الحاكم في حديث جابر رواية شاذة لا يمكن أن تعارض الجماعة الذين تقدم ذكرهم.

ومن خلال هٰذين المثالين ـ وغيرهما كثير ـ نستطيع أن نقول إن مخالفة الراوي لمن هو أولى أو أرجح منه يمكن أن تكون تصحيفاً. ولهذا فالمحدثون لما جعلوا الشاذ من قبيل المردود، أو لما اشترطوا في الحديث الصحيح السلامة من الشذوذ؛ فإنهم قد احتاطوا للسنة أن يتطرق إليها التحريف أو يمسها التصحيف.

٣ـ النكارة :

من أنواع المخالفة التي يرد بها حديث الراوي: «النكارة». والنكارة مخالفة من الضعيف للثقة تدل على عدم ضبطه.

والحديث المنكر: هو ما رواه الضعيف مخالفاً به الثقة.

---

(١) «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» ٦/ ١٢٧ ح ٣٩٩٦ كتاب الحج: باب الهدي.

(٢) المستدرك للحاكم ٤/ ٢٣٠.

(٣) «تقريب التهذيب» لابن حجر ١/ ١٨٠.

قال ابن حجر: «فإن خولف أي الراوي بأرجح منه فالراجح يقال له: المحفوظ، ومقابله وهو المرجوح يقال له: الشاذ. وإن وقعت المخالفة له مع الضعف فالراجح يقال له المعروف، ومقابله يقال له المنكر...»[١].

والنكارة من الضعيف قد تكون تصحيفاً، يخالف الضعيف الثقات في لفظ حديث فيصحفه.

ومن الأمثلة على ذلك: روى البخاري من طريق سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **«لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الأقصى»**[٢].

وتابع سعيد بن المسيب عن أبي هريرة على هذا الحديث:

- سلمان الأغر أنه سمع أبا هريرة[٣] فذكره.
- أبو سلمة عنه[٤].
- سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِي عنه[٥].

كل هؤلاء الثلاثة تابعوا سعيداً على ذكر المساجد الثلاثة: المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى.

وخالفهم خُثَيْم بن مروان عن أبي هريرة فقال: «مسجد الخيف» بدل مسجد الأقصى. قال الذهبي في ترجمته: «قال البخاري: سمع منه كلثوم

(١) «نزهة النظر» لابن حجر ص ٣٥-٣٦.

(٢) رواه البخاري ٣/ ٦٣ ح ١١٨٩ كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة: باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة. ومسلم ٩/ ١٦٧-١٦٨ كتاب الحج: باب فضل المساجد الثلاثة.

(٣) أخرجه مسلم ٩/ ١٦٨ كتاب الحج باب فضل المساجد الثلاثة.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٢٧٨ و٥٠١.

(٥) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار ١/ ٢٤٢-٢٤٣.

ابن جبير «**لا تشد المطي إلا إلى مسجد الخيف، ومسجدي، ومسجد الحرام**». لا يتابع في مسجد الخيف. ولا يعرف لخثيم سماع من أبي هريرة.

وقال الأزدي: «ضعيف»[1].

فحديث خثيم هذا حديث منكر، حيث خالف خثيم ـ وهو ضعيف ـ الثقات في قوله «مسجد الخيف» فحرف هذا اللفظ، وغير الحكم الشرعي.

والحديث تابع عليه أبا هريرة جماعة من الصحابة منهم: أبو سعيد الخدري، وأبو بصرة الغفَاري وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبو الجعد البصري وعلي[2].

فإذا عرفنا أن حديث خثيم حديث منكر، فينبغي أن نعلم أن إدخال المحدثين الحديث المنكر ضمن الضعيف حفظ وصيانة للحديث من التحريف والتصحيف.

٤-الاضطراب:

من أنواع المخالفة التي يرد بها حديث الراوي: «الاضطراب».

والحديث المضطرب هو: ما روي على أوجه مختلفة ـ متساوية في الصحة ـ لا يمكن الجمع بينها.

قال الحافظ زين الدين العراقي: «المضطرب من الحديث هو ما اختلف راويه فيه، فرواه مرة على وجه ومرة على وجه آخر مخالف له. وهكذا إن اضطرب فيه راويان فأكثر فرواه كل واحد على وجه مخالف للآخر. فقولي: من واحد أي من راو واحد.

---

(١) «ميزان الاعتدال» ١/ ٦٥٠.

(٢) انظر تخريج أحاديث هؤلاء الصحابة في «إرواء الغليل» للشيخ الألباني ٣/ ٢٢٨.

ثم الاضطراب قد يكون في المتن وقد يكون في السند، وإنما يسمىٰ مضطرباً إذا تساوت الروايتان المختلفتان في الصحة، بحيث لم تترجح إحداهما على الأخرى، أما إذا ترجحت إحداهما بكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيح؛ فإنه لا يطلق على الوجه الراجح وصف الاضطراب، ولا له حكمه، والحكم حينئذ لوجه الراجح»[١].

ثم قال: «ومثال الاضطراب في المتن حديث فاطمة بنت قيس سألت أو سئل النبي ﷺ عن الزكاة فقال: **«إن في المال لحقاً سوى الزكاة»**.

فهذا حديث قد اضطرب لفظه ومعناه، فرواه الترمذي[٢] هكذا من رواية شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة.

ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: **«ليس في المال حق سوى الزكاة»**[٣].

فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل، وقول البيهقي إنه لا يحفظ لهذا اللفظ الثاني إسناداً معارض بما رواه ابن ماجه هكذا والله أعلم. والاضطراب موجب لضعف الحديث المضطرب لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته والله أعلم»[٤].

فهذا المثال على فرض صحته[٥] يبين لنا أن الاضطراب قد يؤدي إلى

(١) «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٢) «سنن الترمذي» ٣/ ٤٨ حديث ٦٥٩ كتاب الزكاة: باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة.

(٣) سنن ابن ماجه ١/ ٥٨٠ ح ١٧٨٩ كتاب الزكاة: باب ما أدى زكاته فليس بكنز.

(٤) «التبصرة والتذكرة» للعراقي ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٥) أقول هذا وأحترز لأن جميع أو معظم الأمثلة التي مثل بها المحدثون في علم المصطلح للحديث المضطرب لم تسلم من اعتراض ومن تكلف الجمع والتوفيق.

التصحيف في متن الحديث، فيحرف معناه ويصرفه عن وجهه.

ومن أمثلة المضطرب أيضاً متناً ما جاء في قصة بَرِيرَة وفيها: «كان زوجها عبداً» وفي رواية: «وكان زوجها حراً»[١].

٥-القلب :

من أنواع المخالفة التي يرد بها حديث الراوي: القلب.

والحديث المقلوب هو: الذي حول وصرف عن وجهه.

ويدخل ضمن جهود المحدثين في مقاومة التصحيف اعتبارهم الحديث المقلوب من قبيل المردود لعدم ضبط راويه. والقلب قد يقع في الإسناد كما يقع في المتن.

والقلب في متون الأحاديث يغير معاني النصوص ويحرفها عن مواضعها فمن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **«سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشاب نشأ بعبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه»**[٢].

قال ابن حجر العسقلاني: «قال القاضي عياض: هكذا في جميع النسخ التي وصلت إلينا من صحيح مسلم، وهو مقلوب، والصواب الأول، وهو وجه الكلام لأن السنة المعهودة في الصدقة إعطاؤها باليمين، وقد ترجم عليه

(١) راجع في هذا المثال «إرواء الغليل» للشيخ الألباني ٦/ ٢٧٢ ح ١٨٧٣ فإنه أفاض في بيان وجه اضطراب الحديث بما لا يسع ذكره هنا.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٧/ ١٢٢ كتاب الزكاة: باب فضل إخفاء الصدقة.

البخاري في الزكاة: «باب الصدقة باليمين» قال: ويشبه أن يكون الوَهَم فيه ممن دون مسلم بدليل قوله في رواية مالك لما أوردها عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال: بمثل حديث عبيد الله، فلو كانت بينهما مخالفة لبينها كما نبه على الزيادة في قوله: «**ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه**»[1].

وهذا نوع آخر من أنواع المخالفة ـ وهو القلب ـ يبين لنا أن في رد المحدثين للحديث المقلوب حفظاً للسنة من التصحيف وصيانة للشريعة من التحريف.

* * *

(١) فتح الباري ٢/ ١٤٦.

المطلب الخامس

شروط الأداء

١ـ الضبط :

قال ابن منظور : «الضبط لزوم الشيء وحبسه . وضبط عليه وضبطه يضبُط ضبطاً وضباطة . وقال الليث : الضبط لزوم الشيء لا يفارقه في كل شيء ، وضبط الشيء حفظه بالحزم ، والرجل ضابط أي حازم . . . »[١] .

والضبط في اصطلاح المحدثين ينقسم إلى قسمين : ضبط صدر وضبط كتاب .

فأما ضبط الصدر : «فهو أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء»[٢] .

والمقصود من ضبط الصدر : هو تمكن الراوي من حفظ ما سمعه ، وصيانته في صدره وقلبه ، وقدرته على تذكره واستحضاره متى شاء .

وقد نص المحدثون على ضرورة حفظ واستيعاب الراوي لمروياته ، صيانة لها من التغيير والتبديل .

قال أشهب : «وسئل مالك : أيؤخذ ممن لا يحفظ ـ وهو ثقة صحيح ـ أيؤخذ عنه الأحاديث؟ فقال : لا يؤخذ منه ، أخاف أن يزاد في كتبه بالليل»[٣] .

وأما ضبط الكتاب : «فهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن

---

(١) لسان العرب ٧/ ٣٤٠ .

(٢) «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر العسقلاني ص ٢٩ .

(٣) رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية في علم الرواية» ص ٢٢٧ .

يؤدَّى منه»[١] .

«والضابط من يكون حافظاً، متيقظاً، غير مغفل، ولا ساه، ولا شاك، في حالتي التحمل والأداء»[٢] .

وكما اهتم المحدثون بالبحث عن مدى حفظ الراوي وتمكنه من مروياته، اهتموا أيضاً بالتفتيش عن ضبط كتابه وصيانته. ولقد انتقد المحدثون الأصول وتتبعوها، واعتبروا الخطأ والفساد اللذين يطرآن على أصل المحدث علامة على قلة ضبطه.

قال ابن حجر: «إن من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يعاب، بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين، لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين:

أ ـ قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه فلا يزال مبيناً له، وسهل ذلك عليهم قرب الإسناد وقلة ما عند الواحد منهم من المتون حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع. ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان.

ب ـ قسم كانوا يكتبون ما يسمعونه ويحافظون عليه ولا يخرجونه من أيديهم ويحدثون منه. وكان الوهم والغلط في حديثهم أقل من القسم الأول إلا من تساهل منهم كمن حدث من غير كتابه أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه، فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم»[٣] .

---

(١) «نزهة النظر» لابن حجر ص ٢٩.

(٢) «توضيح الأفكار» لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ١/ ٨.

(٣) «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر العسقلاني ١/ ٢٦٩.

وقال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: «واعلم أن المتقدمين كانوا يعتمدون على الحفظ، فكان النقاد يعتمدون في النقد عدالة الراوي واستقامة حديثه، فمن ظهرت عدالته وكان حديثه مستقيماً وثقوه. ثم صاروا يعتمدون الكتابة عند السماع، فكان النقاد إذا استنكروا شيئاً من حديث الراوي طالبوه بالأصل. ثم بالغوا في الاعتماد على الكتابة وتقييد السماع فشدد النقاد، فكان أكثرهم لا يسمعون من الشيخ حتى يشاهدوا أصله القديم الموثوق به المقيد سماعه فيه، فإذا لم يكن للشيخ أصل لم يعتمدوا عليه، وربما صرح بعضهم بتضعيفه، فإذا ادعى السماع ممن يستبعدون سماعه منه كان الأمر أشد. . .»[1].

ومن الأمثلة التطبيقية التي يمكن أن تنزل على كلام الشيخ المعلمي، ما ذكره الحافظ ابن حجر عند تخريجه لحديث المغيرة أنه ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله: «قال أحمد: «وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور، فقلت له: إنما هذا الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حدثت عن رجاء ولا يذكر المغيرة فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إليّ كتابه القديم بخط عتيق فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم «عن المغيرة» فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها فجعل يقول للناس بعد وأنا أسمع: «اضربوا على هذا الحديث»»[2].

وذكر أيضاً الحافظ ابن حجر في ترجمة سعد بن عبد الكريم بن الحسن بن أحمد بن موسى الغندجاني أبي الجوائز الواسطي قول أبي سعد بن

---

(١) «التنكيل» لعبد الرحمن المعلمي ١/ ٢٠٠-٢٠١.

(٢) «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر ١/ ١٥٩.

السمعاني: «سمع رزق الله التميمي وغيره. رأيت أهل واسط يثنون عليه غير أنه أخرج لي ورقة بخط جده أبي محمد الغندجاني «أجزت لابن ابني سعد بن عبد الكريم جميع ما سمعته من شيوخي في جمادى الآخرة سنة (٦٧)».

فرأيت في موضعين من هذه الإجازة كشطاً وإصلاحاً بخط طري:

[الأول][١]: وكأنه كان لابني أبي سعد فصيره ابن ابني.

الثاني: في قوله وستين كان فيه وخمسين فكشط الخاء»[٢].

هكذا نرى أن المحدثين كانوا إذا ارتابوا في رواية شيخ طالبوه بإبراز أصله، فإذا أخرجه لهم فحصوه ونقدوه أشد النقد، وإذا لم يخرجه لهم عرفوا أنه ليس من أهل الضبط فردوا روايته. وقد تكلم النقاد من المحدثين في جماعة من الرواة لأنهم لم تكن لهم أصول، أو كانت لهم أصول لا يعول عليها لعدم ضبطها، فمن هؤلاء:

١ ـ أحمد بن عبد الملك الفارسي الأعلم، مات بسمرقند قبل الستين وثلاثمائة... قال الإدرسي: «كتبنا عنه، وكان سيء الأصول، مجازفاً في الرواية، لا اعتماد عليه»[٣].

٢ ـ أحمد بن عيسى بن خلف بن زُغْبَة البغدادي. قال عبد الغني الأزدي: «لم يكن له أصول يعول عليها، يحدث عن أبي القاسم البغوي، يكنى أبا بكر وكان وراقاً»[٤].

ومن الرواة الذين وقع الخطأ في روايتهم لأنهم لم يكن لهم كتاب:

---

(١) هذه الزيادة مني اقتضتها منهجية ترتيب الكلام.

(٢) «لسان الميزان» لابن حجر ٣/ ١٧ ـ ١٨.

(٣) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» ١/ ١١٧.

(٤) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي ١/ ١٢٧.

● عبد العزيز بن محمد الدراوردي . . . كان يحدث من كتب غيره فيخطئ[(١)] .

● حاجب بن سليمان المنبجي شيخ النسائي . قال الدارقطني : «كان يحدث من حفظه ولم يكن له كتاب . وهم في حديثه عن وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة : «قبل رسول الله ﷺ بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ» . والصواب عن وكيع بهذا الإسناد أنه «كان يقبل وهو صائم» »[(٢)] .

ولما علم الرواة حرص النقاد على السماع ممن له أصل ، حاول بعضهم اقتناء كتاب حتى يرغب في السماع منه ، غير أن المحدثين تيقظوا لذلك وحذروا منه .

ذكر الذهبي في ترجمة الحسن بن مسعود بن الحسن بن علي المحدث ، أبي علي الوزير الدمشقي قول ابن عساكر فيه : «فيه تسامح شديد ؛ اشترى نسخة غير مسموعة . بالمعجم الكبير للطبراني ، فكان يحدث منها ، وهي غير منقولة من أصل سماعه ، ولا عورضت به»[(٣)] .

وقد بالغ المحدثون في العناية والحفاظ على أصولهم ، فضبطوها حرفاً حرفاً ، حتى إذا أعار أحدهم أصله فغير ، عَرَفَ ذلك ورد الخطأ إلى الصواب . من ذلك ما روي عن أبي زرعة الرازي :

قال ابن أبي حاتم : «سمعت أبا زرعة يقول : سمعت من بعض المشايخ أحاديث فسألني رجل من أصحاب الحديث فأعطيته كتابي فرد عليّ الكتاب بعد ستة أشهر ، فأنظر في الكتاب فإذا أنه قد غيَّر في سبعة مواضع . قال أبو

---

(١) «تقريب التهذيب» لابن حجر ١/ ٥١٢ .

(٢) «ميزان الاعتدال» للذهبي ١/ ٤٢٩ .

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي ١/ ٥٢٣ .

زرعة: [فأخذت الكتاب وصرت إلى عنده فقلت: ألا تتقي الله، تفعل مثل هذا؟ قال أبو زرعة]: فأوقفته على مَوْضِعِ موضع وأخبرته، وقلت له: أما هذا الذي غيرت فإنه هذا الذي عن ابن أبي فديك فإنه عن أبي ضمرة مشهور، وليس هذا من حديث ابن أبي فديك، وأما هذا فإنه كذا وكذا، فإنه لا يجيء عن فلان وإنما هذا كذا، فلم أزل أخبره حتى أوقفته على كله ثم قلت له: فإني حفظت جميع ما فيه في الوقت الذي انتخبت على الشيخ، ولو لم أحفظه لكان لا يخفى عليّ مثل هذا. فاتق الله عز وجل يا رجل. [قال أبو محمد]: فقلت له: من ذلك الرجل الذي فعل هذا؟ فأبى أن يسميه»[1].

اختلال الضبط:

الضبط بنوعيه السابقي الذكر يمكن أن يختل، فإذا وقع ذلك من الراوي لم يعد في مأمن من تصحيف المتون وتحريف أسماء الرواة وإحالة المعاني.

ولذا فإن المحدثين يردون رواية من كان من هذا الصنف.

ويعرف اختلال ضبط الراوي الذي ترد به روايته بفحش غلطه، والمقصود بفحش الغلط أن يغلب خطأ الراوي على صوابه.

ومما يطعن في ضبط الراوي أيضاً الغفلة، والمقصود بالغفلة قلة تعاهد الراوي لمحفوظاته وعدم عنايته بصناعة الحديث حفظاً ومذاكرة وكتابة. . .

فإذا كان الراوي بهذه المثابة من البعد عن الإتقان والتحقيق لمروياته جاز عليه التصحيف ووقع منه التحريف.

هذا عن ضبط الصدر، وأما ضبط الكتاب فهو الآخر يمكن أن يختل بسبب الضياع أو الفساد أو التغيير الذي يحصل في أصل المحدث من طرفه

---

(١) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ١/ ٣٣٢ـ٣٣٣.

أو من طرف غيره، فإذا حصل ذلك لم تعد هناك ثقة بذلك الراوي الذي وقع التغيير، أو التبديل في أصله؛ لجواز التصحيف عليه.

ومن أجل تفصيل هذا الكلام والوقوف على أقوال السلف من المحدثين؛ نقول: إن المحدثين قسموا الضبط إلى ضبط صدر وإلى ضبط كتاب، وكلاهما يمكن أن يختل.

فأما **ضبط الصدر**: فيعرف اختلاله بما يلي:

١ـ فحش الغلط:

الراوي إذا كثر غلطه واشتد خطؤه وعظم وهمه، اختل ضبطه، فلم يؤمن وقوعه في التصحيف والتحريف. فمتون الأحاديث وأسماء الرواة تحتاج عناية تامة وإتقاناً بالغاً وتيقظاً هاماً.

قال أحمد بن سنان: «كان عبد الرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهماً بالكذب أو رجلاً الغالب عليه الغلط»[١].

وقال ابن مهدي: «الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم، والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه»[٢].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: قيل لشعبة: «من الذي يُترك حديثه؟».

قال: «إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، ترك حديثه، فإذا اتهم بالحديث[٣] ترك حديثه، فإذا أكثر الغلط ترك حديثه، وإذا روى

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية ص ١٤٣.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية ص ١٤٣.

(٣) أشار محقق كتاب «معرفة علوم الحديث» الذي أورد النص، أنه وقع بهامش الأصل (فإذا اتهم بالكذب).

حديثاً اجتمع عليه أنه غلط ترك حديثه، وما كان غير هذا فارو عنه»[١].

وليس معنى هذا أن كل من أخطأ ردت روايته، وانخرم ضبطه، وإنما المقصود من كثر ذلك منه حتى فحش.

قال سليمان بن أحمد الدمشقي قلت لعبد الرحمن بن مهدي: «أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: «نعم». قيل له يغلط في عشرين؟ قال: «نعم». قلت: «فثلاثين؟» قال: «نعم». قلت: «فخمسين» قال: «نعم»[٢].

قلت: كلام ابن مهدي هذا ينزل على من كان مكثراً للرواية. أما من قلت روايته وكانت أحاديثه دون المائة، فإن الغلط في خمسين حديثاً يكون مؤثراً على ضبطه وروايته. ولهذا قال سفيان الثوري: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد. إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك»[٣].

وقال ابن حبان: «فإن قال: كان حماد يخطئ، يقال له: وفي الدينا أحد بعد رسول الله ﷺ يعرى عن الخطأ، ولو جاز ترك حديث من أخطأ، لجاز ترك حديث الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين، لأنهم لم يكونوا بمعصومين. فإن قال: حماد كثر خطؤه يقال له: إن الكثرة اسم يشتمل على معان شتى، ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه، فإذا فحش ذلك منه، وغلب على صوابه، استحق مجانبة روايته، وأما من كثر خطؤه، ولم يغلب على صوابه، فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط، مثل شريك،

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٦٢.
(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ١٤٧.
(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٤٤.

وهشيم، وأبي بكر بن عياش وأضرابهم كانوا يخطئون فيكثرون، فروى عنهم، واحتج بهم في كتابه، وحماد واحد من هؤلاء»[١] .

وهذا إنصاف من ابن حبان واعتدال في نقد الرجال، واستقراء وتتبع لأحوالهم ومروياتهم.

إذاً فالخطأ الذي يؤثر في ضبط الرواة هو ما كان فاحشاً، أو ما كان غالباً على الصواب.

فإذا غلب خطأ الراوي على صوابه لم يؤمن حينئذ أن يصحف أسماء الرواة ومتون الأحاديث.

ب ـ الغفلة :

وغفلة الراوي عن الضبط والإتقان مما يطعن في ضبطه.

وقد نص المحدثون على أن الشيخ المغفل لا يؤخذ عنه الحديث لعدم تيقظه وقلة إتقانه.

قال ابن عباس: «لا يكتب عن الشيخ المغفل»[٢] .

وتنشأ غفلة الراوي عن قلة تعاهده لمحفوظاته، وعدم عنايته بصناعة الحديث: حفظاً ومذاكرة وكتابة ورحلة ومجالسة للشيوخ . . .

فالراوي المغفل وإن كان عدلاً في دينه قد يقع في الكذب من غير قصد.

قال ابن حبان في ترجمة «إبراهيم بن هِرَاسة أبي إسحاق الشيباني»: «. . . وهو من النوع الذي ذكرت أنه غلب عليه التقشف والعبادة، وغفل

---

(١) «الإحسان بترتيب ابن حبان» ١/ ٨٥.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٤٨ .

عن تعاهد حفظ الحديث حتى صار كأنه يكذب»[١] .

وقال ابن حجر العسقلاني في ترجمة عباد بن كثير الثقفي: «قال أبو طالب عن أحمد: هو أسوء حالاً من الحسن بن عُمارة وأبي شيبة، روى أحاديث كذب لم يسمعها وكان صالحاً. قلت: كيف روى ما لم يسمع. قال: «البله والغفلة»»[٢] .

فالراوي إذا كان مغفلاً تطرق الفساد إلى «أصله» لأنه قد يغير في كتابه لقول غيره من الرواة[٣] وقد يصل المرسل، أو يوقف المرفوع. وربما وقع التصحيف من الراوي المغفل فيقلب المعنى ويغير الألفاظ، ولهذا استحق ترك روايته لما يترتب على الأخذ بها من التصحيف في المتون والتحريف في الأسانيد.

عن بشر بن موسى قال عبد الله بن الزبير الحميدي: «فما الغفلة التي يرد بها حديث الرضا الذي لا يعرف يكذب؟».

قلت: هو أن يكون في كتابه غلط فيقال له (في ذلك) فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف ذلك تصحيفاً فاحشاً يقلب المعنى لا يعقل ذلك، فيكف عنه»[٤] .

وأما القسم الثاني من أقسام الضبط فهو:

ضبط الكتاب:

قسم المحدثون الضبط إلى ضبط صدر وضبط كتاب، وكما أن ضبط

(١) «المجروحين» لابن حبان ١/ ١١١.

(٢) «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني ٥/ ١٠٠.

(٣) سيأتي الكلام بتفصيل عن اختلال ضبط كتاب الراوي.

(٤) رواه الخطيب البغدادي «الكفاية» ص ١٤٨.

الصدر يختل بكثرة الخطأ والغفلة والوهم والتصحيف، فكذلك ضبط الكتاب يختل إذا فسد أصل المحدث أو عُدِم.

والمحدث ترد روايته ـ خشية الوقوع في التصحيف ـ إذا عدم أصله عن طريق الاحتراق. فممن احترقت أصوله فاختل ضبطه فوقع التصحيف في حديثه: «عبد الله بن لَهيعَة»، قال ابن حبان: «كان مولده سنة ست وتسعين، ومات سنة أربع وسبعين ومائة، وصلى عليه يزيد بن حاتم، وكان شيخاً صالحاً، ولكنه يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين، وكان أصحابنا يقولون: إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه ـ مثل العبادلة ـ[1] فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء، وكان ابن لهيعة من الكتّابين للحديث، والجمّاعين للعلم، والرحّالين فيه»[2].

وقد أوردنا في بحثنا هذا نماذج من التصحيفات التي وقعت لابن لهيعة.

وقد يتغير ضبط الراوي إذا فقد أصوله، كمن ذهبت الريح بأصوله قبل أن يتمكن من حفظ ما فيها، من هؤلاء:

هُشَيْم بن بَشِير السُّلَمي أبو معاوية الواسطي الحافظ. قال الحسين بن فهم: «أخبرني الهروي أن هُشَيْماً كتب عن الزهري نحواً من ثلاثمائة حديث، فكانت في صحيفة، فجاءت الريح فرمت الصحيفة فنزلوا فلم يجدوها، وحفظ هشيم منها تسعة أحاديث»[3].

ولهذا ضعف العلماء هشيماً في الزهري لذهاب تلك الأحاديث التي

---

(١) المقصود بالعبادلة: عبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب وعبد الله بن يزيد المقري.

(٢) «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لابن حبان ٢/ ١١.

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي ٤/ ٣٠٨ و«تهذيب التهذيب» لابن حجر ١١/ ٦٠.

سمعها منه قبل أن يحفظها. فاختل ضبط هشيم في الزهري، وهذا يُجَوِّزُ عليه التصحيف في أحاديث الزهري وحدها.

ومنهم من اختل ضبط كتابه لغرق أصوله، فطعن المحدثون النقاد في ضبطه.

قال الذهبي: «أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن دُوسَت العلاف الحافظ العلامة. . .

قال الأزهري: «ابن دوسَت ضعيف: رأيت كتبه كلها طرية، وكان يذكر أن أصوله غرقت فاستدرك نسخها» »[1] .

ومن الرواة من طعن في ضبط كتابه بسبب وراق سوء أدخل عليه في أصوله ما ليس من حديثه، من هؤلاء:

● سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الرؤاسي. «قال ابن أبي حاتم: أشار أبي عليه أن يغير وراقه، فإنه أفسد حديثه، وقال له: لا تحدث إلا من أصولك. فقال: سأفعل. ثم تمادى وحدث بأحاديث أدخلت عليه.

وقال ابن حبان: وكان شيخاً فاضلاً صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه، فكلم في ذلك، فلم يرجع»[2] .

● وعبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري أبو صالح كاتب الليث بن سعد على أمواله.

قال ابن حبان: «كان في نفسه صدوقاً، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له، فسمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار كان بينه وبينه عداوة،

(١) «ميزان الاعتدال» ١/ ١٥٣.
(٢) «ميزان الاعتدال» ٢/ ١٧٣.

كان يضع الحديث على شيخ أبي صالح ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به»[١].

● وعلي بن أحمد بن محمد بن داود الرزاز ـ صدوق.

«قال الخطيب: مكثر، إلى الصدق ما هو، وكف بصره. شاهدت جزءاً من أصوله في بعضها سماعه بالخط العتيق، ثم رأيته وقد غير بعد، وفيه الإلحاق بخط جديد، فيقال: ذلك من فعل ولد له.»[٢].

ومن الرواة من كان يغير في أصله بيده، فتكلم النقاد في ضبطه، فمن هؤلاء:

● «الحسن بن رشيق العسكري. لينه الحافظ عبد الغني بن سعيد قليلاً. ووثقه جماعة، وأنكر عليه الدارقطني أنه كان يصلح في أصله ويغير»[٣].

وهكذا نرى أن أي خلل في «الكتاب» أو فساد أو ضياع من شأنه أن يؤثر على ضبط الراوي عموماً كما من شأنه أن يؤثر على قبول روايته.

٢ـ تعاهد الراوي لمحفوظاته:

سبق أن أشرنا أن المحدثين اشترطوا في الراوي ـ كي يسلم من التصحيف ـ أن يكون حافظاً متقناً متيقظاً ضابطاً. ومهما كانت ملكة الراوي وقوة حفظه وسيلان ذهنه، فلابد له من تعاهد محفوظاته، ومراجعة مروياته للتأكد من استمرار ضبطه: فالنسيان والخطأ من آفات العلم، ومرور الزمان مدعاة للنسيان. قال الخطيب البغدادي: «ويجب أن ينظر من كتبه فيما علق

---

(١) «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤٤١.

(٢) «ميزان الاعتدال» ٣/ ١١٣.

(٣) «ميزان الاعتدال» ١/ ٤٩٠.

بحفظه فإن تعاهد المحفوظ أولى، والمراعاة له أعم نفعاً»[١]. وحتى تتحقق الفائدة من مراجعة الكتب ينبغي أن يكون تعاهد الراوي لمحفوظاته قبيل الخروج وتصدر مجلس الرواية، فإن ذلك أدعى للتذكر وضبط ألفاظ المتون وأسماء الرواة.

«عن إبراهيم الصايغ أنا نافع أن ابن عمر كان إذا خرج إلى السوق نظر في كتبه. قال عمار: قلت لعلي: في الحديث قال: نعم»[٢].

ومن المحدثين من كان يرفض التحديث ـ خشية الخطأ ـ لبعد عهده بكتبه ولعدم مراجعته لأصوله.

قال عبد الرحمن بن مهدي: كنت أسأل سفيان فيقول: «أخِّر هذا، أخِّر هذا. لم أطالع كتبي منذ أربع سنين»»[٣].

٢-اعتماد الأصل عند الأداء:

رغم اهتمام المحدثين وعنايتهم بالحفظ والضبط فإنهم لم يكونوا يثقون أو يكتفون بما وعته قلوبهم، وحفظته ذاكرتهم ـ حال أدائهم للحديث ـ بل كانوا يرون أن الحفظ خوان، وأن الخطأ قد يعرض للمحدث مهما بلغ من درجات الحفظ والإتقان. لذلك ينبغي له أن يستعين بكتابه، فيحدث منه حتى يأمن الوقوع في الخطأ والوهم والتصحيف.

فالكتاب هو المرجع عند المحدثين عندما يحصل الخلاف أو النكران.

وهذا الذي اعتمده المحدثون ـ يعني الرواية من الأصل ـ يدخل في إطار منهجية التوثيق العلمي، وهو مبدأ تعليمي فريد: أن يعتمد الطالب في

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ٧٢.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ٢/ ٧٢.

(٣) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ٢/ ٧٢.

استحضار المادة المعرفية على حاستين: حاسة العقل (الذاكرة) وحاسة البصر (الكتاب).

وكل هذا يبين لنا العناية التامة التي أولاها المحدثون للسنة النبوية محافظة عليها أن يدخلها الخطأ، أو يقع فيها التصحيف والتحريف.

قال أبو زرعة: «سمعت أبا نعيم وذكر عنده حماد بن زيد وابن علية، وأن حماداً حفظ عن أيوب، وابن علية كتب فقال: «ضمنت لك أن كل من لا يرجع إلى كتاب لا يؤمن عليه الزلل»[١].

وقال أحمد بن حنبل: «ما كان أحد أقل سقطاً من ابن المبارك، كان رجلاً يحدث من كتاب، ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كبير شيء. وكان وكيع يحدث من حفظه، ولم يكن ينظر في كتاب فكان يكون له سقط. كم يكون حفظ الرجل!»[٢].

ولهذا كان كبار النقاد والحفاظ من أهل الحديث لا يحدثون إلا من كتبهم.

قال علي بن المديني: «عهدي بأصحابنا وأحفظهم أحمد بن حنبل فلما احتاج أن يحدث لا يكاد يحدث إلا من كتاب»[٣].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «ما رأيت أبي في حفظه حدث من غير كتاب إلا بأقل من مائة حديث»[٤].

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ٢/ ٦٩.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ٢/ ٦٩.

(٣) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ٢/ ٧٠.

(٤) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ٢/ ٧١.

وقال محمد بن إبراهيم مُرَبَّع[١] الحافظ: «قدم علينا أبو بكر بن أبي شيبة فانقلبت به بغداد، ونصب له المنبر في مسجد الرصافة، فجلس عليه فقال من حفظه: «نا شريك ثم قال: هي بغداد[٢] وأخاف أن تزل قدم بعد ثبوتها، يا أبا شيبة هات الكتاب» »[٣].

وقد كان بعض المحدثين يمتنعون من السماع ممن ليس له أصل أو لم يحضر أصله. قال ابن معين: «قال لي عبد الرزاق: «أُكْتُبْ عني ولو حديثاً واحداً من غير كتاب فقلت: لا ولا حرف»[٤] ».

ويدخل هذا الشرط ـ التحديث من أصل ـ ضمن العناية والحيطة اللتين كان عليهما المحدثون من أجل المحافظة على السنة، أن يدخلها الخطأ، أو التصحيف.

قال الخطيب البغدادي: «الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه ليسلم من الوهم والغلط، ويكون جديراً بالبعد من الزلل»[٥].

---

(١) وقع في النسخة التي حققها محمد رأفت سعيد من «الجامع» للخطيب ـ الذي أورد هذا الأثر «متربع» بميم ثم تاء مثناة ثم راء مهملة بعدها باء موحدة وآخره عين مهملة ـ من غير ضبط ـ. وفي النسخة التي حققها محمود الطحان «مُرَتَّع» مضبوطاً ـ بالحركات ـ بميم مضمومة، وراء مفتوحة مهملة ثم تاء مثناة مفتوحة مثقلة ثم عين. وكلاهما تصحيف. والصواب «مُرَبَّع» بميم مضمومة وباء موحدة مفتوحة مشددة بينهما راء مفتوحة مهملة، وآخره عين مهملة. قال الحافظ ابن حجر في تبصير المنتبه ٤/ ١٢٧٢ «وبالتثقيل بوزن محمد: الحافظ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم صاحب يحيى بن معين، لقبه مُرَبَّع».

(٢) يعني دار الاختبار وقلب الأخبار وتمحيص الرواة كما فعل فيها بالبخاري وغيره.

(٣) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ٢/ ٧١.

(٤) راجع في ذلك كتاب «الجامع» ٢/ ٧٠.

(٥) الخطيب البغدادي في «الجامع» ٢/ ٦٨.

وقد جاز الخطأ والتصحيف على كبار المحدثين لاعتمادهم عند الأداء على الحفظ دون الرجوع إلى الأصل، فمن ذلك ما رواه محمد بن أبي حاتم وراق البخاري أنه سمع البخاري يقول: «خرجت من الكُتَّاب ولي عشر سنين، فجعلت أختلف إلى الداخلي يعني فقال يوماً وهو يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير (عن إبراهيم) فقلت له: يا أبا فلان إن أبا الزبير لم يروه عن إبراهيم فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك. فدخل ونظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف قلت يا غلام؟ فقلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم. فقال: صدقت، وأخذ القلم مني، فأحكم كتابه».

قال وكان للبخاري يومئذ إحدى عشرة سنة»[١].

وقال يحيى بن معين: «حضرت نعيم بن حماد بمصر فجعل يقرأ كتاباً من تصنيفه. قال: فقرأ منه ساعة ثم قال: ثنا ابن المبارك عن ابن عون (فحدث عن ابن المبارك عن ابن عون) أحاديث. قال يحيى: فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك فغضب وقال: ترد عليّ؟. قال: قلت: أي والله أريد زينتك. فأبى أن يرجع. قال: فلما رأيته هكذا لا يرجع قلت: لا والله ما سمعت أنت هذا عن ابن المبارك ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قط فغضب وغضب كل من كان عنده من أصحاب الحديث، وقام نعيم فدخل البيت فأخرج صحائف فجعل يقول وهي بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى ابن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟ نعم يا أبا زكريا غلطت، وكانت صحائف فغلطت فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك. فرجع عنها»[٢].

---

(١) أخرج القصة الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٢/ ٦ ـ ٧.

(٢) أخرج القصة الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

ففي هذين النصين دلالة ومقنع لكل لبيب، أن اعتماد الراوي عند التحديث الأصل بالإضافة إلى الحفظ، يدخل في إطار المنهجية العلمية لأداء الحديث كما سمع من غير زيادة ولا نقصان ولا تغيير ولا تبديل ولا تصحيف.

في خلاصة هذا الفصل نشير إلى أن التلقي المباشر يحفظ المعرفة الإسلامية أفكاراً وكتباً من الانتحال والتزوير كما يصون الشريعة الإسلامية من التغيير أو التبديل أو التحريف أو التصحيف.

ولحماية الراوي من الوقوع في التصحيف اشترط المحدثون فيمن يتعاطى طلب الحديث، أن يأخذ بآليات التعلم كاللغة والنحو ومعرفة تصاريف كلام العرب.

وعدالة الراوي وحدها لا تؤهله أن يؤخذ عنه علم الحديث، بل لابد أن يكون من أهل التخصص في علم الحديث والعناية بتحقيقه وتجويده، فعلم الحديث صنعة دقيقة تكتسب بطول ملازمة الشيوخ وإفناء العمر في التحصيل والحفظ والكتابة والرحلة.

ومن حرص المحدثين على المحافظة على النص النبوي أنهم تنبهوا إلى ما يمكن أن يتسبب فيه سرد الحديث، وضعف صوت المحدث أو سعة المجلس من تفويت بعض كلمات أو حروف الحديث النبوي. لذلك نصوا على أن الشيخ ينبغي له أن يتمهل أثناء إلقائه الحديث على طلبته، بل يستحب له أن يكرر، ويرفع صوته مراعاة لضعيف السمع.

ومن مراعاة سعة المجلس أن يتخذ المحدث مستملياً أو أكثر ليبلغ عنه

حروف الحديث وألفاظه.

والمحدث إذا اعترته حالات المشي والقيام أو الملل والسآمة ينبغي له أن يمسك عن التحديث حتى يتفرغ ويستجمع نشاطه ويسترجع حيويته وقواه.

كما يمسك عن التحديث أو يمنع منه إذا شعر باختلال في ضبطه، أو تغير في حفظه، خشية دخول الوهم عليه، أو التصحيف في أسماء الرواة، أو متون الأحاديث.

وفي التزام الراوي عند الأداء المجيء باللفظ تاماً منجاة من التحريف وإحالة المعاني.

ومخالفة الراوي للثقات تشعر بقلة ضبطه وحصول خلل وتغير في محفوظه.

وبما أن المخالفة قد تكون تصحيفاً في سند أو متن الحديث، لذلك كان الحديث الغريب والشاذ والمنكر والمضطرب والمقلوب من قبيل المردود عند المحدثين.

ومن أهم شروط الأداء عند المحدثين: الضبط بنوعيه. ولهذا نصوا على أنه لا يؤخذ الحديث ممن لا يحفظ وإن كان ثقة، خشية أن يزاد أو يغير في كتبه وهو لا يدري.

وقد تجنب المحدثون أيضاً رواية من لا يعنى بحفظ وصيانة أصوله كما تجنبوا الأخذ بما في بعض الكتب لأن أصحابها لم يثبت لديهم سماع.

وحتى يثبت استمرار ضبط الراوي لابد له أن يتعاهد محفوظاته

بالمراجعة والمذاكرة .

وعند التحديث يلزم بأن يعتمد الأصل حذراً من وقوعه في الخطأ والوهم والتصحيف .

* * *

الفصل الثاني

توثيق النص عند المحدثين



نتحدث في هذا الفصل عن منهج المحدثين في توثيق النص النبوي سنداً ومتناً. وعندما نتحدث عن وسائل التوثيق وكيفيته، لا نقصد بذلك الإفاضة والإحاطة بمنهج المحدثين، وإنما نقصد أن نوقف القارئ الكريم على القدر الذي يحقق حماية الحديث من التصحيف والتحريف، ولهذا قد يلاحظ القارئ أننا أغفلنا جوانب مهمة في توثيق النص عند المحدثين، والسبب في ذلك أننا حاولنا أن نتجنب حشو هذا البحث بما ليس له علاقة بموضوع التصحيف.

وبالمقابل أدرجنا بعض المباحث التي قد تبدو غير ذات علاقة بالتوثيق، غير أن صلتها وثيقة بموضوع التصحيف كمبحث وسائل التوثيق أو آليات التوثيق. وبهذا يرى القارئ أن كل ما دونه المحدثون في كتب المصطلح وآداب الرواية ـ كل ذلك كان في خدمة الحديث النبوي الشريف.

المبحث الأول:

وسائل التوثيق



١-تحسين الخط :

تناول المحدثون والمؤلفون في علم المصطلح وآداب الرواية، ظاهرة الخط ودورها الهام في زيادة إقبال المحدث على الكتاب أو إعراضه عنه، تبعاً لجودة خط الكاتب ورداءته.

وذلك لأن الخط الحسن الجيد يريح نفس القارئ ويسهل عليه كثيراً من الصعوبات، ويكون معه في مأمن من الوقوع في الخطأ والتصحيف.

وقد كره المحدثون الخط الدقيق لما يحصل معه من اللبس عند القراءة.

قال حنبل بن إسحاق: «رآني أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطاً دقيقاً فقال: «لا تفعل، أحوج ما تكون إليه يخونك» »[1] .

ولم يجوز المحدثون الخط الدقيق إلا لعذر كقلة الورق وحالة السفر من أجل تخفيف الحمل. قال الخطيب البغدادي: «لا ينبغي أن يكتب الطالب خطاً دقيقاً إلا في حالة العذر، مثل أن يكون فقيراً لا يجد من الكاغد سعة أو يكون مسافراً فيدق خطه ليخفف حمل كتابه، وأكثر الرحالين يجتمع في حاله الصفتان اللتان يقوم بهما له العذر في تدقيق الخط»[2] .

وإن تحقيق الخط وتجويده ليزيدان الخط والكتابة وضوحاً وبياناً ويبعدان بوادر الوهم والتصحيف، ولذلك كره المحدثون المَشْقَ[3] في الكتابة لما يترتب عليه من تضييع معالم الخط وتوسيع دائرة احتمال الكلمة لعدة

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ١٩٠ .

(٢) «الجامع» الخطيب البغدادي ١/ ١٩٠ .

(٣) المشق هو السرعة في الكتابة. قال ابن منظور: «وقلم مشاق سريع الجري في القرطاس ومشق الخط يمشقه مشقاً مده وقيل أسرع فيه. والمشق السرعة في الطعن والضرب والأكل والكتابة» لسان العرب ١٠/ ٣٤٤.

قراءات.

قال عمر بن الخطاب: «شر الكتابة المَشْقُ وشر القراءة الهَذْرَمة[١] وأجود الخط أبينه»[٢]، وقال علي بن أبي طالب لكاتبه - ابن أبي رافع: «أطِلْ جِلْفَةَ[٣] قلمك وأسْمِنْهَا وأيمن قطتك وأسمعني طنين النون وخرير الخاء، أسمن الصاد وعرج العين وأشق الكاف وعظم الفاء ورتل اللام وأسلس الباء والفاء[٤] والثاء، وأقم الواو على نابها[٥]، واجعل قلمك خلف أذنك يكن أذكر لك»[٦].

ومن أهم ما يساعد المحدث على تحقيق الخط وتحسينه وإظهار حروف الكلمات اختيار آليات الكتابة ومن أهمها القلم الحسن.

٢-اختيار القلم الحسن :

القلم بشكله البدائي هو الوسيلة الوحيدة لكتابة الحديث عند المحدثين، وتختلف جودته حسب المادة التي صنع منها وحسب طريقة صنعه وإتقانه.

والقلم كان يصنع محلياً حسب ما يحتاج إليه المحدث من نوع الكتابة التي يرغب فيها. وقد نص المحدثون على أنه ينبغي لطالب الحديث أن يكون اختياره للقلم اختياراً جيداً يتمكن معه من الكتابة الجيدة، بحيث يكون القلم طيعاً مرناً في يد الكاتب، لا هو بالصلب الذي يمنع سرعة الكتابة، ولا هو بالرخو الذي يسرع إليه الحفا.

(١) قال ابن الأثير في النهاية ٥/ ٢٥٦: «الهَذْرمة: السرعة في الكلام والمشي».

(٢) رواه الخطيب في «الجامع» ١/ ١٩١.

(٣) (يقال لسن القلم الجِلْفَة، وهي مؤنثة، مأخوذ من سن الإنسان) رسالة الخط والقلم لابن قتيبة ص ١٥.

(٤) في النسخة التي حققها الطحان «التاء» بدل «الفاء».

(٥) في النسخة التي حققها الطحان من «الجامع» «على ذنبها».

(٦) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ١٩١-١٩٢.

قال الخطيب البغدادي: «ينبغي أن لا يكون قلم صاحب الحديث أصم صلباً، فإن هذه الصفة تمنع سرعة الجري، ولا يكون رخواً فيسرع إليه الحفا، ويتخذ أملى العود مزال العقود، وتوسع فتحته وتطال حلقته وتحرف قطته»(١).

والقلم على حاله البدائي وصنعه المحلي واختلافه بين الدقة والغلظ، وطريقة استعمال واستخدام المداد فيه من حيث الكمية التي يحملها، كل ذلك يتسبب في تشابه بعض الحروف أحياناً، أو في تداخلها في بعضها فتختلط معالم الحروف أو الكلمات فينشأ التصحيف حال القراءة.

والمحدثون على عادتهم في المحافظة على النص النبوي، وعلى أسماء الرواة الذين هم سند معرفة صحة النص أو عدمه، أولوا عناية بالغة لآليات الكتابة، وحذروا مما يمكن أن يتسبب فيه القلم من التصحيف؛ فنصوا على العناية بإصلاحه وحسن اختياره واختيار المادة التي يصنع منها، وذلك حتى يؤمن زلله.

قال إبراهيم بن العباس لغلام يكتب بين يديه: «ليكن قلمك صلباً بين الدقة والغلظ، ولا تبره(٢) عند عقده فإن منه تعقيد الأمر. ولا تكتب بقلم ملتو ولا شق غير مستو، فإن أعوزك القلم الفارسي والبحري واضطررت إلى الأقلام النبطية فاختر منها ما ضرب إلى السمرة، واجعل(٣) سكين قلمك أحد من الموسى ولا تبْرِ به غيره(٤)، وتعهده بالإصلاح في كل وقت

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي ١/ ١٨٥.

(٢) (أصل البري الترقيق والإرهاف ومنه قيل: برت العلة جسم فلان إذا أنحلته، لأن باري القلم يرق موضع سنه عن سائره) رسالة الخط والقلم لابن قتيبة ص ١٤.

(٣) في المطبوع «أحفل» بالفاء وهو تصحيف مطبعي.

(٤) في النسخة التي حققها محمد رأفت سعيد من «الجامع» «ولا تبريه غيره» وهو تصحيف. والتصويب من النسخة التي حققها الطحان ١/ ٢٥٦.

وليكن مقَطُّك[١] أصلب الخشب ليخرج القط مستوياً، وابر قلمك بين التحريف والاستواء، وليعتقد فكرك أن وزن الخط وزن القراءة: أجود القراءة أبينها وأجود الخط أبينه»[٢].

وليس القلم وحده هو الذي يسهم في هذه العملية، بل هناك وسائل أخرى تساعد على جلاء الخط ووضوحه أو على تداخل وانطماس حروف الكلمات وتتمثل في:

٢-انتقاء الحبر والورق:

من أهم الوسائل التي عملت على تخليد الحديث وتدوينه: الكتابة. والكتابة لا تتم إلا من طرف كاتب بواسطة قلم وحبر وورق. والحبر والورق لهما دور بارز في المحافظة على الحديث ـ سنداً ومتناً ـ إذا اختيرا اختياراً حسناً.

فجودة المداد تزيد الكتابة وضوحاً وصموداً أمام العوامل الطبيعية كالرطوبة والعرق والحرارة... إلخ. وكذلك الورق أنواع: فبعضه يرشح وبعضه لا يمتص المداد، وهكذا يمكن أن ينتشر المداد في الورق إذا كان رديئاً، فيعمل على طمس معالم حروف الكلمة، فتختلط السين بالصاد، والطاء بالكاف، وهكذا؛ فيقوى باب احتمال الكلمة لعدة وجوه وعدة قراءات ـ الشيء الذي يفتح المجال للتصحيف والتحريف.

ولقد وصلتنا عدة مخطوطات في الحديث من قرون غابرة استطاعت أن تصمد أمام عوامل الطبيعة، وظلت واضحة الخط بفضل جودة مدادها وجودة ورقها من غير أن تولى لها عناية ومعالجة علمية كما تفعل

(١) جاء في رسالة الخط والقلم (يقال للعود الذي يُقَطُّ عليه القلم مِقَطٌّ) ص ١٥.

(٢) رواه الخطيب في «الجامع» ١/ ١٨٦ ـ ١٨٧.

المكتبات اليوم.

والمحدثون ـ عناية منهم بضرورة حفظ حديث رسول الله ﷺ ـ رغبوا في اختيار الحبر البراق والورق الصافي حتى ترتاح نفس القارئ ويأمن التصحيف والتحريف. قال الخطيب البغدادي: «يستحب أن يكون الحبر براقاً جارياً والقرطاس صافياً كما أنا علي بن أبي علي البصري أنا محمد بن عبد الله بن المطلب الكوفي أنا أبو سعد داود بن الهيثم بالأنبار، نا المبرد قال: رأيت الجاحظ يكتب شيئاً فتبسم فقلت: ما يضحكك؟ فقال: «إذا لم يكن القرطاس صافياً والحبر نامياً والقلم مواتياً والقلب خالياً فلا عليك أن يكون عانياً» »[1].

فإذا تحققت هذه الوسائل على الوجه الذي ذكرنا فأجدر بالمحدث أن يشرع في كتابة الحديث وتدوينه على الطريقة الآتية:

* * *

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي ١/ ١٨٧ ـ ١٨٨.



المبحث الثاني:

كيفية التوثيق



١- كتابة الحديث :

الكتابة من أهم الوسائل التي تساعد المتعلم على التحصيل وجمع المعارف، خصوصاً في العلوم النقلية التي لا دخل للاجتهاد فيها مثل علم الحديث ـ رواية ـ الذي يعتمد ضبط اللفظ المسموع من الشيخ، سواء كان هذا اللفظ متناً أو سنداً. . وهذا الضبط لا سبيل إليه إلا عن طريق الكتابة والتقييد؛ كتابته كما سمع من الشيخ.

والكتابة كما هي إحدى الوسائل التي تساعد الطالب على الحفظ، فهي تساعده أيضاً على التأكد من سلامة الحديث من التغيير والتصحيف عندما يريد أن يؤديه أو يعمل به.

وقد تنبه المحدثون إلى الدور الهام الذي تلعبه الكتابة في حفظ الحديث وصيانته من بوادر الوهم والتصحيف، فرغبوا في كتابته وتدوينه.

قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: «كل من لم يكتب العلم لا يؤمن عليه الغلط»[١].

ولقد لعبت كتابة الحديث وتدوينه دوراً بارزاً في حفظ السنة النبوية: حفظها من حيث الألفاظ ومن حيث الأحكام الفقهية التي تضمنتها.

ومن المعلوم أن رواة الحديث ونقلته يختلفون في درجات الحفظ والضبط والإتقان. وخشية دخول الوهم عليهم في حديث رسول الله ﷺ؛ استعانوا بالكتابة والتقييد، حفظاً لألفاظ الحديث وأسماء الرواة التي هي قوالب السنة.

قال الخطيب البغدادي: «ويروى عن بعض من كان يذهب إلى وجوب

(١) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/ ٩١.

اتباع اللفظ أنه كان لا يحدث إلا لمن يكتب عنه. ويكره أن يحفظ عنه حديثاً خوفاً من الوهم عليه والغلط فيه حال روايته»[١].

٢-رسمه الإملائي :

إن الذي يطالع ويلم بالكتب المخطوطة في علم الحديث يلاحظ أن المحدثين نسخوا كتبهم على رسم خاص، قد يخالف الرسم الإملائي للغة العربية في بعض الأحيان؛ وذلك بما زادوا وحذفوا من الحروف في أصل بعض الكلمات.

وقد كانت الغاية من ذلك الرسم الذي التزمه المحدثون هي المحافظة على الحديث إسناداً ومتناً أن يدخله التصحيف أو يقع فيه التحريف.

فمن ذلك أنهم كتبوا اسم «يحيى» بالياء حتى لا يصحف بالفعل، كقولهم: «هو يحيا حياة طيبة».

فلو وجدنا مثلاً في نص «قال قتيبة ويحيى الإسلام بعز في مشارق الأرض ومغاربها» فإن معنى هذا النص يختلف عن هذا النص المخالف في رسم كلمة واحدة وهو «قال قتيبة ويحيا الإسلام بعز في مشارق الأرض ومغاربها» فإن المعنى في النص الأول أن الإسلام يعز في مشارق الأرض ومغاربها وأن قائل هذا الكلام قتيبة ويحيى وهما من طبقة واحدة قتيبة بن سعيد ويحيى بن يحيى الليثي.

وأن المعنى في النص الثاني أن الإسلام يحيا أي يعيش بعز في مشارق الأرض ومغاربها وأن قائل هذا الكلام هو قتيبة وحده.

والذي ينجي من الوقوع في التصحيف هنا هو رسم الكلمة، أما السياق

---

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ٧٥.

فمحتمل كما لاحظت.

وحذفوا الألف في اسم «الحرث» إذا كتبت بالألف واللام. وأثبتوها إذا لم تكتب بالألف واللام لئلا تصحف بفعل «حرث»، ولم يحذفوا الألف من «مساكين» لئلا تصحف بـ «مسكين».

ومما زادوا في الكلمة كي لا تصحف بغيرها الواو في «عمرو» ما لم يكن منصوبا، لأن ألف الصرف حينئذ تفرق بينه وبين «عمر» إذ كان «عمر» لا ينصرف.

وكذلك زادوا الواو في «أولئك» لئلا تصحف بـ «إليك» وزادوها أيضاً في «يا أُوخَي» في التصغير حتى لا تصحف بـ «يا أخي» غير مصغر.

وزادوا الألف في «مائة» حتى لا تصحف بـ «منه».

وأدخلوا اللام في تثنية «الذي» فكتبوا «اللذان» و«اللَّذيْن» بلامين لئلا تصحف التثنية بالجمع، لأنهم كتبوا «الذين» في الجمع بلام واحدة كما كتبوا الواحد.

٢ـ ضبط الحديث بالشكل والإعجام[1]:

بعد كتابة الحديث وتقييده، اشترط المحدثون على كاتبه العناية بضبطه من حيث الشكل والإعجام؛ وذلك حتى لا يقع اللبس ويطرأ التحريف والتصحيف على قارئه.

---

(١) المقصود بالشكل الحركات الإعرابية، وأما الإعجام فهو النقط على الحروف. قال الرامهرمزي: «الإعجام، أعجمت الكتاب، فهو معجم لا غيره، وهو النقط: أن تبين التاء من الياء والحاء من الخاء. والشكل تقييد الإعراب» «المحدث الفاصل» ص ٦٠٨ـ٦٠٩.

قال ثابت بن معبد: «نور الكتاب العجم»[١].

وهذا لأن عدم الإعجام يؤدي في كثير من الأحيان إلى وقوع التصحيف في الأسانيد أو المتون؛ فاللغة العربية وضعت كثير من حروفها على صورة واحدة: فالنون والياء والباء والتاء والثاء، تشتبه ببعضها لذلك وجب تمييزها عن طريق الإعجام.

وقد قال العلماء إن أول فتنة وقعت في الإسلام كانت بسبب التصحيف في الحروف لعدم إعجامها بالنقط، وهي فتنة عثمان رضي الله عنه، فإنه كتب لمحمد بن أبي بكر كتاباً حين أرسله إلى مصر أميراً عليهم قال فيه: «إذا جاءكم فاقبلوه» فصحفوها فقرأوها «إذا جاءكم فاقتلوه» من ـ القتل ـ فجرى بعد ذلك ما جرى.

أما بالنسبة للشكل أو الإعراب فإن الخطأ والتغيير فيه يؤدي أيضاً إلى التصحيف فيتغير الحكم الشرعي لذلك.

قال القاضي عياض: «وقد وقع الخلاف بين العلماء بسب اختلافهم في الإعراب كاختلافهم في قوله (عليه السلام): **«ذكاة الجنين ذكاة أمه»**.

فالحنفية ترجح فتح ذكاة الثانية، على مذهبها في أنه يذكى مثل ذكاة أمه وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته. وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام: **«لا نورث ما تركنا صدقة»**.

الجماعة ترجح روايتها برفع صدقة على خبر المبتدأ على مذهبها في أن الأنبياء لا تورث.

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي بلفظ «العجم» وكذا في «الإلماع» للقاضي عياض ص ١٥٠ والصواب الإعجام.

وغيرهم من الإمامية يرجح الفتح على التمييز لما تركوه صدقة أنه لا يورث دون غير ما ترك صدقة. وإذا كان هذا لم يكن فرقاً بينهم وبين غيرهم ولم يكن معنى لتخصيصه الأنبياء. . . »[١].

ولا شك أن الحفظ خوَّان، وأن السهو والخطأ جائزان على الثقة لذلك اشترط المحدثون بالإضافة إلى ضبط الصدر ضبط الكتاب، فعندما يقع الشك أو الخطأ للراوي في ضبط اسم أو لفظة متن يكون مرجعه هو الكتاب فإذا عري الكتاب عن الإعجام والشكل جاز التصحيف على الراوي.

قال القاضي عياض: «فإذا نوزع في إعرابه وضبطه ورجع إلى كتابه فوجده مهملاً بقي متحيراً، أو جسر على الضبط بغير بصيرة ويقين»[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن التصحيف أكثر دخولاً على أسماء الرجال منه على متون الأحاديث قال علي بن المديني: «أشد التصحيف التصحيف في الأسماء»[٣].

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النُّجَيْرَميُّ: «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه»[٤].

وقد اهتم المحدثون كثيراً بضبط الكتاب بالشكل والإعجام، خصوصاً المواضع المشكلة منه، ولم يكتفوا بالضبط بالنقط والحركات الإعرابية لأنهم تبينوا أن التصحيف وارد مع النقط والحركات الإعرابية؛ لاحتمال تداخل

---

(١) «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض. ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٢) «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض ص ١٥٢.

(٣) رواه العسكري في «تصحيفات المحدثين» ١/ ١/ ١٢.

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ١٩٩.

النقط والحركات الإعرابية مما فوق الكلمة أو تحتها؛ نظراً لضيق الأسطر وقلة الورق واعتماد القلم في الكتابة.

ولهذا وضعوا اصطلاحات لتحقيق الضبط والخروج بالكلمة عن اللبس فمنها:

● الضبط في حاشية الكتاب قبالة الحرف المشكل.

● قطع حرف الكلمة المشكلة في الهامش ثم إهماله أو نقطه أو ضبطه.

● جعل حرف صغير تحت الحرف المهمل علامة على ذلك مثل حاء صغيرة تحت الحاء وعين صغيرة تحت العين.

● جعل مثل نبرة تحت الحروف المهملة.

● قلب النقط في المهملات وجعلها أسفل، علامة للإهمال.

● جعل خط صغير شبه نصف النبرة فوق الحرف علامة للإهمال.

● جعل همزة تحت الحرف إشارة إلى إهماله[1].

وبالإضافة إلى هذا فقد كان بعض المحدثين يضبط المشكل أو المشتبه عن طريق الإحالة على أشياء معلومة، لا يقع الاحتمال مع الإحالة عليها فمن ذلك، ما روي عن عبد الله بن إدريس الكوفي قال: «لما حدثني شعبة بحديث أبي الحَوْرَاء السعدي عن الحسن بن علي كتبت أسفله «حور عين» لئلا أغلط. يعني فيقرأه أبا الجوزاء لشبهه به في الخط»[2].

وأبو الحوراء ـ بالحاء والراء ـ هو ربيعة بن شيبان.

---

(١) راجع في هذا «الإلماع» للقاضي عياض ص ١٥٧ و«تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ٧٢.

(٢) رواه الخطيب البغدادي «الجامع» ١/ ١٩٩.

وأما أبو الجوزاء ـ بالجيم والزاي ـ فهو أوس بن عبد الله الربعي عن ابن عباس.

٤-المقابلة :

بعد كتابة المحدث الحديث في كتابه وتقييده وضبطه بالنقط والشكل، تأتي مهمة أخرى آكد من سابقتها، ألا وهي مقابلة فرع الراوي بأصل شيخه، أو فرع آخر مقابل على ذلك الأصل. والغاية من هذه العملية هي تصحيح ما يمكن أن يكون المحدث أخطأ في نقله، أو في إسقاطه أو في تكراره أو في تصحيفه، عن طريق التقديم والتأخير في بعض حروف الكلمة أو عن طريق زيادة أو نقص في النقط.

تفادياً للوقوع في مثل هذه الأخطاء اشترط المحدثون ضرورة مقابلة فرع الراوي بأصل شيخه، فإن لم يفعل ذلك لم تكن لكتابه قيمة علمية ولم تحل الرواية له عند المحققين من أهل هذا الشأن[١] .

عن زيد بن ثابت قال: كنت أكتب الوحي عند النبي ﷺ فإذا فرغت قال: «**اقرأ**» فأقرؤه فإن كان فيه سقط أقامه[٢] .

«وقال هشام بن عروة: قال لي أبي: «أكتبت؟» قال: قلت: نعم. قال: «عارضت؟»».

---

(١) من المحدثين من جوز الرواية من غير مقابلة لكن بثلاثة شروط:
أ ـ أن يكون الكتاب المنقول عنه أصلاً معتبراً.
ب ـ أن يكون الناقل ضابطاً صحيح النقل قليل السقط.
ج ـ أن يبين عند الرواية أنه لم يعارضه.

(٢) الحديث قال السيوطي: «رواه الطبراني في الأوسط بسند رجاله موثوقون» تدريب الراوي ٢/ ٧٧.

قال: قلت: لا. قال: «فلم تكتب» »[١].

قال الأخفش: «إذا نسخ ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجمياً»[٢].

وتدخل هذه العملية التي هي المعارضة أو المقابلة ضمن المنهجية العلمية التي كان المحدثون يهدفون من ورائها إلى المحافظة على النص النبوي كما سمع من الرسول ﷺ، والمحافظة على أسماء رواة الأحاديث، فإن التصحيف في أسماء الرجال لا يقل أهمية عن التصحيف في متون الأحاديث نظراً لما يترتب على ذلك من تصحيح الضعيف أو تضعيف الصحيح أو التوقف في الحكم على الحديث إلى آخر ما تقدم.

وتتم المقابلة بأن يمسك الطالب. فرعه، والشيخ أوثقة مأمون الأصل الذي نقل عنه الطالب. فكلما انتهى من مقابلة حديث جعل نقطة أو خطاً وسط الدارة التي تفصل بينه وبين الحديث الآخر. كناية عن أن المقابلة قد تمت[٣].

وهذه المقابلة التي يقوم بها الطالب من أجل تصحيح كتابه هي مشروطة أيضاً في أصل شيخه بالنسبة لما فوقه من الأصول، فلا ينبغي لطالب الحديث أن يعتمد كتاب شيخه إلا إذا ثبت لديه أن الشيخ قد عارض كتابه وضبطه.

٥ ـ التخريج والإلحاق للساقط:

إن المقصود من عملية المقابلة التي سبق الكلام عنها هو وقوف الطالب أو المحدث على الأخطاء والسقط الذي يمكن أن يحصل أثناء الكتابة، أو أثناء

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ٢٠٥ «والكفاية» ص ٢٣٧ ووقع عنده بلفظ (اكتب) بدل (أكتبت) والمثبت من «الإلماع» للقاضي عياض ص ١٦٠.

(٢) أخرج قولة الأخفش الخطيب في «الكفاية» ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٣) راجع «الجامع» للخطيب البغدادي ١/ ٢٠٢.

السماع وذلك لأن «الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغى»[١].

قال السخاوي: «وكم من جزء وقرئ[٢] بغتة، فوقع فيه أغاليط وتصحيفات لم يتبين صوابها إلا بعد الفراغ فأصلحت، وربما كان كذلك على خلاف ما وقعت القراءة عليه وكان كذباً إن قال: قرأت، لأنه لم يقرأ على ذلك الوجه»[٣].

وتخريج اللَّحَق ـ وهو الساقط من فرع الراوي ـ عملية منهجية تدخل في إطار التوثيق العلمي عند المحدثين، وكلما كان أصل المحدث كثير اللحق كان ذا قيمة علمية هامة. لأن ذلك يدل على العناية البالغة التي صرفت في تقويم ومراجعة نصوصه.

قال الشافعي رحمه الله: «إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة»[٤].

وقال أبو زيد النحوي: «لا ينير الكتاب حتى يظلم»[٥] يعني الإصلاح.

وقال الإمام أحمد رحمه الله:

من طلب العلم والحديث فلا ... يضجر من خمسة يقاسيها

دراهم للعلوم يجمعها ... وعند نشر الحديث يفنيها

يضجره الضرب في دفاتره ... وكثرة اللحق في حواشيها

(١) «الإلماع» للقاضي عياض ص ١٦٠.

(٢) كذا بالأصل، والصواب والله أعلم أن تحذف الواو قبل كلمة قرئ أو توضع قبلها كلمة (كتب).

(٣) «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» للسخاوي ٢/ ١٨٨.

(٤) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ٢٠٨.

(٥) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ٢٠٧.

يغـــــسل أثوابه وبزته   من أثر الحبر ليس ينقيها[(١)]

وقال القاضي عياض:

«خير ما يقتني اللبيب كتاب   محكم النقل متقن التقييد

خطه عارف نبيل وعاناه   فصح التبييض بالتسويد

لم يخنه إتقان نقط وشكل   لا ولا عابه لحاق المزيد

فكأن التخريج في طرتيه   طرر صففت ببيض الخدود

فيناجيك شخصه من قريب   ويناديك نصه من بعيد

فاصحبنه[(٢)] تجده خير جليس   واختبره تجده أنس المريد»[(٣)]

والمحدثون يستدلون على مشروعية تخريج اللَّحق بما روي عن كاتب الوحي زيد بن ثابت رضي الله عنه في نزول قوله تعالى: ﴿ **غير أولي الضرر** ﴾ بعد نزول قوله تعالى: ﴿ **لا يستوي القاعدون من المؤمنين** ﴾[(٤)] «فألحقتها. والذي نفسي بيده لكأني أنظر إلى ملحقها عند صدع في كتف»[(٥)].

لهذا قال المحدثون إن الملحقات لما سقط من الأصول تكون عن طريق «كتابة خط بموضع النقص صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافاً يشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية باللحق مُقَابِلاً للخط المنعطف بين السطرين، ويكون كتابها صاعداً إلى أعلى الورقة

(١) «الإلماع» للقاضي عياض ص ١٦٥ و«فتح المغيث» ٢/ ١٩٧.
(٢) وقع في «فتح المغيث» ٢/ ١٩٨ (فامتحنه) من الامتحان.
(٣) «الإلماع» القاضي عياض ص ١٦٥.
(٤) الآية: ٩٥ من سورة النساء في رواية حفص عن عاصم و٩٤ في رواية ورش عن نافع.
(٥) «فتح المغيث» للسخاوي ٢/ ١٩٣ والحديث أخرجه أبو داود في حديث طويل ٣/ ٢٤-٢٥ ح ٢٥٠٧ كتاب الجهاد: باب في الرخصة في القعود من العذر.

حتى ينتهي اللحق في سطر هناك، أو سطرين، أو أكثر على مقداره، ويكتب آخره «صح» وبعضهم يكتب آخره بعد التصحيح «رجع» وبعضهم يكتب «انتهى اللحق» »[١] .

٦ـ التصحيح :

قد يعرض للمحدث في أصله كلمة مشكلة من حيث الشكل أو الإعجام توقعه أو توقع غيره في الخطأ أو التصحيف والتحريف، لذلك يشرع له بعد تقييدها وضبطها أن يكتب عليها مصطلح «صح» استثباتاً لصحة معناها وروايتها. وذلك حتى لا يبادر الواقف على تلك الكلمة ممن لم يتبين صحتها إلى تخطئتها وتصحيفها.

قال القاضي عياض: «وأما كتابة «صح» على الحرف فهو استثبات لصحة معناه وروايته، ولا يكتب «صح» إلا على ما هذا سبيله، إما عند لحقه، أو إصلاحه، أو تقييد مهمله، وشكل مشكله، ليُعْرَفَ أنه صحيح بهذه السبيل، قد وقف عليه عند الرواية، واهتبل بتقييده»[٢] .

والمحدث الذي يعنى بضبط الحديث ومعرفة مشكله والمؤتلف والمختلف في أسماء رواته معرض للخطأ ونسيان وجه الصواب في ضبط بعض الكلمات كالأفراد من الأسماء مثلاً، لذلك كانت كتابة مصطلح «صح» على الكلمة المشكلة بعد ضبطها، إشارة من المحدث على أنه حرر تلك الكلمة وجودها على ذلك الوجه.

قال ياقوت الحموي: «بل إشارة إلى أنه كان شاكاً فيه، فبحث فيه إلى أن

---

(١) «الإلماع» ص ١٦٢.

(٢) «الإلماع» ص ١٩٦.

صح فخشي أن يعاوده الشك، فكتبها ليزول عنه الشك فيما بعد»[١].

وهكذا نرى أن التصحيح عملية توثيقية أخرى عند المحدثين تهدف إلى إبعاد التصحيف عن صاحب الأصل وعمن سيقف عليه أيضاً.

٧-التمريض والتضبيب:

إن الواقف على الأصول القديمة التي دونت مرويات المحدثين يلاحظ الدقة والحيطة والأمانة والنزاهة العلمية التي رافقت هؤلاء المحدثين منذ سماع الحديث إلى أدائه، من غير أن يتجاسروا على إصلاح ما صحت روايته وفسد معناه. وذلك أن اللفظ الذي تحمله الراوي قد يكون غير صحيح في اللسان من جهة الإعراب، أو وقع فيه تصحيف، أو تغيير، أو نقص كلمة، أو تقديم وتأخير نظراً لقصور في الراوي. فإذا حصل مثل هذا الأمر ينبغي للطالب المتحمل أن يكتبه كما وقع له دون تغييره أو إصلاحه.

والغاية من هذا الأمر بيان صحة الرواية على ذلك الوجه وعدم الإقدام على تخطئة ما يمكن أن يكون صواباً، وترك الفرصة للغير قصد توجيه ذلك اللفظ وتخريجه تخريجاً صحيحاً على ما وقعت به الرواية.

فالواجب حينئذ أن يكتبه كما وقع له ويمد عليه خطاً أوله مثل الصاد «صـ» يسمى ضبة إشارة إلى صحة الرواية ووجود ضعف وسقم في اللفظ.

قال القاضي عياض: «فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان: إما في إعرابه، أو بيانه، أو فيه اختلال من تصحيف، أو تغيير، أو نقصت كلمة من الجملة، أخلت بمعنى، أو بتر من الحديث ما لا يتم إلا به. إما لتقصير في حفظ راويه، أو للاختصار وتبيين عين الحديث بلفظة منه لا بإيراده على

(١) «فتح المغيث» ٢/ ١٩٩.

وجهه، وهو الباب الذي يسميه أهل الصنعة «الأطراف»[١] أو بتقديم أو تأخير قلب مفهومه ونثر منظومه ـ فهذا الذي جرت عادة أهل التقييد أن يمدوا عليه خطاً أَوَّلُهُ مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة ليعلم عليها لئلا يظن ضرباً، ويسمونه «ضبة» ويسمونه «تمريضاً» وكأنها صاد التصحيح كتبت بمدتها وحرفت حاؤها ليفرق بينها وبين ما صح لفظاً ومعنى، وذلك أنه صح من جهة الرواية، وضعف من جهة المعنى، فلم يكمل عليه التصحيح، وكتب عليه هذا علامة على مرضه، ولئلا يُرتاب في صحة روايته، ويظن الناظر في كتابه ـ مهما وقف عليه يوماً ملحوناً أو مغيراً ـ أنه من وهمه وغلطه لا من صحة سماعه؛ فنبه ـ بالتمريض عليه ـ على وقوفه عليه عند السماع ونقَله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً ويظهر له في صحة معناه ولفظه حجة لم تظهر لهذا؛ ففوق كل ذي علم عليم.

ولهذا قد شاهدنا من الإصلاحات لمثل هذا لبعض المتجاسرين، وأكثرهم من المحدثين والمتأخرين ما الصواب فيما أنكروه، وعين الخطأ ما أصلحوه. ومن وقف على ما رسمناه من ذلك في كتابنا المسمى بـ«مشارق الأنوار على صحاح الآثار» شهد له بصحة ما ادعيناه»[٢].

وحاصل كلام المحدثين هنا أنه يشرع للمحدث إذا وقع في أصله لفظ، صحَّ رواية وفسد معنى، أن يكتب «صـ» إشارة إلى التمريض والتضبيب تحقيقاً للمنهج العلمي النزيه.

---

(١) ذهب أحد حروف هذه الكلمة في المطبوع من «الإلماع» وبقيت الكلمة هكذا «الأ راف» وقدرت الحرف الساقط بحرف «الطاء» لأن السياق يناسب هذا المعنى الذي يعطيه مصطلح «الأطراف» عند أهل الحديث.

(٢) «الإلماع» ص ١٦٦ ـ ١٦٨.

ومن منهج المحدثين هذا استفاد المشتغلون حالياً بالتحقيق العلمي والتعليق على المخطوطات العربية الذين ذهبوا إلى أن النص العلمي الوارد عن صاحب الكتاب ـ لا ينبغي التصرف في متنه بالتغيير، وإنما يثبت كما هو، ويعلق عليه في الهامش.

٨ـ الضرب على الزائد في أصل المحدث :

قد يحصل للمحدث في بعض الأحيان أن يكتب في أصله شيئاً زائداً على أصل سماعه وروايته، فإذا وقع ذلك منه، فإنه ينبغي له أن يلغي ذلك الزائد عن طريق الضرب عليه بخط لا تذهب معه معالم ذلك الزائد.

ومنع المحدثون أن يكون ذلك عن طريق المحو أو الحك لأن ذلك يمكن أن يحدث اتهاماً للراوي على أنه تصرف وحاول التبديل والتزوير.

وأهم ما نص عليه المحدثون من الوسائل لإلغاء الزائد مما يدخل في إطار المنهجية العلمية النزيهة الدقيقة ما يلي:

● الخط ـ فوق الزائد ـ الذي يمكن معه قراءة المضروب عليه.

قال الرامهرمزي: «قال أصحابنا: الحك تهمة، وأجود الضرب ألا يطمس المضروب عليه، بل يخط فوقه خطاً جيداً بيناً يدل على إبطاله، ويقرأ مِنْ تحته ما خط عليه»[1].

● أن يعطف طرف الخط على أول المبطل وآخره ليميزه من غيره[2] هكذا ⌐‾‾‾‾‾‾¬

---

(١) «المحدث الفاصل» للرامهرمزي ص ٦٠٦ وأخرجه عنه الخطيب في «الجامع» ١/ ٢٠٨. والقاضي عياض في «الإلماع» ص ١٧٠.

(٢) «الإلماع» ص ١٧١.

● ومن المحدثين من يجعل الزائد أو المبطل بين قوسين أو بين نصف دائرتين[١] كما عبروا عنه يعني هكذا ( ).

● ومن المحدثين من يكتب على أول الزائد «لا» و«إلى» في آخره.

● ومنهم من يكتب الزائد بين دائرتين صغيرتين ويسميها صفراً هكذا (O.....O)[٢].

وإنما لجأ المحدثون لمثل هذه الرموز وفضلوا إبقاء الزائد مكتوباً واضحاً بين القراءة ـ ولم يروا محوه وطمسه نهائياً لاحتمال صحته من رواية أخرى، أو لأن الراوي قد يسمع الكتاب من شيخ آخر صحت عنده تلك الزيادة، فإذا ثبت ذلك، اكتفى المحدث بوضع علامة ذلك الشيخ فوق تلك الزيادة.

قال القاضي عياض: «كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يبشر[٣] شيء؛ لأن ما يبشر منه قد يصح من رواية أخرى، وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بشر وحك من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر، فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بشره، وهو إذا خط عليه وأوقفه من رواية الأول، وصح عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته»[٤].

هذا إذا كان الزائد غير مكرر، فإذا كانت الزيادة تكراراً لكلام وقع في الكتاب، فإن ذلك إما أن يقع في مضاف ومضاف إليه أو صفة وموصوف ونحو ذلك من كل شيئين بينهما تلازم واتصال، أو يكون التكرار قد وقع

(١) «الإلماع» ص ١٧١.
(٢) «الإلماع» ص ١٧١.
(٣) قال الفيومي: «وبشرت الأديم بشراً من باب قتل قشرت وجهه» المصباح المنير ص ١٩.
(٤) «الإلماع» ص ١٧٠.

في غير هذا النوع.

فالذي ينبغي مراعاته عند الضرب عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وبين الصفة والموصوف، فمراعاة المعاني أولى من تحسين صورة الخط.

فقد يكتب الشيخ مثلاً: «عبد عبد الله» فهذا التكرار لو ترك دون ضرب لأدى إلى التصحيف، حيث يصبح المعنى «عبدُ عبدِ الله» أي مملوك عبد الله.

ولهذا وجب الضرب على كلمة «عبد» الأولى محافظة على اتصال المضاف بالمضاف إليه.

وإذا كتب «عبد الله الله» بدل «عبد الله» فينبغي له أن يضرب على لفظ الجلالة «الله» الثانية محافظة على اتصال المضاف بالمضاف إليه.

وقد يكون الزائد مثلاً لفظ «رسول» في جملة «رسول الله» فتصير «رسولُ رسول الله»، وقد يقرؤها الراوي بإضافة رسول الأولى إلى رسول الثانية فيصحَف المعنى هكذا «رسولُ رِسولِ الله» فيصبح المعنى مبعوث رسول الله ويترتب على هذا التصحيف اعتبار الحديث المرفوع موقوفاً لأنه صار مسنداً إلى رسولِ رسولِ الله.

ففي هذه الحالة يضرب على رسول الأولى محافظة على اتصال المضاف بالمضاف إليه.

قال القاضي عياض: «... فأما إن كان مثل المضاف والمضاف إليه فتكرر أحدهما فينبغي ألا يفصل بينهما في الخط ويضرب بعد على المتكرر من ذلك، كان أولاً أو آخراً، وكذلك الصفة مع الموصوف وشبه هذا، فمراعاة هذا مضطر للفهم، وربما أدخل الفصل بينهما بالضرب والاتصال إشكالاً وتوقفاً، فمراعاة المعاني والاحتياط لها أولى من مراعاة تحسين

الصورة في الخط»[1] .

٩ـ الدّارة بين الحديثين :

رغم قلة الوسائل عند المحدثين التي تمثلت في ندرة الورق وبساطة القلم وطبيعة المداد فإنهم كانوا على منهجية خاصة فيما يتعلق بتنظيم المادة العلمية .

والذي يطالع ما خلده القوم وتركوه من كتب أصيلة يلاحظ أنهم كانوا يجمعون الأحاديث المتجانسة التي تجمعها وحدة موضوعية، كأحاديث الصلاة، وأحاديث الصيام، وأحاديث الزكاة في كتاب خاص .

وداخل الكتاب هناك عدة أبواب، اختص كل باب منها بمعالجة جزئية فقهية داخل الكتاب الذي يشمل الكل . وأثناء كتابة المحدثين الأحاديث التي تدل على تلك الأحكام الفقهية، فإنهم كانوا يفصلون بين الحديثين بـ «دارة» جوفها فارغ (◯) . فإذا انتهت عملية الانتساخ تلتها عملية المقابلة التي تهدف إلى تصحيح ما وقع فيه الطالب من خطأ، وغلط وتصحيف في أسماء الرجال، أو في متون الأحاديث، فإذا تمت المعارضة والتصحيح وضع المحدث نقطة أو سطراً وسط الدارة للدلالة على أن الكتاب قد عورض وصحح . (⨀ ، ⊘).

قال الخطيب البغدادي : «رأيت في كتاب أبي عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل بخطه بين كل حديثين دارة، وبعض الدارات قد نقط في كل واحدة منها نقطة وبعضها لا نقطة فيه .

وكذلك رأيت في كتابي إبراهيم الحربي ومحمد بن جرير الطبري

---

(١) «الإلماع» ص ١٧٢ .

بخطيهما.

فاستحب أن تكون الدارات غُفلاً، فإذا عورض بكل حديث نقط في الدارة التي تليه نقطة أو خط وسطها خطاً، وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه»[١].

وهكذا نستطيع أن نستوثق من أي كتاب من كتب الحديث ـ من خلال وجود الدارة المنقوط وسطها أو المسطور وسطها، بالإضافة إلى التخاريج والإلحاقات التي توجد على هامشه أن هذا الفرع قد عورض وصحح. وهذا يدل على العناية التي صرفت في إقامة ألفاظه وضبط أسماء رواته مما يندر معه وجود التصحيف.

١٠ـ امتناع الفصل:

تيقظ المحدثون إلى ما يمكن أن يحدثه سوء الفصل بين بعض الكلمات وبعض الأسماء المركبة من مضاف ومضاف إليه من خطأ في القراءة يترتب عليه التصحيف.

ولهذا اعتبروا بعض الكلمات وحدة لا يجوز كتابة بعضها في آخر السطر وبعضها في بداية السطر الآخر. فمن ذلك أنهم منعوا كتابة كلمة «عبد» في آخر السطر، و«الله بن فلان» في بداية السطر الآخر، بالنسبة لمن اسمه «عبد الله بن فلان» وكذلك الشأن في «عبد الرحمن بن فلان».

وكرهوا أيضاً كتابة «رسول» في نهاية السطر، وفي بداية السطر الآخر «الله ﷺ» لما يترتب على ذلك من التصحيف الفاحش.

قال ابن بطة: «في الكتّاب من يكتب «عبد الله» فيكتب «عبد» في آخر

---

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي ١/ ٢٠٢.

السطر، ويكتب «الله بن فلان» في أول السطر الآخر، أو «عبد» في سطر و«الرحمن» في سطر، ويكتب بعده «ابن» وهذا كله غلط قبيح، فيجب على الكاتب أن يتوقاه، ويتأمله ويتحفظ منه»[١] .

وقال الخطيب البغدادي: «ومما أكرهه أيضاً أن يكتب «قال رسول» في آخر السطر، ويكتب في أول السطر الذي يليه «الله ﷺ» فينبغي التحفظ من ذلك»[٢] .

قلت: وقد وقفت على نموذج من التصحيفات التي يمكن أن يحدثها سوء الفصل، وقع ذلك من طرف المطابع. جاء في المطبوع من كتاب «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض ما نصه:

«ويعبر بنفيه للنفي عما غلظ من الكلام، وأصله وسخ الأذن يقال له: الأف، ولو سخ الظفر»[٣] .

فانظر إلى كلمة (ولوَسَخِ) لما فصلت وهي كلمة واحدة كيف صارت كلمتين (ولو) و(سخ) فكان شطرها (ولو) في آخر السطر وشطرها الآخر (سخ) في أول السطر.

١١- ترقيم الكتاب :

محافظة على ترتيب صفحات الكتاب؛ فإن المحدثين لجأوا في نهاية كل صفحة من الكتاب إلى ما يسمى بـ«التَعْقيبَة» «وهي الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالباً لتدل على بدء الصفحة التي تليها»[٤] .

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع» ١/ ١٩٧ .

(٢) «الجامع» للخطيب البغدادي ١/ ١٩٨ .

(٣) «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» ١/ ١٣٣ .

(٤) «تحقيق النصوص ونشرها» لعبد السلام هارون ص ٣٨ .

فإذا اختلفت «التعقيبة» عند بداية الصفحة الموالية دل ذلك على حدوث خلل في ترتيب أوراق الكتاب.

ونظام «التعقيبة» يهدي المحدث أو أي واقف على الكتاب إلى ترتيب أوراق الكتاب عند حدوث اضطراب فيها لسبب من الأسباب. وهو يحل محل ترقيم الصفحات عندنا اليوم.

فقد يحدث خلط في أوراق الكتاب عند تجليده، أو تلتصق الأوراق ببعضها عند تقليبها من طرف القارئ، فيختل تسلسل الكلام، أو ينشأ التصحيف بسبب استبدال كلمة بأخرى أو تغيير اسم رجل بآخر.

وتفادياً لحدوث مثل هذا الأمر؛ فإن المحدثين كانوا يحافظون على نظام «التعقيبة» حماية للحديث من التغيير والتحريف.

١٢- كتابة السماع:

من أهم خصائص هذه الأمة علم الإسناد. وكما أن حديث رسول الله ﷺ نقل إلينا بالإسناد، فكذلك كتب الحديث التي دونت أحاديث رسول الله ﷺ، نقلت إلينا بالإسناد. وبالإضافة إلى هذا، فقد اهتم المحدثون في مجالسهم الحديثية بكتابة أسماء جميع من حضر المجلس وسمع مرويات الشيخ، وعدة المجالس التي سمع فيها الكتاب، وتاريخها.

قال الخطيب البغدادي: «وإذا كتب الطالب الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه، وتاريخ وقت السماع، وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب، فكلاً قد فعله شيوخنا. وإن كان سماعه الكتاب في مجالس عدة، كتب عند انتهاء السماع في كل مجلس علامة البلاغ، ويكتب في الذي يليه التسميع والتاريخ، كما يكتب في أول الكتاب. فعلى هذا شاهدت أصول جماعة من شيوخنا مرسومة،

ورأيت كتاباً بخط أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل مما سمعه منه ابنه عبد الله، وفي حاشية ورقة منه بلغ عبد الله»[(١)] .

وقال العلامة محمد بن الوزير: «. . . كتب الحديث مختصة بصرف العناية من العلماء إلى سماعها وتصحيحها. وكتابة خطوطهم عليها شاهدة لمن قرأها بالسماع، ولا يوجد في شيء من كتب الإسلام مثل ما يوجد فيها من العناية العظيمة في هذا الشأن، حتى صار كأنه خصيصة لها دون غيرها؛ وذلك من العلماء رضي الله عنهم تعظيم لشعارها، ورفع لمنارها، وبيان لكونها أساس العلوم الإسلامية، وركن الفنون الدينية[(٢)] » .

وهذه السماعات تعتبر حرزاً وصيانة للكتاب أن يزاد فيه أو ينقص أو يغير أو يبدل أو يحرف من طرف من يدعي سماعه أو إجازته.

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي: «جرت عادتهم بكتابة السماع وأسماء السامعين في كل مجلس، فمن لم يسمع له في بعض المجالس دل ذلك على أنه فاته فلم يسمعه، فإذا ادعى بعد أن سمعه ارتابوا فيه؛ لأنه خلاف الظاهر، فإذا زاد فألحق اسمه أو تسميعه بخط يحكي خط كاتب التسميع الأول، قالوا: زَوَّرَ. . . »[(٣)] .

وقد لعبت أصول السماع والإجازات دوراً هاماً في فضح بعض الرواة الذين ادعوا ما لم يسمعوا، وحدثوا بما ليس لهم به إجازة، فانكشف أمرهم وبان تزويرهم وظهر تحريفهم.

قال الذهبي في ترجمة بقاء بن أبي شاكر الحريمي: «سمع ابن البطي

---

(١) كتاب «الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع» للخطيب البغدادي ١/ ١٩٨ .

(٢) «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» للعلامة محمد بن إبراهيم الوزير ١/ ١٦ .

(٣) «التنكيل» ١/ ٢٣٤ .

وطبقته. كذاب دجال، زور ألف طبقة، ومات بعد سنة ستمائة، يعرف بابن العُلَّيق ـ بإمالة الفتحة. ذكره ابن النجار فشفى وقال: «بقاء بن أحمد [بن بقاء] كان سيء الطريقة في صباه، ثم صحب الفقراء، وتزهد وانقطع، وغشيه الناس، وصار له أتباع، وفتح عليه من الدنيا كثير، فبنى رباطاً، وجمع أجزاء كثيرة، وادعى السماع من أبي منصور بن خيرون وطبقته، ووقع بإجازات فكشط وأثبت اسمه مكان الكشط، وألقاها في الزيت، فخفي الكشط، ثم حمل ذلك إلى ابن الجوزي فنقله له، ولم يفهم.

وكذا نقل له عبد الرزاق الجيلي، فاعتمد الناس على نقلهما، وأخفى الأصول، فقرأ عليه أحمد بن سلمان الحربي كثيراً بإجازة قاضي المرستان وغيره، ثم ظهرت أصول الإجازات فافتضح وبان كذبه، وقد ألحق اسمه في أكثر من ألف جزء، لا تحل الرواية عنه»(١).

وهكذا نتبين القيمة العلمية للسماعات المسجلة على الكتب الحديثية والدور الذي تلعبه في حفظ السنة النبوية من التغيير والتبديل والتحريف والتصحيف. ولهذا يلزم من أراد تحقيق كتاب من كتب الحديث أن يقوم بدراسة تلك السماعات المدونة على ظهره.

ومن خلال هذا النص الذي نقلناه عن الذهبي نتبين أن المحدثين كما نقدوا النصوص الحديثية، فإنهم نقدوا أيضاً أصول المحدثين من الناحية العلمية، ولم يكتفوا بهذا فقط، بل أخضعوا الأصول في بعض الأحيان إلى النقد المادي الذي تمثل في نقد الورق والكتابة والحبر الذي كتبت به الأصول وإليك البيان.

❁ ❁ ❁

(١) «ميزان الاعتدال» ١/ ٣٣٩ـ٣٤٠.

المبحث الثالث:

نقد الأصول



بعد أن تكلمنا في الفصول السابقة عن شروط التحمل والأداء، وعن القواعد والقوانين التي وضعها المحدثون للرواية، وعن توثيق النص، نشير هنا إلى أن تلك القواعد والقوانين قد أكسبت النقاد الذين تمرسوا بصناعة الحديث حدسا ألْمَعياً وحساً نقدياً استطاعوا من خلالهما أن يخضعوا الأصول الحديثية إلى فحص ونقد مخبري، فعرفوا القديم من الورق من الحديث المصطنع المزيف، الذي قصد صاحبه التغيير والتبديل والتصحيف، كما ميزوا ما هو ملحق من الكتابة، طارئ على أصل الراوي بقصد ادعاء السماع مما هو أصلي.

وخبروا أيضاً نوعية الحبر التي كتبت بها الأصول فتبينوا العتيق الأصلي من المحدث الطري بقصد التغيير والتصحيف، فنقدوا ذلك كله وبينوه وحذروا منه. وإليك البيان:

١-نقد الورق:

لم يقتصر النقد عند المحدثين على معرفة الثقة من الضعيف من الرواة فحسب، كما يدعي المستشرقون؛ بل نقدوا المتون أيضاً، وخصصوا أبواباً في علم المصطلح تتعلق بنقد المتن.

وبالإضافة إلى هذا كله فقد نقدوا أصول الرواة، وبينوا الزيف والتزوير الذي يلحقها. وقد تقدم لنا في الكلام على ضبط الكتاب أنهم كانوا إذا شكّوا في راو طالبوه بإخراج أصله للتأكد من سلامته من التغيير والتبديل.

ومن أنواع النقد التي كانت تُجرى على أصل الراوي: التأكد من نوعية الورق التي كتبت عليها مرويات الشيخ، فقد يلفق الراوي كتابه بإدخال أحاديث أو زيادات كتبها في ورق حديث فيقحمها في أصله.

قال ابن عدي: «محمد بن محمد بن الأشعث أبو الحسن الكوفي كتبت عنه، أخرج لنا نسخة قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده إلى أن ينتهي إلى علي والنبي ﷺ.

كتاب أخرجه إلينا بخط طري على كاغد جديد فيها مقاطيع، وعامتها مناكير... وفيها أخبار ما يوافق متونها متون أهل الصدق، وكان متهماً في هذه النسخة»[١].

٢-نقد الكتابة:

سبق أن عرفنا أن الضبط عند المحدثين ينقسم إلى ضبط صدر وضبط كتاب، وأن المحدث كما يحفظ الحديث في صدره كما سمعه من غير نقصان ولا زيادة، فكذلك ينبغي له أن يحفظ كتابه من التغيير والزيادة والنقصان.

ومن الطعون التي توجه إلى كتاب المحدث أن يوجد فيه نوع من الكتابة مغاير للخط الذي كتب به سائر الكتاب.

وقد طعن المحدثون في ضبط كثير من الرواة نظراً للتغيير والتصحيف الذي أحدثوه في أصولهم بإقحام خطوط أنكرها حس النقاد، وخبرتهم بمعرفة أنواع الكتابة.

قال الذهبي في ترجمة «إسحاق بن الحسن الحربي»: «وثقهُ إبراهيم الحربي رفيقه والدارقطني. وأما ابن المنادي فقال: كتب الناس عنه ثم تركوه لإلحاقات بين السطور في المراسيل، ظاهرة الصنعة»[٢].

---

(١) «الكامل» لابن عدي ٦/ ٢٣٠٤.

(٢) «ميزان الاعتدال» ١/ ١٩٠.

وذكر في ترجمة أحمد بن محمد بن أحمد أبي العباس القارئ الهمداني الصوفي قول الكيا: «تركت الرواية عنه لأني رأيت في جزء قد حك اسماً وجعل اسمه مكانه»(١) .

ومن ذلك أيضاً ما جاء في ترجمة سعد بن عبد الكريم بن الحسن بن أحمد بن موسى الغند جاني، من قول أبي سعد بن السمعاني: «رأيت أهل واسط يثنون عليه غير أنه أخرج لي ورقة بخط جده أبي محمد الغندجاني: «أجزت لابن ابني سعد بن عبد الكريم جميع ما سمعته من شيوخي في جمادى الآخرة سنة (٦٧) » فرأيت في موضعين من هذه الإجازة كشطاً وإصلاحاً بخط طري وكأنه كان لابني أبي سعد فصير ابن ابني. الثاني: في قوله: وستين كان فيه وخمسين فكشط الخاء»(٢) .

٣-نقد الحبر :

سبق أن ذكرنا في أسباب التصحيف أن الظروف الطبيعية لعبت في بعض الأحيان دوراً لا يستهان به في تغيير معالم خط بعض الكتب، ونشير هنا إلى أن بعض المحدثين قد أصيبت أصولهم ببَلل، فاختلطت كتابتها فاستدرك نسخها، ففطن لذلك المحدثون وبقي فعله ذلك ثَلْمَة في ضبطه.

ذكر الذهبي في ترجمة أحمد بن محمد بن يوسف بن دُوسَت [العلاف] قول الأزهري: «ابن دوست: ضعيف: رأيت كتبه كلها طرية، وكان يذكر أن أصوله غرقت، فاستدرك نسخها»(٣) .

وهكذا نرى أن المحدثين نقدوا وخبروا الحبر الذي كتبت به أصول

(١) «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي ١/ ١٣٠ .

(٢) «لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني ٣/ ١٧-١٨ .

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي ١/ ١٥٣ .

الرواة، فميزوا قديمه من حديثه الذي طرأ على أصل المحدث بقصد التغيير والزيادة.

قال ابن حبان: «سمعت عبد الله بن جابر بطرسوس يقول: سمعت جعفر بن محمد يقول: سمعت محمد بن عيسى بن الطباع يقول: قال أخي إسحاق بن عيسى: ذاكرت محمد بن جابر ذات يوم بحديث شريك عن أبي إسحاق، فرأيته في كتابه قد ألحقه بين السطرين كتاباً طرياً»[1].

وقال الذهبي في ترجمة «أحمد بن الحسين بن علي بن عمر الحربي السكري أبي منصور»: «سمع جده، وعنه الخطيب، وشجاع الذهلي وقالا: ألحق السماع لنفسه في بعض كتب جده تسميعاً طرياً»[2].

وبهذا نتبين أن المحدثين سلكوا كل سبيل من أجل حماية السنة من التصحيف والتحريف، فوضعوا القواعد والقوانين للتحمل والأداء التي تحمي الراوي من الوقوع في التصحيف، كما نقبوا وفتشوا أصول الرواة إذا شكّوا فيها وأخضعوها للنقد المادي بعد إخضاعها للنقد العلمي.

في خلاصة هذا الفصل نشير إلى أن النص الحديثي الذي تحمله الراوي، لابد أن يخضع لعدة خطوات إجرائية تستهدف تمحيصه وإقامة حروفه حتى يخرج سالماً غير محتمل لقراءات متعددة.

فأول ما يبدأ به المحدث، أن ينتقي القلم الذي يحسن كتابة الحروف ويجليها، ثم الحبر والورق اللذين يلعبان دوراً بارزاً في المحافظة على الكتابة وصمودها أمام تعاقب الأزمان.

وإن من أهم ما يحفظ الحديث ويصونه، كتابته وتدوينه، ولهذا فإن

---

(١) «المجروحين» لابن حبان ١/ ٧٤.

(٢) «ميزان الاعتدال» للذهبي ١/ ٩٣.

تقييده يؤمن الراوي من الوقوع في الخطأ أو التصحيف.

وبما أن وضع حروف اللغة العربية وتشابه بعضها ينتج عنه التصحيف؛ فإن المحدثين اصطلحوا على رسم إملائي يهدف إلى حماية الحديث سنداً ومتناً من التصحيف والتحريف.

واهتموا أيضاً بضبط كتبهم بالشكل والإعجام، فاصطلحوا علامات خاصة لضبط أسماء الرواة ومتون الأحاديث.

وبعد أن يكتب الراوي ما سمع ويضبطه يلزمه أن يقابل فرعه بأصل شيخه الذي نقل عنه أو سمع منه، قصد تصحيح وتدارك الأخطاء والتصحيفات التي وقعت منه عند الكتابة.

وكلما كان أصل المحدث كثير اللحق والتخريج كان ذا قيمة علمية، لأن صاحبه قد أولاه العناية التامة في المراجعة والتصحيح.

ومن أمانة المحدثين ونزاهة منهجهم أنهم لم يتجاسروا على التغيير في النص لشبهة حصلت لهم في بعض كلماته، بل اصطلحوا على أن يكتبوا على مثل تلك الكلمات مصطلح «صح» إشارة إلى صحة روايتها.

وإذا كتب المحدث شيئاً زائداً على أصل سماعه فلا يحكّه ولا يبشره؛ لأن في ذلك اتهاماً للراوي بالتزوير، بل يكتفي بالضرب عليه بحيث يبقى واضحاً، أو يستعمل إحدى المصطلحات المستخدمة عند المحدثين في جعله معترضاً.

فقد يصح الزائد من رواية شيخ آخر فيحتاج إلى إضافته، فيكتفي في ذلك بوضع علامة ذلك الشيخ عليه.

وإذا كان الزائد تكراراً فينبغي في الضرب عليه مراعاة معاني الكلام في

عدم الفصل بين المتلازم من الكلام كالمضاف والمضاف إليه.

وكل حديث في أصل الراوي يعتبر وحدة موضوعية مستقلة؛ ولهذا ينبغي أن يفصل بينه وبين لاحقه حتى لا تتداخل المعاني وتهجم الإحالة على القارئ.

وكما يؤدي عدم الفصل بين الحديثين إلى الإحالة، فكذلك سوء الفصل قد يترتب عنه التصحيف، إذا قطعت بعض الجمل وجعل بعضها في نهاية سطر وبعضها في بداية الآخر.

والتزام المحدثين نظام التعقيبة في كتبهم يحمي القارئ من التصحيف عندما تختلط أوراق الكتاب عند تجليده، أو تلتصق ببعضها عند تقليبها.

وأصول السماعات حرز لكتب الحديث أن يزاد فيها، أو ينقص، أو يبدل، أو يحرف من طرف من يدعي سماع كتب معينة.

وأخيراً نشير إلى أن التزام المحدثين شروط التحمل والأداء وأخذهم بتلك القواعد والقوانين في توثيق النص ـ أكسبهم حساً نقدياً استطاعوا بواسطته أن يخضعوا أصول الرواة لنقد مادي، فعرفوا الورق المزيف الذي أقحم في كتاب الراوي، كما تبينوا الكتابة المحدثة في أصل الراوي، وميزوا أيضاً حديث الحبر الذي طرأ على أصل الراوي بقصد ادعاء السماع.

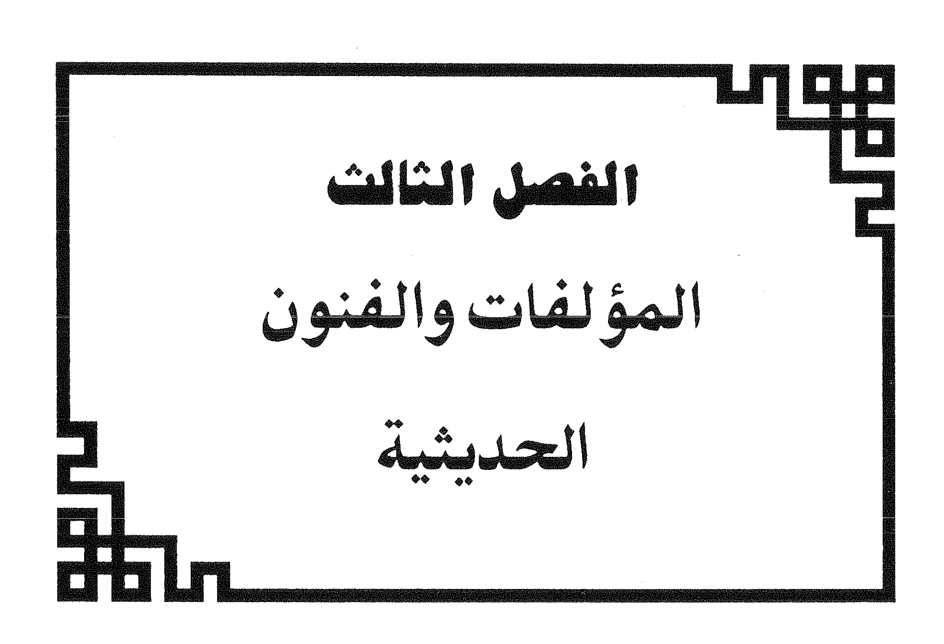
وتمثلت جهودهم أيضاً في تلك المؤلفات المفردة في التصحيفات الواقعة في الأسانيد والمتون. كما تمثلت في فنون أخرى من علم الحديث أفردها المحدثون بالتصنيف وسيأتي بيان ذلك.

ومن جهودهم في هذا الباب أيضاً تلك المجالس التي كانت تعقد من طرف المحققين المتقنين المجودين لعلم الحديث، وهي التي تعرف بـ «مجالس

الإملاء» وكان المحدثون يعقدون تلك المجالس قصد تحقيق ألفاظ الأحاديث وبيان مشكلها وشرح غريبها والتنبيه على التصحيف والتحريف الواقع فيها . . .

* * *





الفصل الثالث

المؤلفات والفنون الحديثية

المؤلفات والفنون الحديثية

مجالس الإملاء:

من الجهود المبكرة التي بذلها السلف من أهل الحديث قصد تصحيح السماع وتصويب ما يمكن أن يطرأ على السامع من تحريف وتصحيف في النصوص: «مجالس الإملاء». وتعتبر هذه المجالس أعلى مراتب الراوين لأنها تدل على تمكن المحدث، وتحقيقه، وتجويده لما يُلقي على مسامع الطلاب. كما تعمل تلك المجالس على إزالة الخطأ واللبس عن سامع الحديث.

قال الخطيب البغدادي: «يستحب عقد المجالس لإملاء الحديث؛ لأن ذلك أعلى مراتب الراوين، ومن أحسن مذاهب المحدثين، مع ما فيه من جمال الدين، والاقتداء بسنن السلف الصالحين»[١].

قال السخاوي: «ومن فوائده: اعتناء الراوي بطرق الحديث، وشواهده، ومتابعه وعاضده بحيث بها يتقوى، ويثبت لأجلها حكمه بالصحة أو غيرها، ولا ينزوي، ويترتب عليها إظهار الخفي من العلل، ويهذب اللفظ من الخطأ والزلل، ويتضح ما لعله يكون غامضاً في بعض الروايات، ويفصح بتعين ما أبهم، أو أهمل، أو أدرج، فيصير من الجليات، وحرصه على ضبط غريب المتن والسند، وفحصه عن المعاني التي فيها نشاط النفس بأتم[٢] المستند.

ويُبْعد[٣] السماع فيها عن الخطأ والتصحيف، الذي قل أن يعرى عنه

---

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي ٢/ ١١١.

(٢) في المطبوع (يأتم) بالياء ولا أرى له معنى فإنه تصحيف مطبعي.

(٣) في المطبوع (ويعد) بالياء المثناة من تحت وهو تصحيف مطبعي.

لبيب أو حصيف، وزيادة التفهم والتفهيم لكل من حضر، من أجل تكرر المراجعة في تضاعيف الإملاء والكتابة والمقابلة على الوجه المعتبر، وحوز فضيلتي التبليغ والكتابة، والفوز بغير ذلك من الفوائد المستطلبة[1] كما قرره الرافعي وبينه، ونشره وعينه. . .»[2].

فإذا أملى المحدث ونقل عنه التلاميذ ذلك وكتبوه صارت تلك الأمالي كتباً تدعى «كتب الأمالي».

قال حاجي خليفة في تعريف الأمالي: «هو جمع الإملاء وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً، ويسمونه الإملاء والأمالي، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم، فاندرست لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير، وعلماء الشافعية يسمون مثله التعليق»[3].

وقال الكتاني: «ومنها كتب تعرف بكتب الأمالي، جمع إملاء، وهو من وظائف العلماء قديماً، خصوصاً الحفاظ من أهل الحديث في يوم من أيام الأسبوع، يوم الثلاثاء أو يوم الجمعة، وهو المستحب كما يستحب أن يكون في المسجد لشرفهما.

وطريقهم فيه أن يكتب المستملي في أول القائمة: هذا مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا يوم كذا، ويذكر التاريخ، ثم يورد المملي بأسانيده أحاديث وآثار، ثم يفسر غريبها ويورد من الفوائد المتعلقة بها بإسناد أو بدونه ما يختاره ويتيسر له.

---

(١) كذا بالأصل المطبوع ولعلها «المستطابة».

(٢) فتح المغيث ٢/ ٣٣٤.

(٣) «كشف الظنون» لحاجي خليفة ١/ ١٦١.

وقد كان هذا في الصدر الأول فاشياً كثيراً، ثم ماتت الحفاظ وقل الإملاء.

وقد شرع الحافظ السيوطي في الإملاء بمصر سنة اثنين وسبعين وثمانمائة، وجدده بعد انقطاعه عشرين سنة من سنة مات الحافظ ابن حجر، على ما قاله في «المزهر» »[١].

١-المؤلفات في التصحيف :

١ ـ أبو سعيد المكفوف (ت ٢٨٢ هـ).

أحمد بن خالد الضرير البغدادي، شاعر لغوي أديب، صاحب نوادر استقدمه طاهر بن عبد الله من بغداد، فأقام بنيسابور وأملى بها كتباً في معاني الشعر والنوادر، ورد على أبي عبيد حروفاً كثيرة من كتاب «غريب الحديث»، وقدم عليه القتبي[٢] فأخذ عنه.

لأبي سعيد المكفوف كتاب:

١ـ «الرد على أبي عبيد في غريب الحديث»

نسبه إليه العسكري في «تصحيفات المحدثين».

وكتاب أبي سعيد المكفوف يعتبر من أهم موارد العسكري في كتابه «تصحيفات المحدثين» نقل عنه عدة نقول تتعلق بألفاظ الأحاديث التي تصحفت على أبي عبيد القاسم بن سلاَّم[٣].

---

(١) «الرسالة المستطرفة» ص ١١٩.

(٢) القتبي هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة.

(٣) راجع «تصحيفات المحدثين» للعسكري ١/ ١/ ٥٧ و١/ ١/ ١٦٩ و١/ ١/ ١٧٠ و١/ ١/ ٢٥٧ و١/ ١/ ٣٤١ و١/ ١/ ٣٦٤.

وقد قدمنا هنا مؤلف أبي سعيد المكفوف على مؤلف ابن قتيبة لأنه واقع قبله ولأن ابن قتيبة أخذ كثيراً عن أبي سعيد المكفوف في رده على أبي عبيد.

٢ ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).

عبد الله بن مسلم بن قتيبة، صاحب التصانيف المليحة والفوائد العجيبة، خطيب أهل السنة. له كتاب:

٢ ـ «إصلاح الغلط الواقع في غريب الحديث لأبي عبيد»

أشار إلى هذا الكتاب ابن قتيبة في «غريب الحديث»[١]. وكذا عزاه إليه ابن النديم في «الفهرست»[٢]، وهو من مرويات ابن خير الإشبيلي[٣].

تعقب ابن قتيبة في هذا الكتاب، الأخطاء والتصحيفات التي وقع فيها أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريبه».

٣ ـ حمزة الأصفهاني (ت ٣٦٠ هـ).

حمزة بن الحسن الأصفهاني، مؤرخ أديب، من أهل أصفهان، زار بغداد مرات وكان مؤدباً. له كتاب:

٣ ـ «التنبيه على حدوث التصحيف»

وقد نقل عنه بعض النصوص الحافظ ابن حجر والمناوي[٤]، وانتقده الإمام ابن الجوزي ونسبه إلى التصحيف في بعض ما أورده في كتابه[٥].

وتعقبه في رسالة خاصة الأديب أبو نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب وسيأتي الكلام على كتابه.

عرض حمزة الأصفهاني في كتابه للخط العربي وصفته وتطوره، وما

(١) راجع «غريب الحديث» لابن قتيبة ١/ ٣٥٠.

(٢) «الفهرست» لابن النديم ص ١٢٩.

(٣) «فهرست ما رواه عن شيوخه» لابن خير الإشبيلي ص ١٨٨.

(٤) راجع «فيض القدير شرح الجامع الصغير» ٣/ ٢٣٤.

(٥) راجع «الموضوعات» لابن الجوزي ٣/ ٥٩.

وقع فيه كبار العلماء من التصحيف والتحريف .

وقد نشر الكتاب الشيخ محمد حسن آل ياسين في بغداد سنة ١٩٦٧م، كما نشره محمد أسعد طلس في دمشق سنة ١٩٦٨م .

٤ ـ علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥ هـ) .

أبو القاسم علي بن حمزة، البصري، أحد أعيان أهل اللغة الفضلاء المتحققين العارفين لصحيحها من سقيمها . له ردود على جماعة من أئمة اللغة، كابن دريد والأصمعي وابن الأعرابي وغيرهم . له كتاب :

٤ ـ «التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات».

قال في مقدمته : «هذا كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة والمصنفات، لم نعدل فيه عن سبيلهم، ولم نجز فيه عن سننهم في رد بعض الغلط على بعض وأخذ أحدهم على صاحبه السقط . . .»[1] .

وبعد المقدمة عرض لبيان أغاليط وقعت في طائفة من الكتب هي :

١ ـ نوادر أبي زياد الكلابي

٢ ـ نوادر أبي عمرو الشيباني

٣ ـ كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري

٤ ـ الكامل للمبرد

٥ ـ الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب

٦ ـ الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم

---

(١) «التنبيهات على أغاليط الرواة» لعلي بن حمزة البصري ص ٧٩ طبع مع المنقوص والممدود للفراء .

٧ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت

٨ ـ المقصور والممدود لأبي العباس محمد بن ولاد

والكتاب وإن كان موضوعاً في التصحيف عند أهل اللغة، غير أنه تضمن الرد على أبي عبيد القاسم بن سلام في التصحيفات الواقعة في غريبه[(١)].

٥ ـ محمد بن أحمد بن مُفْرِج (ت ٣٨٠ هـ).

الحافظ الإمام القاضي أبو عبيد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى ابن مفرج الأموي، مولاهم، الأندلسي القرطبي.. من أوثق المحدثين وأجودهم ضبطاً. له كتاب:

٥ ـ «إصلاح الحروف التي كان إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري يصحفها في «مصنف عبد الرزاق»».

هو من مرويات ابن خير الإشبيلي[(٢)]، ونسبه إليه أيضاً الحافظ الذهبي[(٣)].

٦ ـ أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢ هـ).

الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، أحد أفذاذ عصره في علم الأدب، صاحب الأخبار والنوادر، الراوية العلامة، صاحب التصنيف الحسن الكثير في الأدب واللغة والأمثال، له مشاركة جيدة في علم الحديث.

---

(١) وقد نشر من كتاب «التنبيهات» عبد العزيز الميمني: التنبيهات على الكتب الخمسة الأخيرة فقط، مع «المنقوص والممدود» للفراء بدار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٧م.

(٢) راجع «فهرست ما رواه عن شيوخه» لابن خير الإشبيلي ص ١٣١.

(٣) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ الذهبي ١/ ١٨٢.

ألف تآليف في الحديث تدل على رسوخه في هذا الفن.

ألف العسكري أول الأمر كتاباً كبيراً جامعاً لما يحتاج إليه أهل الحديث ونقلة الأخبار... ولما يحتاج إليه أهل الأدب. ثم جعل الكتاب كتابين، أحدهما لما يحتاج إليه أهل الحديث وسماه:

٦ـ «تصحيفات المحدثين».

ويقع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء.

قال العسكري: «وقد ذكرت في الجزء الأول جملة من أخبار المصحفين، وما روي من أوهام، وشرحت في الجزء الثاني ما يشكل من ألفاظ الرسول ﷺ فيقع فيه التصحيف، وأنا أذكر بعده ما يصحف في الأسماء والصحيح منه»[١].

قال محقق الكتاب الدكتور محمود ميرة: «وطريقته فيه طريقة علمية ممتعة، بل هي من أمتع ما يقرؤه العالم؛ حيث يجد فيها الرواية والإسناد ويجد فيها المتن والنص، والضبط والشرح والحوار العلمي والمطارحات الانتقادية، وما إلى ذلك»[٢].

وقد طبع قسم من الكتاب بالقاهرة سنة ١٣٨٩ هـ. بتحقيق عبد الرحمن عثمان.

وطبع الكتاب كاملاً في ثلاثة مجلدات سنة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م بتحقيق الدكتور محمود ميرة، وقد أوفاه حقه وتعقب المؤلف في مواضع وقع له تصحيف فيها.

---

(١) «تصحيفات المحدثين» للعسكري بتحقيق الدكتور محمود ميرة ١/ ١/ ٣٩٥.

(٢) مقدمة المحقق ١/ ١/ ٣١.

أما الكتاب الثاني الذي ألفه العسكري في التصحيف فهو خاص بما يحتاج إليه أهل الأدب واسمه:

٧ ـ «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف».

وقد قسمه المؤلف أقساماً ثلاثة:

القسم الأول: خصه بما روي من أوهام البصريين، بعد مقدمة عرض فيها للتصحيف ومعناه وقبحه وذم المصحفين ونوادر تتصل بذلك.

القسم الثاني: عرض فيه ما روي من أوهام الكوفيين.

والقسم الثالث: رَوىَ فيه تصحفيات لقوم شتى، جمع فيه ألواناً من التصحيف في أسماء الشعراء، وفي أيام العرب وذكر الفرسان وبه ختم الكتاب[١] وقد طبع الكتاب بمصر سنة ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣م بتحقيق عبد العزيز أحمد. كما طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق السيد محمد يوسف.

وللعسكري أيضاً:

٨ ـ «أخبار المصحفين».

جزء صغير طبع (سنة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م) في بيروت بتحقيق صبحي البدري السامرائي. وقد ذكر محققه أن العسكري اختصره من كتابه الكبير الذي وضعه أولاً في التصحيف.

٧ ـ أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ).

علي بن عمر، شيخ الإسلام، حافظ الزمان، أمير المؤمنين في الحديث، فريد عصره وإمام وقته، الذي انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال. له:

---

(١) مقدمة محقق الكتاب ص: و ـ ز.

٩ـ «تصحيف المحدثين».

يعتبر كتاب الدارقطني هذا من أجمع الكتب في بابه، وأوسعها وأغزرها مادة، طريقته أنه يسند الأخبار التي وقع فيها تصحيف إلى من نقلت عنه، ثم يعقب ببيان الصواب. وقد ذكر التصحيفات التي وقعت في أسماء الرواة، كما ذكر التصحيفات التي وقعت في ألفاظ الحديث، وذكر أيضاً كل تصحيف وقع للعلماء حتى في القرآن.

النقول عن كتاب الدارقطني مبثوثة في كتب المصطلح ككتاب «الجامع» للخطيب البغدادي، و«التبصرة والتذكرة» للعراقي، و«فتح المغيث» و«تدريب الراوي» و«توضيح الأفكار». كما توجد النقول عنه عند شرَّاح الحديث وغيرهم. وكتاب الدارقطني من مرويات ابن خير الإشبيلي[١].

٨ ـ أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨ هـ).

حمد بن محمد الشافعي، أحد المشاهير الأعيان، والفقهاء المجتهدين المكثرين، المحدث اللغوي الأديب المحقق المتقن، له كتاب:

١٠ـ «إصلاح غلط المحدثين».

جزء لطيف، أورد فيه الخطابي مائة وأربعين وثلاثة أحاديث، فيها ألفاظ يخطئ رواة الحديث في ضبطها أو في معناها، أشار إلى صحة ضبطها ومعناها.

وقد أكثر الخطابي في كتابه هذا من الإشارة إلى المهموز والمقصور والممدود واشتقاق الألفاظ التي أخطأ فيها المحدثون[٢].

---

(١) راجع «فهرست ما رواه عن شيوخه» لابن خير ص ٢٠٤.

(٢) مقدمة المحقق حاتم صالح الضامن. ص ١٠.

وتعقب أبا عبيد القاسم بن سلام في أخطاء وتصحيفات وقع فيها في غريبه. وقد تُعُقِّبَ الخطابي بأن أكثر ما ذكره في كتابه ـ مما أنكره على المحدثين ـ له وجوه صحيحة في اللغة العربية وعلى لغات منقولة استمرت الرواية بها.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات بعدة تحقيقات من أهمها تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن بمؤسسة الرسالة بيروت.

٩ ـ إسحاق بن أحمد بن شبيب (ت ٤٠٥ هـ).

أبو نصر الأديب البخاري، أحد أفراد الزمان في علم العربية والمعرفة بدقائقها الخفية، وكان فقيهاً. له:

١١ ـ «كتاب الرد على حمزة في حدوث التصحيف».

نسبه إليه ياقوت الحموي في معجم الأدباء[١].

١٠ ـ الحسن بن رَشيق (ت ٤٦٣ هـ).

أبو علي الحسن بن رَشيق المعروف بالقيرواني، أحد الفضلاء البلغاء، له التصانيف المليحة ذات الفوائد البديعة. له كتاب:

١٢ ـ «متفق التصحيف».

نسبه إليه ابن خلكان في وفيات الأعيان[٢].

١١ ـ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ).

الحافظ الكبير الإمام محدث الشام والعراق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب التصانيف التي سارت بها

---

(١) «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ٦/ ٦٩.

(٢) «وفيات الأعيان» لابن خلكان ٢/ ٨٨.

الركبان، المتقدم في عامة فنون الحديث. له كتاب:

١٣ـ «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم».

نسبه إليه الحافظ الذهبي[1]، وأكثر النقل عنه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير»[2].

وللخطيب أيضاً كتاب:

١٤ـ «تالي التلخيص»[3].

استدرك فيه ما فاته في الكتاب السابق الذكر.

١٢ ـ أبو نصر ابن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ).

الأمير الكبير الحافظ البارع، أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر ابن علي بن محمد... المحدث المتقن النحوي الشاعر. له كتاب:

١٥ـ «تهذيب مستمر الأوهام على ذوي التمني والأحلام»[4].

تعقب ابن ماكولا في كتابه هذا شيخه الحافظ أبا بكر الخطيب البغدادي في تصحيفات وأوهام وقعت له في كتابه «المؤْتَنِف»[5]. قال الذهبي: «قال أبو الحسن بن مرزوق: «لما بلغ الخطيب أن ابنَ ماكولا أخذ عليه في كتابه «المؤتنف» وصنف في ذلك تصنيفاً وحضر عنده ابن ماكولا ـ سأله الخطيب

---

(١) «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١١٣٩.

(٢) «التلخيص الحبير» ٢/ ١٠٣.

(٣) «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١١٣٩.

(٤) «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٢٠٤.

(٥) «المؤتنف» بنون بين التاء والفاء، وهو كتاب استدرك فيه الخطيب على الدارقطني وعبد الغني بن سعيد في كتابيهما في «المؤتلف والمختلف».

عن ذلك فأنكر ولم يقر وأصر وقال: «هذا لم يخطر ببالي».

وقيل إن التصنيف كان في كمه، فلما مات الخطيب أظهره وهو الكتاب الملقب بـ «مستمر الأوهام». قلت: ملكته، وهو كتاب نفيس يدل على تبحر ابن ماكولا وإمامته»[1].

ولابن ماكولا أيضاً:

١٦ـ كتاب «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب».

استقى ابن ماكولا مادة كتابه هذا من ثلاثة كتب:

١ ـ «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ).

٢ ـ «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩ هـ).

٣ ـ «المؤتنف في تكملة المختلف والمؤتلف» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ).

فجاء ابن ماكولا فجمع هذه الكتب فتعقبها وأشار إلى الأوهام والتصحيفات الواقعة لأصحابها، ونبه على الصواب فيها.

وقد صار كتاب «الإكمال» لابن ماكولا لمن جاء بعده، كالذهبي وابن ناصر الدين وابن حجر العسقلاني، مصدراً أميناً وركنا متيناً في هذا الباب. وقد طبع الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني رحمه الله.

١٣ ـ ابن مكي الصقلي (ت ٥٠١ هـ).

أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الحميري المازَري الصقلي، الإمام

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١٢٠٤ وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٧٤.

النحوي، اللغوي، الفقيه، المحدث، الخطيب، الشاعر، القاضي الجليل. له كتاب:

١٧ـ «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان».

ألف ابن مكي كتابه هذا تصحيحاً للأخطاء التي شاعت بين العامة والخاصة في صقلية في القرن الخامس.

وكتاب ابن مكي موضوعه أعم من التصحيف وإليك بيان ذلك:

جعل كتابه خمسين باباً نجمل مواضعها فيما يلي:

١ ـ التصحيف: لم يشر المؤلف إلى معنى التصحيف والتحريف، وإنما ضمن هذا الباب ألفاظاً وأشعاراً وأعلاماً وقع فيها التصحيف وأشار إلى الصواب فيها، اقتصر فيه على ذكر ما يصحف فيه الناس في صقلية.

٢ ـ لحن العامة والخاصة: ويشمل أكثر مواد الكتاب.

٣ ـ أخطاء المتخصصين ويشمل:

أ ـ غلط قراء القرآن، كإظهار النون الخفيفة والتنوين في مواضع لا يجوز فيها إظهارها والوقف في مواضع لا يجوز فيها. . .

ب ـ غلط أهل الحديث: ذكر في ذلك الأغلاط الواقعة من دارسي الحديث في صقلية، منها الخطأ في ضبط أسماء كتب الحديث، والتصحيف في نص الحديث. . . وضبط ما يشكل من الأسماء المشتبهة.

ج ـ غلط أهل الفقه: ويشمل غلطهم في بعض المصطلحات الفقهية. . وأشار إلى ما يقع في ألفاظ الحديث من تصحيف، كما أشار إلى التصحيفات الواقعة في أسماء بعض الفقهاء.

د ـ غلط أهل الوثائق كُتَّاب العقود: بين أخطاءهم وأشار إلى

الصواب فيها.

هـ ـ غلط أهل الطب: ويشمل غلط وتصحيف طائفة من المصطلحات في أسماء العقاقير والأدوية وأسماء الأمراض.

و ـ غلط أهل السماع (الغناء) في أبيات لشعراء تغنوا بها.

ز ـ تفسير ما يجري على ألسنة الناس من أشياء لا يعرفون تأويلها، أي موردها إن كانت من الأمثال، واشتقاقها إن كانت تعبيراً شائعاً.

ح ـ تصحيح لتأويلات وقعت من الناس على غير وجهها الصحيح، وهي في آيات قرآنية وأحاديث، وفي اشتقاق بعض الكلمات الشائعة.

ط ـ خصص ابن مكي جانباً من كتابه لشرح قواعد الكتابة العربية.

ي ـ خصص جانباً لضبط الكلمات التي تتقارب ألفاظها وأبنيتها، وتختلف، أو تتضاد معانيها، كما ذكر علامات تساعد على رفع الإشكال من الكلمات المقاربة الأشكال.

ل ـ عقد باباً أورد فيه كلمات من القرآن والحديث والشعر والنثر، يدل ظاهر لفظها على معنى مخالف للمعنى المراد[1].

وقد طبع الكتاب المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م بتحقيق الدكتور عبد العزيز مطر.

١٤ ـ القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ).

أبو الفضل عياض بن عمرو بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي، الحافظ الكبير، علم الأعلام، وشيخ مشايخ الإسلام، ومفخرة علماء الإسلام. له كتاب:

---

(١) عن مقدمة المحقق بشيء من التصرف. ص ١٤ ـ ١٧.

١٨ـ «مشارق الأنوار على صحاح الآثار».

اشتمل هذا الكتاب على تفسير غريب حديث الموطأ والصحيحين، وضبط الألفاظ، والتنبيه على مواضع الأوهام والتصحيفات، وضبط أسماء الرجال.

رتب القاضي عياض الكلمات التي عرض لها على ترتيب حروف المعجم بالمغرب[١].

وبدأ في أول كل حرف بالألفاظ الواقعة في متونه، فأتقن ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف ولا يعتورها إبهام، فإن كان في اللفظ اختلاف نبه عليه، وبين الصواب من الخطأ، وميز الراجح من المرجوح بنص من سبقه من جهابذة العلماء، أو باجتهاده وتحقيقه هو على غرار مناهج المتقدمين.

ثم ترجم فصلاً في كل حرف على ما وقع في الكتب الثلاثة من الأسماء التي يكثر تصحيفها ونبه معها على أشباهها، ثم عطف على ما وقع في المتون في ذلك الحرف بما وقع في الإسناد من النص على مشكل الأسماء والألقاب ومبهم الكنى والأنساب.

ثم ذكر آخر كل فصل ما جاء فيه من تصحيف ونبه على صوابه. ثم أفرد في آخر الكتاب ثلاثة أبواب: أولها في الجمل التي وقع فيها التصحيف، وطمس معناها التلفيف، وثانيها في تقديم ضبط جمل في المتون والأسانيد وتصحيح إعرابها، وتحقيق هجاء كتابها، وشكل كلماتها، وتبيين التقديم والتأخير اللاحق لها ليستبين وجه صوابها، وينفتح للأفهام مغلق أبوابها.

---

(١) يختلف ترتيب حروف المعجم عند المغاربة عنه عند المشارقة وهذا ترتيب المغاربة: (أ ـ ب ـ ت ـ ث ـ ج ـ ح ـ خ ـ د ـ ذ ـ ر ـ ز ـ ط ـ ظ ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ ص ـ ض ـ ع ـ غ ـ ف ـ ق ـ س ـ ش ـ هـ ـ و ـ لا ـ ي).

وثالثها في إلحاق ألفاظ سقطت من الأحاديث أو من بعض الروايات أو بترت اختصاراً، أو اقتصاراً على التعريف بطريق[١] الحديث لأهل العلم به، لا يفهم مراد الحديث إلا بإلحاقها، ولا يستقل الكلام إلا باستدراكها.

هذا هو كتاب «مشارق الأنوار» الذي قيل عنه (لو وزن بالجوهر، أو كتب بالذهب لكان قليلاً في حقه).

وقد طبعت بعض الكتاب وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب بتحقيق البلعمشي أحمد يكن.

١٥ ـ ابن الدباغ الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ).

الحافظ أبو الوليد، يوسف بن عبد العزيز بن يوسف بن عمر بن فيرة اللخمي الأندلسي، أحد الأئمة المهرة المتقنين في صناعة الحديث وجهابذة النقاد... من أهل العناية الكاملة بتقييد العلم ولقاء الشيوخ، له كتاب:

١٩ ـ «ما يؤمن فيه التصحيف من رجال الأندلس».

نسبه إليه الحافظ ابن حجر في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»[٢].

١٦ ـ محمد بن ناصر (ت ٥٥٠ هـ).

الإمام الحافظ محدث العراق، أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي، الثقة، المتقن، الثبت، اللغوي، العارف بالمتون والأسانيد. له كتاب:

٢٠ ـ «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد الهَرَوي» كذا

---

(١) كذا وقع في المطبوع من «مشارق الأنوار» ١/ ٣٠ (بطريقة) وهو تصحيف صوابه (بطرف) هذا هو الذي يقتضيه السياق.

(٢) «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» للحافظ ابن حجر ٤/ ١٥١٢ ونقل عنه ٢/ ٧٠٩.

سماه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني[١] .

واختصر اسمه البغدادي في «هدية العارفين» حيث قال: «له مأخذ على الغريبين للهروي في اللغة»[٢] .

وذكره الزركلي باسم «التنبيه على ألفاظ الغريبين» وأشار إلى وجود نسخة منه في الظاهرية[٣] .

وقد وقف الشيخ الألباني على نسخة الظاهرية ونقل عنها.

١٧ ـ عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ).

عالم العراق، وواعظ الآفاق، المكثر، المعجب، نادرة العالم حجة الإسلام صاحب التصانيف السائرة في الفنون.

ذكر السخاوي في فتح المغيث[٤] أن ابن الجوزي من الذين ألفوا في التصحيف.

٢١ ـ (لم أهتد لاسم مصنف ابن الجوزي).

١٨ ـ عثمان بن عيسى البَلَطي (ت ٥٩٩ هـ).

أبو الفتح، عثمان بن عيسى بن منصور، عالم، إمام، نحوي، لغوي، أخباري، مؤرخ، شاعر، عروضي. له كتاب:

٢٢ ـ «التصحيف والتحريف».

نسبه إليه ياقوت الحموي في «معجم الأدباء»[٥] .

---

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ١/ ١٠٦ ح ٦٧.

(٢) «هدية العارفين» لإسماعيل باشا البغدادي ١/ ٩٢.

(٣) «الأعلام» لخير الدين الزركلي ٧/ ١٢١.

(٤) فتح المغيث ٣/ ٧٣.

(٥) «معجم الأدباء» ١٢/ ١٤٧.

١٩ ـ علي بن الحسن شُمَيْم الحلِّي (ت ٦٠١ هـ).

علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت المعروف بشُمَيْم الحلي، أبو الحسن، النحوي، اللغوي، صاحب التصانيف المليحة. له كتاب:

٢٣ ـ «منتزه القلوب في التصحيف» (كراس).

نسبه إليه ياقوت الحموي في معجم الأدباء[١].

٢٠ ـ أبو عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ).

أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي النصر الكردي الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال، وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة، له مشاركة في فنون عديدة، له كتاب:

٢٤ ـ «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط» ألفه ابن الصلاح جواباً على سؤال بعض تلاميذه.

قال في مقدمته: «سألتني نفعك الله وإياي، وسائر الأصحاب بنافع العلم، وأحظانا جميعاً بصائب الفهم أيام قراءتك الكتاب الصحيح لمسلم رضي الله عنه أن أبين منه وأقيد ما يكثر فيه من طالبي الحديث [ليُعلَم الإخلال] والغلط وأصونهم عما بصدده فيه من الإسقاط والسَّقط، مقدماً على ذلك [بيان][٢] فضل الكتاب، معرفاً بحاله وشرطه. فأجبتك إلى ذلك مختصراً. . .

وسميته «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من

(١) «معجم الأدباء» ١٣/ ٧٢.

(٢) الكلمة بين المعكوفتين كانت غير واضحة في الأصل المخطوط فكتبها محقق الكتاب [بأن] وهي على هذا لا تؤدي معنى مفيداً، ولعل الصواب ما ذكرته حيث يستقيم معنى الكلام على ذلك.

الإسقاط والسَّقَط» وليس مقصوراً على ضبط الألفاظ؛ بل هو إن شاء الله تبارك وتعالى كاشف لمعاني كثير مما اغتاص على الفهوم في القديم والحديث، وشامل النفع «لصحيح البخاري» وغيره من كتب الحديث...»[١].

وقد أوردنا عنه في بحثنا هذا نموذجاً لأثر التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل[٢] وقد طبع الكتاب بدار الغرب الإسلامي بتحقيق موفق بن عبد الله.

٢١ ـ صلاح الدين خليل الصفدي (ت ٧٦٤ هـ).

الإمام، نادرة عصره وأديبه، الشيخ صلاح الدين خليل بن أَيْبَك بن عبد الله الصفدي، صاحب «الوافي بالوفيات» وغيره، له كتاب:

٢٥ ـ «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف».

يرى الصفدي أن التصحيف الذي وقع فيه الأوائل ـ مهما يكن أمره ـ فهو قليل بالنسبة للأشياء التي صححوها، أما المتأخرون فإنهم صحفوا أضعاف ما صححوا، ومن ثم فإن المصيبة عمت حتى دخل التصحيف المحدثين والفقهاء وأهل اللغة؛ لذلك فإن الحاجة ماسة للتأليف في هذا الموضوع.

وقد قدم الصفدي كتابه بقوله: «ولكن الأوائل صحفوا ما قل، وحرفوا ما هو معدود في الرذاذ والطل، فأما من تأخر... فإنهم يصحفون أضعاف ما يصححون ويحرفون زيادات على ما يحررون... ولقد عمت المصيبة... وفشا ذلك في المحدثين وفي الفقهاء وفي النحاة، وفي أهل اللغة

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٢) راجع فصل «التصحيف وأثره في ألفاظ الجرح والتعديل» في بحثنا هذا.

وفي رواة الأخبار وفي نقلة الأشعار. ولم يسلم من ذلك غير القراء؛ لأنهم يأخذون القرآن من أفواه الرجال. . . »[١].

ثم ذكر الكلمات التي يمكن أن يقع فيها التصحيف والتحريف واللحن على هيئة نظم أو نثر، ثم انتقل إلى تصحيف كلمات بعينها مثل (عيسى ويحيى وخليل).

ثم تحدث عن غرائب التصحيف، مثل تصحيف بيت للأعشى وتحريفه بعدة روايات وبيت للنابغة تغيرت جميع ألفاظه. ثم ذكر طرائف من التصحيف والتحريف فيما يقرب من الألغاز[٢].

وقد طبع الكتاب بمصر (مكتبة الخانجي) سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م بتحقيق السيد الشرقاوي.

٢٢ ـ أبو البركات ابن الحاج البُلفيقي (ت ٧٧١ هـ).

القاضي المحدث الخطيب الأستاذ المقرئ الراوية المكثر المحقق، أبو البركات محمد ابن الشيخ الصالح أبي عبد الله محمد ابن المحدث الرحال الراوية أبي إسحاق إبراهيم بن الحاج السلمي البلفيقي. له كتاب:

٢٦ ـ «قد يكبو الجواد».

ذكر فيه أربعين غلطة عن أربعين من النقاد.

والكتاب على طريقة كتاب «تصحيف المحدثين» للدارقطني؛ حيث يذكر الأخطاء التي وقع فيها كبار المحدثين، إلا أن مادته العلمية أقل غزارة منها في كتاب الدارقطني، لأن الكتاب اقتصر على ذكر أربعين غلطة عن

(١) «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» للصفدي ص ٦ ـ ٨.

(٢) راجع مقدمة المحقق ص ٣٠.

أربعين من النقاد.

نسبه إليه الشيخ عبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس[١].

٢٣ ـ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل شهاب الدين بن حجر العسقلاني، حافظ الدنيا، ومفخرة الإسلام، ذهبي عصره ونضاره، وجوهره الذي ثبت بها على كثير من الأعصار افتخاره، مقدم عساكر المحدثين، ومرجع الناس في التصحيف والتصحيح. له كتاب:

٢٧ ـ «تلخيص التصحيف للدارقطني».

لَخَّصَ ابن حجر كتاب الدارقطني واختصره، ذكر ذلك عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس»[٢].

وللحافظ ابن حجر كتاب:

٢٨ ـ «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه». وهو كتاب في معرفة ما يشتبه ويتصحف من الأسماء والكنى والألقاب، مما اتفق وضعاً واختلف نطقاً.

وضع الحافظ ابن حجر كتابه هذا سداً للعوز الذي لمسه في كتاب الحافظ الذهبي «مشتبه النسبة».

قال ابن حجر العسقلاني: «أما بعد، فإنني لما علقت كتاب المشتبه الذي لخصه الحافظ الشهير أبو عبد الله الذهبي رحمه الله ـ وجدت فيه أعوازاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو أهمها: تحقيق ضبطه، لأنه أحال في ذلك على ضبط

---

(١) «فهرس الفهارس والأثبات» لعبد الحي الكتاني ١/ ١٥٢.

(٢) «فهرس الفهارس والأثبات» لعبد الحي الكتاني ١/ ٣٣٥.

القلم، فما شفى من ألم.

ثانيها: إجحافه في الاختصار، بحيث إنه يعمد إلى الاسمين المشتبهين إذا كثرا فيقول في كل منهما فلان وفلان وغيرهم ـ وهذا لا يروي الغلة، ولا يشفي العلة، بل يبقي اللبس على المستفيد كما هو، وكان ينبغي أن يستوعب أقلهما.

ثالثها: ـ وفيه ما لا يرد عليه إلا أن ذلك من تتمة الفائدة ـ ما فاته من التراجم المستقلة التي لم يتضمنها كتابه مع كونها في أصل ابن ماكولا وذيل ابن نقطة اللذين لخصهما، وزاد من ذيل أبي العلاء الفرضي وغيره ما استدرك عليهما.

فاستخرت الله تعالى في اختصار ما أسهب فيه، وبسط ما أجحف في اختصاره، بحيث يكون ما اقتصر عليه من ذلك أزيد من حجمه قليلاً»[1].

وقد أبان الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه هذا عن اطلاع واسع ومعرفة تامة وتحرير بالغ بعلم الرجال، فشهد له ذلك بتقدمه في هذا الميدان.

وقد ترصد الحافظ ابن حجر في كتابه المذكور، التصحيفات التي وقع فيها الذهبي في أسماء الرجال ونبه على الصواب فيها، كما نبه على التصحيفات التي وقع فيها غير الذهبي كابن ماكولا وابن نقطة والرشاطي وابن السمعاني وابن الأثير وغيرهم[2].

وقد أفدنا من كتاب ابن حجر هذا في بحثنا ونقلنا عنه، واعتمدناه في حل بعض الإشكالات الواقعة في الأسماء.

---

(١) «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر العسقلاني ١/ ١ ـ ٢ (المقدمة).

(٢) انظر بعض ذلك في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» ١/ ١٤٠ ـ ١٧٣ ـ ٢٣٩ ـ ٢٤٦ ـ ٢٧٦ ـ و٢/ ٦٥٤ ـ ٦٦٠ ـ و٣/ ٩٦٣ ـ ٩٦٤ وغيرها.

وكتاب ابن حجر مطبوع بتحقيق على محمد البجاوي متداول بين طلاب الحديث.

وجهود الحافظ ابن حجر في باب التصحيف أكثر من أن تحصى، وإن كنا لم نقف له على تأليف خاص في التصحيف؛ فتنبيهاته على التصحيف مبثوثة في جميع كتبه التي ألفها في الحديث، وأخص منها «فتح الباري» و«التلخيص الحبير» و«الإصابة في تمييز الصحابة» الذي جعل فيه القسم الرابع من كل حرف خاص بالأوهام والتصحيفات الواقعة لمن ألف في الصحابة ممن تقدمه.

وقد تتبعتها في كتابه المذكور، فوجدتها كثيرة جداً بحيث لو أفردت وجردت من كتاب «الإصابة» لجاءت في مجلد. هذا فيما يخص التصحيفات في أسماء الصحابة أو من دونهم ممن قضي له بالصحبة بناء على تصحيف وقع في اسم معين أو صيغة معينة في سند ما.

٢٤ ـ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ).

الإمام فخر المتأخرين، علم أعلام الدين، خاتمة الحفاظ أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي المصري، له كتاب:

٢٩ ـ «التطريف في التصحيف».

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»[١]، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين»[٢] ومنه نسخة في برلين ١٦٦٤[٣].

(١) كشف الظنون ٤١٥.

(٢) «هدية العارفين» للبغدادي ١/ ٥٣٧.

(٣) راجع كتاب «دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها» لأحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني ص ١٩٢.

٢٥ ـ ابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ).

أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين، قاض، من العلماء بالحديث ورجاله، له كتاب:

٣٠ ـ «التنبيه على غلط الجاهل والنبيه»[١].

٢ ـ الفنون الحديثية

١ ـ المؤتلف والمختلف:

وهو ما يتفق في الخط دون اللفظ من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها ومن أمثلة ذلك: سَلام وسلاَّم. الأول مخفف والثاني مشدد.

وعِمَارةَ وعُمَارةَ: الأول بكسر العين المهملة، والثاني بضم العين المهملة.

وكَريز وكُرَيْز: الأول بفتح الكاف والثاني بضمها.

وحِزَام بالزاي وحرام بالراء المهملة.

وغَنَّام بالغين المعجمة والنون المشددة، وعَثَّام بالعين المهملة والثاء المثلثة المشددة، والحَمَّال بالحاء المهملة والجمَّال بالجيم المعجمة.

قال زكريا الأنصاري وهذا الفن قسمان:

أحدهما: وهو الأكثر ـ ما لا ضابط له يرجع إليه لكثرته وإنما يعرف بالنقل والحفظ كأسِيد وأُسَيْد وحِبَّان وحَبَّان وحيَّان.

ثانيهما: ما ينضبط لقلة أحد المشتبهين، ثم تارة يراد فيه التعميم بأن يقال ليس لهم فلان إلا كذا والباقي كذا. وتارة يراد فيه التخصيص بالصحيحين والموطأ بأن يقال ليس في الكتب الثلاثة فلان إلا كذا. . . »[٢].

(١) «هدية العارفين» للبغدادي ١/ ١٤١.

(٢) «فتح الباقي على ألفية العراقي» (هامش التبصرة والتذكرة ٣/ ١٢٨ ـ ١٢٩).

والمؤلفات في هذا الفن كثيرة جداً نذكر بعضها على سبيل المثال[١] :

● «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩ هـ)[٢] .

● «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) .

● «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب» لأبي نصر علي بن هبة الله بن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ) .

● «مشتبه النسبة» للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) .

● «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) وهو من أعظمها فائدة .

وينبغي التنبه إلى أن «المؤتلف والمختلف» له علاقة كبيرة بموضوع التصحيف، والتأليف فيهما متشابه، غير أن «المؤتلف والمختلف» أخص من التصحيف الذي يشمل الإسناد والمتن .

٢ـ المتشابه :

من فوائد هذا النوع الأمن من التصحيف وظن الاثنين واحدا[٣] .

وقد عرف العلماء هذا النوع بـ «أن يتفق الاسمان في اللفظ والخط ويفترقا في الشخص ويأتلف أسماء أبويهما في الخط ويختلفا في اللفظ، أو على العكس بأن يأتلف الاسمان خطاً ويختلفا لفظاً ويتفق أسماء أبويهما لفظاً، أو نحو ذلك بأن يتفق الاسمان والكنيتان لفظاً وتختلف نسبتهما

---

(١) استوفى أستاذنا الدكتور فاروق حمادة ذكر المؤلفات في «المؤتلف والمختلف» في كتابه «المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل» فراجعه ص ٧٣ .

(٢) ألف عبد الغني بن سعيد كتابه قبل الدارقطني . راجع تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٩ .

(٣) «فتح الباقي على ألفية العراقي» للشيخ زكريا الأنصاري (٣/ ٢١٧ بحاشية التبصرة والتذكرة للعراقي) .

نطقاً، أو تتفق النسبة لفظاً ويختلف الاسمان والكنيتان لفظاً، وما أشبه ذلك»[١].

فمثال الأول: موسى بن عَلِي وموسى بن عُلَي: فالأول بفتح العين مكبراً[٢]، والثاني بضم العين مصغراً[٣] وهو موسى بن علي بن رباح اللخمي المصري أمير مصر.

ومثال الثاني: سُرَيج بن النعمان وشُرَيح بن النعمان، وكلاهما مصغر:

فالأول بالسين المهملة والجيم وهو سُرَيْج بن النعمان بن مروان اللؤلوي البغدادي.

والثاني بالشين المعجمة والحاء المهملة شريح بن النعمان الصايدي الكوفي، تابعي، له في السنن الأربعة حديث واحد عن علي بن أبي طالب.

ومثال الثالث: محمد بن عبد الله المخَرِّمي ومحمد بن عبد الله المَخْرَمي:

فالأول بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المشددة نسبة إلى المخرم من بغداد وهو محمد بن عبد الله بن المبارك بن جعفر القرشي البغدادي المخرمي الحافظ قاضي حلوان، روى عنه البخاري وأبو داود والنسائي.

والثاني محمد بن عبد الله المَخْرَمِي بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء، المكي.

قال ابن ماكولا: لعله من ولد مخرمة بن نوفل. روى عن الشافعي، روى عنه عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زَبَالة ليس بالمشهور.

---

(١) «التبصرة والتذكرة» للحافظ زين الدين العراقي ٣/ ٢١٨.

(٢) وهم جماعة ليس في الكتب الستة منهم أحد.

(٣) راجع الخلاف في ذلك وسبب تسميته (موسى بن عُلي) بالضم - في التبصرة والتذكرة ٣/ ٢٢١.

ومثال الرابع: أبو عمرو الشَّيْبَاني وأبو عمرو السيباني:

فالأول بفتح الشين المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت، بعدها باء موحدة، وقبل ياء النسبة نون، جماعة منهم أبو عمرو سعيد بن إياس الشيباني الكوفي، تابعي مخضرم، وحديثه في الكتب الستة توفي سنة ثمان وتسعين.

والثاني: بفتح السين المهملة والباقي سواء، وهو أبو عمرو السَّيْباني، تابعي مخضرم أيضاً، من أهل الشام اسمه زرعة، وهو عم الأوزاعي، ووالد يحيى بن أبي عمرو. له عند البخاري في كتاب الأدب حديث واحد موقوف على عقبة بن عامر.

ومثال الخامس: حَنان الأسدي وحيان الأسدي:

فالأول بفتح الحاء المهملة والنون المخففة وآخره نون أيضاً وهو حنان الأسدي من بني أسد بن شُريك، الشين مضمومة.

والثاني: حَيَّان بتشديد الياء المثناة من تحت والباقي سواء، وهو حيان ابن حصين الأسدي الكوفي يكنى أبا الهياج، تابعي.

ومثال السادس: أبو الرِّجال الأنصاري، وأبو الرَّحَّال الأنصاري:

فالأول بكسر الراء وتخفيف الجيم اسمه محمد بن عبد الرحمن مدني.

والثاني بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة، بصري اسمه محمد بن خالد وقيل خالد بن محمد[1].

● والأمثلة في هذا النوع كثيرة جداً ذكرها المحدثون في مصنفاتهم.

(١) راجع في هذه الأمثلة «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ٣/ ٢١٨-٢٢٢.

ومن أهم الكتب المصنفة في هذا الفن كتاب «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) وقد تقدم الكلام عنه.

٣-المشتبه المقلوب :

معنى المشتبه المقلوب: «أن يكون اسم أحد الراويين كاسم أبي الآخر خطاً ولفظاً، واسم الآخر كاسم أبي الأول فينقلب على بعض أهل الحديث كما انقلب على البخاري ترجمة «مسلم بن الوليد المدني» فجعله الوليد بن مسلم، كالوليد بن مسلم الدمشقي المشهور، وخطأه في ذلك ابن أبي حاتم في كتاب له في «خطأ البخاري في تاريخه»[١] حكاية عن أبيه.

ومثاله: الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود:

فالأول هو النخعي المشهور، خال إبراهيم النخعي من كبار التابعين وعلمائهم، حديثه في الكتب الستة.

والثاني يزيد بن الأسود الخزاعي له صحبة، وله في السنن حديث واحد، ويزيد بن الأسود الجرشي تابعي مخضرم. . . »[٢] وهذا الفن ألف فيه أيضاً الخطيب البغدادي كتاباً اسمه :

● «رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب»[٣] .

وقد ذكرنا هنا «المشتبه المقلوب» ضمن الجهود التي رصدها المحدثون

---

(١) طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٧٨ هـ ١٩٥٩ م مع كتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي، كلاهما بتحقيق العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.

(٢) «التبصرة والتذكرة» للحافظ العرقي ٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٣) «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ٣/ ٢٢٣.

لمقاومة ظاهرة التصحيف؛ على رأي من سمى القلب تصحيفاً وهو الحافظ أبو علي النيسابوري شيخ الحاكم.

٤-الجمع والتفريق:

«الجمع والتفريق» فن مخصوص من فنون علم الرجال، يُعنى ببيان أوهام المحدثين في الأسماء بأن يجمعوا الاثنين والثلاثة، أو أكثر، ممن اتفقت أسماؤهم فيجعلونهم واحداً، أو يفرقوا الواحد ممن ذكر بأوصاف متعددة، فيجعلونه اثنين أو أكثر»[١].

وقد وقعت كثير من تلك الأوهام التي تسببت في «الجمع والتفريق» نتيجة تصحيف وقع في أسماء الرواة وقد سقنا في بحثنا هذا طائفة من نماذج «الجمع والتفريق» في باب «التصحيف وأثره في الحديث».

وقد أخذ أبو زرعة الرازي على «التاريخ الكبير» للبخاري عدة قضايا في «الجمع والتفريق»، جمعها ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل».

ومن المؤلفات في هذا الفن أيضاً كتاب:

«إيضاح الإشكال» لعبد الغني بن سعيد، وكتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)[٢]. ويعتبر كتاب الخطيب البغدادي من أوسع وأهم المؤلفات في هذا الفن، وقد اتخذ من الرد على ما حسبه أوهاماً وقع فيها البخاري وغيره من أئمة المحدثين أساساً في بناء المجلد الأول من كتابه.

---

(١) انظر كتاب «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» الدكتور أكرم ضياء العمري ص ٧٤.

(٢) طبع كتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي بدائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٧٨ هـ ١٩٥٩ بتحقيق العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.

ومن خلال رده على البخاري بين أوهاماً وقع فيها آخرون مثل مسلم بن الحجاج وابن معين وابن عقدة وابن أبي حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم.

وكثير من ردود الخطيب على البخاري لا يسلم له بها، وقد انتقده المعلمي اليماني انتقادات صائبة.

٥ـ السابق واللاحق:

«وموضوعه أن يشترك راويان في الرواية عن شخص واحد، وأحد الراويين متقدم والآخر متأخر بحيث يكون بين وفاتيهما أمد بعيد»[١].

مثاله: أن الإمام مالك بن أنس روى عنه أبو بكر الزهري أحد شيوخه وكانت وفاته سنة أربع وعشرين ومائة (ت ١٢٤ هـ). وروى عنه أيضاً أحمد ابن إسماعيل السهمي وكانت وفاته سنة تسع وخمسين ومائتين (٢٥٩ هـ) فيكون بينه وبين وفاة الزهري مائة وخمس وثلاثون سنة[٢].

قال السخاوي: «وفائدة ضبطه الأمن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر...»[٣].

ويدخل التأليف في «السابق واللاحق» ضمن جهود المحدثين لمقاومة التصحيف، لأن بعض المحدثين أطلق التصحيف على السقط.

وقد ألف في هذا الفن الحافظ الخطيب البغدادي كتاباً سماه:

«السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة الراويين عن شيخ واحد»[٤].

---

(١) «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ٣/ ١٠١.

(٢) راجع «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ٣/ ١٠١ ـ ١٠٢.

(٣) «فتح المغيث» للحافظ السخاوي ٣/ ٢٠٠.

(٤) «التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ٣/ ١٠٢.

٦-رواية الآباء عن الأبناء :

من فنون الرواية رواية الآباء عن الأبناء.

قال السخاوي : «وهما نوعان مهمان[١] ، وفائدة ضبط أولهما ـ يعني رواية الآباء عن الأبناء ـ الأمن من ظن التحريف الناشئ عنه كون الابن أبا»[٢].

والأصل أن يروي الابن عن الأب لأنه أصغر منه دائماً.

ومن أمثلة ذلك : أن العباس بن عبد المطلب روى عن ابنه الفضل أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة.

وكذلك روى وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل ثمانية أحاديث ، منها في السنن الأربعة : حديثه عن ابنه عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ أوْلَم على صفية بسويق وتمر[٣].

ومنها : ما رواه الخطيب من طريق ابن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : **«أخروا الأحمال فإن اليد مُغْلَقَة والرجل موثقة»**[٤].

---

(١) يعني السخاوي بالنوعين هنا رواية الآباء عن الأبناء ورواية الأبناء عن الآباء ، وإنما يهمنا هنا النوع الأول وهو رواية الآباء عن الأبناء.

(٢) «فتح المغيث» ٣/ ١٨٦.

(٣) رواه أبو داود ٤/ ١٢٦ ح ٣٧٤٤ كتاب الأطعمة : باب في استحباب الوليمة عند النكاح ، والترمذي ٣/ ٤٠٣ ح ١٠٩٦ كتاب النكاح : باب ما جاء في الوليمة وقال : (هذا حديث حسن غريب) ، وابن ماجه ١/ ٦١٥ ح ١٩٠٩ كتاب النكاح : باب الوليمة.

(٤) راجع «التبصرة والتذكرة» للعراقي ٣/ ٨٣ ـ ٨٤. فقد وقع في المطبوع منها «معلقة» بالعين المهملة ، وهو تصحيف مطبعي : صوابه أنها بالغين المعجمة. ومعنى الحديث أنه ينبغي جعل الحمل وسط ظهر الدابة وذلك لأن يد الدابة مثقلة بالحمل فهي ممنوعة من إحسان =

وقد ألف في هذا الفن أيضاً الخطيب البغدادي كتاب «رواية الآباء عن الأبناء»[(١)] .

وألف فيه أيضاً أبو نصر الوائلي .

«رواية الآباء عن الأبناء»[(٢)] .

٧-المدبّج :

هو فن جليل مليح تكلم عنه المؤلفون في علم المصطلح : يدخل في علم الرجال ، والمدبج «أن يروي كل واحد من القرينين[(٣)] عن الآخر»[(٤)] .

«ومثاله في الصحابة رواية أبي هريرة عن عائشة ، ورواية عائشة عن أبي هريرة . وفي التابعين رواية الزهري عن ابن الزبير[(٥)] ، ورواية ابن الزبير عنه . وفي أتباع التابعين رواية مالك عن الأوزاعي ، ورواية الأوزاعي عن مالك .

وفي أتباع الأتباع رواية أحمد عن علي بن المديني ، ورواية ابن المديني عنه»[(٦)] .

قال السيوطي : «ومن فوائد معرفة هذا النوع أن لا يظن الزيادة في

= السير ، ورجلها كأنها مشدودة بوثاق . والمقصود أن الحمل إن قدم على الدابة أضر بيدها وإن أخر أضر برجليها . عن فيض القدير بتصرف ١/ ٢١٣ .

(١) راجع «التبصرة والتذكرة» للعراقي ٣/ ٨٣ .

(٢) «توضيح الأفكار» ٢/ ٤٧٧ .

(٣) «القرينان من استويا في الإسناد والسن غالباً ، والمراد بالاستواء في ذلك على المقاربة كما قال الحاكم : إنما القرينان إذا تقارب سنهما وإسنادهما» التبصرة والتذكرة ٣/ ٦٧ .

(٤) «التبصرة والتذكرة» للعراقي ٣/ ٦٧-٦٨ .

(٥) المقصود «عروة بن الزبير» .

(٦) «التبصرة والتذكرة» للعراقي ٣/ ٦٨ .

الإسناد أو إبدال عن بالواو»[١] .

وقد ألف فيه الحافظ الدارقطني كتاب :

«المدبج»[٢] .

٨ـ الأسماء والكنى والألقاب المفردة :

من أنواع المصنفات في علم الرجال التي تدخل في إطار الجهود التي قدمها المحدثون حماية لأسماء الرواة من التصحيف ـ كتب الأسماء والكنى والألقاب المفردة . وموضوع هذا الفن ضبط الأسماء والكنى والألقاب التي ليس لها نظائر .

قال السخاوي : «فهو نوع مليح عزيز بل مهم لتضمنه ضبطها ، فإن جُله مما يشكل لقلة دورانه على الألسنة مع كونه لا دخل له في المؤتلف . . . »[٣] فمن أمثلة ذلك :

أجْمَد بن عُجيان بضم المهملة وسكون الجيم وتحتية كسُفيان .

وجُبيب بن الحارث بضم الجيم وموحدتين .

فما أكثر احتمال تصحيف أجمد بالجيم المعجمة بأحمد بالحاء المهملة وكذلك جُبيب بالجيم المعجمة قد تصحف بحبيب ، وذلك لأن أحمد وحبيب أكثر شهرة وأجمد بالجيم وجبيب بالجيم أكثر ندرة وغرابة .

ومن الأمثلة أيضاً : سَنْدَر بفتح المهملتين بينهما نون ساكنة .

---

(١) «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي ٢/ ٢٤٦ .

(٢) «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» للحافظ العراقي ٣٣٤ و«التبصرة والتذكرة» ٣/ ٦٨ و«فتح المغيث» ٣/ ١٧٥ .

(٣) «فتح المغيث» ٣/ ٢١٤ .

وَصُدَيَّ بالضم والفتح والتشديد ابن عجلان أبو أمامة الباهلي.

وفي الكنى أبو العُشَراء الدارمي اسمه أسامة.

وأبو المُدِلَّة بكسر المهملة وفتح اللام المشددة.

وفي الألقاب: سَفِينة مولى النبي ﷺ اسمه مهران ـ ومِنْدَل بكسر الميم، ومُشْكَدَانة بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الكاف والمهملة، بعد الألف نون[1]. وقد ألف في هذا الفن أحمد بن هارون البرديجي (ت ٣٠١ هـ) وأبو عبد الله بن بكير (ت ٣٨٨ هـ).

٩-التقييد:

كتب التقييد تُعْنَى بضبط النص سنداً أو متناً أو هما معاً، ولاسيما فيما يشتبه من الألفاظ وأسماء الرواة وكناهم وأنسابهم وألقابهم وأسماء المواضيع والبلدان سواء كان الاشتباه بالرسم أم باختلاف النقط أم بالحركات.

وقد نالت أسماء الرواة الحظ الأوفر من جهود المحدثين في مجال التقييد والضبط على اعتبار أن الأسماء لا يدخلها القياس، ولا يدل عليها ما قبلها ولا ما بعدها.

وقد بذل المحدثون جميع الجهود من أجل المحافظة على النص ـ سنداً ومتناً ـ من التصحيف والتحريف؛ فضبطوا بالحركات على الحروف، كما ضبطوا بالحروف أو بالإحالة على أشياء معلومة لا يقع الاحتمال أو

---

(١) راجع في هذا كله تدريب الراوي ٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٨.

قلت: ومن الأسماء التي وقع فيها التصحيف لكونها من الأفراد «أشعث بن براز» بالباء الموحدة بعدها راء مهملة آخره زاي. تصحف على الحافظ الهيثمي لكونه فرداً.

راجع ذلك عند حديث «الزهد في الدنيا يريح القلب والجسد» من هذا البحث باب التصحيف وأثره في الحديث ص ١٨٢.

التصحيف مع الإحالة عليها[١] .

فممن ألف في التقييد والضبط :

● أبو علي الغساني (ت ٤٩٨ هـ) .

الحسين بن محمد بن أحمد الغساني المعروف بالجياني الحافظ، شيخ الأندلس في وقته، وصاحب رحلتهم، أضبط الناس لكتاب، وأتقنهم لرواية، مع الحظ الوافر من الأدب والنسب والمعرفة بأسماء الرجال وسعة السماع، له كتاب :

«تقييد المهمل وتمييز المشكل» .

قال القاضي عياض : «فإنه تقصى فيه أكثر ما اشتمل عليه «الصحيحان» وقيده أحسن تقييد، وبينه غاية البيان، وجوده نهاية التجويد، لكن اقتصر على ما يتعلق بالأسماء والكنى والأنساب، وألقاب الرجال، دون ما في المتون من تغيير وتصحيف وإشكال . . .»[٢] .

● القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) .

له كتاب :

«مشارق الأنوار على صحاح الآثار» .

تقدم الكلام عليه في كتب التصحيف، فراجعه هناك .

---

(١) من ذلك على سبيل المثال قول القاضي عياض في مشارق الأنوار ٢/ ١٢٢ : «وفيها (عياض بن حمار) بكسر الحاء وآخره راء كاسم الدابة». فانظر إلى قول القاضي عياض كاسم الدابة هل يقع مع ذلك احتمال أو تصحيف لكون اسم هذا الحيوان (الحمار) معلوم الضبط عند الجميع .

(٢) «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض ١/ ٢٧ .

● ابن قَرْقول (ت ٥٦٩ هـ).

أبو إسحاق، إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن باديس القائد الحمزي المعروف بابن قرقول له كتاب:

«مطالع الأنوار».

قال ابن خلكان: «وضعه على مثال كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض»(١).

● ابن نقطة (ت ٦٢٩ هـ).

الحافظ، معين الدين محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة، له كتاب:

«التقييد في معرفة رواة الكتب والمسانيد»(٢).

وهناك مؤلفات أخرى في الباب لبعض العلماء، اكتفينا بذكر بعضها.

١٠ـ العلل:

«العلة سبب خفي غامض يطرأ على الحديث فيقدح في صحته. والحديث المعل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها»(٣).

والتصحيف علة سواء كان في الإسناد أو في المتن ـ تقدح في الحديث.

وقد أفرد النقاد من المحدثين كتباً عديدة جمعت علل الحديث، ونبهت على وجه الصواب فيها.

---

(١) «وفيات الأعيان» لابن خلكان ١/ ٦٢.

(٢) «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤١٣.

(٣) «منهج النقد في علوم الحديث» لنور الدين عتر ص ٤٤٧.

وقد تضمنت كتب العلل التنبيه على التصحيف الحاصل في أسماء الرواة وفي متون الأحاديث.

ومن أعظم المؤلفات في العلل:

- «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ).
- «علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ).
- «العلل» للإمام الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ).

وقد أفدنا في بحثنا هذا من «علل الحديث» لابن أبي حاتم ونقلنا عنه بعض النصوص في التصحيف.

١١ـ التخريج:

تهتم كتب التخريج وتعني بتخريج الأحاديث وعزوها إلى من أخرجها ورواها من أصحاب الكتب المدونة في علم الحديث.

وقد قيض الله لكل مذهب من مذاهب الفقهاء المشهورة من يخرج الأحاديث التي يستدل بها أصحاب ذلك المذهب المعين، وأغلب تلك الكتب خرجت أحاديث الأحكام.

والمحققون من المحدثين الذين تصدوا لتخريج تلك الأحاديث كثيراً ما ينبهون على التصحيفات الواقعة في أسماء الرواة أو في متون الأحاديث.

ومن أعظم تلك الكتب التي نبهت على التصحيفات والتي أفدنا منها كثيراً في بحثنا هذا كتاب:

- «نصب الراية لأحاديث الهداية» تأليف الحافظ جمال الدين عبد الله ابن يوسف الزيلعي الحنفي (ت ٧٦٢ هـ) خرج فيه أحاديث كتاب «الهداية»

في الفقه الحنفي لمؤلفه علي بن أبي بكر المرغيناني من فقهاء الحنفية (ت ٥٩٣هـ).

● «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) خرج فيه ابن حجر أحاديث شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي. بل اختصر فيه تخريج شيخه سراج الدين البلقيني وأضاف إليه أشياء أخرى.

وقد أبان الحافظ في «تلخيصه» عن اطلاع واسع ومعرفة هائلة بعلل الحديث وملكة قوية وحس نقدي، تمثل ذلك في تنبيهاته على عدة تصحيفات وقعت لكبار المحدثين سواء في الإسناد أو في المتن.

وقد نقلنا عنه في بحثنا هذا عدة نماذج، وكان مرجعاً لنا في حل كثير من المعضلات في موضوع بحثنا هذا، وتجد ذلك منثوراً في بطن هذه الرسالة.

● «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» لمحدث العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

● «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني أيضاً.

● «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني أيضاً.

وقد أفدت من هذه الكتب كثيراً ونقلت عنها نصوصاً في التصحيف تجدها مفرقة في هذه الرسالة.

ومن كتب التخريج كتب لها بعض الخصوصيات وهي:

١٢ـ الأطراف :

قال العلامة ابن الوزير: «وشرط أهل كتب الأطراف أن يذكروا حديث الصحابي مفرداً كأهل المسانيد، إلا أنهم لا يذكرون من الحديث إلا طرفاً

يعرف به، ثم يذكرون جميع طرق أهل السنن الأربع وما اشتركوا فيه من الطرق، وما اختص به كل واحد منهم، وإذا اشترك أهل الكتب الستة في رواية حديث، أو بعضهم، أو انفرد به بعضهم، ذكروا أين ذكر كل واحد منهم ذلك الحديث في كتابه، وإن ذكره مفرقاً في موضعين أو أكثر ذكروا كل واحد من الموضعين»[١] .

ومن فوائد كتب الأطراف:

ـ الوقوف على من خرج تلك الأحاديث من أصحاب الأصول.

ـ معرفة طرق الحديث والوقوف على أسانيده.

ـ الوقوف على ما يقع في الأسانيد من تحريف وتصحيف في أسماء الرواة من خلال عرض الأسانيد ومقارنتها، ومقابلة النسخ المتعددة لكل أصل. ومن أعظم من رأيته يهتم بذلك الإمام القدوة الحافظ جمال الدين المزي في كتابه العظيم «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».

وقد اهتم الحفاظ المتقدمون المتقنون بالتأليف في الأطراف، وكان العلماء يقولون: «محدث ما له أطراف كإنسان ما له أطراف».

ومن أشهر من ألف في الأطراف:

● الحافظ أبو مسعود الدمشقي (ت ٤٠٠ هـ) له «الأطراف على الصحيحين».

● الحافظ جمال الدين المزي (ت ٧٤٢ هـ) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».

---

(١) «تنقيح الأنظار» لمحمد بن إبراهيم الوزير (مع شرحه «توضيح الأفكار» للصنعاني) ١/ ٢٣١ـ٢٣٢.

● وقد عمل الحافظ ابن حجر العسقلاني نكتاً على «تحفة» المزي، طبعت بحاشية «تحفة الأشراف» باسم «النكت الظراف».

وقد أفدنا في بحثنا هذا من كتاب المزي «تحفة الأشراف».

١٣ـ غريب الحديث:

كتب الغريب تعنى بشرح وبيان معاني الألفاظ الغريبة في الأحاديث النبوية التي لا يعرف معانيها إلا أهل الاختصاص في اللسان العربي.

قال ابن الأثير: «ثم معرفته ـ أي غريب الحديث ـ تنقسم إلى معرفة ذاته وصفاته:

أما ذاته فهي معرفة وزن الكلمة وبنائها، وتأليف حروفها وضبطها، لئلا يتبدل حرف بحرف أو بناء ببناء.

وأما صفاته فهي معرفة حركاته وإعرابه، لئلا يختل فاعل بمفعول، أو خبر بأمر، أو غير ذلك من المعاني التي مبنى فهم الحديث عليها...»[(١)].

وكما أن كتب الرجال اختصت ببيان التصحيفات الواقعة في أسماء الرجال، فكذلك كتب الغريب اختصت بحراسة متون الأحاديث أن يرد عليها تصحيف أو يدب إليها تحريف.

وكل كتاب من كتب غريب الحديث تضمن النقد العلمي لما سبقه من تأليف في موضوعه، وبيَّن ما وقع فيه سابقوه من تصحيف في متون الأحاديث. ومن المحدثين من جعل موضوع التصحيف عنواناً لكتابه في الغريب مثل محمد بن ناصر السلامي وغيره.

---

(١) «النهاية في غريب الحديث» لأبي السعادات بن الأثير ١/ ٤.

١٤- آداب الرواية :

كتب آداب الرواية تتحدث عن قوانين وقواعد الرواية، وعن شروط التحمل والأداء، وعن ضبط الحديث وكيفية سماعه وأدائه.

وهذه الكتب وإن كانت لا تتحدث عن التصحيف صراحة، لكنها تحدثت عن الشروط والوسائل والصفات التي تقي الراوي وتجنبه الوقوع في التصحيف، وقد أفرد المحدثون المؤلفات في آداب الرواية. ومن أعظم تلك الكتب:

- «كتاب الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣ هـ).
- «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله» لحافظ المغرب أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ).
- «الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، وهو من أعظمها وأحسنها وأكثرها دقة ومنهجية.
- «تذكرة السامع والمتكلم» للعز بن جماعة.

وتعرض المحدثون للتصحيف والتحذير منه في كتب أخرى، ككتب المصطلح، فلم يخل كتاب من كتب المصطلح من الكلام على التصحيف وذكر نماذج من التصحيفات الواقعة في الإسناد أو المتن أو فيهما معاً.

وكذا نبه شراح الحديث على التصحيفات الواقعة في الأحاديث سنداً ومتناً. ومن أعظم تلك الكتب «فتح الباري شرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر العسقلاني، وشرح القاضي عياض على صحيح مسلم «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، وقبلهما الإمام الخطابي في «معالم السنن».

وكذلك نجد التنبيه على التصحيف في بعض كتب الفقه التي تجمع بين طريقة الفقهاء وطريقة المحدثين مثل كتاب «المحلى» لابن حزم و«زاد المعاد» لابن قيم الجوزية، وقد نقلنا عن هذا الأخير في بحثنا هذا تنبيهات وتحقيقات هامة في موضوع التصحيف.

ومن العلماء من أورد تصحيفات المحدثين وجعلها من تلبيسات إبليس كابن الجوزي في كتابه «تلبيس إبليس»، وأورد هذا الأخير تصحيفات المحدثين على سبيل الطرافة في كتابه «أخبار الحمقى والمغفلين».

كما ينبغي أن لا ننسى تنبيهات المحدثين على التصحيف في كتب التراجم، ومن أعظمها كتاب «تهذيب الكمال» للحافظ المحقق أبي الحجاج المزي، وكتب التعقبات والنكت والردود في علم الحديث رواية ودراية، فإنها تضمنت النقد العلمي والتتبع للأوهام والتصحيفات التي وقع فيها بعض المحدثين، ومن أهمها كتاب «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر العسقلاني فإنه أشار فيه إلى بعض التصحيفات التي وقع فيها الحافظ الذهبي، وتجد في بحثنا هذا نقولاً عن «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر العسقلاني. وكل هذا يدل على نشاط العلماء العلمي النقدي الهادف إلى حماية الحديث من التصحيف.

وأخيراً نذكر لأهل اللغة فضلهم ونشكر لهم سعيهم ونعرف لهم يدهم وجهدهم في الدفاع عن السنة، فإنهم قد وظفوا مهاراتهم اللغوية في التحذير من التصحيفات الواقعة في متون الأحاديث. وقد تمثلت جهودهم في قواميس ومعاجم اللغة حيث نبهوا على التصحيفات التي نقلها رواة الأحاديث أو شراح الغريب، فلله دَرُّهم.

❁ ❁ ❁

الخاتمة

في هذه الخاتمة نختصر ونعتصر أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا، ونذيل ذلك ببعض التوصيات التي نرفعها إلى كل مشتغل بعلم الحديث، وإلى الهيئات والمؤسسات التي تعمل على طبع وتحقيق التراث الإسلامي فنقول في:

أ ـ النتائج:

● التصحيف ظاهرة لم يسلم منها أحد، بل وقع فيها كبار المحدثين والسبب في ذلك أن علم الحديث علم يعتمد النقل والسماع، وكلاهما يخطئ. غير أن نسبة الخطأ تقل في الرواة المحققين الذين تمرسوا بصناعة الحديث وتفرغوا لضبطه ومهروا في إتقانه عن الشيوخ المجودين العارفين بعلم الحديث رواية ودراية.

● وقوع التصحيف من الأئمة المتبوعين أشد خطراً وأعظم ضرراً، وذلك لأن أتباعهم قد يفرعون ويخرجون المعاني على تلك الألفاظ المصحفة، وهذا كله من ضرر التقليد.

● لم ينعقد إجماع على العمل بنص مُصَحَّف، وهذا يدل على عناية الله بحفظ هذه الشريعة السمحة، كما يدل على العناية التامة التي بذلها المحدثون في الذب عن السنة والسعي في الحفاظ عليها لفظاً ومعنى.

● يكاد يندر أو ينعدم وجود تعمد التصحيف من طرف بعض الرواة،

إلا ما ورد عن الشيعة في تصحيف قوله ﷺ: **«لا نورث ما تركنا صدقةٌ»** ـ وقد سبق الكلام عليه.

وعدم تجرؤ الرواة على تعمد التصحيف مما يُتَعجَّبُ منه، فإن تعمد الكذب من طرفهم عن الرسول ﷺ جائز وواقع. وهو أقبح وأعظم ضرراً.

● التصحيف علة تقدح في الحديث سنداً ومتناً وفي بيان ذلك نقول:

للتصحيف أثر بالغ في قبول الأحاديث وردها أو في التوقف في الحكم عليها.

التصحيف علة تقدح في المتن من حيث الاحتجاج باللفظ المصحف في الأحكام الشرعية.

● التصحيف الحاصل في أسماء الرواة أدى إلى الجمع والتفريق في أسماء الرجال.

● قد يقع التصحيف في أسماء الرواة أو في صيغ التحديث في الإسناد، فيترتب على ذلك استدراك رواة ـ زوائد ـ لا حقيقة ولا رواية لهم إطلاقاً.

● التصحيف سبب من أسباب الخلاف الفقهي، ولم أر من ذكر ذلك ممن ألف في أسباب الخلاف الفقهي، ولعل السبب في ذلك قلة المسائل المختلف فيها بسبب التصحيف.

● أهمية الوقوف على النسخ المتعددة من أي كتاب يراد تحقيقه، وذلك حتى لا نعزو التصحيف إلى مؤلف الكتاب بينما قد يكون ذلك من الناسخ؛ فكم هي التصحيفات التي تسبب فيها طبع بعض كتب الحديث اعتماداً على نسخة واحدة وقع فيها التصحيف من الناسخ!

فالباحث الذي يعتمد عند التحقيق عدة نسخ، يقوم من خلالها بالمقابلة والمقارنة، لا يثبت حرفاً ارتاب فيه إلا بعد إجراء عملية استقراء للنسخ المتوفرة من الكتاب الذي يحققه.

● معظم التصحيفات ذات الأثر البالغ التي ترتبت عليها أحكام فقهية أو حديثية، وقعت بعد العصور الأولى للرواية، تلك العصور التي التزم فيها ناقلو الأخبار وحملة الآثار شروط وآداب التحمل والأداء.

وهذا يدل على أن تلك القوانين التي وضعها المحدثون لتلقي العلم وروايته قد حققت نتائج هامة وفوائد تامة، ولهذا ندر التصحيف في عهد الصحابة. وكلما ابتعدنا عن تلك العصور الأولى ـ عصور الرواية ـ ابتعدنا عن التزام آداب الرواية وتأثرنا بالمناهج التربوية الغربية فجاز علينا التصحيف ووقع فينا وكثر التحريف.

أما ما وقع من تصحيفات في عصور الرواية فأغلبه يرجع إما إلى سوء السمع، وقد تحدثنا في الباب الأخير من هذا البحث عن سبيل الوقاية من سوء السمع عند المحدثين عندما تحدثنا عن وسائل الأداء. كما يمكن أن يرجع التصحيف إلى الأخذ والتحمل عن الكتاب وقد حذر المحدثون من ذلك.

ب ـ التوصيات:

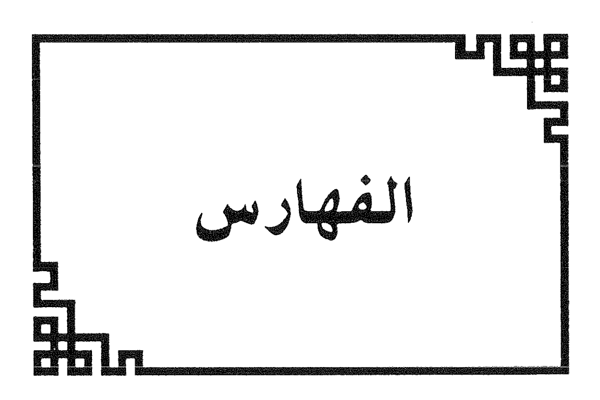
● ضرورة أخذ وسماع الحديث عن الشيوخ والعلماء الذين لهم عناية تامة بتحقيق ألفاظه وضبط أسماء رواته، فإن في ذلك تجويداً له وتيسيراً وتقريباً لطالب العلم.

● ضرورة إعادة طبع كثير من كتب الحديث التي نشرت من غير تحقيق علمي يعتمد ويلتزم منهج المحدثين في تحقيق النص الحديثي وفق ما أشرنا

إليه في الباب الأخير من هذا البحث .

● تأسيس مجلس علمي يُعْنَى بتحقيق التراث الإسلامي يتكون من العلماء المحققين في علم الحديث، توكل إليهم مهمة التحقيق والطبع والإشراف على طبع كتب الحديث ومراجعة ما ينشر في العالم الإسلامي في علم الحديث وتقويم أعمال المحققين .

❁ ❁ ❁


الفهارس



فهرس الأحاديث القولية والفعلية

أ

ب

ج

ح

خ

ذ

ر

ز

س

ص

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

لا

ي

❋ ❋ ❋

فهرس الآثار

* * *

فهرس المتون التي وقع فيها تصحيف

اللفظ المُصَحَّف	صوابه	الصفحة
احتجم	احتجر	٢٩ـ٣٩ـ٤٧ـ٥٨ـ٣٥٧
أخص	أحص	٦٣ـ٦٤
أعق الناس	أعف الناس	٢٧٦
إلينا	إلى عَنَزَة	٥١
البرد	البردة	٢٩٣
بعرة أن يفيلا	تغرة أن يقتلا	٨٢
البعير	النغير	٤٧
بيدي اليمنى	بأذني اليمنى	
تجيء	تجلس	٣٤ـ٢٤٤
الحجز	الحجر	٧٨ـ٣٠٠
الحرفة	الحرم	٢٩
الحطب	الخطب	٥٠
الحلق	الحِلَقُ	٥٢ـ٢٩٥
حير الدهر	حِيرِيَّ الدهر	٣١
حين الدهر	حَيَرِيَّ الدهر	٣١

اللفظ المُصَحَّف	صوابه	الصفحة
خرس	جرس	٤٧
الراجل	الرجل	٢٦٥ـ٢٦٧
راحلته	رجليه	٦٥ـ٢٥٩
ركعة	ليلة	٢٥٥
سعيه	سبعه	٢٥٧
شاة	عَنَزَةٌ	٥١
عمى	عماء	٢٢٩
الغنى	الغناء	٣٠٣
لو غيرك كان قتلني	لو غير أكَّارٍ قتلني	٣٣
الفارس	الفرس	٢٦٧
للفارس	للفرس	٢٦٧
فاقتلوه	فاقبلوه	٤٢٠
القرع	القزع	٦٠ـ٧٦
لسيدكم	إلى سيدكم	٢٩٧
المتيمم	اليتيم	٢٤١
مصر	مصيرهم	٣٩
«المقيت»	«المغيث»	٢٢٧

اللفظ المُصَحَّف	صوابه	الصفحة
وجهه	رأسه	٣٢
ويدمى	ويسمى	٢٨٦
ولا يرقون	ولا يسترقون	٢٣٦
لا يورث ما تركنا	لا نورث ما تركنا	٧٥ـ ٢٨٠ـ ٣٢٢ـ
صدَقَةً	صَدَقَةٌ	٤٢٠
يفعلوا إني	يفعلوا بي	٦٤
يقصر في السفر ويتم	يقصر في السفر وتتم	٢٤٩

فهرس الأسماء والأسانيد التي وقع في لفظها تصحيف

الاسم على التصحيف	الاسم على الصواب	الصفحة
ابن أبي الصعبة	أن غلاماً لابن أبي صعصعة	٣٠
إبراهيم بن أبي خداش عن عتبة	إبراهيم بن أبي خداش بن عتبة	٢٠٨
ابن شهاب	أبو شهاب	١٢٨
ابن عمر	ابن عمرو	١٥٠
أبو الجويرية	أبو الجارية	١٣٤
أبو سفيان	أبو سنان	١٤٧
أسيد بن حضير	أسيد بن ظهير	٧٢ ـ ١٧٣
أشعث بن نزار	أشعث بن براز	١٨٤
أكيل	بكير	٤٩ ـ ٥٠ ـ ٦٦
بهز بن أحمد	بهز بن أسد	٥٤
ثابت بن زيد بن وداعة	ثابت بن يزيد بن وديعة	٢٠٢
ثابت بن زيد	ثابت بن يزيد	٢٠٣
جابر بن عتيك	جبر بن عتيك	٢٨
جرير بن أيوب	جبير بن أيوب	٣٤
جميل بن جرير	جميل بن كريب	١٥٠

الاسم على التصحيف	الاسم على الصواب	الصفحة
حجاج بن فضيل	حجاج عن فضيل	٢١٣
حَصين	حُصين	٦٧
حدثني ليث	أحد بني ليث	٢١٧
حميد بن بشير عن المحرر	حميد بن بشير بن المحرر	٦٨
حميد بن بكر	حميد بن بشير	٦٩
حميد بن كريب	جميل بن كريب	١٥١
زيد مولى بني الديل عن بكر	زيد مولى بني الديل بن بكر	٢١١
سبرة بن الربيع	الربيع بن سبرة	٣٠
سبعة وسبعين	شعبة وسفيان	٤٨ ـ ٦٣
سعد الدئلي	سعر الدئلي	٣٣
سعد القرظي	سعد القرظ	٣٤
سعيد بن حصين	أسيد بن حضير	١٩٨
سلَمة الجرمي	سلِمة الجرمي	١٩٤ ـ ١٩٥
سُوَّار بن غزية	سواد بن غزية	٣٣
شقبان الثوري عن جلد الجدا عن الجسر	سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن الحسن	٥١
صفية بنت حيي	جويرية بنت الحارث	٣٢

الاسم على التصحيف	الاسم على الصواب	الصفحة
طارق بن زياد	طارق بن سويد	١٩٩
طارق بن شمر	طارق بن سويد	١٩٩
عاصم الأحول	واصل الأحدب	٤٩
عبثر بن القاسم	عبيد بن القاسم	١٢١
عبد ربه الهُجَيْمِي	عبيدة الهُجَيْمِي	١٩٥
عبد العزيز بن قرير	عبد الملك بن قريب	٢٨
عبد الله بن بَحِير	عبد الله بن بُجَيْر	١٤١
عبد الله بن ظالم	مالك بن ظالم	٣٠
عبد الله بن وهب	عبد الله بن موهب	٧١-١٦٥
عتبة بن البذر	عتبة بن النُّدَّر	٤٥
عمر بن عثمان	عمرو بن عثمان	٢٨-٤٦-١٤٥-٣٧٣
عمرو بن حبيب	عمرو عن حبيب	٢١٣
عمرو بن عبد العُتْواري حدثني ليث	عمرو بن عبد العُتْواري أحد بني ليث	٢١٦-٢١٧
عمرو بن محمد	عمر بن محمد	١٨٢
عن أبي الذيال	ابن أبي الذيال	١٤٧
عن أبي سفيان	عن أبي سنان	١٤٧

الاسم على التصحيف	الاسم على الصواب	الصفحة
فرات عن ثعلبة	فرات بن ثعلبة	١٦٠
فليح بن محمد بن المنذر بن الزبير	فليح بن محمد عن المنذر بن الزبير	١٧٧
القاسم بن عبد الله المعمري	القاسم بن عبد الله العمري	١٢٤
كريم بن جزي	خزيمة بن جزي	٣٢
مالك بن عرفطة	خالد بن علقمة	٢٩ـ٤٠
محمد بن كعب وأبي موسى	محمد بن كعب عن أبي موسى	٦٩
مسلم	سَلَم	١٤٧
معاوية بن عبد الله بن حبيب	معاذ بن عبد الله بن خُبَيْب	١٤٣
المُقطِّم بن المقدام الصحابي	المُطعِم بن المقدام الصنعاني	١٥٨ـ٢٤٧
مُهَاجِر بن مسعود	مُهَاجَر ابن مسعود	٣٢١
نصر بن عاصم	عبد الله بن نصر الأصم	١٢٩
نعيم بن سالم بن قنبر	يَغْنَم بن سالم بن قنبر	١٣٦
هَشِيم	هُشَيْم	٦٧

ثبت المصادر والمراجع

١ ـ أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء: محمد عوامة. مطبعة محمد هاشم الكتبي. الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م.

٢ ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة: بدر الدين الزركشي تحقيق سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي. الطبعة الثالثة. ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م.

٣ ـ الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ.

٤ ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

٤ ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

٥ ـ أحكام العيدين: جعفر الفريابي، تحقيق مساعد الراشد. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.

٦ ـ أخبار الحمقى والمغفلين: عبد الرحمن بن الجوزي. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٧ ـ أخبار المصحفين: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق صبحي البدري السامرائي. عالم الكتب بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨ ـ أدب الإملاء والاستملاء: أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق ماكس فايسفايلر. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٩ ـ الأذكار: محيي الدين النووي نسخة مصورة دون ذكر المصور.

١٠ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩.

١١ ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد البر. مصورة دار الفكر، بيروت.

١٢ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني. مصورة دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

ـ الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني.

تحقيق محمد الزيني. مكتبة الكليات الأزهرية، مصر. الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

ـ الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي. دار الجيل. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٣ ـ إصلاح غلط المحدثين: أبو سليمان الخطابي، تحقيق حاتم الضامن. مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- إصلاح الأخطاء الحديثية التي يرويها أكثر الناس محرفة أو ملحونة.

- إصلاح غلط المحدثين: أبو سليمان الخطابي، تحقيق حسين إسماعيل حسن الجحل. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

١٤ ـ الأعلام: خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين. الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.

١٥ ـ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم: أبو العباس أحمد ابن تيمية، تحقيق ناصر بن عبد الكريم العقل. الناشر: بدون. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٦ ـ ألفية الحديث: جلال الدين السيوطي، شرح أحمد محمد شاكر. تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت).

١٧ ـ الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض، تحقيق أحمد صقر. دار التراث (القاهرة). الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

١٨ ـ الأم: محمد بن إدريس الشافعي، كتاب الشَعْب. الطبعة بدون ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

١٩ ـ الأنساب: عبد الكريم بن محمد السمعاني، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٠ ـ الباعث على إنكار البدع والحوادث: أبو شامة الشافعي. مطبعة النهضة الحديثة العتيبية (السعودية). الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢١ ـ بذل المجهود في حل أبي داود: خليل أحمد السهارنفوري، تعليق

محمد زكريا الكاندهلوي. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت. بدون تاريخ.

٢٢ ـ تاريخ أسماء الثقات: أبو حفص عمر بن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي. الدار السلفية (الكويت). الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٣ ـ تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تصوير دار الفكر للطباعة والنشر. التاريخ: بدون.

٢٤ ـ تاريخ جرجان: حمزة السهمي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي. عالم الكتب (بيروت). الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٥ ـ التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد الرحمن المعلمي. نسخة مصورة دون ذكر تاريخ ومكان التصوير.

٢٦ ـ تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب: محمد بن زاهد الكوثري. تصوير دار الكتب العلمية (بيروت) ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٧ ـ تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق عبد القادر أحمد عطا. دار الكتب الإسلامية، مصر. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٨ ـ التبصرة والتذكرة: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تعليق محمد بن الحسين العراقي. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت. التاريخ: بدون.

٢٩ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي. تصوير المكتبة العلمية، بيروت. التاريخ:

بدون.

٣٠ ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ابن مكي الصقلي، تحقيق عبد العزيز مطر. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر. الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٣١ ـ تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال: بكر أبو زيد. دار العاصمة، الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٣٢ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين. تصوير المكتب الإسلامي عن الدار القيمة ببمباي الهند.

٣٣ ـ تحفة المودود بأحكام المولود: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري. المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، مصر. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٤ ـ تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام هارون. مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة. الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٣٥ ـ تدريب الراوي شرح تقريب النووي: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف: دار الكتب الحديثة، مصر. الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

٣٦ ـ تذكرة الحفاظ: أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي. تصوير دار إحياء التراث العربي. التاريخ: بدون.

٣٧ ـ الترحيب بنقد التأنيب: محمد بن زاهد الكوثري، طبع مع «التأنيب». تصوير دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٣٨ ـ الترغيب والترهيب: عبد العظيم المنذري. مكتبة الدعوة الإسلامية، مصر. الطبعة: بدون. التاريخ: بدون.

٣٩ ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: صلاح الدين خليل الصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي. مكتبة الخانجي بمصر. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤٠ ـ تصحيفات المحدثين: أبو أحمد العسكري، تحقيق محمود ميرة. المطبعة العربية الحديثة، القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤١ ـ تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة: ابن حجر العسقلاني، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت. التاريخ: بدون.

٤٢ ـ التعريفات: الشريف علي بن محمد الجرجاني. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٣ ـ التعليق المغني على سنن الدارقطني: شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق عبد الله هاشم يماني. دار المحاسن القاهرة. ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٤٤ ـ تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت). الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٤٥ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: زين الدين العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٤٦ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ابن حجر العسقلاني، نشر وتعليق عبد الله هاشم يماني. المدينة المنورة ١٣٨٤هـ/

١٩٦٤م.

٤٧ ـ تمام المنة في التعليق على فقه السنة: محمد ناصر الدين الألباني. المكتبة الإسلامية، عمان الأردن. الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

٤٨ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق جماعة من المحققين. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

٤٩ ـ التمييز: مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة. الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥٠ ـ «التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات»: علي بن حمزة الأصفهاني، تحقيق عبد العزيز الميمني. دار المعارف القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٦٧م.

٥١ ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، حديث أكادمي فيصل آباد باكستان. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١م.

٥٢ ـ تهذيب الآثار: محمد بن جرير الطبري، تحقيق ناصر بن سعد الرشيد عبد القيوم عبد رب النبي. مطابع الصفا مكة. الطبعة: بدون. ١٤٠٢هـ.

٥٣ ـ تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني. تصوير دار الفكر العربي عن طبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.

٥٤ ـ تهذيب الكمال: أبو الحجاج يوسف المزي. مصورة عن النسخة

الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية. دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥٥ ـ «التوحيد وإثبات صفات الرب»: محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق محمد خليل هراس. دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٥٦ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي (بيروت). الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م.

٥٧ ـ الثقات: أبو حاتم محمد بن حبان. تصوير دار الفكر عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٥٨ ـ «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله»: ابن عبد البر. تصوير دار الفكر. التاريخ: بدون.

٥٩ ـ «جامع البيان في تفسير القرآن»: محمد بن جرير الطبري. تصوير دار الفكر. ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤م.

٦٠ ـ «الجامع الصحيح...»: محمد بن إسماعيل البخاري مع شرحه «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني. تصوير دار الفكر للطباعة والنشر. التاريخ: بدون.

٦١ ـ «الجامع الصحيح»: مسلم بن الحجاج مع شرح النووي. تصوير دار إحياء التراث العربي (بيروت). التاريخ: بدون.

٦٢ ـ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: الخطيب البغدادي، تحقيق محمد رأفت سعيد. مكتبة الفلاح. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٦٣ ـ «الجرح والتعديل» عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي . مصورة دار الكتب العلمية (عن الطبعة الأولى لدائرة المعارف العثمانية (الهند) ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م) .

٦٤ ـ «الجرح والتعديل» : أبو لبابة حسين . دار اللواء الرياض . الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

٦٥ ـ «الجوهر النقي» : ابن التركماني . دائرة المعارف العثمانية . الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ (بهامش السنن الكبرى للبيهقي) .

٦٦ ـ «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» : أبو نعيم الأصبهاني . مصورة دار الكتب العلمية . بيروت .

٦٧ ـ «حجة النبي» : محمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي . دمشق . الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ .

٦٨ ـ «دراسات في الجرح والتعديل» : محمد ضياء الرحمن الأعظمي . الجامعة السلفية بالهند . الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٦٩ ـ «دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها» : أحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني . مكتبة ابن تيمية ، الكويت . الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

٧٠ ـ «ديوان الضعفاء والمتروكين» : أبو عبد الله شمس الدين الذهبي ، تحقيق حماد الأنصاري . مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة ، مكة . الطبعة : بدون ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

٧١ ـ «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» : سليمان بن الأشعث أبو داود ، تحقيق محمد الصباغ . المكتب الإسلامي . الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ .

٧٢ ـ رسالة الخط والقلم: ابن قتيبة، تحقيق حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٩م.

٧٣ ـ «الرسالة المستطرفة...»: محمد بن جعفر الكتاني. دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

٧٤ ـ «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»: محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب. الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٧٥ ـ «رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل»: عداب محمد الحمش. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٦ ـ «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم»: محمد بن إبراهيم الوزير. تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٧٧ ـ «زاد المعاد في هدي خير العباد»: ابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة. الطبعة السادسة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٧٨ ـ «الزهد»: وكيع بن الجراح، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي مكتبة الدار المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٧٩ ـ «سؤالات البرقاني للدارقطني»: رواية الكرجي عنه، تحقيق عبد الرحيم القشقري، لاهور باكستان. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٨٠ ـ «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: محمد ناصر الدين الألباني. ج ١و٢. المكتب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

ج ٣. الدار السلفية الكويت. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

ج ٤. الدار السلفية الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ج ٥. مكتبة المعارف الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٨١ ـ «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»: محمد ناصر الدين الألباني.

ج ١. المكتب الإسلامي، دمشق. الطبعة الرابعة ١٣٩٨هـ.

ج ٢. المكتب الإسلامي، دمشق. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

ج ٣. مكتبة المعارف، الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

ج ٤. مكتبة المعارف، الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٨٢ ـ «السنة»: عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بسيوني دار الكتب العلمية (بيروت). الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨٣ ـ سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث، مع شرحه معالم السنن للإمام الخطابي، تعليق عزت عبيد دعاس، نشر محمد علي السيد حمص. الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م.

٨٤ ـ سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نسخة مصورة دون ذكر تاريخ ومكان التصوير.

٨٥ ـ سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة. تصوير دار إحياء التراث العربي. التاريخ: بدون.

٨٦ ـ سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق عبد الله هاشم يماني. تصوير دار المحاسن، القاهرة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٨٧ ـ سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق عبد الله هاشم يماني. دار المحاسن، القاهرة. الطبعة: بدون. ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٨٨ ـ السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي. دائرة المعارف العثمانية (الهند). الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ.

٨٩ ـ سنن النسائي الصغرى: أحمد بن شعيب النسائي. تصوير دار الجيل، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٩٠ ـ «سير أعلام النبلاء»: شمس الدين الذهبي، تحقيق جماعة من المحققين تحت إشراف شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩١ ـ «السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار»: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩٢ ـ «شرح ألفاظ التجريح النادرة، أو قليلة الاستعمال»: سعدي الهاشمي. المطبعة السلفية ومكتبتها. الطبعة الأولى بدون تاريخ.

٩٣ ـ «شرح علل الترمذي»: ابن رجب الحنبلي، تحقيق صبحي السامرائي. عالم الكتب (بيروت). الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩٤ ـ «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»: أبو أحمد العسكري، تحقيق عبد العزيز أحمد. شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده. القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

٩٥ ـ «شرح معاني الآثار»: أبو جعفر الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٩٦ ـ «شرح نخبة الفكر»: علي بن سلطان القاري. تصوير دار الكتب العلمية. بيروت ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٩٧ ـ «الشمائل المحمدية»: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق محمد عفيف الزعبي. دار العلم للطباعة والنشر، جدة. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٩٨ ـ «صحيح ابن خزيمة»: محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي. الطبعة: بدون. التاريخ: بدون.

٩٩ ـ «صلاة العيدين في المصلى هي السنة»: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٠٠ ـ «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط»: أبو عمرو بن الصلاح، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر. دار الغرب الإسلامي، بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

١٠١ ـ «ضبط النص والتعليق عليه»: بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٠٢ ـ «الضعفاء الكبير»: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٠٣ ـ «طبقات الشافعية الكبرى»: عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي. دار المعرفة للطباعة والنشر بالأوفست.

١٠٤ ـ «الطب النبوي والعلم الحديث»: محمد ناظم النسيمي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

١٠٥ ـ «طليعة التنكيل»: عبد الرحمن المعلمي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، طبعت مع «التنكيل». حديث أكادمي فيصل آباد باكستان.

١٠٦ ـ «علل الحديث»: ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق محب الدين الخطيب. تصوير مكتبة المثنى ١٣٤٣ هـ.

١٠٧ ـ «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»: عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٠٨ ـ «عمل اليوم والليلة»: أبو بكر بن السني، تحقيق عبد القادر أحمد عطا. تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٠٩ ـ «غريب الحديث»: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق عبد الله الجبوري. وزارة الأوقاف الجمهورية العراقية. الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

١١٠ ـ «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: ابن حجر العسقلاني، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. تصوير دار الفكر بيروت. التاريخ: بدون.

١١١ ـ «فتح الباقي على ألفية العراقي»: زكريا الأنصاري (بهامش التبصرة).

١١٢ ـ «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٣ ـ «الفقيه والمتفقه»: الخطيب البغدادي، تعليق إسماعيل

الأنصاري. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١١٤ ـ «فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات»: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١١٥ ـ «الفهرست»: ابن النديم.

١١٦ ـ «فهرست ما رواه عن شيوخه»: أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي. دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١١٧ ـ «فيض القدير شرح الجامع الصغير»: عبد الرؤوف المناوي. دار الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الثانية ١٣٩١هـ/ ١٩٧٢م.

١١٨ ـ «قواعد التحديث»: محمد جمال الدين القاسمي. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٩م.

١١٩ ـ «القواعد النورانية الفقهية»: أبو العباس أحمد بن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي. تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٢٠ ـ «القول المسدد في الذب عن المسند»: ابن حجر العسقلاني. مكتبة ابن تيمية، القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

١٢١ ـ «الكامل في ضعفاء الرجال»: ابن عدي. دار الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٢٢ ـ «كشف الأستار بزوائد البزار»: الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩.

١٢٣ ـ «كشف الظنون»: حاجي خليفة. مكتبة المثنى. بالأوفست.

١٢٤ ـ «الكفاية في علم الرواية»: الخطيب البغدادي. تصوير المكتبة العلمية بالمدينة المنورة عن النسخة الهندية.

١٢٥ ـ «الكنى والأسماء»: أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي. المكتبة الأثرية. باكستان. الطبعة الثانية. التاريخ: بدون.

١٢٦ ـ «لسان العرب»: جمال الدين محمد بن منظور. تصوير دار صادر، بيروت.

١٢٧ ـ «لسان الميزان»: ابن حجر العسقلاني. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

١٢٨ ـ «المؤتلف والمختلف»: الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٢٩ ـ «المؤتلف والمختلف» لابن القيسراني محمد بن ظاهر، تحقيق كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٣٠ ـ المجروحين: ابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي حلب. الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

١٣١ ـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: الحافظ نور الدين الهيثمي. دار الكتاب بيروت. الطبعة الثانية ١٩٦٨م.

١٣٢ ـ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: أحمد بن عبد الحليم أبو العباس بن تيمية، جمع وترتيب محمد بن القاسم، الرئاسة العامة لشؤون الحرمين السعودية. التاريخ: بدون.

١٣٣ ـ «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب. دار الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٣٤ ـ «المحلى»: ابن حزم الظاهري، تحقيق أحمد محمد شاكر. تصوير دار الآفاق الجديدة.

١٣٥ ـ «مختصر سنن أبي داود»: الحافظ عبد العظيم المنذري، تحقيق محمد حامد الفقي. مكتبة السنة المحمدية. الطبعة: بدون، التاريخ: بدون.

١٣٦ ـ «المدخل» لابن الحاج. دار الكتاب العربي (بيروت). الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

١٣٧ ـ «المزهر في علوم اللغة وأنواعها»: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. الطبعة: بدون. التاريخ: بدون.

١٣٨ ـ «المستخرج على المستدرك للحاكم»: الحافظ أبو الفضل زين الدين العراقي، تحقيق محمد بن عبد المنعم. دار الجيل بيروت. الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٣٩ ـ «المستدرك على الصحيحين»: أبو عبد الله الحاكم. تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب. التاريخ: بدون.

١٤٠ ـ «المسند»: أبو داود الطيالسي. تصوير دار الكتاب اللبناني عن طبعة دائرة المعارف النظامية.

١٤١ ـ «المسند»: أحمد ابن حنبل. تصوير دار صادر، بيروت.

١٤٢ ـ «مسند الشهاب»: القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٤٣ ـ «مشارق الأنوار على صحاح الآثار»: القاضي عياض، تحقيق البلعمشي أحمد يكن. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (المغرب). الطبعة: بدون ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٤٤ ـ «مشكل الآثار»: أبو جعفر الطحاوي. مجلس دائرة المعارف النظامية (الهند). الطبعة الأولى ١٣٣٣هـ.

١٤٥ ـ «المصباح المنير»: أحمد بن محمد بن علي الفيومي. مكتبة لبنان بيروت. الطبعة: بدون. ١٩٨٧م.

١٤٦ ـ «مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب»: شرف الدين علي الراجحي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر (بيروت). الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

١٤٧ ـ «المصنف»: أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد، ضبط وتقديم كمال يوسف الحوت. دار التاج بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٤٨ ـ «المصنف»: عبد الرزاق بن همام، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. تصوير مطابع دار القلم (بيروت) عن طبعة المجلس العلمي.

١٤٩ ـ «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»: ابن حجر العسقلاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت. الطبعة: بدون. التاريخ: بدون.

١٥٠ ـ «معجم الأدباء»: ياقوت الحموي. دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت). الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٥١ ـ «المعجم الكبير»: أبو سليمان الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. تصوير مكتبة ابن تيمية القاهرة ١٤٠٤هـ.

١٥٢ ـ «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»: جماعة من المستشرقين. مطبعة بيرل ليدن ١٩٦٩.

١٥٣ ـ «معرفة الصحابة»: أبو نعيم الأصبهاني، مصورة المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عن نسخة أحمد الثالث بتركيا.

١٥٤ ـ «معرفة علوم الحديث»: أبو عبد الله الحاكم، تحقيق معظم حسين. دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثالثة ١٩٧٩م.

١٥٥ ـ «المعرفة والتاريخ»: يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق أكرم ضياء العمري. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٥٦ ـ «المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم»: محمد بن طاهر الهندي. تصوير دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٥٧ ـ «المغني في الضعفاء»: أبو عبد الله الذهبي، تحقيق نور الدين عتر دار المعارف، حلب. الطبعة الأولى ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٥٨ ـ «المقاصد الحسنة»: السخاوي، تحقيق عبد الله محمد بن الصديق. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٥٩ ـ «مقاييس نقد متون السنة»: مسفر غرم الله الدميني الناشر: بدون. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٦٠ ـ «مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة»: محمد ناصر الدين الألباني. المكتبة الإسلامية، عمان الأردن. الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.

١٦١ ـ «مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين»: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٦٢ ـ «المنتقى»: ابن الجارود، عبد الله بن علي، تحقيق عبد الله هاشم يماني. مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة. الطبعة: بدون ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

١٦٣ ـ «المنتقى من أخبار المصطفى»: أبو البركات عبد السلام المجد بن تيمية. دار الفكر، بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م.

١٦٤ ـ «المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل»: فاروق حمادة. دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط. الطبعة الثانية ١٩٨٩م.

١٦٥ ـ «منهج النقد عند المحدثين»: محمد مصطفى الأعظمي. شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة. الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م (طبع مع كتاب التمييز لمسلم بن الحجاج).

١٦٦ ـ «منهج النقد في علوم الحديث»: نور الدين عتر. دار الفكر، دمشق. الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٦٧ ـ «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد»: أكرم ضياء العمري. دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٦٨ ـ «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان»: الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة. تصوير دار الكتب، بيروت. التاريخ: بدون.

١٦٩ ـ «موضح أوهام الجمع والتفريق» الخطيب البغدادي، تحقيق

عبد الرحمن المعلمي. تصوير دار الكتب العلمية عن طبعة دائرة المعارف.

١٧٠ ـ «الموضوعات»: عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٧١ ـ «الموطأ»: مالك بن أنس (رواية يحيى بن يحيى الليثي)، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي. تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت. التاريخ: بدون.

١٧٢ ـ «الموقظة في علم مصطلح الحديث»: الحافظ الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٧٣ ـ «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: الحافظ الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت. الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

١٧٤ ـ «نزهة النظر شرح نخبة الفكر»: ابن حجر العسقلاني، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت. التاريخ: بدون.

١٧٥ ـ «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية»: جمال الدين الزيلعي. المجلس العلمي (الهند). الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

١٧٦ ـ «نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام»: الحافظ الذهبي. تحقيق فاروق حمادة. دار الثقافة، الدار البيضاء. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٧٧ ـ «النكت الظراف»: ابن حجر العسقلاني (طبع بحاشية تحفة

الأشراف).

١٧٨ ـ «النكت على كتاب ابن الصلاح»: الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي. المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٧٩ ـ «النهاية في غريب الحديث والآثار»: أبو السعادات بن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمد الطناحي. تصوير دار إحياء التراث العربي (بيروت). التاريخ: بدون.

١٨٠ ـ «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» محمد بن علي الشوكاني. تصوير دار الجيل، بيروت ١٩٧٣م.

١٨١ ـ «هدية العارفين»: إسماعيل باشا البغدادي. تصوير مكتبة المثنى (بالأوفست).

١٨٢ ـ «وفيات الأعيان»: أبو العباس أحمد محمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس. تصوير دار الثقافة، بيروت.

❋ ❋ ❋

فهرس المواضيع

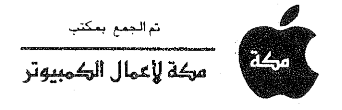
المقدمة

الباب الأول: أحكام التصحيف

الباب الثاني: التصحيف وأثره في الحديث

الباب الثالث: التصحيف وأثره في الفقه

الباب الرابع: جهود المحدثين في مكافحة التصحيف


مكة
تم الجمع بمكتب
مكة لأعمال الكمبيوتر